جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم الاقتصاد

« تنمية الصادرات والنمو الاقتصادى في مصر دراسة مقارنة مع تركيا »

رسالة

للحصول على درجة دكتوراه الفلسفه فى الاقتصاد

إعداد

نجلاء محمد إبراهيم بكر
مدرس مساعد بقسم الاقتصاد
جامعة الملك سعود - فرع القصيم
كلية الاقتصاد والإدارة

إشراف

الإستاذة الدكتورة
هناء خير الدين
استاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

١٩٩٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

«تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»

صدق الله العظيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى أمي الحبيبة

إلى زوجي الغالي

إلى أحبائي زينب ورغدة وعليا،

أهدي هذا العمل المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

في مستهل هذه الرسالة أجد لزاماً على أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير ولامتنان بلا حدود لأستاذتى الفاضلة ***الأستاذة الدكتورة / هناء خير الدين*** لما شملتني به من توجيه ورعاية وعلم فياض وأرشاد إلي المنهج العلمى الصحيح في البحث والتحليل وأستخراج النتائج فقد أرشدتني الي كثير من طرق المعرفة وأعطتني من علمها الغزير ووقتها الثمين لمراجعة الأصول العلمية للدراسة أكثر من مرة وكانت ملاحظاتها القيمة لي كمصابيح تهديني الي الأصول العلمية .

مما يجعلني أقف أمامها عاجزة عن أعطائها حقها على فلها كل التقدير والأحترام وخالص الشكر جزاها الله الخير كله عاجله واجله ماعلمنا منه ومالم نعلم، وعافاها من الشر كله عاجله وأجله ماعلمنا منه ومالم نعلم .

ولايفوتني أن أوجه تقديري وشكري وأحترامى

للأستاذ الدكتور / محمد فتحى صقر أستاذ الاقتصاد بكلية ***الاقتصاد والعلوم السياسية***

والأستاذ الدكتور / ابراهيم مختار

مدير عام بنك مصر أيران وعضو مجلس الإدارة

على تفضلها بالمشاركة في لجنة الحكم علي الرساله .

كما أسجل شكري وتقديري للأستاذة الدكتورة / فاطمة عبد العاطى أستاذ الأساليب الكمية بكلية التجارة – جامعة المنصورة علي ماقدمته لي من مساعدة قيمة والأستاذة / سوزان عبد الحليم المعيدة بكلية العلوم جامعة الاسكندرية

والسادة المشرفين بمكتبة كلية الأقتصاد والإدارة – جامعة الملك سعود – فرع القصيم . كما أتوجه بعميق شكرى وأحترامى لكل من ساهم بقدر أو بأخر ومد يد العون لى .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

لجنة الحكم

الإستاذة الدكتورة / هناء خير الدين — مشرفاً ورئيساً

استاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الاستاذ الدكتور / محمد فتحى صقر — عضواً

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الاستاذ الدكتور / إبراهيم مختار — عضواً

مدير عام بنك مصر إيران وعضو مجلس الإدارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
المقدمـــــــة	
* أسباب اختيار تركيا للمقارنة مع مصر	٤
* أهـداف البحـث	٨
* منهـج البحـث	٨
* محتويات الدراسة	١١
الفصل الأول : الاستراتيجيات الانمائية في مصر وتركيا	١٣
المبحث الأول :	
أولاً : استراتيجية إحلال الواردات	١٣
الآثار السلبية لاستراتيجة إحلال الوادرات في مصر وتركيا	
ثانياً : مزايا استراتيجية تنمية الصادرات	١٨
التشكيك في مدى صلاحية استراتيجية تنمية الصادرات	١٨
برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر	٢٤
أهمية استراتيجية التصنيع من أجل التصدير	٢٥
المبحث الثاني : العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج وبـــين	
معدل نمو الصادرات في مصر وتركيا (دراسة تطبيقية)..	٣١
- النموذج الأول	٣٣
- النموذج الثاني	٣٨
- النموذج الثالث	٣٩
الخلاصـــة	٤٠
ملحق الفصل الأول (النموذج الرابع)	٤١
الفصل الثاني : هيكل التجارة الخارجية في مصر وتركيا	٤٣
المبحث الأول : تطور التجارة الخارجية في مصر وتركيا خلال	
الفترة الأولى	٤٤
أولاً : تطور حركة الميزان التجاري	٤٤
ثانياً : التركيب السلعي للصادرات والواردات	٤٦
ثالثاً : التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في مصر وتركيا	٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المبحث **الثاني** : هيكل التجارة الخارجية المصرية والتركيـــة خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٢م	٥٥
أولاً : هيكل الصادرات والواردات في مصـــر وتركيـا مـن ١٩٧٥ - ١٩٩٢م	٥٥
ثانياً : هيكل الواردات في مصر وتركيا	٦٧
ثالثاً : تقدير قيم الصادرات المصرية حتى عام ٢٠٠٠	٧٥
رابعاً : الميزان التجاري المصري والتركي	٧٧
خامساً : التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصريـة والتركية	٨٠
الخلاصـــة	٨٥
الفصل الثالث : هيكل حوافز الصادرات وقياس درجة التحيز ضد الصادرات المصرية والتركية	٨٧
المبحث **الأول** : سياسات الصرف في مصر وتركيا	٨٩
أولاً : تطور سياسات سعر الصرف في مصر وتركيا منـــذ فترة الستينات وحتى بداية التسعينات	٨٩
أ - السوق الأوليـــة	٩٤
ب - السوق الحرة (الثانوية)	٩٥
ثانياً : تأثير سياسات سعر الصرف على الاقتصاد المصـــري والتركي	٩٩
المبحث **الثاني** : الوسائل الأخرى لدعم قطاع التصدير	١٠٧
أولاً : الاعفاءات الضريبية والجمركية	١٠٧
(١) نظام السماح المؤقت	١٠٧
(٢) الدروباك	١٠٨
تأثير نظام السماح المؤقت والدروباك على الصادرات المصرية	١١١
(٣) الاسترداد الضريبي	١١٣
(٤) قـروض التصدير	١١٤
- تأثير هذه الحوافز على قطاع التصدير التركي	١١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضـــــوع	رقم الصفحة
ثانياً : إنشاء المؤسسات اللازمة لدعم قطاع التصدير	١١٨
(١) مراكز تنمية الصادارات	١١٨
(٢) بنك تنمية الصـــادرات	١٢٢
(٣) الشركات التجارية التصديرية	١٢٧
ثالثاً : اجراءات التصدير	١٢٨
المبحث الثالث : قياس درجة التحيز ضد الصادرات المصريـــة والتركية	١٣٢
أولاً : مفهوم التحيز ضد الصادرات	١٣٤
ثانياً : قياس درجة التحيز ضد الصادرات	١٣٥
(١) معدل الحماية الأسمية	١٣٥
(٢) اعانة الصادرات	١٣٦
(٣) نتائج الدراسة	١٣٧
(٤) مقارنة نتائج الدراسة الخاصة بمصر بدراسة أخرى	١٤٣
(٥) مقارنة نتائج الدراسة الخاصة بتركيا مع دراســـة البنك الدولي	١٤٦
الخلاصـــة	١٤٦
الفصل الرابع : قياس الميزة النسبية لقطاعات الانتاج في مصـــر وتركيا	١٤٨
المبحث الأول : المنهج المتبع في قياس الميزة النسبية في مصر وتركيا	١٤٨
- مفهوم معدل تكلفة الموارد المحلية	١٤٩
- مجالات استخدام معيار تكلفة الموارد المحلية	١٤٩
- جداول المدخلات والمخرجات	١٥٢
- أسعار الظـل	١٥٤
- المستلزمات المتداولة وغير المتداولة في التجارة الدولية	١٥٥
- السعر العالمي للسلع والمستلزمات الانتاجية	١٥٩
- بعض التحفظات على تحليل الميزة النسبية	١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني : النتائج التطبيقية لقياس الميزة النسبية في مصر وتركيا	١٦١
- النتائج الخاصة بمصر	١٦١
- مقارنة لنتائج الدراسة ببعض الدراسات الأخرى	١٦٦
- نتائج دراسة الميزة النسبية للقطاعات الانتاجية التركية	١٦٨
المبحث الثالث : قياس معدل الحماية الفعلية في مصر وتركيا	١٧٣
أولاً : مفهوم معدل الحماية الفعلية	١٧٣
مجالات استخدام معدل الحماية الفعلية	١٧٤
هيكل الحماية في مصر وتركيا	١٧٥
ثانياً : قياس معدل الحماية الفعلية في مصر وتركيا	١٧٦
النتائج : أولاً : مصـــر	١٧٦
ثانياً : تركيا	١٧٧
الخلاصـــة	١٧٩
الفصل الخامس . تنمية الصادرات المصرية والتركية في إطـار الجهود الدولية	١٨٠
المبحث الأول : اتفاقيات الجـات	١٨٠
أولاً : نبذة مختصرة عن الجات	١٨٠
ثانياً : المبادئ الأساسية للجات	١٨١
ثالثاً : اشتراك مصر وتركيا في اتفاقيات الجات	١٨٢
رابعاً : الجولات التي تمت في إطار الجات	١٨٣
جولة أوراجواي	١٨٣
خامساً : الدور الذي قامت به الجات في التجارة الدولية.....	١٨٦
سادساً : استفادة مصر وتركيا من عضويتهما في الجات	١٨٧
المبحث الثاني : النظام العام للمزايا	١٩١
تأثير نتائج جولة أوراجواي على النظام العام للمزايا	١٩٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المبحث الثالث : الاتحاد الأوربي	١٩٣
أولاً : مشروع أوربا الموحدة	١٩٤
ثانياً : النظام النقدي الأوربي	١٩٤
ثالثاً : المشاكل النقدية التي تواجه مشروع الوحدة الاوربية	١٩٥
رابعاً : دور الاتحاد الأوربي في مساعدة الدول النامية.....	١٩٥
خامساً : مصر والاتحاد الأوربي	١٩٧
أهم المزايا التي تتمتع بها الصادرات المصرية الى دول الاتحاد الأوربي	١٩٨
الآثار المحتملة للوحدة الأوربيـــة على العلاقـــات الاقتصادية والتجارية المصرية والأوربية	٢٠٠
سادساً : تركيا والاتحاد الأوربي	٢٠١
الجهود التي تبذلها تركيا من أجل انضمامهـــا إلـى الاتحاد الأوربي	٢٠٢
الخلاصـــــة	٢٠٣
الفصل السادس : مشاكل التصدير والدروس المستفادة من التجربة التركية	٢٠٤
أولاً : المشاكل التي تواجه قطاع التصدير	٢٠٤
بيانات عينة دراسة الاستقصـــاء	٢٠٤
المشاكل المتعلقة بالظروف المحلية (ظروف العرض المحلي)	٢١٣
ثانياً : كيفية الاستفادة من التجربة التركية	٢١٨
نتائج الدراسة	٢٢١
مجالات البحث الممكنة	٢٢٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الموضوعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجـــــــــــدول	رقم الصفحة
* جدول (أ) أوجه الشبه بين مصر وتركيا	٥
* جدول (١-١) معدلات العائد الاقتصادي والمالي في الصناعة المصرية سنة ١٩٨١	١٥
* جدول (١-٢) مساهمة الصادرات (ص) والواردات (و) للناتج القومي الاجمالي (ن ق) في بعض الدول	٢٣
* جدول (١-٣) نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي	٢٩
* جدول (١-٤) نتائج اختبارات السببية في مصر وتركيا بين معدل نمو الناتج الحقيقي وبين معدل نمو الصادرات الحقيقية (مثبتة على أسعار ١٩٨٠) خلال الفترة من ٧٠-١٩٩٠	٣٦
* جدول (٢-١) تطور قيم الصادرات والواردات والميزان التجاري في مصر وتركيا	٤٥
* جدول (٢-٢) التركيب السلعي للصادرات والواردات المصرية والتركية	٤٩
* جدول (٢-٣) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية خلال الفترة من ١٩٧٢-١٩٧٥	٥٣
* جدول (٢-٤) توزيع التجارة الخارجية التركية حسب مجموعة الدول خلال الفترة من ٧٦-١٩٨٠ (نسبة مئوية).....	٥٤
* جدول (٢-٥) تطور هيكل الصادرات المصرية والتركية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ - ١٩٩٠.....	٥٩
* جدول (٢-٦) موقف الصادرات المصرية الاجمالية وغير النفطية بالنسبة للناتج القومي الاجمالي ٧٥-١٩٩٢	٦٠
* جدول (٢-٧) معدل نمو الصادرات والواردات التركية	٦٢
* جدول (٢-٨) الصادرات الصناعية في تركيا (٨٠-١٩٩٠).....	٦٥
* جدول (٢-٩) الصادرات الصناعية المصرية - أهم السلع تامة الصنع ٧٥-١٩٩٠	٦٦
* جدول (٢-١٠) هيكل الواردات المصرية والتركية خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٢	٦٩
* جدول (٢-١١) تطور الواردات الغذائية المصرية خلال الفترة من ٧٨-١٩٩٠	٧١
* جدول (٢-١٢) اجمالي الواردات المصرية المتوقعة خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٠	٧٢
* جدول (٢-١٣) القيم المتوقعة للصادرات من ٩٣ - ٢٠٠٠	٧٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجـــــــــــدول	رقم الصفحة
* جدول (٢-١٤) الميزان التجاري في مصر وتركيا خلال الفتـــرة من عام ١٩٧٥ - ١٩٩٢	٧٨
* جدول (٢-١٥) القيم المتوقعة لعجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة من عام ١٩٩٣-٢٠٠٠	٧٩
* جدول (٢-١٦) التركيز الجغرافي وتقلب حصيلة الصادرات المصرية	٨٤
* جدول (٢-١٧) الأهمية النسبية لأسواق بعض الدول المتقدمـــة للصادرات المصرية	٨٥
* جدول (٣-١) سعر صرف الدولار /جنيه خلال الفترة من ٧٣-١٩٨٧	٩٥
* جدول (٣-٢) تقدير معادلتي الانحدار بين تطور سعر الصـــرف ومعدل نمو الديون	١٠٤
* جدول (٣-٣) أمثلة لبعض السلع المتمتعة بحق السماح المؤقـــت في مصر	١١٠
* جدول (٣-٤) أمثلة لبعض السلع المتمتعة بحق الدروباك في مصر	١١٢
* جدول (٣-٥) الاستقصاء عن الدروباك والسماح المؤقت	١١٢
* جدول (٣-٦) تحليل بيانات الاستقصاء(مدى فعالية مركز تنميـــة الصادرات المصري)	١٢٢
* جدول (٣-٧) تحليل بيانات الاستقصاء (مدى فعالية بنك تنميـــة الصادرات المصري)	١٢٣
* جدول (٣-٨) اعانة سعر الصرف للصادرات المصرية	١٣٨
* جدول (٣-٩) درجة التحيز ضد قطاعات الانتاج التصديرية المصرية (اعانة الدروباك فقط ١٩٩٢)	١٣٩
* جدول (٣-١٠) التحيز ضد الصادرات المصرية في القطاعـــات الانتاجية (متضمنة اعانة سعر الصرف) لسنة ١٩٩٢	١٤٢
* جدول (٣-١١) تقديرات التحيز ضد قطاعات الانتاج التصديرية في مصر وفقاً لجدول المدخلات والمخرجات لعام ٨٤/٨٣ وهيكل التعريفة الجمركية لعام ١٩٨٦	١٤٤
* جدول (٣-١٢) درجة التحيز ضد الصادرات التركية في القطاعات الانتاجية التصديرية خلال عام ١٩٩٢	١٤٥
* جدول (٤-١) الميزة النسبية للقطاعات الانتاجية المصرية ١٩٩٢...	١٦١
* جدول (٤-٢) الأهمية النسبية لأهم البيانات الانتاجية لاجمالـــي الصادرات غير البترولية عام ١٩٩١ في مصر	١٦٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجـــــــــــدول	رقم الصفحة
* جدول (٤-٣) الميزة النسبية لقطاعات الانتاج التركية وفقاً لمعدل تكلفة الموارد المحلية ١٩٩٢ - جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٥	١٦٩
* جدول (٤-٤) معدلات الحماية الفعلية لقطاعات الانتاج المصرية والتركية لعام ١٩٩٢	١٧٧
* جدول (٥-١) الجولات التي عقدت تحت رعاية الجات	١٨٣
* جدول (٥-٢) المنح والتسهيلات الممنوحة لمصر من دول المجموعة الأوربية بموجب البروتوكولات المالية الأربعة	٢٠٠
* جدول (٦-١) طبيعة المنتجات التي يتم تصديرها وفق بيانات عينة البحث	٢٠٦
* جدول (٦-٢) الأهمية النسبية للأسواق التي تتعامل معها شركات قائمة الاستقصاء	٢٠٧
* جدول (٦-٣) قيم الصادرات لشركات العينة بالدولار	٢٠٧
* جدول (٦-٤) المشاكل التي تواجه شركات العينة في الأسواق المختلفة	٢٠٩
* جدول (٦-٥) المشاكل التي تواجه شركات العينة في الأسواق المختلفة	٢١٥
* جدول (٦-٦) المشاكل التي تواجه شركات العينة في الدول التي تتعامل بالصفقات المتكافئة	٢١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسم البياني	رقم الصفحة
* شكل (أ) تطور الصادرات المصرية غير النفطية خلال الفترة من ٧٠-١٩٩٠	٤
* شكل (٢-أ) الصادرات والواردات خلال الفترة من ٧٠-١٩٧٤	٤٨
* شكل (٢-ب) الأهمية النسبية لهيكل الصادرات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠	٥٧
* شكل (٢-جـ) الأهمية النسبية لهيكل الصادرات التركية خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠	٥٧
* شكل (٢-د) تطور الصادرات الصناعية في مصر وتركيا خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠	٦٧
* شكل (٢-هـ) تطور هيكل الواردات المصرية خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٢	٧٠
* شكل (٢-و) تطور هيكل الواردات التركية خلال الفترة من ٧٠ -١٩٩٢	٧٠
* شكل (٢-ز) اتجاهات معدل نمو الواردات الغذائية المصرية خلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٩٠	٧١
* شكل (٢-ح) اجمالي الواردات المصرية الفعلية والمتوقعة خلال الفترة من ١٩٦٩-٢٠٠٠	٧٤
* شكل (٢-ط) اجمالي الصادرات المصرية ٦٩-١٩٩٣ وتوقعاتها من ١٩٦٩ - ٢٠٠٠	٧٦
* شكل (٢-ك) عجز الميزان التجاري الفعلي والمتوقع خلال الفترة من ١٩٦٩ - ٢٠٠٠	٧٩
* شكل (٢-ل) التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية ١٩٧٥-١٩٩٠...	٨١
* شكل (٢-م) التوزيع الجغرافي للواردات المصرية ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ...	٨٢
* شكل (٢-ن) هيكل التوزيع الجغرافي للصادرات التركية ٨٠-١٩٩٠	٨٢
* شكل (٢-ش) هيكل التوزيع الجغرافي للواردات التركية ٨٠-١٩٩٠	٨٣
* شكل (٤-أ) الأهمية النسبية للقطاعات الانتاجية الهامة بالنسبة لاجمالي الصادرات غير البترولية في مصر عام ١٩٩١.....	١٦٤
* شكل (٦-أ) طبيعة المنتجات التي تصدرها شركات العينة.....	٢٠٦
* شكل (٦-ب) الأهمية النسبية للأسواق المتعامل معها من قبل شركات قائمة الاستقصاء	٢٠٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمـــــة

يواجه الاقتصاد المصري أزمة في ميزان المدفوعات زادت حدتها منذ منتصف الثمانينات ، إذ بلغ قيمة العجز في الميزان التجاري فقط ١.٥٪ عام ١٩٨٦م، ١٤٠٪ عام ١٩٨٩م من اجمالي قيمة الصادرات أي مايعادل ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة [١] . ولقد تراجع العجز في الميزان التجاري من ٣ر٤ بليون دولار ١٩٨٦ إلى ٢.٥ بليون دولار ١٩٩٠ [٢] وأصبحت الواردات تمثل ضعف حجم الصادرات علاوة على العجز في ميزانية الحكومة والذي كان يمثل ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٧ ولكنه انخفض واصبح يمثل ١٦٪ ١٩٩٠ [٣] .

كما تمثل النفقات الحكومية نحو ٥٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة السبعينات ثم تزايدت هذه النسبة إلى ٦٣٪ ١٩٨٢ ، وبرغم انخفاض نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٣٪ عام ١٩٩٠ إلا أنها مازالت مرتفعة مقارنة بباقى الدول النامية التى لاتتعدى نسبة النفقات الحكومية بها ٣٩٪ من نواتجها الاجمالية .[٤]

ويزيد تراكم أعباء المديونية الخارجية من صعوبة الموقف المالي في مصر ، فقد بلغ اجمالي قيمة الديون الخارجية المستحقة عليها للخارج عام ١٩٨٨ نحو ٤٨ مليار دولار بما يوازى ١٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالى في هذه السنة [٥] . بل تزايدت الديون عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٥٠ مليار دولار (بما يشكل ١٥٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) كما أن التزامات خدمة الدين تشكل ٦٠٪ من اجمالي متحصلات الصادرات السلعية والخدمية [٦]

---

(١) - World Bank, " Trends in Developing Economies 1990 ", Egypt, p. 174 .

(٢) - World Bank, " Trends in Developing Economies, 1991", Egypt, p. 180 .

(٣) - World Bank, " Trends in Developing Economies, 1990 ", op. cit, P.174 .

(٤) - World Bank, " Trends in Developing Economies, 1991 ", op. cit, P.178 .

(٥) - World Bank, " Trends in Developing Economies, 1990 ", op. cit, P.179 .

(٦) - Ibid, P. 179 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بما في ذلك صادرات شركات البترول [١] ، وقد بلغت قيمة خدمة الدين ٦مليار دولار عام ١٩٩٠ [٢] وتؤدي هذه إلي مزيد من المشاكل والإضطرابات في الإقتصاد المصري والتي من أبرزها ارتفاع معدلات البطالة والتي تقدر بأكثر من ٢٠٪ من حجم القوي العاملة عام ١٩٩٠ [٣] وأيضاً تدهور قيمة العملة المحلية كنتيجة حتمية لانخفاض حجم الانتاج واتساع الفجوة بين الموارد الأجنبية المتدفقة والاحتياجات الفعلية لهذه الموارد . وتمثل خدمة الدين نحو نصف الموارد من العملات الأجنبية [٤] .

ونتيجة للإختلالات التي يعانى منها الاقتصاد المصري ، أصبحت قضية التصدير تمثل أهمية متزايده في أولويات السياسة الاقتصادية . وكان من الضروري الأخذ بإستراتيجية لتنمية الصادرات على ألا تكون مجرد أسلوب لعلاج خلل ميزان المدفوعات ومعالجة مشكلة البطالة وانخفاض قيمة العملة وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري ، بل يجب أن تمثل هيكلاً متكاملاً لسياسة التنمية إذ من الخطأ معالجة هذه المشاكل بشكل جزئي دون النظر إلى الأمور نظرة شاملة ، مع وضع أهداف طويلة الأجل الى جانب الأهداف التي يجب أن تتحقق في الأجل القصير . فمن الضروري النظر إلى التصدير بإعتباره هدفاً قومياً تسعى الدولة بكافة أجهزتها إلى تحقيقه وذلك على غرار ما أعلنته دول شرق آسيا من شعار " التصدير أو الموت " .

وتمشياً مع ذلك ، فقد بدأت الحكومة المصرية في تطبيق برنامجها للإصلاح الاقتصادي في مارس ١٩٩٠ يهدف الى استعادة التوازن للاقتصاد الكلي مع احداث تغيرات هيكلية لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتطبيق استراتيجية تنمية الصادرات والإتجاه نحو دعم القطاع الخاص وتقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ويتم تطبيق هذا البرنامج على ثلاث سنوات واتخذت بعض السياسات المرحلية لتطبيق هذا البرنامج والتي يمكن من خلاله أن يخرج الاقتصاد المصري من عنق الزجاجة إذا أحسن تطبيقه .

---

(١) تمثل حصة الشريك الأجنبي نحو ١٧٪ بالنسبة لإجمالي صادرات البترول المصرية . انظر :
- World Bank, " Trends in Developing Economies, op Cit , P. 179.

(٢) تم اعفاء جزء من ديون مصر بعد دورها في حرب الخليج حيث تنازلت الولايات المتحدة الأمريكية عن ٦ر٧ مليار دولار من ديونها العسكرية . كما تنازلت الدول العربية عن ديونها لمصر بما يساوي ٦ر١ مليار دولار انظر :
- World Bank, " Trends in Developing Economies, op. cit, P.179 .

(٣) - World Bank, " Trends in Developing Economies, 1990 ", op. cit, P.177 .

(٤) - World Bank, " Trends in Developing Economies, 1991" , op. cit, P.179 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظراً للأهمية القصوى لقطاع التصدير في مصر ، فقد تم اختيار موضوع الدراسة وهو " تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر - دراسة مقارنة مع تركيا " والذي يلقي الضوء على سبل تنمية الصادرات المصرية وكذلك تقييم السياسات التي أتخذت من أجل تنمية قطاع التصدير ومدى فعالية هذه الاجراءات وبخاصة أن الصادرات المصرية غير البترولية مازالت تمثل نسبة محدودة من الناتج القومي الاجمالي (٥٪ ١٩٨٨) ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٪ ١٩٩٠ [١] وهي نسبة بسيطة مقارنة بما هو مطلوب تحقيقه في هذا القطاع لأنه المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية اللازمة لبرامج التنمية ولسداد الديون المتراكمة وفوائدها التي تنمو وتزداد بمرور الوقت بينما تمثل الصادرات غير المنظورة ايرادات السياحة ورسوم المرور في قناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج) نحو ١٠٪ من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٩٠[٢] وتتزايد أهميتها بالنسبة للناتج القومي . كما أن الصادرات المصرية مازلت تتركز في سلعة أو سلعتين من المواد الأولية (البترول والقطن) . بل أكثر من ذلك بدأت الأهمية النسبية للقطن المصري في التراجع على المستوى العالمي نظراً لإنتاج أنواع من القطن الطويل التيلة في أمريكا والهند من ناحية ومنافسة الألياف الصناعية والمختلطة بالقطن من ناحية ثانية . وتدهور نوعية وكمية محصول القطن المصري من ناحية ثالثة . كما تتذبذب أسعار البترول (المصدر الأول للصادرات المصرية) طبقاً لظروف الطلب العالمي مما يؤثر في النهاية على عدم استقرار حصيلة الصادرات .

ويوضح الشكل البياني رقم (أ) تطور الصادرات المصرية خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى بداية عام ١٩٨٠ حيث أرتفعت قيم الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً في هذا العام وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في قيم صادرات البترول (زادت الصادرات بنسبة ١٥٦٪ عام ١٩٨٠ عما كانت عليه عام ١٩٧٩) وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول عالمياً وزيادة الطلب العالمي . ثم تراجعت قيم الصادرات مع بداية عام ١٩٨٦ بنسبة ٢٧٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٠ بسبب انخفاض صادرات البترول . وابتداء من عام ١٩٩١ تزايدت قيم الصادرات بسبب تزايد قيم الصادرات الصناعية إلى جانب زيادة الصادرات البترولية .

---

(١) - World Bank, " World Tables 1991, : The Johns Hopkins University Press, p. 231 - 233 .

(٢) البنك الأهلي المصري - " النشرة الاقتصادية " - العدد الرابع - المجلد الرابع والاربعون ١٩٩١م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (أ)
تطور الصادرات المصرية
خلال الفترة من ١٩٧٠ -١٩٩٢ م

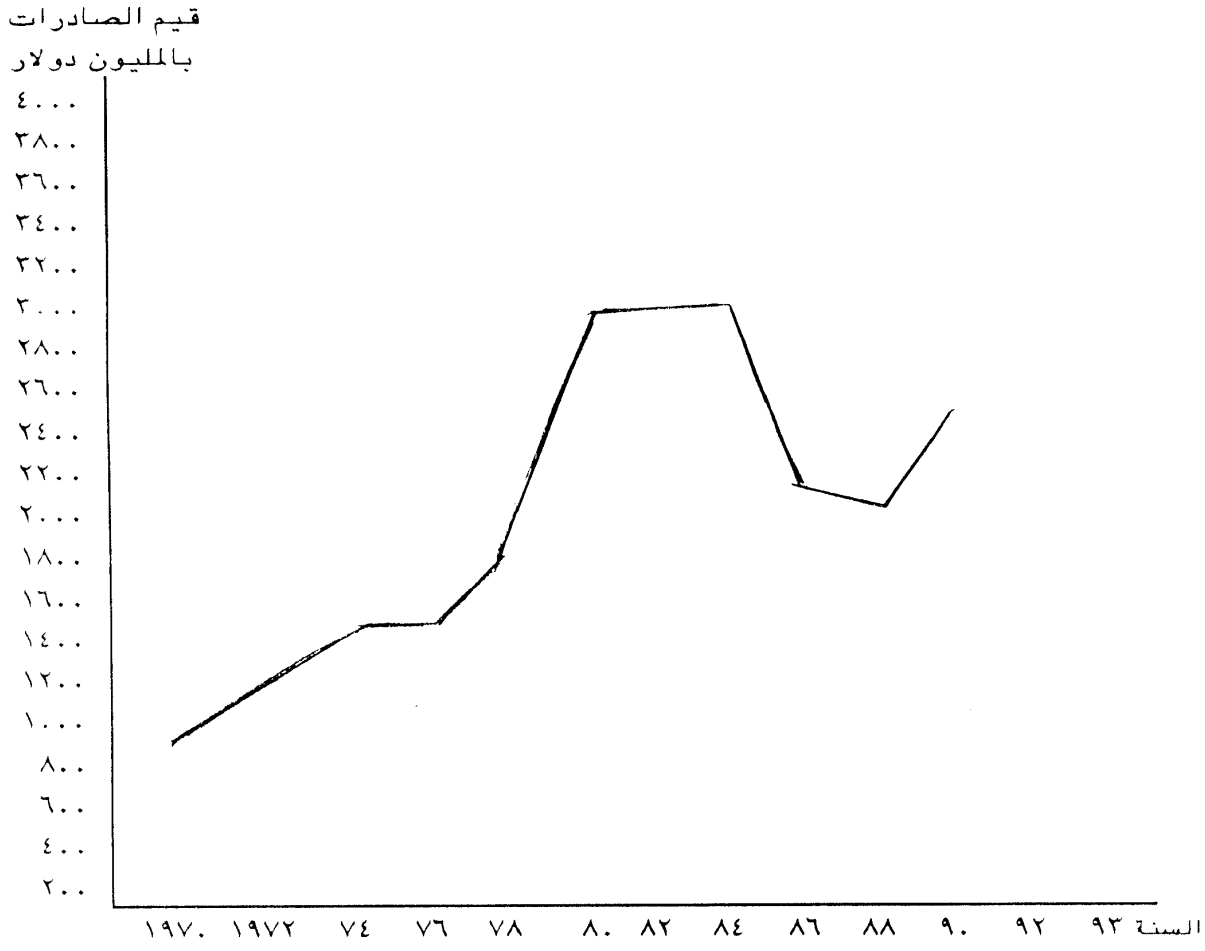

Source: World Bank, " World Tables, 1989, 1990, 1991 .

أسباب اختيار تركيا للمقارنة مع مصر

أختيرت التجربة التركية في تنمية الصادرات خاصة بعد نجاح تنفيذها لبرنامج الاستقرار الاقتصادي في يناير ١٩٨٠ واعلان البنك الدولي باعتبار تركيا مثالاً ناجحاً مقارنة بالدول النامية الأخرى عام ١٩٨٦ ، فقد أرتفعت معدلات نمو الصادرات بدرجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبيرة وخاصة الصادرات الصناعية بعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي بها [١] ونظراً للتشابه الكبير في ظروف كل من مصر وتركيا في نواحٍ متعددة تتمثل في :

- تتمتع مصر وتركيا بموقع جغرافي ممتاز حيث تقع تركيا بين قارتي أسيا وأوربا ، فهي تقع جنوب أوربا وشمال غرب آسيا مما يكسبها ميزة كبيرة في تجارتها الخارجية كما يكسب موقع مصر المتميز (فهي ملتقى القارات الثلاثة أسيا وأفريقياوأوربا) مزايا متعددة في مجال التجارة الخارجية أيضاً (أنظر جدول أ) .
- يتقارب عدد السكان في مصر وتركيا ، فقد وصل عدد سكان تركيا نحو ٥٥ مليون نسمة ١٩٨٣ وهو عدد يقترب من سكان مصر (٥٣ مليون نسمة خلال نفس السنة) [٢].

جدول (أ)

أوجه الشبه بين مصر وتركيا

أوجه الشبه	مصر	تركيا
١ - **الموقع الجغرافي**	تقع في ملتقى قارات ثلاث ،أسيا وأفريقيا وأوربا مما يمنحهاميزة في التجارة الدولية .	تقع بين قارتي أسيا وأوربا حيث تقع جنوب أوربا وشمال غرب أسيا مما يكسبها ميزة في تجارتها الخارجية .
٢ - **عدد السكان**	٥٣ مليون نسمة عام ١٩٨٣م .	٥٥ مليون نسمة عام ١٩٨٣م .
٣ - **النشاط الاقتصادي الرئيسي**	الزراعة هي النشاط الرئيسي ويعمل نحو ٤٦٪ من السكان في قطاع الزراعة .	الزراعة هي النشاط الرئيسي ويعمل نحو ٥٠٪ من السكان في هذا القطاع .
٤ - **استراتيجية التنمية** - خلال الستينات والسبعينات - خلال الثمانينات والتسعينات	- استراتيجية احلال الواردات - بدأت فى التسعينات الأخذ باستراتيجية تنمية الصادرات .	- استراتيجية احلال الواردات - منذ بداية الثمانينات بدأت في تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات .
٥ - **المشاكل الاقتصادية** أ - اجمالي الديون ١٩٨٨ ب - اجمالي الديون ١٩٩٠	 ٤٨ مليار دولار ٥٠ مليار دولار	 ٤٧ مليار دولار ٤٩ مليار دولار

(١) - World Bank, " Trends in Developing Economies, 1991 ", P.543 .

(٢) وفقاً لتقارير البنك الدولي انظر .
- World Bank, " Trends ..... 1991 ", p. 177 , 543 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع جدول (أ)

جـ - خدمة الدين	٦ مليار دولار ١٩٩٠ بما يمثل ١٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي و ١١٠٪ من اجمالي الصادرات[1]	تمثل خدمة الدين نحو ٤٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي و١٩٥٪ من اجمالي الصادرات ١٩٩٠
د - عجز الميزان التجاري	يمثل ٣٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٨٩	لقد تحسن العجز في الميزان التجاري وحقق لأول مرة فائضاً عام ١٩٨٣ ولكنه حقق عجزاً يعادل ٢.٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٠
هـ - نسبة التضخم	يتراوح ما بين ٢٥ : ٣٠٪ عام ١٩٩٠	٧٠٪ ١٩٨٩ ثم ٤٩٪ ١٩٩٠
و - معدلات البطالة	نحو ٢٠٪ من حجم القوى العاملة ١٩٩٠	استمرت نحو ١٠٪ طوال فترة الثمانينات ثم أخذت في الارتفاع منذ ١٩٨٨ لتصل الى نحو ٢٠٪

Source : - World Bank, " Trends in Developing Economies, 1990, 1991 op. cit .

- تعاني كل من مصر وتركيا من الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن الرئيسية وأوجد ذلك مشكلات اقتصادية تتمثل في ازدحام المدن الرئيسية مثل أسطنبول وأزمير وأنقره في تركيا [٢] ومثل القاهرة والجيزة والأسكندرية في مصر .

- تعد كل من مصر وتركيا بلداً زراعياً ، حيث يعمل نحو نصف السكان الأتراك في قطاع الزراعة و ٤٦٪ من السكان في مصر يعملون في نفس القطاع . وتتميز تركيا عن مصر في مجال الزراعة بأنها تحقق الاكتفاء الذاتي في معظم انتاجها الزراعي وتصدر جزءاً كبيراً منه إلى الخارج فيما عدا بعض السنوات التي تسوء فيها الأحوال الجوية فتضطر الى الاستيراد من الخارج كما حدث عام ١٩٨٩ بسبب موجة الجفاف الشديدة التي اجتاحت البلاد فأدى ذلك الى انخفاض صادراتها الزراعية وأستوردت جزءاً من احتياجاتها الغذائية [٣] . ولكن مصر لا تحقق الاكتفاء الذاتي في كثير من احتياجاتها الغذائية ، فواردات مصر الغذائية تمثل ٢٠ ٪ من اجمالي الواردات عام ١٩٨٨[٤] ، فهي تستورد القمح والحبوب وغيرها من المحاصيل الغذائية الأخرى .

---

(١) تم حسابها من واقع تقارير البنك الدولي : انظر

- World Bank, " World Tables, 1990 - 1991 ..... op. cit .

(٢) - Turkey 1988, " The general directorate of press and information of the Republic of Turkey, " Turkey 1988", ANKARA , P. 16 .

(٣) - Directorate General of Press and Information, " Turkish Economy, Reference Series, No. 11, P. 11 .

(٤) البنك الدولي ، تقرير التنمية ١٩٩٠ (الفقر) ، جدول رقم ١٢ ، (هيكل واردات السلع) ، صـ ٢٣٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تشترك تركيا مع مصر في انتهاجها لاستراتيجية احلال الواردات منذ الستينات كأساس للتنمية الاقتصادية وما استتبع ذلك من حماية الصناعات الوطنية في البلدين من خلال فرض الرسوم الجمركية والقيود الأخرى غير الجمركية على الواردات كأسلوب معروف يصاحب سياسة احلال الواردات .

- يمثل القطاع العام أهمية كبيرة في مصر وتركيا ، فإنتاج وحدات القطاع العام يقدر بأكثر من ٧٠٪ من الناتج في تركيا ، كما أن حوالي ٦١٪ من القيمة المضافة تحققها وحدات القطاع العام التركية [١] . ونجد أن نحو ٦٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي غير الزراعي يحققه القطاع العام في مصر .

- تعرضت تركيا لأزمات اقتصادية وخاصة بعد ارتفاع أسعار البترول في بداية السبعينات والذي كان له أثر كبير في تفاقم الاختلالات من عجز في ميزان المدفوعات وتزايد الديون الخارجية وعجز الموارد من العملات الأجنبية وارتفاع معدلات البطالة وتزايد نسبة التضخم ليصل الى أكثر من ١٠٠٪ عام ١٩٨٠ [٢] . وعلى العكس من ذلك فقد استفادت مصر من ارتفاع أسعار البترول وساعد ذلك في زيادة حجم الموارد من العملات الأجنبية المتاحة .

- تعاني تركيا من عبء الديون الخارجية كما هو الحال في مصر . ولقد تضاعف عبء الديون في تركيا خلال الفترة من ٧٤ -١٩٧٧ إثر صدمة البترول وزيادة وارداتها البترولية وتم مناقشة إعادة جدولة الديون ١٩٧٨ وبلغ اجمالي الديون المتراكمة في نهاية ١٩٩٠ ، ٤٩ مليار دولار (وهي تقترب من قيمة الديون المصرية التي تبلغ ٥٠ مليار دولار) وتمثل خدمة الدين نحو ٥٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي وأنخفضت هذه النسبة الى ٤٥٪ عام ١٩٩٠ من اجمالي الناتج الاجمالي و ١٩٥٪ من اجمالي الصادرات في نفس السنة [٣] .

- قامت كل من مصر وتركيا بتطبيق سياسة التوجه للخارج ، حيث طبقت تركيا برنامجاً للإصلاح الاقتصادي عام ١٩٨٠ وكان الهدف منه تحويل الاقتصاد التركي من اقتصاد موجه للداخل الى اقتصاد مفتوح علي العالم وتحرير التجارة الخارجية والعمل على توازن ميزان المدفوعات من خلال التوسع في الصادرات وتحرير القطاع العام وترشيد التدخل الحكومي في تحديد أسعار منتجات هذا القطاع

(١) - World Bank, " Trends ..... , 1991, Op. Cit .

(٢) - World Bank, " Trends in ..... , 1990, Op. Cit, P. 543 .

(٣) - World Bank, " Trends in ..... , 1991, Op. Cit, P. 545 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتماد الأسعار على قوى السوق .

وقامت مصر بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ وكانت أهداف هذه السياسة تشبه كثيراً أهداف سياسة برنامج الإصلاح التركي . ولكن النتائج الفعلية لكل منهما قد اختلفت . فبينما ركزت سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر على فتح باب الاستيراد على مصرعيه مع عدم توجيه الاهتمام الكافي لقطاع التصديرمما أغرق الأسواق المصرية بالمنتجات المستوردة مع عدم التزام الشركات المشتركة والتي أنشئت في ظل قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بتصدير الحصص التي كان مقررا أن تصدرها واستمرت الدولة في تطبيق استراتيجية إحلال الواردات . أما في تركيا ، فقد حقق برنامج الاصلاح الاقتصادي أهدافاً كثيرة واستجاب الاقتصاد سريعاً لخطوات الاصلاح حيث تم تحرير التجارة الخارجية وارتفع معدل النمو الاقتصادي الى ٧٪ سنوياً وارتفعت قيمة الصادرات بمقدار ٣٠٪ في السنة التالية لتطبيق البرنامج .

وعلى نفس المنوال تقوم مصر الآن ومنذ مارس ١٩٩٠ بتطبيق برنامجها للإصلاح الاقتصادي سعياً إلى تحقيق نفس الأهداف التي أضطلع بها البرنامج التركي . وتسعى الدراسة إلى ايضاح التجربة التركية والوقوف على ايجابياتها للإستفادة منها في التجربة المصرية وابراز سلبياتها لتجنبها أثناء تطبيق سياسة الإصلاح في مصر .

أهـداف البحـث

يهدف البحث الى إبراز أهم القطاعات الإنتاجية التي تتمتع بميزة نسبية في مصر وتركيا وتوضيح مدى ملاءمة السياسات التصديرية المصرية لتنمية الصادرات في ضوء التجربة التركية وكيفية الاستفادة من ايجابيات تجربة تركيا في تنمية الصادرات .

منهج البحث

لقياس الميزة النسبية لقطاعات الإنتاج المصرية والتركية من أجل تقييم القطاعات الانتاجية من حيث كفاءتها الاقتصادية وتحديد القطاعات التي تتمتع بميزة نسبية ، فقد استند تحليلنا إلى مفهوم معدل تكلفة الموارد المحلية " DRC " والذي يقيس تكلفة الموارد المحلية المستخدمة في الأنشطة الانتاجية بالأسعار الاقتصادية إلى القيمة المضافة بالأسعار العالمية ، أو بمعنى آخر إن هذا المعيار يحدد تكلفة الموارد المحلية المستخدمة في إنتاج سلعة معينة بهدف توفير أو إكتساب وحدة من النقد الأجنبي منسوبة الى القيمة المضافة بالأسعار العالمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند تقدير معدل تكلفة الموارد المحلية يتم استخدام الأسعار الاقتصادية (أسعار الظل) وهي الأسعار التي تعكس التكلفة الحقيقية وتستبعد الآثار المترتبة على تدخل الدولة في جهاز الأثمان والتي تجعل أسعار الانتاج والاستيراد غير ملائمة لقياس تكلفة الفرصة البديلة . واستخدمنا في هذه الدراسة قيم مختلفة لأسعار الظل في ضوء أسعار الظل للدول النامية الأخرى التي تتشابه ظروفها مع مصر وتركيا وفي ضوء الأجور والأسعار والتكاليف السائدة في البلدين .

وتم تقدير معدل تكلفة الموارد المحلية للقطاعات الانتاجية من واقع جداول المدخلات والمخرجات في مصر لعام ١٩٨٧/٨٦ وتركيا لعام ١٩٨٥ للحصول على القيمة المضافة وتكاليف الانتاج لكل قطاع .

وبالنسبة لتحديد الأسعار العالمية للمنتجات والسلع الوسيطة ، فقد إقتصرت الدراسة على اعتبار الفارق بين السعر العالمي والسعر المحلي هو الرسوم الجمركية فقط ، لذا فقد تم خصم معدلات الحماية الأسمية من الأسعار المحلية لتحديد السعر العالمي من خلال المعادلة $P_i = \frac{1}{1 + t_i} P_{di}$

حيث : P_i : السعر العالمي للسلعة i

t_i : التعريفة الجمركية للسلعة i

P_{di} : السعر المحلي للسلعة i

أما بالنسبة للمستلزمات المتداولة وغير المتداولة في التجارة الدولية ، فقد تم تقدير أسعارها في ظل افتراض أساسي هو أن جميع مستلزمات الإنتاج سلع متداولة ذات مرونة عرض لانهائي وأسعارها معطاه ، ولكن من الناحية الفعلية نجد أن كثير من المستلزمات تعتبر غير متداولة (إما لأنها مستلزمات خدمية أو لإرتفاع تكاليف نقلها) وتتأثر أسعارها بظروف الطلب والعرض في السوق المحلي فسعرها العالمي غير محدد بل يختلف بإختلاف ظروف السوق داخل كل دولة . كما أن هناك بعض المستلزمات المتداولة تدخل في إنتاج تلك غير المتداولة وإن عدم أخذ ذلك في الحسبان يؤدي الى التحيز في النتائج فإذا كانت هذه المستلزمات لاتخضع لأية قيود وبالتالي لايعاني النشاط الذي يستخدمها من التمييز ضده فإن إهمالها في التحليل يؤدى الى تقدير معدل " DRC " بأقل من الواقع . بينما إذا كانت هذه المستلزمات تعاني من القيود فإن ذلك يؤدي الى زيادة تكلفة الإنتاج وبالتالي إعطاء معدل DRC قيمة أعلى من الواقع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوجد أسلوبان لمعالجة ذلك (أسلوب بالاسا وأسلوب كوردن) واستخدمنا في دراستنا أسلوب كوردن الذي يعتبر أن السلع غير المتداولة لاتتمتع بمرونة في العرض وأسعارها ليست محددة شأنها في ذلك شأن عناصر الإنتاج التي تستخدم بطريقة غير مباشرة في إنتاج المستلزمات الانتاجية غير المتداولة ووفقاً لأسلوب كوردن يتم اضافة القيمة المضافة للمستلزمات غير المتداولة الى جانب القيمة المضافة للمستلزمات المتداولة عند حساب معدل تكلفة الموارد المحلية "DRC"

وبصفة عامة إذا زادت تكلفة الفرصة البديلة لعناصر الانتاج عن الإضافة الصافية التي تحققها تلك العناصر في صناعة معينة فيعني ذلك أن هذه الصناعة تحقق أرباحاً سالبة وأنها لاتستخدم مواردها بكفاءة . بينما إذا انخفضت تكلفة الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج عن الاضافات الصافية لنشاط انتاجي معين فذلك يعكس تمتع هذا النشاط بميزة نسبية . وتقارن نتائج معدل تكلفة الموارد في هذه الدراسة بالواحد الصحيح نظراً لأنه قد تحددت الأسعار العالمية للسلع والموارد بالعملة المحلية (جنيه مصري - ليرة تركية) . وعلى ذلك فإن :

* إذا كان معدل تكلفة الموارد المحلية "DRC" أكبر من الواحد الصحيح فيشير ذلك الى عدم تمتع القطاع الانتاجي بميزة نسبية لأن ذلك يعكس زيادة تكلفة الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج بالأسعار الاقتصادية عن الاضافات الصافية التي يحققها وبالتالي تحقق أرباحاً اقتصادية سالبة .

* إذا كان المعدل يقل عن أو يساوي الواحد الصحيح فيعني ذلك أن النشاط يحقق ميزة نسبية أو يعنى أن تكلفة الموارد المحلية تقل عن أو تساوي الاضافات الصافية التي يحققها .

* إذا كان المعدل سالباً فيعكس ذلك أن النشاط الانتاجي يحقق خسارة كبيرة في الحصول على العملات الأجنبية لأن القيمة المضافة بالأسعار العالمية سالبة .

وعندما تتحدد الأسعار العالمية للسلع والمستلزمات بالعملات الأجنبية (دولار ....) تتم المقارنة بسعر الصرف السائد .

لتوضيح ما إذا كانت هناك سياسات من شأنها التمييز ضد الصادرات وتعمل على تشجيع الانتاج للسوق المحلي مثل فرض معدلات حماية أسمية مرتفعة والتعامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأسعار صرف غير واقعية ترتفع فيها قيمة العملة المحلية .. وغيرها من السياسات التي تؤثر على مستويات الاسعار المحلية في كل من مصر وتركيا ، فقد تم قياس درجة التحيز ضد قطاعات الإنتاج التصديرية المصرية والتركية . ويكون هناك تحيز إذا كانت ربحية البيع للسوق المحلي أكبر من الربحية في الأسواق الخارجية لأن المنتجين في هذه الحالة سيفضلون الانتاج للسوق المحلي بدلاً من الإنتاج للتصدير . ويتم قياس درجة التحيز من خلال جداول المدخلات والمخرجات ، وقد استخدم قياس التحيز ضد الصادرات الراجع الى التعريفة الجمركية فقط وهو يمثل نسبة معدل الحماية الأسمية الى متوسط إعانة الصادرات من خلال المعادلة :

$$(\frac{1 + t}{1 + S}) - 1 \times 100$$ (١)

حيث :

t = التعريفة الجمركية على المنتجات النهائية (معدل الحماية الأسمية)

S = اعانة التصدير وشملت الدروباك وسعر الصرف في مصر والاعفاء من ضرائب القيمة المضافة وأسعار الصرف في تركيا .

ولتحديد معدل الحماية الاسمية ، تم الحصول على قانون التعريفة الجمركية في البلدين لعام ١٩٩٢ مع اعطاء وزن ترجيحي لكل قطاع يعكس أهميته بالنسبة للطلب الكلي .

محتويات الدراسة

تشتمل الدراسة على سبعة فصول :

الفصل الأول : الاستراتيجيات الإنمائية في مصر وتركيا

يوضح هذا الفصل استراتيجيات التنمية في كل من مصر وتركيا ويشمل الفصل مبحثين أساسيين . أولهما خاص بدراسة السياسات الإنمائية في البلدين والثاني يركز على العلاقة بين معدل نمو الصادرات وبين معدل نمو الناتج في مصر وتركيا .

الفصل الثاني : هيكل التجارة الخارجية في مصر وتركيا

يتعرض هذا الفصل لهيكل التجارة الخارجية في مصر وتركيا خلال مرحلتين ، المرحلة الأولى تركز على الفترة من ٧٠ - ١٩٧٥ في مصر ومن ٧٥ - ١٩٨٠ في تركيا . والمرحلة الثانية توضح التغيرات الهيكلية التي طرأت علي التجارة الخارجية خلال

---

(١) - World Bank, " Turkey Industrialization and Trade Strategy " Regional Office, Europe Middle East & North Africa, Washington D. C., 1981, P. 106 - 108 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة من ٧٥ - ١٩٩٠ في مصر ومن ٨٠ - ١٩٩٠ في تركيا . ويهدف هذا التقسيم الى معرفة مدى تأثير سياسات تنمية الصادرات والانفتاح على العالم على هيكل التجارة الخارجية وعلى قطاع التصدير في مصر وتركيا .

الفصل الثالث : هيكل حوافز الصادرات وقياس درجة التحيز ضد الصادرات المصرية والتركية

يتناول هذا الفصل دراسة هيكل الحوافز المقدم لقطاع التصدير في كل من مصر وتركيا كما يتطرق إلى دراسة درجة التحيز ضد الصادرات في البلدين من خلال القطاعات الانتاجية المستخرجة من جداول المدخلات والمخرجات ووفقاً لقوانين الاستيراد والرسوم الجمركية . ويقع الفصل في ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : سياسات سعر الصرف في مصر وتركيا .

المبحث الثاني : الحوافز الأخرى المقدمة لقطاع التصدير .

المبحث الثالث : قياس درجة التحيز ضد قطاعات الانتاج المصرية والتركية .

الفصل الرابع : دراسة الميزة النسبية للقطاعات الانتاجية المصرية والتركية

يتجه هذا الفصل إلى دراسة الميزة النسبية للقطاعات الانتاجية المصرية والتركية بإستخدام مقياس تكلفة الموارد المحلية "Domestic Resource Cost " DRC . كما تم حساب معدل الحماية الفعلية للقطاعات الانتاجية المصرية والتركية .

الفصل الخامس : تنمية الصادرات المصرية والتركية في إطار الجهود الدولية

ويأخذ بدراسة الصادرات في إطار الجهود الدولية متعرضاً لأهم المؤسسات الدولية التي تساعد وتدعم قطاع الصادرات في الدول النامية ومدى الإستفادة من الإتفاقيات الدولية .

الفصل السادس : مشكلات التصدير والدروس المستفادة من تجربة تركيا

يوضح هذا الفصل المشكلات التي تواجه قطاع التصدير المصري والعقبات التي تحول دون تنميته بالإضافة الى توضيح الدروس المستفادة من التجربة التركية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإستراتيجيات الإنمائية في مصر وتركيا

يهدف هذا الفصل الى عرض استراتيجيات التنمية التي انتهجتها كل من مصر وتركيا منذ فترة الستينيات وحتى الآن (فترة التسعينيات) تمهيداً لدراسة الجوانب المتعلقة بنشاط التصدير كافة في الفصول التالية مع دراسة تطبيقية عن العلاقة بين معدل نمو الصادرات وبين معدل نمو الناتج في كل من البلدين .

ويحوى هذا الفصل مبحثين أساسيين :

المبحث الأول الاستراتيجيات الإنمائية في مصر وتركيا .

المبحث الثاني العلاقة بين معدل نمو الصادرات وبين معدل نمو الناتج في مصر وتركيا .

المبحث الأول
الاستراتيجيات الإنمائية في مصر وتركيا

أولاً . استراتيجية إحلال الواردات :

منذ فترة الخمسينات -ومثل معظم الدول النامية- انتهجت مصر وتركيا استراتيجية احلال الواردات للتنمية وذلك بهدف إقامة الصناعات التي تسد منتجاتها احتياجات السوق المحلي وتحد من تصدير المواد الأولية التي يعاد استيرادها في شكل سلع نهائية وبأسعار مرتفعة ولقد وجهت منتجات صناعة الغزل والنسيج في مصر للوفاء بالاحتياجات المحلية وتصدير جزء آخر في شكل غزل وأقمشة قطنية . وكان يصاحب هذه الاستراتيجية اجراءات حماية تتمثل في فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة من الخارج أو فرض قيود كمية أخرى على حجم الواردات أو غيرها من الإجراءات الحمائية وذلك لدعم الصناعات الوليدة .

غير أن استراتيجية إحلال الواردات لم تحقق نجاحاً لأهدافها علي مدى الفترات السابقة سواء أكان في مصر أو في تركيا نظراً لأن المشروعات المنفذة في إطار هذه الاستراتيجية أصبحت تعتمد بدرجة ملموسة على مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج (فزادت قيمة الواردات بدلاً من نقصها) . ولم يحدث توفير في العملات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجنبية كما كان مستهدفاً بل على العكس زاد الطلب على الموارد الأجنبية للوفاء بإحتياجات هذه المشروعات من المعدات والمستلزمات الإنتاجية المستوردة .

الآثار السلبية لإستراتيجية إحلال الواردات في مصر وتركيا :

كان من نتائج اتباع الاستراتيجية السابقة ظهور آثار سلبية على الاقتصاد المصري والتركي فقد أدت المبالغة في حماية الصناعات والانتاج المحلي في كثير من الأحيان إلى إهدار اعتبارات الكفاءة بحجة حماية الصناعة المحلية والإنتاج الوطني . وقد قام مركز تنمية الصادرات المصرية بدراسة عن المزايا النسبية لبعض الصناعات المصرية ١٩٨١ [١] انظر جدول (١ - ١) لشركات القطاع العام وذلك باستخدام مؤشرين لقياس الكفاءة الاقتصادية للنشاط الاقتصادي وقدرته التنافسية في الأسواق الخارجية أو في مواجهة الواردات والمؤشر الأول الذي تم استخدامه هو تكلفة الموارد المحلية Domestic Resource Cost " D R C "[٢] والثاني هو معدل الحماية الفعلية Effective Rate of Protection (ERP) [٣] وعلى ضوء هذين المعيارين تحسب تكلفة الموارد المحلية على أساس الأسعار الاقتصادية ومعدل الحماية الفعلية حتى يمكن التمييز بين الربحية الخاصة والربحية الاجتماعية وقد وضح من الدراسة أن كثيراً من الصناعات التي أنشئت في ظل استراتيجية إحلال الواردات بهدف احلال منتجاتها محل المنتجات المستوردة تحقق عائداً اقتصادياً أقل من عائدها المالي مما يعني انخفاض ربحيتها الاقتصادية عن ربحيتها المالية مثل صناعة الحديد والصلب التي تحقق معدل عائد اقتصادي مساوي ٢,٧٪ بينما العائد المالي لهذه الصناعة يمثل ١٠,٩٪ وهناك صناعات أخرى مثل صناعة الكوك والمعادن غير الحديدية والسجاد والمنسوجات الصوفية وغيرها من الصناعات تتوافر لها معدلات حماية فعلية مرتفعة (مثل منتجات الجوت التي حققت أعلى معدل حماية فعلي ١,٦٩٠ ويليها السجاد ٤,١٧٥ ثم المنسوجات الصوفية ٨,٤٢)

(١) نبيلة عطية " المزايا النسبية لقطاعات التصدير المصرية " مركز تنمية الصادرات ، دراسة قدمت ضمن أبحاث المؤتمر القومي للتصدير ، ابريل ١٩٨٥ ، البحث الرابع صـ ١ : ٢٦ .

(٢) سيتم استخدام هذا المؤشر في الفصل الرابع لقياس الميزة النسبية للصناعات المصرية والتركية - انظر الفصل الرابع من الرسالة .

(٣) معدل الحماية الفعلية هو القيمة المضافة بالأسعار المحلية مقسوماً على القيمة المضافة بالأسعار العالمية وهو مقياس يوضح النسبة التي يمكن أن تزيد أو تقل بها القيمة المضافة المحلية عن القيمة المضافة بالأسعار العالمية . انظر :

- Corden, W. M., " The Structure of A Tariff System and The Effective Protective Rate, The Journal of Political Economy, Vol. LXXIV , No. 3, June 1966 , P. 221 - 237 .

* معدل العائد الاقتصادي هو نسبة الأرباح المتحققة بالأسعار الاقتصادية الى إجمالي انتاجية عوامل الإنتاج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو يمثل الفرق بين الأسعار المحلية للمدخلات وبين الأسعار العالمية لها . وينتج من ذلك حماية الصناعة المحلية بدون النظر الى اعتبارات الكفاءة أو توفير عنصر المنافسة الخارجية لكي تتطور وتتقدم .

جدول (١ - ١)

معدلات العائد الاقتصادي والمالي في الصناعة المصرية سنة ١٩٨١ ٪

القطاع الإنتاجي	معدل العائد الاقتصادي	معدل العائد المالي
المنسوجات الصوفية	٥ . ٢	١١ . ٣
منتجات الجوت	٢ . ٨	١٢ . ١
السجاد	٣ . ٠	١٣ . ٤
الكوك	١٧ . ٤	٣٠ . ٧
الحديد والصلب	٢ . ٧	١٠ . ٩
المعادن غير الحديدية	٣ . ١	١٥ . ٥
أنابيب الصلب	٢ . ٠	١٨ . ٩
أشكال من الصلب	١ . ٤	١١ . ٧

المصدر : نبيلة عطية ، " المزايا النسبية لقطاعات التصدير المصرية " - مركز تنمية الصادرات ، ١٩٨٥م .

وكما هو الحال في مصر فإن الإنتاج الصناعي في تركيا والقائم على أساس الاحلال محل الواردات لم يحقق كفاءة أو ميزة اقتصادية نظراً لضيق السوق المحلي وعدم الاستفادة من وفورات الحجم مما أدى الى ارتفاع تكلفة الإنتاج وارتفاع نسبة رأس المال في القطاع الصناعي [١] لأنه من عيوب ومساوئ استراتيجية احلال الواردات حرمان الصناعة المحلية من مزايا الإنتاج الكبير وإهمال فنون الإنتاج المتطورة والحديثة [٢] .

كما تعمل اجراءات الحماية إلى جعل القيمة المضافة للصناعات المحلية بالأسعار المحلية أعلى من القيمة المضافة العالمية [٣] وتستغرق عملية اصلاح سياسات الحماية

---

(١) - World Bank, Bela Balassa and Jayanta - Regional office, " Turkey - Industrialization and Trade Strategy", Europe Middle East & North Africa - Washington, D.C,1981,P.37 - 38 .

(٢) عبد المطلب علي عبد المطلب ، " الصادرات الصناعية في مصر ووسائل تنميتها " ، مستخرج من المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة أسيوط - العدد الثاني عشر -السنة السابعة - ديسمبر١٩٨٧، ص ٢٢٢ .

(٣) - World Bank, " World development report, 1988, P. 110 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخاصة الحماية الجمركية وقتاً كبيراً ، وعلى سبيل المثال فقد تطلب تعديل هيكل الحماية الفعلية في كوريا الجنوبية أكثر من عشرين عاماً [١].

وكان من نتائج اتباع استراتيجية احلال الواردات خلق وضع احتكاري للصناعات الانتاجية وخاصة شركات القطاع العام التي تسيطر على أكثر من ٧٠٪ من الإنتاج في مصر وتركيا وبالتالي لم يكن لدى هذه الشركات حافز قوي لتحسين جودة انتاجها لما تتمتع به من وضع احتكاري في السوق المحلي [٢].

كما صاحب هذه الاستراتيجية أيضاً بعض العيوب التي تتمثل في تعدد أسعار الصرف واختلاف سعر الصرف في الواردات عنه في الصادرات حيث يكون سعر الصرف الفعلي للصادرات Effective Exchange Rate for Export ($E E R_x$) أقل من سعر الصرف الفعلي للواردات Effective Exchange Rate for Import ($E E R_m$) [٣] بمعنى إذا كان الدولار على سبيل المثال = ١,٢٠ جنيهاً مصرياً في مجال التعامل في الصادرات فإنه يصبح مساوياً ١,٣٠ جنيهاً مصرياً في نطاق الواردات .

وهذا ماحدث في مصر حيث كان يتم تقويم حصيلة المصدرين بالسعر المعلن في مجمع البنوك بينما سعر السوق السوداء (السعر الواقعي للعملة) أعلى منه مما يؤدي إلى خفض حصيلة المصدرين من العملات الأجنبية ويخلق في النهاية تحيزاً ضد الصادرات وحماية الصناعات المحلية وارتفاع سعرها عن الأسعار العالمية [٤] وكان هذا هو المتحقق في تركيا أيضاً ، لذا فقد عملت الحكومة التركية بعد ١٩٨٠ على خفض قيمة الليرة التركية والتي كانت مقومة بأعلى من قيمتهـــا الحقيقيـــة وذلك لإزالـــة

التأثير السلبي على الصادرات ، كما أن البنك المركزي كان يعمل من وقت لآخر على

---

(١) - World Bank, " World Development Report, 1988, P. 110 .

(٢) - Bhagwati, N., Jagdish, " Export - Promoting Trade Strategy - Issues and Evidence ", World Bank - Research observer , No. 1, January, 1988 .

(٣) سعر الصرف الفعلي هو السعر الذي يأخذ في اعتباره معدلات التضخم المحلية والأجنبية بحيث يتم تعديل سعر الصرف الرسمي وفقاً للأرقام القياسية للأسعار المحلية والعالمية ويحسب كما يلي: $\frac{\text{الأرقام القياسية لمجموعة من السلع والخدمات العالمية}}{\text{الأرقام القياسية لمجموعة من السلع والخدمات المحلية}}$. أو تستخدم الأرقام القياسية للصادرات والواردات أنظر :
- World Bank, " World Development Report ", 1987, P. 101 .

(٤) - W. B. " Export Promoting Trade Strategy ....., op. cit. P. 32 - 33 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رفع سعر الصرف (خفض قيمة الليرة) .

كما تعمل هذه الإستراتيجية على زيادة العجز في ميزان المدفوعات . ويرجع العجز بصفة خاصة إلى عجز الميزان التجاري بسبب التوسع في استيراد المستلزمات الإنتاجية والتكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية من الخارج [١] ومن خلال تتبعنا لموقف الميزان التجاري في مصر وتركيا منذ فترة السبعينات وحتى التسعينات نجد أنه يحقق عجزاً مستمراً ما عدا بعض السنوات القليلة . كما تزايدت الواردات سنوياً بنسبة ٨٤٪ خلال الفترة من ٦٩ - ١٩٧٧ ، بينما تزايدت الصادرات بنسبة ١٣٪ سنوياً خلال نفس الفترة .

ولقد توصلت دراسة ميدانية [٢] لعينة مكونة من ١٥٩ منشأة صناعية أقيمت في عدد من الدول النامية ويحل إنتاجها محل الواردات ، أن هذه المنشآت بأكملها قد أثرت سلبياً على ميزان المدفوعات في هذه الدول نظراً لإرتفاع قيمة وارداتها من الخارج وارتفاع تكاليف حق المعرفة الفنية والأرباح المحولة للخارج بالإضافة إلى أعباء خدمة مديونياتها بالعملة الأجنبية وارتفاع تكاليف حق المعرفة الفنية والأرباح المحولة للخارج بالإضافة الى أعباء خدمة مديونياتها بالعملة الأجنبية ويؤكد ذلك ما خلص اليه أحد الاقتصاديين [٣] إلى أن استراتيجية إحلال الواردات قد تؤدي الى نقل الدول المطبقة لها الى التبعية للدول المتقدمة ومن غير المحتمل أن تنقل هذه الاستراتيجية الدول النامية الى مصاف الدول الصناعية .

وكنتيجة للآثار السلبية المترتبة على تطبيق استراتيجية إحلال الواردات أن أصبح الاتجاه نحو استراتيجية انمائية جديدة ضرورياً ، وتتمثل في استراتيجية التصنيع من أجل التصدير . أي يتم وضع استراتيجية للتصنيع والتنمية في إطار مفتوح من العلاقات الدولية وتوجيه المزيد من الإهتمام الى اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج .

---

(١) - Tall, S. and Paul S., " Foreign Investment Transnational and Developing Countries ", The English language book society and Macmillan press - LTD, London 1980, P. 89 -155 .

* انظر جدول (٢ - ٣) (٢-٤) (٢-١١) في الفصل الثاني .

(٢) عصام جمال الدين خليفة (المعاملة التفضيلية لمشروعات الإحلال محل الواردات) رسالة دكتوراه - بحث غير منشور - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٢٥ .

(٣) - Johnson, Harry G., " Tarrifs and Economic Development - Some Theoretical Issues ", Journal of Development Studies, October, 1984, P. 26 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : مزايا استراتيجية تنمية الصادرات

من خلال الدراسات التي أجريت على الدول التي طبقت استراتيجية تنمية الصادرات ومن خلال الدروس المستفادة من تجارب الدول المختلفة مثل دول جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية التي سبقت وطبقت هذه الإستراتيجية يمكن توضيح مزايا هذه الإستراتيجية على النحو التالي :

* تنمية قطاع التصدير والذي يساهم بدوره في النمو الاقتصادي ، وقد ثبت وجود علاقة سببية بين نمو الصادرات ونمو الناتج من خلال بعض الدراسات التطبيقية .
* توجيه الموارد وفقاً لإعتبارات الميزة النسبية وبالتالي تجنب اهدار الموارد ، حيث تتجه الموارد الى الصناعات التي تحقق قيمة مضافة موجبة بالأسعار العالمية .
* إيجاد المنافسة الخارجية للمنتجات المحلية وبالتالي تحفيز الشركات المحلية نحو تحسين وتطوير انتاجها واستخدام الأساليب الفنية المتطورة .
* توسيع نطاق السوق أمام الصناعات المحلية وفتح المجال أمامها للتمتع بمزايا الانتاج الكبير ومساعدتها في متابعة التطورات العالمية لتحسين نوعية منتجاتها حتى تتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية [١].
* العمل على الغاء التحيز ضد قطاع التصدير من خلال توحيد سعر الصرف في كل من قطاع التصدير وقطاع الواردات .
* المساهمة في رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في ظل النمو الاقتصادي وتدبير الموارد الأجنبية المطلوبة سواء للوفاء بالتزامات الدولة أو لتحقيق التنمية الاقتصادية .

التشكيك في مدى صلاحية استراتيجية تنمية الصادرات

تدور المناقشات حول مدى صلاحية إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير وتوسيع نطاق صادرات الدول النامية وهل يصلح اتباع هذه الإستراتيجية في كل الدول النامية ؟ وهل يعني نجاح بعض الدول النامية -مثل دول شرق آسيا- في تطبيق هذه الإستراتيجية نجاحها في كل الدول النامية ؟ وتطرح أهم هذه التساؤلات مع محاولة الرد على نقاط التشكيك في نجاحها .

يعلن بعض الاقتصاديين أن صادرات الدول النامية تتمثل في صادرات سلع أولية وإذا ما توسعت هذه الدول في تصديرها فسوف تنخفض أسعارها عالمياً وبالتالي لن

---

* انظر المبحث الثاني من هذا الفصل .

(١) Deepak Lal and Sarath Ragapatirana, "Foreign Regimes and Economic Growth in Developing Countries", Journal of Development Economics, No. 2, 1987, P. 189 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكون هناك أمام الدول النامية سوى القيام بحماية منتجاتها والتمسك بإستراتيجية إحلال الواردات .

ويرد على ذلك استناداً إلى آراء الاقتصاديين الذين يحبذون تطبيق إستراتيجية التوسع في الصادرات بأنه إذا ما واجهت الدول النامية هذه المشكلة فيمكنها أن تفرض ضرائباً ورسوماً جمركية على بعض وارداتها لحماية بعض صناعاتها في مراحلها الأولى بدلاً من لجوئها الى حماية القطاع الصناعي بأكمله وما يتبع ذلك من تكاليف يتحملها المجتمع كله .

تثار مسألة التعاطف مع ضرورة حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية وحاجة هذه الصناعات الجديدة النشأة الى نوع من الحماية .

ويمكن القول بأن من حق الدولة حماية الصناعات الجديدة بها وخاصة في الفترات الأولى لنشأة الصناعة ولفترة محدودة على ألا تستمر هذه الحماية طوال فترة الإنتاج . كما يمكن أن يكون هناك بديل آخر لدعم هذه الصناعات يتمثل في تقديم إعانات مباشرة لها بدلاً من فرض الحماية على الصناعة بأكملها .

هناك اعتقاد بأن المبالغة من جانب الدول النامية في دعم الصادرات يهدد بقيام الدول المتقدمة باتخاذ سياسات تعويضية من جانبها .

ويمكن حل هذه المشكلة من خلال قيام الدول النامية من جانبها بتحرير وارداتها جنباً الى جنب مع تخفيض قيمة العملة وإلغاء الحماية كدعم للصادرات . كما أن سياسة الحماية في البلاد الصناعية لم تمنع بلاد شرق آسيا من التغلغل في أسواقها وهذه هي الطريقة التي اتبعتها كوريا وتطبقها دول أخرى كالبرازيل والمكسيك [١] .

ونسوق هنا تجربة هونج كونج وكوريا والصين بعد نجاحها في دخول أسواق اليابان وهي أسواق تتسم بالصعوبة لأن لها طبيعة خاصة فيما يتعلق بنظام التوزيع السلعي الذي يقف عائقاً أمام الموردين من الدول النامية ، فهو يقوم على احتكار القلة حيث يسيطر تجار الجملة على أكثر من ٨٠٪ من السلع وهم يوردون لتجار التجزئة كافة احتياجاتهم بالائتمان ويقومون بتحصيل المرتجعات وتحمل كافة المخاطر . وهيكل السوق بهذا الشكل يحد من التعامل مع الموردين الجدد . كما أن هناك صعوبة أخرى تواجه المصدر الخارجي تتمثل في سلوك المستهلك الياباني الذي يميل الى تفضيل

(١) - World Bank, " World Development Report 1988, " P. 1 : 3 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلع المحلية بدلاً من السلع الأجنبية كما يفضلون التعامل مع الماركات المعروفة وخاصة اليابانية . ورغم هذه الصعوبات استطاعت كوريا والصين وبعض دول شرق آسيا دخول هذه السوق وتذليل الصعوبات عن طريق إقامة مشروعات مشتركة تدخل الشركات اليابانية كشريك فيها وخاصة في مجال التسويق وإعطاء الأسم التجاري الياباني لهذه المنتجات . كما نجحت هذه الدول الأقل تقدما بعد ذلك في كسب ثقة المستهلك الياباني في تسويق منتجاتهم التي تحمل علامة تجارية خاصة بهم في أسواق اليابان [١] .

هناك من يرى أن الأسواق العالمية قد لاتستطيع أن تستوعب كل صادرات الدول النامية إذا ما اتجهت كل الدول النامية نحو انتهاج استراتيجية تنمية الصادرات .

يمكن القول بأن نصيب الدول النامية في أسواق الدول الصناعية مازال ضئيلاً يمثل نحو ٢,٥ ٪ [٢] من الإجمالي وهذا يعكس أن الطاقة الاستيعابية كبيرة في أسواق الدول المتقدمة كما أن تنمية الصادرات للدول النامية سيعمل على توسيع طاقتها الاستيرادية لأن التوسع في الصادرات يعمل على توفير الموارد المالية من العملات الأجنبية وبالتالي زيادة القدرة الاستيرادية من الخارج .

كما تستطيع الدول النامية أن تتجه إلى قطاعات إنتاجية ومجالات جديدة للتخصص مثل قطاعات الانتاج الزراعي وبعض الصناعات التي لا تتجه اليها الدول المتقدمة وبالتالي تزداد قدرتها التصديرية واستيعاب الأسواق الخارجية لها [٣] .

عموماً فإن الاتجاه نحو سياسة التصنيع من أجل التصدير وتوسيع نطاق الصادرات يستلزم القيام ببعض الخطوات التي من شأنها أن تحقق النجاح مثل :

١ - " إزالة الاختلالات المكرواقتصادية " وتطبيق سياسة مرنة لسعر الصرف وأن يخضع تحديد أسعار الصرف لقوى السوق مع استبعاد التقلبات المؤثرة فيه [٤] وتحريك سعر الفائدة تدريجياً نحو السعر التوازني [*] .

---

(١) - IFC, (International Finance Corporation) Discussion paper No. 8, "Exporting to Industrial Countries - Prospects for Business in Developing Countries, Economics Development , 1989 , P. 15 , 22 .
- Bhagwati, " Export Promoting ....., op. cit, P. 28 .

(٢) سعيد النجار " نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي " ، دار الشروق - ١٩٩١ - ص ١٨٢ - ١٨٤.

(٣) - World Bank , " Export Promoting ....., op. cit, P. 28 .

(٤) سعيد النجار ، " نحو استراتيجية ..... " ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

(*) السعر التوازني هو السعر الذي يعكس الندرة الحقيقية للعملة من خلال العرض والطلب على العملة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ - دعم قطاع التصدير وإلغاء التحيز ضده من خلال تخفيف الحماية الجمركية والاعتدال في مستوي التعريفة الجمركية ولايشترط الغاؤها كلية . وكذلك التحول من الرقابة الكمية الى الرقابة السعرية وإلغاء قائمة المحظورات [١] .

٣ - البعد عن القيود والاجراءات البيروقراطية التي تنفر المستثمرين وتحول دون تحقيق أهداف الاصلاح الاقتصادي .

٤ - التركيز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية ونشير هنا إلى أن تقسيم العمل الدولي يتيح للدول النامية فرصة لكسب مزايا نسبية في مجموعة من الصناعات مثل الصناعات الكهربائية والهندسية والكيماوية والإلكترونية .

٥ - تقليص دور القطاع العام وتوسيع دائرة عمل القطاع الخاص .

٦ - قيام سياسة الاقراض على أساس أسعار فائدة حقيقية تنافسية لمنع الائتمان الرخيص الذي يشجع على الإتجاه نحو الاستثمارات كثيفة رأس المال والاستثمارات غير المنتجة كالاتجاه نحو الأنشطة الخدمية والتجارية .

ولقد حاولت مصر وتركيا الخروج من الأزمات التي تحققت في ظل استراتيجية إحلال الواردات بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر وصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وكان من أهداف هذه السياسة العمل على زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي وتحقيق وفر مناسب من العملات الأجنبية وتحرير التجارة وتشجيع الصادرات ونقل التكنولوجيا والتقدم الفني من الخارج إلى مصر . ومن ثم فقد نص قانون الاستثمار على السماح بإنشاء شركات استثمارية مشتركة بهدف دخول رأس المال الأجنبي للإستثمار في مصر وما يؤديه ذلك من زيادة المعروض من النقد الأجنبي وخاصة . إذا ما قامت هذه الشركات بنشاط تصديري ملموس أو قامت بتوفير سلع كان يتم استيرادها من الخارج [٢]، وبرغم أن تحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي كانا من أهداف إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي إلا أن ما أعلن في نطاق هذه

---

(١) - Vittori Corbo and Jaime De Melo, "Lessons from The Southern Cone policy Reforms, "World Bank - Research observer , No. 2 , July, 1987 .

(٢) سلسلة تقارير مجلس الشورى ، التقرير رقم (١٤) ، " سعر الصرف خلال الفترة من ١٩٤٧ ، ص ٦٤ - ٧١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة يخالف الواقع الفعلي ، حيث ظلت الإستراتيجية المتبعة هي إحلال الواردات وظلت المظهر الأساسي الذي يميز سياسات الخطة الخمسية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ . فعلى الرغم من إعلان الحكومة عن إستراتيجية لتنمية الصادرات خلال الثمانينات ، فما يزال اختيار المشروعات يتم على أساس الإكتفاء الذاتي وإنتاج السلع لإشباع السوق المحلي بدون النظر الى اعتبارات الميزة النسبية [١] .

كما أن قانون الاستثمار رقم ٤٣ وتعديلاته لم يقدم امتيازات وحوافز خاصة لقطاع التصدير بل أعطى مزايا متعددة مثل الإعفاء الضريبي للإستثمارات التي تنشأ وفقاً له ولم يمنح مزايا تفضيلية للشركات المنشأة والتي تعمل في مجال التصدير على غرار ما قامت به الدول الصناعية المصنعة حديثاً مثل كوريا والتي كانت تمنح الشركات الاستثمارية مزايا أكبر للإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة في الخارج وللترويج لصادراتها [٢] . ولذلك كان أداء الشركات الاستثمارية في مصر ضعيفاً للغاية، فمن بيانات البنك المركزي المصري [٣] ، نجد أن عدد الشركات الاستثمارية حتي ١٩٨٥/٦/٣٠ بلغ ١٣٤٢ شركة بلغت تكاليفها الاستثمارية ١١ر٦ ملياراً من الجنيهات المصرية منها ٦٩١٠ ملايين بالعملات الأجنبية (٥٩.٧٪) والباقي ٤٦٦٨ مليوناً بالعملات المحلية (٤٠.٣٪) . وبرغم هذا الكم من الشركات الاستثمارية حتى هذا التاريخ فإنها لم تقم بدور فعال في مجال التصدير حيث بلغت قيمة وارداتها ١٨ ضعفاً لقيمة صادراتها وهذا يوضح الفجوة الواسعة بين حجم الصادرات وحجم الواردات .

وما تزال قيمة الصادرات المصرية منخفضة حتى بداية التسعينيات مقارنة بالدول الأخرى (انظر جدول ١ - ٢) . فالصادرات المصرية غير البترولية تمثل ٢ . ٤٪ من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٥ وهي نسبة بسيطة إذا ما قورنت بالدول الأخرى مثل كوريا وإسبانيا واليونان .

أما تركيا فقد تطورت قيمة صادراتها مع بداية تطبيقها لبرنامج الاستقرار وإستراتيجية تنمية الصادرات عام ١٩٨٠ ، فقد زادت بمقدار الضعف عام ١٩٨٣ وانخفض العجز التجاري إلى ٨ . ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي في نفس السنة بعد أن كانت هذه النسبة ٤ . ٥٪ عام ١٩٨٠ . كما انخفض معدل التضخم من ١٠٠٪ إلى ٣٠٪

---

(١) - Heba Handoussa, " Egypt's Investment Strategy - Policies and Performance Since Infitah " , - Investment policies in the Arab countries , edited by said El Nagaar, P. 168 .

(٢) - Ibid , P. 166 .

(٣) البنك المركزي المصري ، (التقرير السنوي) ١٩٨٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال نفس الفترة ، ولكن بعد عام ١٩٨٧ ومع تزايد الطلب المحلي ظهرت مشكلات في إدارة الاقتصاد الكلي وبدأت معدلات النمو في التراجع . ومع ذلك فما زال الأداء جيداً حتى بداية التسعينات حيث يتزايد معدل نمو الصادرات بنسبة ١٠ ٪ سنوياً كما انخفض العجز في الميزان التجاري إلى ٢,٤٪ عام ١٩٩٠ [١] . ولقد تزايدت صادرات تركيا مقدار ٣٢ مرة منذ تطبيق برنامج الإصلاح لسنة ١٩٨٠ [٢] .

جدول (١ - ٢)

مساهمة الصادرات (ص) والواردات (و) للناتج القومي الإجمالي (ن ق)

في بعض الدول

السنة	مصر		كوريا		إسبانيا		اليونان		تركيا	
	ص* / ن ق	و / ن ق	ص / ن ق	و / ن ق	ص / ن ق	و / ن ق	ص / ن ق	و / ن ق	ص / ن ق	و / ن ق
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٩٧٦	٤,٠	١٣,٩	٣٢,٨	٣٤,٦	١٤,٠	١٨,١	١٧,٦	٢٥,٨	٤,٠	١٢,٠
١٩٨١	٤,٢	٣٨,٨	٣٨,١	٤٣,٧	١٧,٣	١٩,٤	٢٠,٤	٢٦,٥	٨,٠	١٦,٠
١٩٨٥	٤,٢	٣٧,١	٣٧,٨	٣٧,٢	٢٣,٦	٢٠,٧	٢١,٨	٣٣,٧	١٦,٠	٢٢,٠
١٩٨٦	٥,٠	٣٨,٠	٣٤,٠	٣١,٠	١٢,٠	١٦,٠	١٤,٠	٢٩,٠	١٣,٠	٢٠,٠
١٩٨٨	٥,٠	٣١,٠	٣٦,٠	٣١,٠	١٢,٠	١٨,٠	١٤,٠	٢٧,٠	١٧,٠	٢٢,٠
١٩٨٩	٦,٠	٣٨,٠	١٥,٠	٢٠,٠	٤٩,٣	٤٨,٦	١٠,٠	١٤,٠	١٥,٠	٢٠,٠
١٩٩٠	٧,٠	٤٩,٠	١٢,٠	١٨,٠	٤٩,٠	٤٨,٢	١١,٠	١٥,٠	١٢,٠	١٨,٠

المصدر : حتى ١٩٨٥ ما عدا تركيا

- Hanaa Kheir El Din & Others " Evaluation of The Protection System in Egypt ", Center for Economic and Financial Research and Studies , P. 21 , table, 4 .
- World Tables, 1990, 1991 . (After 1985)

* الصادرات غير البترولية .

ولقد صاحب التطورات الإيجابية لسياسة الإصلاح الاقتصادي في تركيا وجود معدلات تضخم مرتفعة وانخفاض شديد في قيمة العملة التركية . وهذان العاملان لابد أن يؤخذا في الإعتبار عند تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر وخاصة أن

---

(١) - W. B, " Trends in Developing Economies 1991, op. cit, .

(٢) البنك الدولي - تقرير التنمية "الفقر" ١٩٩٠ - جدول ١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدلات التضخم السائدة في مصر منذ بداية سياسة الإصلاح الاقتصادي لا تتعدى ٢٥٪ [١] وليس ١٠٠٪ كما كان الحال في تركيا عند تطبيق البرنامج .

برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر

يستهدف هذا البرنامج إعادة توجيه الموارد المحلية نحو القطاعات الإنتاجية التنافسية التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، وإزالة الاختلالات الكلية في الاقتصاد . لذا أتخذت الحكومة بعض السياسات التي من شأنها تيسير تطبيق برنامج الإصلاح مثل سياسة إصلاح هيكل التعريفة الجمركية والإتجاه نحو إلغاء القيود الكمية على الاستيراد وإحلال القيود السعرية كخطوة نحو تحرير التجارة . كما اتجهت الحكومة أيضاً إلى دعم قطاع التصدير من خلال بعض الإجراءات كتحرير الأسعار المحلية وتحرير وتوحيد أسعار الصرف التي بدأت خطوتها الأولى منذ عام ١٩٨٦ وقد انشئت السوق المصرفية الحرة عام ١٩٨٧وتم من خلالها تنفيذ العمليات الاقتصادية كافة . كما سمح بإنشاء شركات للصرافة وهي خطوة هامة لدعم قطاع التصدير حيث يتم الآن تقويم حصيلة المصدر طبقاً للسعر السائد في السوق ، لمعالجة الخلل الذي استمر منذ فترة طويلة والذي يتمثل في انخفاض سعر صرف الصادرات عن سعر صرف الواردات والناتج عن تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات . كما بدأت الدولة في رفع أسعار الفائدة للحد من الائتمان الرخيص وقد ارتفعت أسعار الفائدة في التسعينيات لتصل ما بين ١٨٪ : ١٩٪ كحد أقصى على الودائع * وكذلك تتجه الدولة الى تطبيق برنامج الخصخصه لتقليص دور القطاع العام . وبالإضافة إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال ضغط الإنفاق من ناحية وإصدار أذون الخزانة من ناحية أخرى بهدف تمويل العجز من خلال موارد حقيقية وكان أول إصدار لتلك الأذون في ٣ يناير ١٩٩١ .

ويرتبط نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر بمدى الإلتزام بتحقيق أهدافه وأن تتم الخطوات كافة بسرعة وقوة في التنفيذ مع ضرورة التغلب على الضغوط التضخمية لأن عدم السيطرة على التضخم يعد أحد العقبات الأساسية في طريق الإصلاح والاستقرار الاقتصادي** . ويتم ذلك عن طريق ضغط النفقات الحكومية لأن

---

(١) سعيد النجار " نحو استراتيجية ..... مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

* وقد انخفضت أسعار الفائدة مرة أخرى مع بداية ١٩٩٣ كمرحلة ثانية من مراحل برنامج الإصلاح لتحفيز نشاط الاستثمار وخاصة بعد استقرار قيمة العملة المحلية وإنخفاض معدلات التضخم .

** وافق صندوق النقد الدولي على استمرار برنامج الاصلاح المصري لمدة ثلاث سنوات أخرى تنتهي في سبتمبر ١٩٩٦ وذلك في شهر سبتمبر عام ١٩٩٣ ويعد ذلك بمثابة اعتراف من الصندوق بنجاح تنفيذ المرحلة الأولى التي بدأت من ٩٠ - ١٩٩٣ م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السبب الرئيسي للتضخم في مصر يرجع إلى عجز الموازنة الحكومية وزيادة نفقاتها على إيراداتها . وإذا نجحت الحكومة المصرية بالالتزام الدقيق بتنفيذ خطوات البرنامج فإنها ستحقق المدخل السليم لإستراتيجية فعالة للإصلاح الاقتصادي .

ولقد أوضحت دراسة للبنك الدولي (١) العوامل التي تساهم في إنجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي والتي تم استخلاصها من تجربة دول أمريكا اللاتينية . وأهم هذه العوامل مايلي :

أ - أن يكون تنفيذ الإصلاح قوياً وموجهاً نحو الأهداف مباشرة مستخدماً الأساليب التي تحقق الأهداف كافة .

ب - ضرورة إتخاذ كافة الخطوات التي من شأنها علاج التضخم أثناء تطبيق برنامج الإصلاح وإذا كانت نسبة التضخم في دولة ما تتعدى ٢٥٪ فيفضل أن تبدأ الدولة في معالجة التضخم أولاً قبل تطبيق خطوات الإصلاح * .

جـ - أن تتحدد الأهداف واضحة وأن تكون نصب أعين المسئولين .

د - السرعة في تنفيذ البرنامج ، مثل السرعة في تحرير التجارة الخارجية وسرعة الغاء التحيز ضد الصادرات . وتعتبر السرعة عنصراً هاماً لكي تؤتي سياسة الإصلاح ثمارها ، فضلاً عن أن التباطؤ في تطبيق البرنامج يدعم الجماعات المناهضة للإصلاح والتي تستفيد من نظام الحماية في ظل استراتيجية احلال الواردات مما يزيد من العوائق أمام تنفيذ البرنامج ** .

أهمية إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير

---

(١) - Vittori Corbo and Jaime De Melo, " Lessons From The South Cone policy Reforms, World Bank - Research Observer, No. 2 op. cit, July, 1987, p. 111 - 138 .

* نسبة التضخم في مصر في بداية التسعينات (كما يعلنها البنك الدولي في تقاريره) ٢٥٪ وهي نسبة تستطيع الحكومة المصرية التحكم فيها أثناء تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي . وقد أعلنت السلطات النقدية في مصر في مطلع ١٩٩٣ أن معدل التضخم قد أنخفض إلى ١٠٪ وهذه النسبة حُسبت بناء على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين .

** وهذا الشرط لا يتوافر في التجربة المصرية بسبب التدرج في تنفيذ الإصلاح ، لذلك يجب السرعة في تنفيذ البرنامج الإصلاحي حتى لا يصبح التدرج عائقاً أمام نجاح التجربة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاول العديد من الاقتصاديين تأكيد العلاقة بين نمو الصادرات وبين النمو الاقتصادي دلالة على أهمية استراتيجية التصنيع من أجل التصدير للدول النامية وخاصة في فترة السبعينيات وشجع ذلك الكثير منهم على إجراء الدراسات التطبيقية على الدول النامية سواء أكانت منخفضة أم كانت متوسطة أم كانت مرتفعة الدخل وانتهت معظمها إلى أهمية الصادرات وأنها تؤثر تأثيراً إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي .

ولعل أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين نمو الصادرات وبين نمو الناتج القومي تلك الدراسة التي قام بها Balassa (١) وهي دراسة تطبيقية تتناول إحدى عشرة دولة نامية تهدف إلى معرفة تأثير الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي وأثبتت نتائجها أن هناك تأثيراً إيجابياً للصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي .

وكان من الدراسات الهامة أيضاً دراسة Tyler (٢) التي شملت الدول النامية مرتفعة الدخل مثل تايوان وكوريا والدول الأقل تقدما مثل الهند واتسعت الدراسة لتشمل الصادرات كافة بدون تفرقة بين الصادرات الأولية وبين الصادرات الصناعية . وانتهت الدراسة إلى أن نمو الصادرات يلعب دورا كبيراً في النمو الاقتصادي سواء أكان في الدول النامية الأقل تقدماً أم كان في الدول النامية الأكثر تقدماً .

وكذلك هناك دراسة Tiwari (٣) التي اقتصرت على كوريا كإحدى الدول النامية التي تعد نموذجاً جيداً لدول جنوب شرق آسيا . واستخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار المتعدد للناتج المحلي الإجمالي (كمتغير تابع) والصادرات والمدخرات الإجمالية القومية كمتغيرات مستقلة . واتضح من نتائجها وجود علاقة موجبة بين نمو الصادرات وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٦١/٦٠ : ١٩٧٧/٧٦ . علاوة على أن العلاقة بين الصادرات وبين النمو الاقتصادي تكون أكثر قوة بالنسبة للقطاع الصناعي . بمعنى أن زيادة قدرها ١٪ في معدل نمو الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة ٦٪ في القطاع الصناعي و ٣٪ في قطاع النقل والمواصلات و ٤٪ في قطاع الزراعة . كما أوضح نموذج الانحدار المتعدد أن المدخرات المحلية تؤثر هي الأخرى على

---

(١) - Balassa Bela, " Export and Economic Growth : Furthur Evidence ", Journal of Development Economics, 1978, Vol. 5, No. 2, P. 181 - 189 .

(٢) - Tyler William G. " Growth and Export Expansion in Developing Countries - Some Empirical Evidence ", Journal of Development Economics , Vol. 9 , No. 1 , 1981, P. 121 - 130 .

(٣) - Tiwari R. S., " Export and Economic Growth - A Case Study of Korea 1960/61 - 1976/77 , The Asian Economic Review, Vol. 23, 1981, P. 48 - 5 6 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمو الاقتصادي في القطاعات الانتاجية كافة سواء أكان ذلك في القطاع الصناعي أم الزراعي أم التعديني . كما أوضحت الدراسة كذلك أن ٣٥٪ من الناتج القومي الإجمالي في كوريا خلال فترة الدراسة يتركز في القطاع الصناعي وأن نحو ٩٠٪ من حجم الإنتاج الصناعي يتم توجيهه إلى قطاع التصدير وبالتالي فإن وضع نظام لحوافز نشاط التصدير في كوريا يكون له تأثير كبير في النمو الاقتصادي الكوري .

وامتداداً للدراسة السابقة ، فقد ظهرت دراسة أخرى قام بها Chakraborty (١) شملت أربع دول في جنوب شرق آسيا * واختبر فيها فرضية علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة من عام ٦٠ : ١٩٧٠ م مستخدما جدول ليونتيف للمدخلات والمخرجات الذي يصف التشابك الصناعي بين القطاعات الإنتاجية المختلفة من خلال المعادلة $X = A X + Y$ حيث : A : مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج .

X : قيمة الانتاج الكلي .

Y : قيمة الطلب النهائي .

ومن خلال المعادلة السابقة تم الحصول على معادلة أخرى هي $X = (I - A)^{-1} Y$ والتي توضح مكونات الطلب الكلي ، سواء الطلب المباشر أو غير المباشر على الناتج الكلي واتضح من الدراسة على سبيل المثال أن ٤٢,٥٪ من الانتاج الكيمائي يتجه إلى قطاع التصدير في الدول الأربع ، كما أن صادرات سيريلانكا وماليزيا تتركز في الصادرات الأولية بينما تايوان وكوريا تمثل المنتجات الصناعية معظم صادراتها للخارج . وعلى عكس الدراسات الأخرى استنتجت هذه الدراسة أن دور الصادرات في إستراتيجية النمو في تلك الدول الأربع محدود وأنه يجب علي هذه الدول والدول النامية بصفة عامة أن توجه اهتمامها للعناصر الداخلية والتوجه إلى الداخل والعناية بالإستهلاك والاستثمار .

والدراسة الأخرى هي تلك التي قام بها Kavoussi (٢) والتي طبقت على ثلاث وسبعين دولة نامية منها الدول مرتفعة النمو والدول متوسطة النمو . ولم تفرق الدراسة بين الصادرات الصناعية وبين الصادرات الأولية في الجزء الأول منها بل أخذت تأثير نمو الصادرات ككل على النمو الاقتصادي من خلال العلاقة بين معدل النمو الحقيقي للصادرات وبين معدل النمو للناتج القومي الحقيقي . وقد أثبتت الدراسة في جزء آخر أن الصادرات الأولية يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في عملية النمو في كل من

(١) - Chakraborty Debesh, " The Role of The Export Sector in Economic Development - An Input - Output Approach ", The Asian Economic Review, Vol. 25, 1983 , P. 28 - 39 , No. 1/2/3 .

* وتشمل تايوان - كوريا - ماليزيا - سيريلانكا .

(٢) - Kavoussi M., Rostom, " Export Expansion and Economic Growth - Furthur Empirical Evidence ", Journal of development Ecomomics Vol. 4, 1984, P. 241 - 250 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول النامية ذات الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة . بينما الدول النامية ذات الاقتصاديات الأكثر تقدماً تؤثر صادراتها الصناعية تأثيراً ايجابياً في عناصر الإنتاج عن صادراتها الأولية ويقتصر دور الصادرات الأولية في تلك الدول على مساهمتها في سرعة التكوين الرأسمالي .

وظهرت دراسة أخرى لـ Balassa [١] عام ١٩٨٥ أجريت على ثلاث وأربعين دولة من الدول النامية التي تأثرت بصدمة ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣ وذلك خلال الفترة من عام ٧٣ : ١٩٧٩ وقد ركزت هذه الدراسة على تأثير الصادرات على متوسط دخل الفرد مقتصرة على الصادرات من السلع المصنعة . وقد خلصت الدراسة الى أن الدول النامية التي طبقت سياسة التوجه للخارج والقائمة على تنمية الصادرات قد حققت معدلات نمو مرتفعة واستطاعت أن تتغلب على صدمة ارتفاع أسعار البترول .

ومن الدراسات التطبيقية أيضاً الدراسة التي قام بها كل من Woo., Jung & Marshall [٢] لتوضيح العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات وبين النمو الاقتصادي . وقد أجريت هذه الدراسة على سبع وثلاثين دولة باستخدام السلاسل الزمنية للفترة من عام ١٩٥٠ : ١٩٨١ ولاحظ فيها أن العلاقة السببية لها أهمية في إثبات العلاقة بين الصادرات وبين النمو الاقتصادي لأنه قد تكون هناك علاقة بين متغيرين (مثل الصادرات والناتج القومي) ولكن هذا الارتباط لا لأنهما يسبب بعضهما البعض بل بسبب ارتباطهما بعوامل أخرى . وقد أثبتت الدراسة أن استراتيجية تنمية الصادرات تعتبر إستراتيجية مثلى للنمو في إندونيسيا ومصر وكوستاريكا وإيكوادور * ، بينما لم تثبت العلاقة السببية في باقي الدول .

هذا عرض لأهم الدراسات (انظر جدول ١ - ٣) التي ركزت على معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين نمو الصادرات ومعظم هذه الدراسات قد أثبتت جدوى إستراتيجية تنمية الصادرات للدول التي طبقت عليها ولم يشذ عن هذه النتائج سوى الدراسة التي قام بها Chakraborty في أربع دول في شرق آسيا خلال الفترة من ١٩٦٠ : ١٩٧٠ . كما أن دراسة Woo. S. and Marshall أثبتت وجودالعلاقة في أربع دول فقط من السبع والثلاثين دولة التي تناولتها الدراسة .

---

(١) - Balassa, Bela " Export, Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries After The 1973 Oil Shock " ,Journal of Development Economics, Vol. 18, May - June 1985, P. 23 - 25 .

(٢) - Woo. S. Jung and Peyton J. Marshall, " Export, Growth and Causality in Developing Countries ", Journal of Development Ecomomics, Vol. 18, 1985, P. 1 - 12 .

* أثبتت الدراسة أن نمو الصادرات يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول الأربعة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١ - ٣)

نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات وبين النمو الاقتصادي

م	الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
١	Emery ١٩٦٧	بيانات عن ٥٠ دولة نامية خلال فترة واحدة من ٥٣ - ١٩٦٣	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج القومي	--	النتائج تدعم انتهاج استراتيجية تنمية الصادرات .
٢	Maizels ١٩٦٨	سلسلة زمنية تشمل تسع دول خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٦٢	تأثير التغير في الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي	--	النتائج في صالح إستراتيجية تنمية الصادرات .
٣	Voivodas ١٩٧٣	سلسلة زمنية تشمل أثنتى عشرة دولة خلال الفترة من ٥٦-١٩٦٧	تأثير الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي .	--	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات .
٤	Michaely ١٩٧٧	بيانات إحدى وأربعين دولة خلال الفترة من ٥٠ - ١٩٧٣ .	اختبار الارتباط بين نمو متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي وبين نمو الصادرات.	--	النتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات .
٥	Balassa ١٩٧٨	بيانات إحدى عشرة دولة خلال فترتين زمنيتين ١٩٦٠ - ٦٦ ١٩٦٧ - ١٩٧٣	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج القومي الحقيقي .	معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية بالنسبة للناتج الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للناتج .	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات .
٦	William ١٩٧٨	سلاسل زمنية تمثل بيانات ٢٢ دولة خلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٤	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمارات المباشرة ورأس المال الأجنبي	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع جدول (١ - ٣)

٧	Fajana ١٩٧٩	سلاسل زمنية لبيانات عشرين دولة خلال الفترة من ٥٤ - ١٩٧٤	تأثير التغير في معدل نمو الصادرات على التغير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الميزان التجاري والحسابات الجارية	النتائج في صالح استراتيجية تنمية الصادرات .
٨	Tyler ١٩٨١	بيانات خمس وخمسين دولة خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٧	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدلات نمو القوى العاملة ونمو الاستثمارات .	أهمية تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات .
٩	Tiwari ١٩٨١	بيانات دولة واحدة هي كوريا خلال الفترة ٦١/٦٠ - ١٩٧٧/٧٦	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	المدخرات المحلية	أهمية استراتيجية تنمية الصادرات .
١٠	Schenzler ١٩٨٢	سلاسل زمنية لثلاثين دولة من ١٩٥٠ - ١٩٧٩	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي.	الاستثمارات والنفقات الحكومية والمعونات الخارجية والاستثمارات المباشرة.	النتائج تؤكد أهمية تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات .
١١	Feder ١٩٨٣	بيانات إحدى وثلاثين دولة خلال الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٧٣	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج .	معدل نمو القوى العاملة ونمو الاستثمارات .	أهمية تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات
١٢	Chakraborty ١٩٨٣	بيانات أربع دول في جنوب شرق أسيا (تايوان - كوريا - ماليزيا سيريلانكا)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج .	--	عدم فعالية استراتيجية تنمية الصادرات .
١٣	Kavoussi ١٩٨٤	بيانات ثلاث وسبعين دولة نامية	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج .	--	أهمية استراتيجية تنمية الصادرات .
١٤	Balassa ١٩٨٥	بيانات ثلاث وأربعين دولة خلال الفترة من ٧٣ - ١٩٧٩	تأثير الصادرات الصناعية على متوسط دخل الفرد .	--	أهمية استراتيجية تنمية الصادرات .
١٥	Woo.S. Jung & Peyton ١٩٨٥	العلاقة السببية من خلال السلاسل الزمنية خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٨١	تأثير نمو الناتج المحلي الاجمالي على الصادرات وتأثير نمو الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي (العلاقة السببية)	--	تؤكد علي أهمية تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات .

Source : Woo. S. Jung and Peyton J. Marshall, ... op. cit, P. 2 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد الاستعراض السابق لأهمية سياسة التصنيع من أجل التصدير للدول النامية بصفة عامة ، ننتقل الى المبحث الثاني الذي يوضح أهمية هذه السياسة في مصر وتركيا من خلال الدراسة التطبيقية للعلاقة السببية بين معدل نمو الناتج وبين معدل نمو الصادرات باستخدام الأسلوب الذي استخدمه Woo & Peyton .

المبحث الثاني
العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج وبين معدل نمو الصادرات في مصر وتركيا (دراسة تطبيقية)

يتم القيام بدراسة تطبيقية على مصر وتركيا في هذا المبحث لمعرفة هل هناك علاقة سببية بين معدل نمو الصادرات وبين معدل نمو الناتج ؟ ومعرفة اتجاه هذه العلاقة السببية ، هل هي أحادية الإتجاه Unidirectional Causality أم علاقة تبادلية أم ليس هناك علاقة على الإطلاق ؟

ولا شك أن إثبات وجود العلاقة السببيه بين معدل نمو الصادرات (X) وبين نمو الناتج (Y) له أهمية في تحديد الاستراتيجية التي يجب اتباعها في كل من البلدين . فإذا اثبتت الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الصادرات وبين نمو الناتج القومي فهذا يؤكد أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات لما تحدثه من تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ، أما إذا كانت العلاقة السببية هي الاتجاه العكسي بمعنى أن الناتج يؤثر في الصادرات فهذا يشير إلى دور الناتج وتأثيره الكبير في الصادرات . أما إذا كانت العلاقة تبادلية فيعد ذلك مؤشراً على أن كلاً منهما يؤثر في الآخر .

إن القول بأهمية تنمية الصادرات يجب أن يؤخذ على أنه ليس فقط تأكيداً بوجود علاقة ارتباط بين الصادرات وبين الناتج القومي الحقيقي ولكنه أيضاً تأكيد للعلاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السببية بينهما والمؤشر الذي يؤكد علاقة السببية هو القدرة على التنبؤ الزمني [١].
وقد أجريت عدة محاولات تطبيقية على مصر وتركيا ، أول هذه المحاولات يتمثل في نموذج العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات الحقيقية وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي * في البلدين وذلك بإستخدام الأسلوب المتبع في دراسة Woo. S. Jung & Marshal عام ١٩٨٥ لاختبار السببية ** .

وهناك نموذج ثان تم القيام به على نفس الأسلوب المتبع في النموذج الأول ولكن اختلفت البيانات ، فقد تم استخدام بيانات معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية كما أجريت محاولة ثالثة تسير على نفس الأسلوب السابق ولكن بإستخدام بيانات معدل نمو الصادرات غير البترولية وتأثيرها على معدل نمو الناتج القومي الإجمالي فى مصر (أي تم استبعاد الصادرات البترولية من إجمالي الصادرات).

---

(١) طبقاً لطريقة Granger يقال إن متغيرا ما وليكن (x) يسبب متغيراً آخر وليكن (Y) فيما يتعلق ببيانات خاصة لكل من (Y ، x) إذا كانت قيم Y الحالية يمكن التنبؤ بها بطريقة أفضل باستخدام القيم السابقة (الماضية) للمتغير x عما إذا لم يتم استخدام هذه القيم . (أي أن التنبؤ بـ Y باستخدام بيانات x يكون أفضل من التنبؤ بـ Y بدون استخدام بيانات x) وذلك بشرط استخدام كل البيانات السابقة .

- وتعتبر عملية التنبؤ أساسية في إثبات العلاقة السببية ولتوضيح ذلك نفترض مايلي : -

أ - وجود A_t حيث t هي جميع المعلومات المتاحة لـ A

$$AT = (x_t , y_t) \qquad t = ..., -1 , 0 , 1 , 2$$

ب - وجود $\bar{A}_t$ وهي عبارة عن فئة جزئية من مجموعة البيانات المعطاة (A_t)

$\bar{A}_t = (\bar{x}_t , \bar{y}_t)$ ⟵ فئة جزئية من A_t

وعلى ذلك يمكن القول بأن x تسبب Y عندما يكون تباين y_t باستخدام فئة المعلومات A_t أقل من تباين y_t باستخدام فئة المعلومات A_t مع استبعاد x_t (أي الاقتصار على y_t فقط) وتكتب على النحو التالي :

$$\sigma^2 (y_t / A_t) < \sigma^2 (y_t / A_t - x_t)$$

حيث $\sigma^2 (y_t / A_t)$ ⟵ هي تباين المتغير Y المتنبأ به متضمناً بيانات x_t - y_t

$\sigma^2 (y_t / A_t - x_t)$ ⟵ هى تباين المتغير Y باستبعاد بيانات x_t

- انظر : Granger C. 1969 " Investigating Causal Relations by Economic Models and Cross Spectral Methods, Econometrica, Vol. 37, No. 3, P. 424 - 438 .

* سيتم تعريف الناتج الحقيقي والصادرات الحقيقية عند شرح النموذج الأول .

** سيتم شرح هذا الأسلوب عند الحديث عن النموذج الأول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما النموذج الرابع والأخير ، فقد استخدم فيه إختبار t لتأكيد العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات وبين معدل نمو الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية.

النموذج الأول

تعتمد هذه الدراسة (كما سبق ذكره) على الأسلوب الذي استخدمه Woo.S. Jung & Marshall, (١) لاختبار العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات الحقيقية وبين معدل نمو الناتج الحقيقي والتي أجراها على ٣٧ دولة نامية خلال الفترة من ١٩٥٥ : ١٩٨١ . وكانت مصر وتركيا ضمن الدول التي شملتها الدراسة والتي أثبتت نتائجها أن معدل نمو الصادرات يسبب نمو الناتج في مصر ، بينما لم يثبت وجود علاقة سببية بين معدل نمو الصادرات وبين الناتج في تركيا .

الخطوات التي تم اتباعها في النموذج :

[١] اعداد سلسلتين زمنيتين حيث $A = [(x, y)]$

ويمكن كتابة معادلات x , Y على النحو التالي :

- $x_t = a1\ x_{t-1} + a2\ x_{t-2} + ...am\ x_{t-m} + bi\ y_{t-1} + ... b_{yn}\ t - n + U_t$ (١)
- $Y_t = C1\ Y_{t-1} + ... Cr\ Y_{t-r} + ... d1\ xt_{t-1} + ...ds\ x_{t-s} + V_t$ (٢)

حيث :

x_t = قيم الصادرات

x_{t-1} = قيمة الصادرات في السنة t-١

y_t = قيم الناتج المحلي الإجمالي

y_{t-r} = قيم الناتج في السنة (t - ٢) =

V ، U = كل منهما عبارة عن متجه عشوائي مستقل بمتوسط صفر وتباين كل منهما ثابت ويفترض أنه يتبع توزيعاً معتادا

[٢] البيانات المستخدمة :

استخدمت بيانات معدلات نمو الصادرات الحقيقية ومعدلات نمو الناتج الحقيقي في

---

(١) - Woo. S. Jung & Peyton J. Marshall, ... , op. cit .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر وتركيا[1] خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٩٠ ومن خلال حساب معادلة الانحدار المتعدد تحسب العلاقة بين الناتج y_t كمتغير تابع والناتج في الفترة y_{t-1} ، y_{t-2} والصادرات في x_t ، x_{t-1} ، x_{t-2} كمتغيرات مستقلة .

وتحسب معادلة أخرى بنفس الأسلوب السابق ولكن الصادرات x_t هي المتغير التابع بينما x_{t-1} ، x_{t-2} ، y_t ، y_{t-1} ، y_{t-2} متغيرات مستقلة .

ويوضح ذلك المعادلتان التاليتان

$$y_t = F(y_{t-1} \text{ ، } \text{ ، } x_t \text{ ، } x_{t-1} \text{ ، } x_{t-2}) \quad (١)$$

$$x_t = F(x_{t-1} \text{ ، } \text{ ، } y_t \text{ ، } y_{t-1} \text{ ، } y_{t-2}) \quad (٢)$$

حيث :

x_t : معدل نمو الصادرات في الفترة الحالية t

x_{t-1} : معدل نمو الصادرات في الفترة السابقة t-1

x_{t-2} : معدل نمو الصادرات للسنة السابقة على t-1

y_t : معدل نمو الناتج الحقيقي في الفترة t

y_{t-1} : معدل نمو الناتج الحقيقي في الفترة السابقة t-1

y_{t-2} معدل نمو الناتج الحقيقي للسنة السابقة على t-1

[٣] بعد إجراء الإنحدار المتعدد تم إجراء اختبارات السببية وذلك باستخدام اختبار F الذي يوضح ما إذا كان التغير في أحد المتغيرات يزيد أو ينقص من التغير في المتغير الآخر وذلك بدرجة معنوية معينة .

---

(١) معدل نمو الصادرات الحقيقية يتم الحصول عليه بقسمة قيم الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الصادرات مثبتة على أساس عام ١٩٨٠ ثم يتم حساب معدل النمو السنوي له .

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتم الحصول عليه من قسمة قيم الناتج في كل سنة على مكمش الناتج المحلي مثبتة على أساس عام ١٩٨٠ ثم يتم حساب معدل النمو السنوي له وقد تم الحصول على هذه البيانات من واقع تقارير البنك الدولي انظر :

- World Bank, " World Tables", 1990 , 1991, op. cit .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و F الإحصائية تكون على النحو التالي [١] :

$$F = \frac{(Rss_2 - Rss_1) / (df_2 - df_1)}{Rss_1 / df_1}$$

Rss1 ⟵ مجموع مربعات البواقي للمعادلة الأولى $y_t = F(y_{t-1}, \quad , x_t, x_{t-1}, x_{t-2})$

Rss2 ⟵ مجموع مربعات البواقي للمعادلة الثانية $x_t = F(x_{t-1}, \quad , y_t, y_{t-1}, y_{t-2})$

dF1 ، dF2 ⟵ درجات الحرية للمعادلتين السابقتين .

اختبارات السببية وتجري كما يلي :

(١) اختبار أن X تسبب Y إذا تم رفض الفرض العدمي القائل $Ho : dj = 0$
حيث $J = 1, 2, \ldots\ldots S$

(٢) اختبار أن Y تسبب X إذا تم رفض الفرض العدمي القائل $Ho : bj = 0$
حيث $J = 1, 2, \ldots\ldots m$

(٣) X تسبب Y ، Y تسبب X إذا صح (١) ، (٢) . أي إذا تم رفض الفرض العدمي في ١ ، ٢ [٢]

[٤] يجري اختبار آخر لمعرفة هل يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي وذلك باستخدام إحصاء Box-pierce[٣] ويحسب بالمعادلة :

---

(١) هناك طرق أخرى لاختبار السببية مثل طريقة Sims (١٩٧٢) ، طريقة Hough (١٩٧٧) ولكن تم اختيار طريقة Granger لما فيها من وضوح أكثر ولما تقدمه من درجات الحرية فبذلك يكون هناك حدود للمشاهدات انظر : - Granger C. 1969, " Investigating Causal ..... , " op. cit .

(٢) نادية على شعيب ، نجوى علي خشبة ، " إستراتيجية التجارة والتنمية الصناعية " ، مجلة مصر المعاصرة – العددان ٤١٧ ، ٤١٨ يولية أكتوبر ١٩٨٩ ، السنة الثمانون ، ص ٥٢٧ – ٥٥٤ .

(٣) أ – Harvey . A.C., " Time Series Models ", Halsted, New york, 1981 .

أيضاً أنظر :

ب – Box, G.E.P., and D.A. Pierce " Distribution of Residual Auto correlations in Autoregressive -Integrated Moving Averagetime series Models, " Journal of the American Statistical Association 54, 332, December, (1970) , P. 1509 - 1526 .

جـ – والترماندل ، " السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية – (بوكس – جينكز) " تعريب ومراجعة عبدالمرضي حامد عزام ، أحمد حسين هارون ص ١٦٤ – ١٦٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\hat{Q} = N \left[\frac{(ACF_1)^2}{N_{-1}} + \frac{(ACF_2)^2}{N_{-2}} + \dots + \frac{(ACF_n)^2}{N_{-n}} \right]$$ (١)

حيث :

N : عدد المشاهدات في النموذج

ACF_1 : معامل الارتباط بين البواقي في المشاهدات رقم ١ ، ١-

ACF_2 : معامل الارتباط بين البواقي في المشاهدات رقم ١ ، 2-

نتائج النموذج الأول

الجدول التالي (١ - ٤) يوضح نتائج اختبارات السببية باستخدام F الاحصائية واختبار Q^* للبواقي .

جدول (١ - ٤) النموذج الأول

نتائج اختبارات السببية في مصر وتركيا بين معدل نمو الناتج الحقيقي وبين نموالصادرات الحقيقية (مثبتة على أسعار ١٩٨٠) خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠

	نمو الصادرات يسبب نمو الناتج		نمو الناتج يسبب نمو الصادرات		العامل السببي
الدولة	نتائج الاختبارات F	نتائج اختبارات البواقي Q*	اختبارات F	اختبارات البواقي Q*	
مصر ١٩٧٠ - ١٩٩٠	١,٢٧	١,٨٤	٠,٢٣	٦,٦٦	---
تركيا ١٩٧٠ - ١٩٩٠	٦,٤٧ **	١٠,٩٤ **	٣,١٠ *	١,٩٤	نمو الصادرات يسبب نمو الناتج وكذلك العكس .

* معنوية عند مستوى ١٠٪ (درجة ثقة ٩٠٪) .

** معنوية عند مستوى ٥٪ (درجة ثقة ٩٥٪) .

المصدر : مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبارت F واختبارات البواقي Q* .

أولاً . مصر

ومن قراءة F الجدولية وجد أن العلاقة غير معنوية حيث إن F الجدولية أكبر من

(١) و النرماذل السلاسل الزمنية ... مرجع سابق ص١٦٤-١٦٨

* التفاصيل في الملحق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة F المحسوبة سواء بالنسبة لتأثير نمو الصادرات على الناتج أم لتأثير نمو الناتج على نمو الصادرات . وعلى ذلك فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود علاقة سببية بين نمو الصادرات والناتج وبين نمو الناتج ونمو الصادرات كما تشير النتائج الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وقد يرجع السبب في عدم وجود علاقة بين معدل نمو الصادرات وبين نمو الناتج إلى ضآلة الصادرات المصرية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وخاصة عند أخذ القيم الحقيقية للصادرات والناتج (أي بعد استبعاد أثر تغيرات الأسعار) وبالتالي لم تلعب الصادرات دوراً مؤثراً على الناتج المحلي الإجمالي وكذلك لم يؤثر نمو الناتج على نموالصادرات .

ثانياً : تركيا

بالنظر الى العمود الأول في جدول (١ - ٤) والخاص بتركيا ، نجد أن إحصاء F المحسوبة = ٦,٤٧ بينما F الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ = ٣,١٨ (أي أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية) مما يجعلنا نرفض الفرض العدمي الذي يقضي بعدم معنوية العلاقة بين الصادرات وبين الناتج وبالتالي تكون هناك علاقة سببية بين نمو الصادرات ونمو الناتج.

والعمود الثاني والخاص باختبار الارتباط بين البواقي Q* يشير الإحصاء ١٠,٩٤ إلى وجود علاقة ارتباط ذاتي بين البواقي عند نفس مستوى المعنوية ٥٪ .

في العمود الثالث (تأثر نمو الناتج على نمو الصادرات) ، نجد أن F المحسوبة =٣,١٠ بينما F الجدولية = ٢,٤٣ عند مستوى معنوية ١٠٪ مما يجعلنا نرفض الفرض العدمي ونخلص إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا يسبب نمو الصادرات بدرجة ثقة ٩٠٪ بينما نتائج العمود الرابع الخاصة بـ Q* المحسوبة لا يؤكد عدم وجود ارتباط بين الأخطاء .

مما سبق نرى أن هناك علاقة سببية بين معدل نمو الصادرات وبين معدل نمو الناتج، بحيث يؤثر نمو الصادرات الحقيقية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التركي بدرجة ثقة ٩٥٪ . وكذلك يؤثر نمو الناتج المحلي على نمو الصادرات ولكن بدرجة ثقة ٩٠٪.

وهذه النتيجة عكس ما استنتجته دراسة Woo. S. Jung & Marshall ، وقد يكون السبب راجعاً الى اختلاف الفترة التي أجريت بها الدراسة . حيث أثرت الصادرات بدرجة كبيرة على الناتج خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ وكذلك أثر نمو الناتج على نمو الصادرات بسبب التقدم الملحوظ في نمو قطاع التصدير التركي بعد برنامج الاستقرار الاقتصادي عام ١٩٨٠ بينما الفترة التي تناولتها دراسة Woo كانت من ١٩٥٠ : ١٩٨١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النموذج الثاني :

بعدما أثبتت المحاولة الأولى عدم وجود علاقة سببية بين معدل نمو الصادرات وبين معدل نمو الناتج في مصر والتي قد يرجع السبب فيها إلى ضآلة حجم الصادرات المصرية وعدم تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي ، تم القيام بمحاولة ثانية تسير على نفس نمط النموذج الأول ولكن الفرق هنا يتمثل في الأخذ بقيم الصادرات والناتج بالأسعار الجارية. أي يبحث النموذج الثاني العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات وبين معدل نمو الناتج بالأسعار الجارية من خلال الإنحدار المتعدد . وباتباع نفس الخطوات السابق ذكرها في النموذج الأول تم الحصول على النتائج التي يوضحهاجدول (١ - ٥) .

جدول (١ -٥) النموذج الثاني
نتائج اختبارات السببية بين معدل نمو الصادرات بالأسعار الجارية
وبين معدل نمو الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة
من ١٩٧٠ - ١٩٩٠

	نمو الصادرات يسبب نمو الناتج		نمو الناتج يسبب نمو الصادرات		العامل السببي
الدولة	اختبار F	اختبار Q*	اختبار F	اختبارات Q*	
مصر ١٩٧٠ - ١٩٩٠	٢,٥١ *	٢,٣٥٧	٠,٠٥٢	١,٤٢٣	نمو الصادرات يسبب نمو الناتج
تركيا ١٩٧٠ - ١٩٩٠	١,١٠٨	١,٩١٥	٠,٣٦١	٣,٤٥	—

المصدر : مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبارت F واختبارات البواقي Q* للنموذج الثاني .

* معنوية عند مستوى ١٠٪ (درجة ثقة ٩٠٪) .

النتائج ، أولاً ، مصر

بالنسبة لاختبار العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات وبين نمو الناتج فإن العمود الأول والخاص باختبار F ، وبمقارنة F المحسوبة (٢,٥١) و F الجدولية (٢,٤٣) ، يتضح لنا معنوية العلاقة عند مستوى ١٠٪ ويؤكد على أن نمو الصادرات يسبب نمو الناتج عند درجة ثقة ٩٠٪ وأن تأثير الصادرات يعد إيجابياً بالنسبة للناتج وهذه النتيجة عكس ماتحقق في النموذج الأول (عند الأسعار الحقيقية) وهو ما قد يعكس زيادة قيمة الصادرات بسبب تغير أسعار الصرف وليس نتيجة لزيادة حجم الصادرات، أي أن التغير في الصادرات يرجع الى أسباب تتعلق بتعديل أسعار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصرف وخفض قيمة الجنيه المصري وارتفاع قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع الأسعار وليس نتيجة لزيادة كمية الصادرات.

ثانياً . تركيا

نتائج هذا النموذج تشير إلى عدم معنوية العلاقة وقبول الفرض العدمي سواء بالنسبة لتأثير الصادرات علي الناتج أم لتأثير الناتج على الصادرات .

ونتائج هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الأولى ، وإن كانت المحاولة الأولى أكثر قبولاً من الناحية النظرية لأنها تأخذ في اعتبارها القيم الحقيقية للصادرات والناتج المحلي (استبعاد أثر تغيرات الأسعار) .

النموذج الثالث :

في هذا النموذج ، تم استخدام نفس الأسلوب الذي اتبع في النموذج الأول والثاني من حيث توضيح العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات وبين معدل نمو الناتج من خلال الانحدار المتعدد ولكن بالنسبة لمصر فقط ، فقد تم تناول معدل نمو الصادرات غير البترولية (استبعاد الصادرات البترولية من اجمالي الصادرات) بالأسعار الجارية وتأثيرها علي الناتج المحلي الإجمالي . وبعد إجراء الخطوات المذكورة سابقاً ، انتهينا الى النتائج التالية ، (انظر جدول (١ - ٦)) .

جدول (١ - ٦) النموذج الثالث
نتائج اختبارات السببية بين معدل نمو الصادرات غير البترولية
بالأسعار الجارية وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالاسعار الجارية)
في مصر خلال الفترة من عام ١٩٧٠ : ١٩٩٠

نمو الصادرات يسبب نمو الناتج		نمو الناتج يسبب نمو الصادرات		العامل السببي
اختبارات F	اختبار Q*	اختبار F	اختبارات Q*	
٠,٦٢٢٨	٥,٩٠	١,٩٥١	٦,١٢	-

المصدر : مستخلص من نتائج النموذج الثالث .

من بيانات الجدول ، يتبين لنا أن العلاقة غير معنوية فيما يتعلق بتأثير نمو الصادرات على نمو الناتج أو فيما يتعلق بتأثير نمو الناتج على نمو الصادرات . وهذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتيجة طبيعية لأن حجم الصادرات غير البترولية ضئيل جداً ولايمثل سوى نسبة تتراوح بين ٦ : ٧ ٪من الناتج المحلي الإجمالي ولذلك فإن تأثيره علي الناتج محدود للغاية . وقد تم اختبار نموذج رابع للعلاقة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج بالأسعار الجارية مع اقتصار الانحدار على الفترة الحالية وفترة سابقة فقط خلال نفس فترة الدراسة وأوضحت نتائج النموذج عن عدم معنوية العلاقة سواء بالنسبة لتأثير الصادرات على الناتج أم بالنسبة لتأثير الناتج على الصادرات في كل من مصر وتركيا .

الخلاصة :

نظراً للإتجاه الذي انتهجته كثير من الدول النامية نحو الأخذ بإستراتيجية تنمية الصادرات ، وأيضاً نظراً للدراسات التطبيقية التي أجراها كثير من الاقتصاديين علي غالبية الدول النامية ، واعتباراً مما تم إيضاحه في هذا الفصل من مزايا هذه الإستراتيجية . فقد تم إجراء دراسات تطبيقية في المبحث الثاني من هذا الفصل على مصر وتركيا حول العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج . وقد أثبتت إحدى المحاولات والمتمثلة في النموذج الثاني وجود علاقة سببية بين معدل نمو الصادرات وبين معدل نمو الناتج في مصر ، بينما النماذج الأخرى لم تثبت هذه العلاقة السببية ولايعني ذلك عدم جدوى وعدم أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات بالنسبة لمصر ولكن نتائج هذه الدراسة التطبيقية تشير إلى أن الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة لم تنمُ بمعدلات ملحوظة مما يصعب معه قياس أثرها على نمو الناتج المحلي .

أما في تركيا ، فقد أثبت النموذج الأول فقط الإرتباط السببي بين الصادرات والناتج بدرجة ثقة ٩٥٪ وبين الناتج والصادرات بدرجة ثقة ٩٠٪ مما يشير الى التأثير الإيجابي لاستراتيجية تنمية الصادرات التي انتهجتها تركيا مع بداية ١٩٨٠ . وبرغم عدم إثبات هذه العلاقة في باقي النماذج ، إلا أن هذا النموذج القائم على بيانات الصادرات الحقيقية والناتج الحقيقي يعتبر أكثر قبولاً من الناحية النظرية لأنه يستبعد التغير في الأسعار .

وننتقل بعد ذلك إلى الفصل الثاني والذي يتناول بالتحليل والدراسة هيكل التجارة الخارجية في مصر وتركيا خلال الفترة من عام ١٩٧٠ - ١٩٩٢ للوقوف على اتجاهات الصادرات والواردات وموقف الميزان التجاري .

---

* تفصيل النموذج في الملحق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق الفصل الأول : النموذج الرابع

ويختلف هذا النموذج عن النماذج السابقة في استخدامنا لاختبار t بدلا من F لاثبات العلاقة السببية مع اقتصار الانحدار على الفترة الحالية وفترة سابقة فقط ، حيث تنحدر قيم الناتج المحلي الاجمالي (Y) على قيم الصادرات (X) بالأسعار الجارية في الفترة t ، t-1 وذلك خلال نفس الفترة من ٧٠ - ١٩٩٠ (ثمانية عشر مشاهدة لكل دولة وثلاثة أعمدة) ويعبر عن ذلك بالمعادلات الآتية :

$$y_t = C_1 X_t + C_2 X_{t-1}) \quad (١)$$

$$X_t = a_1 y_t + a_2 y_{t-2}) \quad (٢)$$

ويرفض الفرض العدمى عندما تكون $T \geq t$ أو عندما $T \leq t$ عند درجات حرية ومستوى المعنوية $(\alpha/2 , n-2)$.

حيث:

α ⟵ مستوى المعنوية

$(n-2)$ ⟵ درجات الحرية

t ⟵ الجدولية

T ⟵ المحسوبة

[٣] بعد ذلك يجري اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي Q .

نتائج النموذج الرابع

يوضح جدول (١ -٧) نتائج هذا النموذج .

---

* تم الاستعانة باختبار t لأن نتائجه في الانحدار كانت أفضل من نتائج اختبار F .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١ - ٧)
نتائج اختبارات السببية باستخدام اختبار t
لمصر وتركيا خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠

الدولة	نمو الصادرات يسبب نمو الناتج		نمو الناتج يسبب نمو الصادرات		العامل السببي
	اختبار t	اختبار Q*	اختبار t	اختبارات Q*	
مصر ١٩٧٠ - ١٩٩٠	١,٤٣	٨,٩٤	١,٤٣	٣,٤٨	—
تركيا ١٩٧٠ - ١٩٩٠	٠,٢١	٣,١٤	٠,٢١	٢,٧٤	-

المصدر : مستخلص من نتائج النموذج الرابع .

توضيح النتائج :

بالنظر الى جدول (١ - ٧) تشير نتائجه الى عدم معنوية العلاقة سواء بالنسبة لتأثير الصادرات على الناتج أم لتأثير الناتج على الصادرات وذلك في كل من مصر وتركيا . أي أن نمو الصادرات لايسبب نمو الناتج وكذلك نمو الناتج لايسبب نمو الصادرات بالنسبة لاختبار t واختبار البواقي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
هيكل التجارة الخارجية في مصر وتركيا

إن تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات يحتاج الى الإهتمام بقطاع التجارة الخارجية والعمل على تحريرها خاصة أن العلاقات الدولية لم تعد مرتبطة فقط بمدى توافر الموارد الطبيعية أو عدم توافرها أو حجم السوق المناسب . إذ نرى أن دولة كالولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بغالبية الموارد الطبيعية ويتوافر لديها حجم السوق المناسب تقترب نسبة تجارتها الخارجية الى الناتج المحلي للنسبة المتحققة في اليابان وهي الدولة ذات الموارد الطبيعية المحددة ، وتبلغ هذه النسبة في البلدين ما بين ١٤٪ : ١٦٪ [١] . كما أن التشابك التجاري بين الدول يزداد من سنة لأخرى حتى وصل معدل الزيادة في التجارة الدولية ما بين ٧ : ٩ ٪ سنوياً في نهاية الثمانينات بينما معدل زيادة الناتج الكلي يتراوح ما بين ٢ : ٤٪ على الأكثر [٢] .

وتأكيداً على أهمية التجارة الخارجية ، فقد تم تخصيص هذا الفصل لدراسة هيكل التجارة الخارجية في مصر وتركيا . ويقسم الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول ، يعطي خلفية تاريخية موجزة عن تطور التجارة الخارجية في مصر وتركيا وذلك خلال فترة محددة تسبق مرحلة التغيير التي طرأت على الدولتين من ١٩٧٠ : ١٩٧٤ في مصر وهي الفترة التي سبقت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أعتمدت على القانون رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤ وتعديلاته . والمرحلة الأولى في تركيا تتمثل في الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٠ قبل تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي في يناير ١٩٨٠ .

المبحث الثاني ، ويتناول التغيرات التي طرأت على الصادرات والتجارة الخارجية والميزان التجاري المصري بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي (والتي كانت بداية

---

(١) بنك مصر " النشرة الاقتصادية " - (أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي والقواعد المنظمة له وموقف الاقتصاد المصري في ظل هذه السياسة) ، ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

(٢) ابراهيم حلمي عبدالرحمن - " التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية " - مجلة مصر المعاصرة - السنة الحادية والثمانون - العددان ٤٢١ - ٤٢٢ يولية - أكتوبر ١٩٩٠ ص ١١٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانفتاح علي العالم الخارجي) وحتى بداية التسعينات .مع توضيح التغيرات التي طرأت على قطاع التجارة الخارجية في مصر خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٩٢ وخلال الفترة من ٨٠ - ١٩٩٢ في تركيا * بعد تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي .

المبحث الأول

تطور التجارة الخارجية في مصر وتركيا خلال الفترة الأولى

أولاً : تطور حركة الميزان التجاري :

بفحص النتائج المبينة في الجدول رقم (٢ - ١) يتضح مايلي :

- تعاني مصر وتركيا من عجز في الميزان التجاري ، بل أن قيمة العجز في تركيا أكبر منه في مصر ، وقد حقق الميزان التجاري المصري فائضاً في بعض سنوات تلك الفترة مثل ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٣ وقد بلغ قيمة العجز في الميزان التجاري المصري نحو ٧٦٣ مليوناً من الدولارات عام ١٩٧٤ بينما بلغ في نهاية الفترة الأولى في تركيا (عام ١٩٨٠) نحو ٩ . ٤٦٦٢ مليوناً من الدولارات . وهذا يشير الى الزيادة المستمرة في الواردات لكل من البلدين وخاصة الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة للإنتاج .

- ارتفاع قيمة الواردات التركية خلال فترة السبعينات يعزى الى إرتفاع أسعار البترول خلال تلك الفترة ، لذلك فقد زادت قيمة الواردات التركية من الوقود من ١٥٦ مليوناً من الدولارات عام ١٩٧٢ الى ١٤٧١ مليوناً من الدولارات عام ١٩٧٧ . أي زادت قيمة الواردات البترولية خلال خمس سنوات بمعدل ١٦٩٪ سنوياً [١] . فبعد أن كانت واردات البترول تمثل ١٧٪ من جملة الواردات عام ١٩٧٥ أصبحت تمثل ٤٨٪ عام ١٩٨٠ [٢] . وبصفة عامة فقد ارتفعت معدلات نمو الصادرات والواردات التركية عام ١٩٨٠ بسبب تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي في بداية تلك السنة والتي كان من أهدافها تحرير الواردات والعمل على تنمية الصادرات وزادت الفجوة بين الصادرات والواردات بدرجة كبيرة (انظر شكل ٢-أ)

---

* يلاحظ أن فترة الدراسة للبلدين في المبحثين الأول والثاني ليست متطابقة من الناحية الزمنية ولكنها متطابقة من حيث الظروف والمتغيرات التي مر بها البلدان .

(١) - World Bank, " World Tables 1989 - 1990 Edition ", from world Bank data, op. cit, P. 575 .

(٢) انظر جدول (٢ - ٢) ص ٤٩ من هذا الفصل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة لمصر فقد ارتفع معدل نمو الواردات عام ١٩٧٤ ليصل الى ١٥٧٪ في هذه السنة ويرجع ذلك الى بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وفتح باب الاستيراد أما الشركات والمواطنين . وقد صاحب ذلك ارتفاع في معدل نمو الصادرات ليصل الى ٤٢٪ وهو أعلى معدل تحقق خلال هذه الفترة ولكن مازال الفرق كبيراً بين معدل نمو الصادرات وبين معدل نمو الواردات . ولم تغط الصادرات المصرية سوى ٥ر٦٧٪ من اجمالي الواردات عام ١٩٧٤ ، حيث اتسعت الفجوة بين الصادرات وبين الواردات بشكل ملحوظ منذ هذه السنة . بينما كانت نسبة الصادرات الى الواردات في تركيا تعادل ٣٨٪ عام ١٩٨٠ وهي أقل من مثيلتها في مصر (شكل ٢-أ) . ويمارس العجز التجاري تأثيراً سلبياً على الاقتصاد حيث يعمل علي استنزاف الموارد المحلية [١]

تمثل قيمة التجارة الخارجية (صادرات وواردات) ٢٠٪ من الناتج القومي التركي عام ١٩٨٠ ، ٤٤٪ من الناتج القومي المصري عام ١٩٧٤ ويشير ذلك الى أهمية التجارة الخارجية في كل من مصر وتركيا .

جدول (٢ - ١)

تطور قيم الصادرات والواردات والميزان التجاري في مصر وتركيا

(القيمة بالمليون دولار)

مصر						تركيا					
السنة	الصادرات القيم	الصادرات معدل النمو ٪	الواردات القيم	الواردات معدل النمو ٪	الميزان التجاري + -	السنة	الصادرات القيم	الصادرات معدل النمو ٪	الواردات القيم	الواردات معدل النمو ٪	الميزان التجاري + -
١٩٧٠	٨٧١	-	٧٨٧	-	+ ٨٤	١٩٧٥	١٤٠١	-	٤٦٤٠	-	- ٣٢٣٩.٩
١٩٧١	٩٢٧	٦.٤	٩٢٠	١٧	+ ٧	١٩٧٦	١٩٦٠.٢	٤٠.٠	٤٩٩٣	٨	- ٣٠٣٢.٨
١٩٧٢	٨٨٧	٤.٠	٨٩٨	٢	- ١١	١٩٧٧	١٧٥٣.٠	١٠.٥	٥٦٩٣	١٤	- ٣٩٤.٠
١٩٧٣	١١١٧	٢٦.٠	٩١٤	٢	+ ٢٠٣	١٩٧٨	٢٢٨٨.٢	٣٠.٥	٤٤٧٩	٢١ -	- ٢١٩٠.٨
١٩٧٤	١٥٨٨	٤٢.٠	٢٣٥١	١٥٧	- ٧٦٣	١٩٧٩	٢٢٦١.٢	١ -	٤٩٦٤	١١	- ٢٧٠٢.٨
						١٩٨٠	٢٩١٠.١	٢٩.٠	٧٥٧٣	٥٢	- ٤٦٦٢.٩

Source : World Bank, World Tables ....., op. cit .

(١) أحمد جامع - " العلاقات الاقتصادية الدولية " - دار النهضة العربية ١٩٧٥ - ص ٢٢٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً . التركيب السلعي للصادرات والواردات :

بتحليل هيكل التركيب السلعي للصادرات والواردات في مصر وتركيا (جدول ٢-٢) يتضح مايلي : -

[١] الصادرات :

ترتكز الصادرات المصرية على محصول رئيسي واحد يتمثل في القطن الذي يشكل ٤٧٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٧٤[١] في حين تمثل السلع المصنعة نحو ٢٥٪ من إجمالي الصادرات عام ١٩٧٤ . وبالنسبة لصناعة الغزل والنسيج التي تمثل أهمية كبيرة للسلع المصنعة فإن صادراتها تمثل نحو ١١٪ من إجمالي الصادرات عام ١٩٧٤[٢].

وعلى الجانب الآخر فإن صادرات تركيا من المواد الخام الأولية تتصدر قائمة الصادرات لأنها تمثل ٧٢٪ من إجمالي صادراتها عام ١٩٨٠ ويتركز معظمها في الإنتاج الزراعي يليه في الأهمية الصادرات الصناعية إذ تمثل ٢٣٪ عام ١٩٧٥ ، و ٢٧٪ عام ١٩٨٠ وتتمثل في الصناعات الكيماوية والبلاستيك والأدوات الكهربائية والملابس الجاهزة .

وعليه فإن مصر وتركيا تتشابهان في الفترة الأولى من حيث التركيب السلعي للصادرات فتتصدر القائمة الصادرات من المنتجات الأولية ، يليها في الأهمية السلع المصنعة وإن كان الأمر يختلف بعض الشئ بالنسبة لتركيا حيث تتنوع قائمة المواد الأولية المصدرة من سلع زراعية من مختلف المحاصيل الزراعية من فواكه وخضروات ..الخ. وجدير بالذكر أن تركيا تتمتع بميزة اقتصادية هي تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية .

كما تتشابه الدولتان أيضاً من حيث عدم قدرتهما على نقل عبء الزيادة التي تحدث في تكاليف الإنتاج المحلي للسلع المصدرة على عاتق المشتري في السوق الدولي ، فهذه القدرة محدودة بسبب التنافس الذي تلقاه صادراتهما من جانب عدد آخر من

(١) البنك الأهلي المصري ، " النشرة الاقتصادية " المجلد السادس والثلاثون ، العدد الثالث ١٩٨٣ ، جدول ٢/٤ ص ٢٨٥ .

* جدول (٢ - ٢) ص٤٧ .

(٢) - World Bank " World Development Report 1979 " , P. 150 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول النامية والمتقدمة والتي تشارك في تصدير مثل هذه المنتجات ، وإن كان القطن الطويل التيلة يمثل الاستثناء الوحيد لمصر فإلى عهد قريب كان القطن المصري الفائق الطول يمثل حوالي ثلث الإنتاج العالمي ونتيجة لذلك كانت تمتلك مصر قدرة واضحة في التأثير على العرض الكلي لهذه الأقطان في الأسواق الخارجية ، ومع ذلك فقد بدأت في فقدان جزء ليس بضئيل من هذه الميزة خلال النصف الثاني من السبعينات بسبب العوامل التي سبق ذكرها كالتدهور الذي طرأ على انتاجية القطن وارتفاع تكلفة إنتاجه وتهرب المزارعين من زراعته ، هذا الى جانب تدهور خصائصه الغزلية وارتفاع أسعاره الدولية بصورة غير مسبقة وخاصة منذ منتصف الثمانينات ، علاة على قيام الولايات المتحدة الأمريكية والهند بإنتاج أنواع من القطن الطويل التيلة بالشكل الذي ساهم في التأثير السلبي على هذه الميزة لمصر في الأسواق الخارجية .

أثرت موجة التضخم التي شهدتها مصر في السبعينات وبشكل واضح علي تكلفة الإنتاج في القطاعات التي تنتج للتصدير ، ومن هنا ضعفت القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية وأهم الصادرات الصناعية التي أثر التضخم على الكميات المصدرة منها هي منتجات الغزل والمنسوجات القطنية والأثاث والمنتجات الخشبية الأخرى والمستحضرات الزيتية .

وتعرضت تركيا للتضخم وخاصة بعد ارتفاع أسعار البترول عالمياً في بداية السبعينات ، وقد ساهم ذلك في زيادة حجم مديونياتها الخارجية والتأثير السلبي على الصادرات وبالتالي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وخفض الصادرات التركية التي تعتمد بدورها علي الواردات من البترول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٤
وتركيا خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠
شكل (٢ - أ)

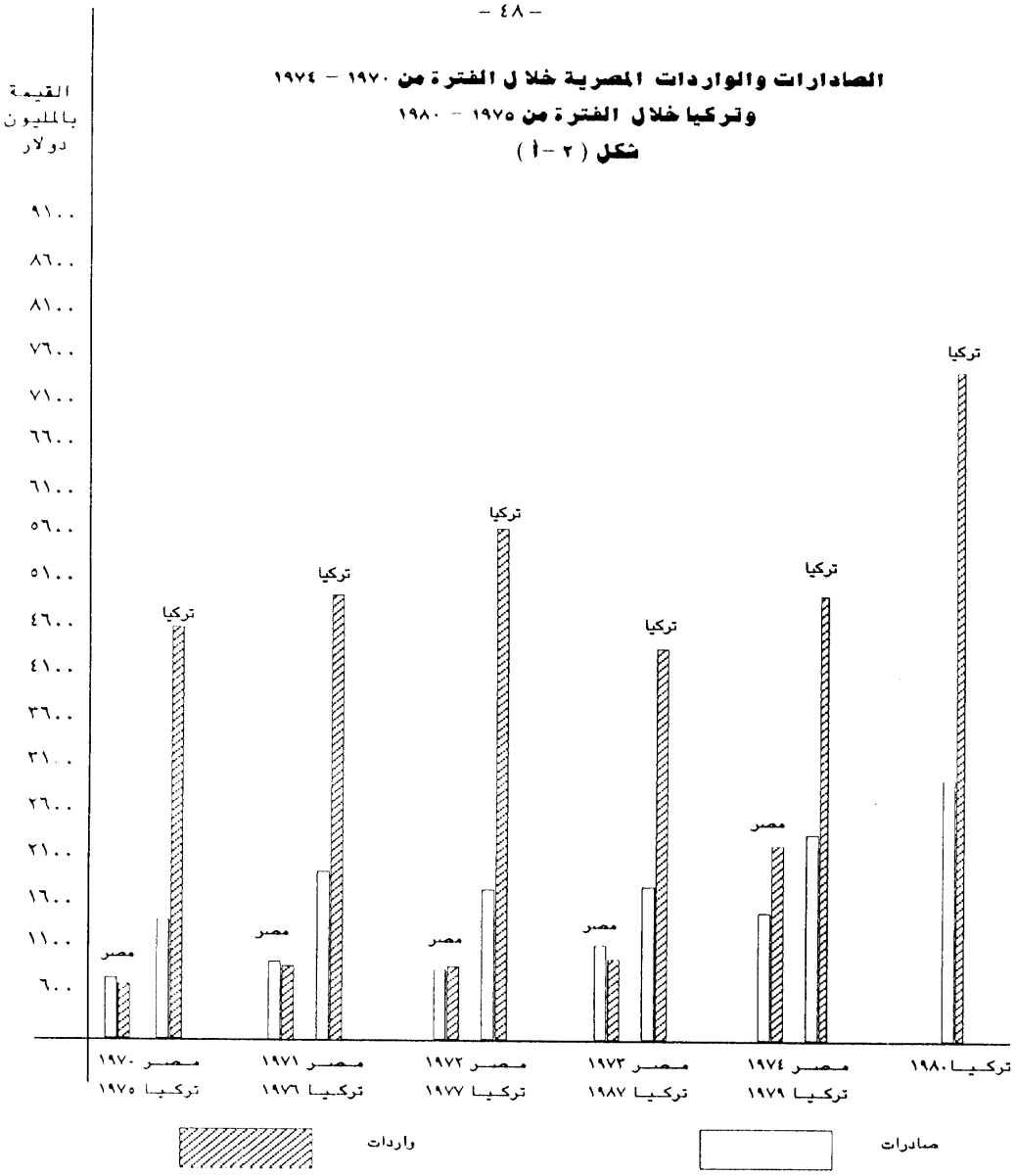

المصدر : بيانات جدول (٢ - ١) ص ٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[٢] الواردات :

تتركز الواردات المصرية في المواد الخام الأولية والسلع الوسيطة (٣٥٪) عام ١٩٧٠ وزادت نسبتها الى ٥٢٪ عام ١٩٧٤ من اجمالي الواردات ويبلغ متوسط النمو السنوي لهذه الواردات نحو ٧٠٪ سنوياً ويتركز الجزء الأكبر منها في السلع الوسيطة مثل الأخشاب وأنواع الحديد والمواد الكيماوية والأسمنت وهي سلع أساسية لازمة للعمليات الإنتاجية .. أما واردات مصر الغذائية فهي تشكل ٤٠٪ من اجمالي الواردات عام ١٩٧٤ بما في ذلك واردات القمح والذرة والشحوم الحيوانية والسكر والشاي والألبان ودقيق القمح [١] بل لقد أصبحت مصر مستورداً صافيا للمواد الغذائية اعتباراً من عام ١٩٧٤[٢]. وأهم السلع الاستثمارية التي يتم استيرادها هي وسائل النقل .

وعلى الجانب الآخر ، نجد أن السلع الصناعية تتصدر قائمة الواردات التركية لأنها تمثل ٦٩٪ من إجمالي الواردات عام ١٩٧٥ ، ٤٤٪ عام ١٩٨٠ . ولقد تراجعت الأهمية النسبية للواردات من السلع الصناعية في الفترة الأخيرة كنتيجة لزيادة الأهمية النسبية للواردات البترولية . أما السلع الاستثمارية فتتمثل في المعدات ومركبات النقل والمطاط والبلاستيك .

جدول (٢ - ٢)

التركيب السلعي للصادرات والواردات المصرية والتركية

(٪)

السنة	مصر: المواد الخام صادرات ٪	مصر: المواد الخام واردات ٪	مصر: الوقود صادرات ٪	مصر: الوقود واردات ٪	مصر: المنتجات المصنعة صادرات ٪	مصر: المنتجات المصنعة واردات ٪	السنة	تركيا: المواد الخام صادرات ٪	تركيا: المواد الخام واردات ٪	تركيا: الوقود صادرات ٪	تركيا: الوقود واردات ٪	تركيا: المنتجات المصنعة صادرات ٪	تركيا: المنتجات المصنعة واردات ٪
١٩٧٠	٦٧	٣٥,٠	٩	٩,٠	٢٤	٥٦	١٩٧٥	٧٤	١٤,٠	٣,٠	١٧	٢٣,٠	٦٩,٠
١٩٧١	٦٨	٤٠,٠	٨	٨,٠	٢٤	٥٢	١٩٧٦	٧٥	٨,٥	٠,٨	٢٣	٢٤,٢	٦٨,٥
١٩٧٢	٦٤	٤٠,٠	٨	٧,٠	٢٨	٥٣	١٩٧٧	٧٥	٧,٠	--	٢٦	٢٥,٠	٦٧,٠
١٩٧٣	٦٥	٤١,٥	١٠	٢,٥	٢٥	٥٦	١٩٧٨	٧٨	٦,٠	--	٣٢	٢٢,٠	٦٢,٠
١٩٧٤	٦٢	٥٢,٠	١٣	٣,٠	٢٥	٤٥	١٩٧٩	٧٢	٧,٠	--	٣٥	٢٧,٠	٥٨,٠
							١٩٨٠	٧٢	٨,٠	١,٠	٤٨	٢٧,٠	٤٤,٠

Source : World Tables, 1989 - 1990 Edition - from World Bank data, op.cit .

(١) البنك الأهلي المصري ، " النشرة الاقتصادية " ، العدد الثاني - ١٩٨٣ ، مرجع سابق .

(٢) - World Bank, Comparative Studies, The Political Economy of Agricultural Pricing Policy, Trade Exchange and Agricultural Pricing Policies in Egypt, Vol. 11, P. 16 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في مصر وتركيا :

ويمثل قطاع التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد المصري ، فتعد مصر من دول العالم الثالث التي يزيد اعتمادها على التجارة الخارجية (بلغت نسبة الصادرات والواردات المصرية إلى الناتج القومي نحو ٤٤٪ عام ١٩٧٤ [١] ، ومن هنا يمكن القول بأن الاقتصاد المصري يتأثر بدرجة كبيرة بظروف السوق العالمية [٢].

يمثل قطاع التجارة الخارجية أهمية أيضا فى الإقتصاد التركي ، حيث تمثل الصادرات والواردات التركية نحو ٢٠٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٨٠ كما سبق الذكر.

وبدراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية من واقع بيانات جدول (٢-٣ ، ٢-٤) يمكن استنتاج مايلي : -

- أن مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة * تأتي على رأس قائمة الدول التي تتعامل معها كل من مصر وتركيا في مجال التجارة الخارجية ، فتعاملاتها مع مصر تشكل ٥٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية المصرية عام ١٩٧٤ كما تمثل ٤٠٪ من اجمالي التجارة الخارجية التركية عام ١٩٨٠ . ويحقق الميزان التجاري المصري والتركي عجزاً في كل سنوات تلك الفترة في تعاملاته مع مجموعة الدول المتقدمة بسبب اعتماد الدولتين (مصر وتركيا) على تلك المجموعة من الدول في استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية ومحدودية صادراتهما اليها . فالصادرات المصرية إلى هذه الدول تقتصر على بعض المحاصيل التقليدية الزراعية كالبطاطس والقطن وبعض المواد الخام الأخرى ، وعلى الرغم من محدودية هذه الصادرات إلا أنها قد أخذت في الإنخفاض اعتباراً من عام ١٩٧٥ .

أما الصادرات التركية لهذه المجموعة من الدول فتتمثل في المنتجات الزراعية والملابس الجاهزة وبعض منتجات الحديد والصلب [٣] وبدأت الأهمية النسبية لهذه

---

(١) حسبت النسبة من واقع بيانات البنك الدولي ، انظر :
- World Tables, ...op. cit .

(٢) نشأت فهمي محمد " التقلبات في عوائد الصادرات المصرية " ، مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٨٥ - السنة الثانية والسبعون - يولية ١٩٨١ - ص ٣١٩ .

* تشمل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا واليابان .

(٣) Foreign Economic Relations Board (DEIK)," Turkey 1992 - An International Comparison ", P. 53 - 55 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات في التراجع وخاصة في السنوات الأخيرة من تلك الفترة وقد يرجع ذلك الى زيادة تعاملات تركيا مع الدول الأخرى مثل دول منطقة الشرق الأوسط .

- بالنسبة لدول التخطيط المركزي سابقاً والتي تشمل الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والصين ورومانيا ويوغسلافيا ، فقد بلغ حجم التعامل المصري معها ما يشكل ٣٦٪ من إجمالي الصادرات والواردات المصرية عام ١٩٧٤ويرجع ذلك الى طبيعة الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع التي عقدت مع هذه الدول منذ الخمسينات لفتح أسواق جديدة ولتصريف المنتجات المصرية. ولقد استمر العمل بهذه الاتفاقيات حتى عام ١٩٧٧حيث بدأ الإلغاء التدريجي لها [١] وخلال الفترة الأولى موضوع الدراسة في هذا المبحث (٧٠ -١٩٧٤) حقق الميزان التجاري المصري فائضاً من ناتج التعاملات مع هذه الدول حيث تفوقت الصادرات المصرية على واردات هذه الدول .

وعلى نفس المنوال حققت تركيا أيضاً فائضاً في ميزانها التجاري في تعاملاتها مع دول التخطيط المركزي خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٠ عدا بعض السنوات التي تحقق فيها عجز بسيط .

- أما المجموعة الثالثة من الدول هي مجموعة الدول النامية بما فيها الدول العربية والإسلامية ودول أفريقيا . وحقق الميزان التجاري المصري عجزاً دائماً في التعاملات مع هذه الدول في معظم سنوات هذه الفترة ويرجع ذلك إلى خروج العديد من السلع المصرية من بعض الأسواق التقليدية في أفريقيا والدول العربية لعدم الانتظام في التصدير أو لعدم القدرة على المنافسة مثل صناعة الأثاث الخشبي والمنتجات الجلدية [٢] في حين حققت تركيا فائضاً في تعاملاتها مع هذه الدول في معظم السنوات حيث زادت تعاملات تركيا مع دول منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي خلال فترة السبعينات سواء أكان ذلك من

---

* إنهار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وإنهارت معه الشيوعية .

** أعلنت الوحدة بين ألمانياالشرقية والغربية عام ١٩٩١ .

(١) مجلس الشورى ، سلسلة تقارير مجلس الشورى - التقرير رقم ١٤ (سعر الصرف خلال الفترة من ١٩٤٧) ص ٧٢ .

(٢) بنك مصر - النشرة الاقتصادية (موقف الصادرات المصرية وسبل تنميتها) - العدد الثاني ، السنة الواحدة والثلاثون - ١٩٨٦ ، ص ٤٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال استيراد البترول منها أم من خلال تصدير المنتجات التركية مثل الأجهزة الكهربائية والملابس الجاهزة والمنسوجات والمنتجات الزراعية ويرجع ذلك الى رغبة تركيا في تحسين الميزان التجاري مع هذه الدول وخاصة بعد ارتفاع قيمة وارداتها البترولية منها ، فحاولت أن تزيد من قيمة الصادرات لمعالجة العجز التجاري مع هذه الدول ولتدبير الموارد المالية اللازمة لاستيراد البترول .

وعلى ذلك فإنه خلال الفترة الأولى تتشابه مصر وتركيا من حيث العجز المتحقق في الميزان التجاري (وإن كان العجز في مصر أقل منه في تركيا) كما تتشابهان أيضاً في تزايد معدلات نمو الصادرات خلال هذه الفترة . بالإضافة إلى التقارب في الهيكل السلعي للصادرات والواردات ، حيث تتصدر السلع الأولية قائمة الصادرات والسلع الوسيطة والصناعية قائمة الواردات وإن كانت واردات مصر الغذائية تفوق واردات تركيا الغذائية فهي تمثل ٤٠٪ من اجمالي الواردات المصرية عام ١٩٧٤ ، بينما تحقق تركيا الاكتفاء الذاتي في الغذاء وخاصة المنتجات الزراعية بأنواعها المختلفة وهذا ما يميز تركيا عن مصر في هذه الفترة كما سبق القول . كما يوجد تشابه في التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية والتركية ، فالدول الرأسمالية المتقدمة تتصدر قائمة الدول التي تتعامل معها مصر وتركيا سواء أكان ذلك من حيث الاستيراد أم كان من حيث التصدير . ويحقق الميزان التجاري المصري والتركي عجزاً مستمراً في التعاملات مع هذه المجموعة من الدول .

أما تعاملاتها مع دول التخطيط المركزي ، فهى تحقق فائضاً في الميزان التجاري في معظم الفترات . وتختلف تركيا عن مصر في المعاملات التجارية مع الدول النامية، حيث تتزايد المعاملات التجارية لتركيا مع دول منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية في منطقة الخليج العربي والعراق وإيران ، بينما انحصرت المعاملات التجارية المصرية مع هذه الدول نتيجة لعدم انتظامها في التصدير وعدم قدرتها على مواجهة المنافسة من قبل الدول الأخرى التي تتعامل مع هذه المنطقة كما سبق القول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢ - ٣)
التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية
خلال الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٥

(رصيد الميزان التجاري بالمليون جنيه)

السنة	دول التخطيط المركزي			الدول الرأسمالية المتقدمة			الدول النامية			اجمالي الصادرات	اجمالي الواردات
	صادرات	واردات	العجز التجاري	صادرات	واردات	العجز التجاري	صادرات	واردات	العجز التجاري		
	٪	٪	+ -	٪	٪	+ -	٪	٪	+ -	٪	٪
١٩٧٢	٦١	٣٢.٤	٩٢.٩ +	٢١	٤٨.٤	١١٤.٣ -	١٨	١٩.٢	١٠.٦ -	١٠٠	١٠٠
١٩٧٣	٥٥	٣٠.٠	١٣٨.١ +	٢٨	٥٣.٠	٦٦.٣ -	١٧	١٧.٠	١١.٣ -	١٠٠	١٠٠
١٩٧٤	٥٥	٢٤.٠	١٠٦.٤ +	٣١	٦٣.٠	٣٩٣.٤ -	١٤	١٣.٠	٣٩.٨ -	١٠٠	١٠٠
١٩٧٥	٧٤	٢٤.٠	١١١.١ +	١٤	٦٥.٠	٩٢٧.٦ -	١٢	١٥.٠	١٧٤.٢ -	١٠٠	١٠٠

المصدر : البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - المجلد السادس والثلاثون - العدد الثاني ١٩٨٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢ - ٤)

توزيع التجارة الخارجية التركية حسب مجموعة الدول

خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ (نسبة مئوية)

السنة	١٩٧٦			١٩٧٧			١٩٧٨			١٩٧٩			١٩٨٠		
المجموعة	صادرات ٪	واردات ٪	الميزان التجاري + -	صادرات ٪	واردات ٪	الميزان التجاري + -	صادرات ٪	واردات ٪	الميزان التجاري + -	صادرات ٪	واردات ٪	الميزان التجاري + -	صادرات ٪	واردات ٪	الميزان التجاري + -
[١] مجموعة الدول الأوربية	٧٦	٦٩.٥	- ٢٠٨٢.٢	٧٠.٤	٦٨.٤	- ٢٧٣١.٨	٦٦.٠	٦٠.٧	- ١٢٨٤.٤	٦٤.-	٦٠.٤	- ١٦١٧.٤	٥٧.٧	٤٥.٤	- ٢١٧٣.٧
أ - EEC	٤٩.٠	٤٦ر٠	- ١٣٨٣١.٠	٤٩.٥	٤٢.٤	- ١٦٠٢.١	٤٨.٠	٤٠.٧	- ٧٨٢.٥	٤٩.٠	٣٦.٠	- ٧٢٩.٩	٤٢.٧	٢٨.٦	- ١٠٢٥.٧
ب - الولايات المتحدة الأمريكية	١٠.٠	٨.٥	- ٢٤٦.٥	٧ر٠	٨.٧	- ٣٨١.٠	٦.٦	٦ر٠	- ١٢٧.١	٤.٦	٧.٥	- ٢٧٣.٢	٤.٤	٥.٧	- ٣١٥.٠
جـ - اليابان	٢.٠	٤.٠	- ١٩١.٨	٢.٠	٥.٣	- ٢٧٤.٧	١.٥	٢.٦	- ٨٠.٠	١.٠	٤.٥	- ٢٠٣.٨	١.٢	١.٤	- ٧٦.٢
د - دول أخرى	١٥.٠	١١.٠	- ٢٦٠.٨	١١.٩	١٢.٠	- ٤٧٢.٢	٩.٩	١١.٤	- ٢٩٤.٩	٩.٤	١٢.٤	- ٤٢٠.١	٩.٤	٩.٧	- ٤٩٥.٨
[٢] دول الاتفاقيات الثنائية	٥.٠	١.٨	٥.٩	٤.٦	١.٤	- ٤.٦	٤.٧	١.٥	٣٩.٤	٥.٦	٢.٠	١٥.٨	٦.١	٢.٣	- ٧.٤
أ - الاتحاد السوفيتي	٤.٠	١.٧	- ٨.٠	-	١.٤	- ١.٦	٤.٦	١.٥	٣٦.٩	٥.٦	٢.٠	١٨.٥	٦.٠	٢.٢	- ١١.٧
ب - آخرون	١.٠	٠.١	١٣.٩	-	-	٣.٠ -	٠.١	-	٢.٥	-	-	٢.٨ -	٠.١	٠.١	٤.٩
[٣] دول أخرى	١٩.٠	٢٩.٠	١٠٩٢.١	٢٥.٠	٣٠.٠	- ١٣٠٦.٩	٢٩.٣	٣٧.٨	- ١٠٦٦.٠	٣٠.٤	٣٧.٤	- ١٢٠٦.٦	٣٦.٢	٥٢.٣	- ٣٠٨٨.٨
أ - اتفاقيات تبادل حر	١٢.٠	٢٦.٠	١٠٩٧.٢	١٦.٠	٢٦.٠	- ١٢٢٣.٦	٢٢.١	٣١.٨	- ٩٥٢.٢	٢١.٧	٣٢.٧	- ١١٦٦.٠	٣٠.٤	٤٦.٩	- ٢٨٢٤.٤
ب - أخرى	٧.٠	٣.٠	٥.١	٩.٠	٤.٠	- ٨٣.٣	٧.٢	٦.٠	- ١١٣.٧	٨.٧	٤.٧	- ٤٠.٦	٥.٨	٥.٤	- ٢٦٤.٤
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	- ٣١٦٨.٤	١٠٠	١٠٠	- ٨٠٨٦.٨	١٠٠	١٠٠	- ٢٣١٠.٨	١٠٠	١٠٠	- ٢٨٠٨.٢	١٠٠	١٠٠	- ٤٩٩٩.٣

Source : Turkish Review - Quarterly digest - ANRARA - TURKEY , 1983 .

www.manaraa.com

المبحث الثاني
هيكل التجارة الخارجية المصرية والتركية
خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٢

يعرض هذا المبحث للفترة التالية خلال السنوات من ٧٥- ١٩٩٢ بمصر ومن ٨٠ - ١٩٩٢ في تركيا . وسيتم في هذا المبحث معرفة تأثير التغيرات التي طرأت علي هيكل الصادرات والتجارة الخارجية للاقتصاد المصري والتركي خلال هذه الفترة .

أولا ، هيكل الصادرات في مصر وتركيا خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٩٢

يلاحظ من الجدولين (٢ - ٥) ، (٢ - ٦) ، الشكلين (٢-ب) ، (٢-جـ) : أن هيكل الصادرات المصرية قد ازداد اعتماداً على قطاع المواد الأولية ، فلم يعد القطن وحده هو السلعة الرئيسية للتصدير بل تصدر البترول قائمة الصادرات المصرية ، وتراجعت الأهمية النسبية للمنتجات المصنعة والمصدرة للخارج . فسياسة الإنفتاح الاقتصادي لم تسهم في زيادة الصادرات الصناعية المصرية بل زاد اعتماد الاقتصاد على المواد الأولية في التصدير وذلك لأن هذه السياسة قد ركزت بدرجة كبيرة على الاستيراد ومنح التسهيلات المتعددة للواردات ولم تول اهتماماً كافياً بالصادرات .

كذلك لم يؤثر اتجاه الدولة نحو التفكير الجدي في اتباع سياسة الاستقرار الاقتصادي والاهتمام بقطاع التصدير الذي بدأ منذ ٨٥ - ١٩٨٦ في التأثير على الهيكل السلعي للصادرات المصرية وتبرز السمات الأساسية لهيكل الصادرات المصرية والتركية على النحو التالي :

١ - سيادة سلعتين علي هيكل الصادرات المصرية ، فيتصدر البترول اجمالي الصادرات ويليه القطن فيمثلان معاً ٨٣٪ تقريباً من إجمالي الصادرات خلال فترة الثمانينات [١] ويمثل البترول بمفرده ٦٨٪ من إجمالي الصادرات عام ١٩٨٥ ثم ٣٣٪ عام ١٩٨٨ ثم ٣٠٪ عام ١٩٨٩ ٣٥٪ عام ١٩٩٢ (انظر شكل ٢-ب) الذي يوضح زيادة اعتماد قطاع التصدير على البترول منذ منتصف السبعينات وتضاؤل الأهمية النسبية للصادرات الصناعية .

---

(١) بنك مصر - النشرة الاقتصادية - السنة الواحدة والثلاثون - العدد الثاني ١٩٨٦ ، ص ٤٣ ، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد تراجعت الأهمية النسبية للصادرات البترولية قليلاً منذ ١٩٨٦ بسبب انخفاض أسعار البترول ولكن مازال البترول هو المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات مما يعمل على عدم الاستقرار والتعرض للتقلبات وفقاً لظروف الطلب العالمي . وأدى ذلك الى تقلب حصيلة الصادرات المصرية منذ أواخر السبعينات نتيجة لتقلب أسعار البترول عالمياً ولاعتماد الصادرات المصرية على المواد الأولية (البترول والقطن).

ومن خلال بيانات جدول (٢-٥) يتضح لنا مقدار التقلب في حصيلة الصادرات زيادة ونقصاً خلال فترة الدراسة وخاصة في أواخر الثمانينات . ولقد أوضح Love [١] في دراسته التحليلية الإحصائية التي أجراها علي ٥٢ دولة نامية خلال الفترة من ٦١ - ١٩٧٤ أن التركيز السلعي يفوق في الأهمية التركيز الجغرافي في تفسير التقلبات في عوائد الصادرات وإن كان الإثنان معاً يحددان تقلبات عوائد الصادرات في الدول النامية .

ويؤكد ذلك الدراسة الأخرى [٢] التي دارت حول العلاقة بين التركيز السلعي للصادرات وحصيلة الصادرات وأثبتت أن هذه التقلبات تتوقف علي نوع التركيز . فإذا كان التركيز في سلع صناعية فتكون حصيلة الصادرات أقل تقلباً . ومثال ذلك صادرات إنجلترا وفرنسا والتي تتركز في منتجات صناعية ، لذلك فدرجة التقلب في حصيلة صادراتيهما منخفضة (كما أظهرتها الدراسة) بينما دول أخرى كأستراليا وكندا تتركز معظم صادراتيهما في سلع أولية ، لذلك تتعرض حصيلة صادرتيهما لتقلبات أكبر . ومن هنا يتضح أن التقلب في حصيلة الصادرات يتمشى عكسياً مع درجة التقدم ودرجة تصنيع الإنتاج .

وتقلب حصيلة الصادرات يؤثر سلباً على الاقتصاد بسبب عدم التأكد الذي يصاحب عمليات التخطيط بالدرجة التي تعرقل تنفيذ الخطط الاقتصادية وما يعكسه ذلك من آثار سلبية على برامج التنمية وما يحمله من مخاطر عبء المديونية الخارجية

---

(١) - J. Love, "Trade Concentration and Export Instability", Journal of Development Studies , 1975 , P. 60 - 65 .

(٢) محمد ابراهيم محمد طريح - " تقلبات صادرات الدول النامية في ظل اقتصاد عالمي غير مستقر (القياس والأسباب والنتائج مع اشارة خاصة للإقتصاد المصرى) " مجلة البحوث التجارية ، السنة السابعة ١٩٨٥ - كلية التجارة - جامعة الزقازيق - ص ١٠٠ -١٠٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهمية النسبية لهيكل الصادارات المصرية خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٢

شكل (٢ - ب)

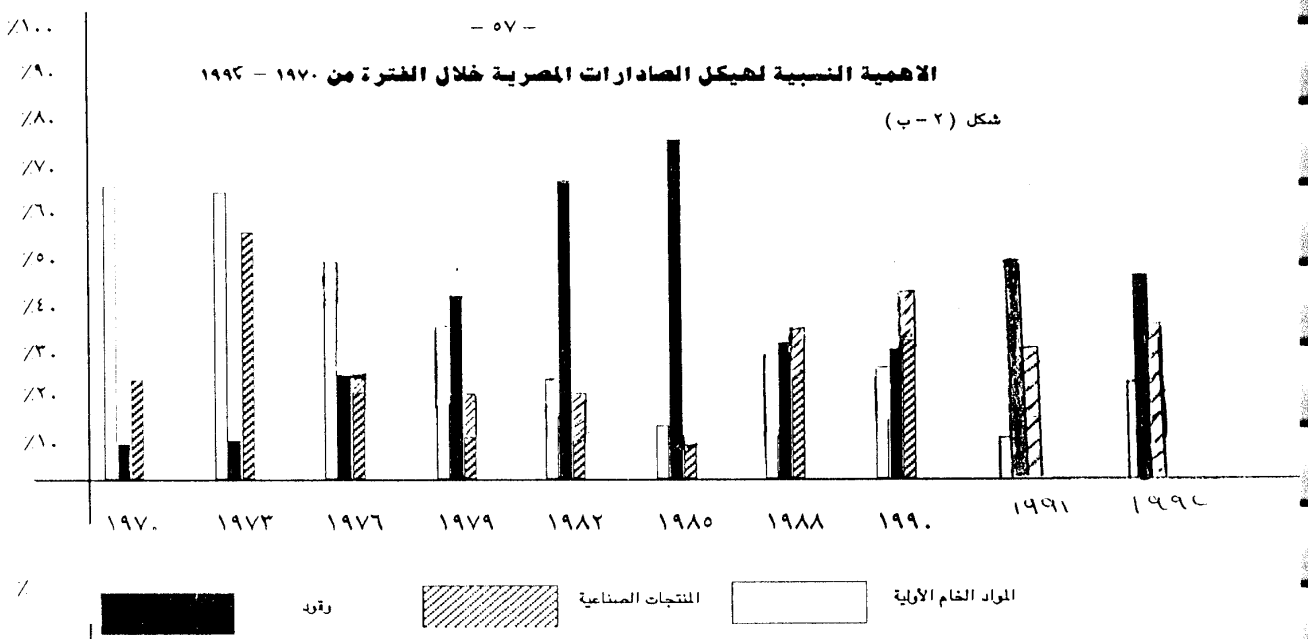

الاهمية النسبية لهيكل الصادارات التركية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٢

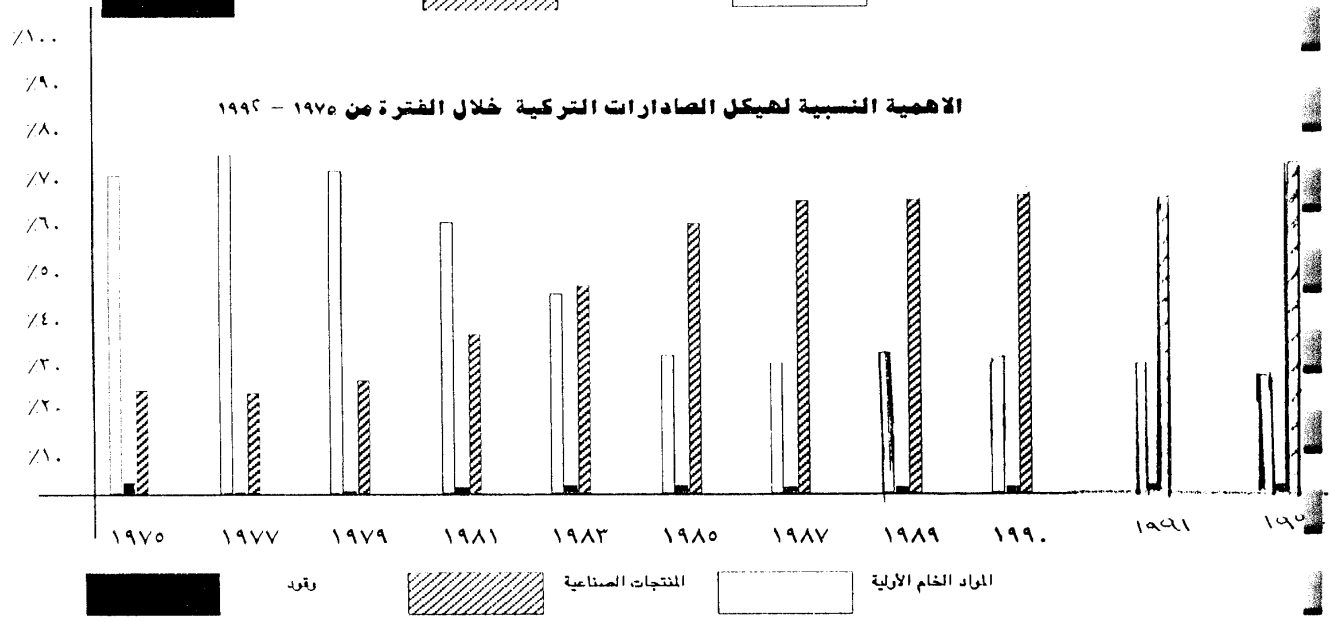

المصدر : بيانات جدول (٥ - ٢) ص ٥٨ شكل (٢ - ج)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة الى تأثيرها على الواردات وخاصة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والتي بدورها تؤثر على التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي . كما يمتد تأثير التقلب في عوائد الصادرات على الادخار المحلي والطاقة الانتاجية للاقتصاد . وهذا ما أكدته بعض الدراسات الاقتصادية عن مدى تأثير التقلب في حصيلة الصادرات على الدول النامية ، ومنشأ ذلك العلاقةالوثيقة التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي والاستهلاك والإدخار والمتغيرات الخاصة بالقطاع الخارجي مثل الصادرات والواردات ومعدلات التبادل الدولية [١].

بالنسبة لتركيا ، فقد تغير الهيكل السلعي لصادراتها . فبعد أن كانت المواد الخام الأولية (انظر جدول ٢ - ٥ ، شكل ٣) تمثل ٧٢٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٨٠ (بما فيها المنتجات الزراعية والحيوانية) تراجعت الأهمية النسبية لهذا القطاع وأصبح يمثل ٣٠٪ فقط من اجمالي الصادرات عام ١٩٩٠[٢] وصلت إلى ٢٧٪ عام ١٩٩٢ ويرجع ذلك الى زيادة الصادرات الصناعية سواء أكانت الزراعية المصنعة أم كانت المنتجات الصناعية الأخرى كالأسمنت والبلاستيك والمطاط والمنتجات الجلدية والأخشاب والصناعات الحديدية .

ولقد مثلت صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات ١٩,٤٪ من اجمالي الصادرات التركية عام ١٩٨٨[٣]وزادت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية بصفة عامة وأصبحت تمثل ٦٦٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٨٧ ثم ٧٩٪ عام ١٩٩٠ ثم ٧١٪ عام ١٩٩٢ بعد أن كانت هذه الصادرات لاتمثل سوى ٢٧٪ من الاجمالي العام عام ١٩٨٠[٤]. ولقد أوضح تقرير البنك الدولي أن الصادرات الصناعية قد نمت في تركيا نمواً سريعاً (٣٢ مرة منذ عام ٦٥ - ١٩٨٨)[٥] وذلك بعد استبعاد صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة . بينما تعد مصر أقل دولة من حيث نمو الصادرات الصناعية فهي تمثل ٢٥٪ من إجمالي الصادرات المصرية عام ١٩٨٨[٦].

---

(١) - M. R. Agarwal, " Export Earning Instability and Economic Development ", The Industrial Journal of Economics , vol. 29, 1982 .

(٢) - IGEME, Export Promotion Center in Turkey, " Turkey 1990 " P. 17 - 25 .

(٣) Ibid, P. 19 .

(٤) البنك الدولي - تقرير التنمية ١٩٩٠ ، (الفقر) جدول ١٦ . مرجع سابق

(٥) المرجع السابق ، جدول ١٦ .

(٦) المرجع السابق ، جدول ١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢ - ٥)
تطور هيكل الصادرات المصرية والتركية
خلال الفترة من عام ١٩٧٥ - ١٩٩٢

(القيمة بالمليون دولار)

	مصر						تركيا					
	اجمالي	مواد خام أولية		الوقود		منتجات صناعية		اجمالي	مواد خام أولية		الوقود		منتجات صناعية	
السنة	الصادرات	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	السنة	الصادرات	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٥	١٤٠٢	٧٩٢	٥٦	١٣٢	٩	٤٧٨	٣٥	١٩٨٠	٢٩١٠	٢٠٨٦	٧٢	٤٢	١	٧٨٢	٢٧
٧٦	١٥٢٢	٧٦١	٥٠	٣٨١	٢٥	٣٨٠	٢٥	٨١	٤٧٠٢	٢٨٤٧	٦١	١٠٧	٢	١٧٤٨	٣٧
٧٧	١٧٠٨	٨٦٦	٥١	٤١٣	٢٤	٤٢٩	٢٥	٨٢	٥٧٤٧	٢٩٢٨	٥١	٣٤٥	٦	٢٤٧٥	٤٣
٧٨	١٧٣٧	٧٥٣	٤٣	٤٨٢	٢٨	٥٠٤	٢٩	٨٣	٥٦٧١	٢٧٩٥	٤٩	٢٣٣	٤	٢٦٤٣	٤٧
٧٩	١٨٤٠	٧٠٢	٣٨	٧٦٥	٤٢	٣٧٣	٢٠	٨٤	٧١٣٤	٢٨٧٨	٤٠	٤٠٧	٦	٣٨٤٩	٥٤
٨٠	٣٠٤٦	٧٥٦	٢٥	١٩٥٧	٦٤	٣٣٤	١١	٨٥	٧٩٥٨	٢٧١٥	٣٤	٣٧٣	٥	٤٨٧٠	٦١
٨١	٣٢٣٢	٨٧٠	٢٧	٢٠٨٧	٦٤	٢٧٥	٩	٨٦	٧٤٥٧	٢٩٢٤	٣٩,٢	١٨١	٢,٤	٤٣٥٢	٥٨,٤
٨٢	٣١٢٠	٧٩٥	٢٥	٢٠٦٨	٦٧	٢٥٧	٨	٨٧	١٠١٩٠	٣٢٠٣	٣١,٤	٢٣٣	٢,٣	٦٧٥٤	٦٦,٣
٨٣	٣٢١٥	٨٣٠	٢٦	٢٠٠٥	٦٢	٣٨٠	١٤	٨٨	١١٦٦٢	٣٨٣٥	٣٣	٣٣٢	٣	٧٤٩٥	٦٤
٨٤	٣١٤٠	٨٩٥	٢٨	١٨٠٨	٥٨	٤٣٧	١٤	٨٩	١١٦٢٦	٣٧١٤	٣٢	٢٥٦	٢	٧٦٥٦	٦٦
٨٥	١٨٣٨	٤٠٠	٢٢	١٢٥٣	٦٨	١٨٧	١٠	٩٠	١٢٩٥٩	٣٨٦١	٣٠	٢٩٤	٢	٨٨٠٤	٦٨
٨٦	٢٢١٤	٦٣٦	٢٩	١١٣٤	٥١	٤٤٤	٢٠	١٩٩١	١٣٥٩٣	٤٣٥٣	٣١	٢٩٢	٢	٨٩٤٨	٦٧
٨٧	٢٠٣٧	٦٠٩	٣٠	٧٢٨	٣٦	٧٠٠	٣٤	١٩٩٢	١٤٧١٥	٣٩٧٣	٢٧	٢٣٥	٢	١٠٥٠٧	٧١
٨٨	٢١٢٠	٦٦٨	٣٢	٧٠٣	٣٣	٧٤٩	٣٥								
٨٩	٢٦٤٨	٨٠٩	٣١	٨٠٧	٣٠	١٠٣٢	٣٩								
١٩٩٠	٢٥٨٢	٧٢٥	٢٨	٧٥٩	٢٩	١٠٩٨	٤٣								
١٩٩١	٣٦٩٣	٥٦٩	١٥	١٩٩٢	٥٤	١١٣٢	٣١								
١٩٩٢	٣٠٥٠	٦٣٧	٢١	١٣٣٣	٤٤	١٠٨٠	٣٥								

Source : - The Istanbul Chamber of Commerce Quarterly Bulletin .
- World Tables, 1994 Edition - from the data files of World Bank .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢ - ٦)

موقف الصادرات المصرية

الإجمالية وغير النفطية بالنسبة للناتج القومي الإجمالي

١٩٧٥ - ١٩٩٢

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	اجمالي الصادرات بما فيها البترول الخام	٪ للناتج القومي الاجمالي	الصادرات بدون البترول الخام	٪ للناتج القومي الاجمالي	الناتج القومي الإجمالي
١٩٧٥	١٤.٢	١٣	١٢٧٠	١١	١١١.٢
١٩٧٦	١٥٢٢	١٢	١١٤١	٩	١٣١١٠
١٩٧٧	١٧.٨	١٢	١٢٩٥	٩	١٤٢١٤
١٩٧٨	١٧٣٧	١٢	١٢٥٥	٩	١٤١٧٩
١٩٧٩	١٨٤٠	١١	١٠٧٥	٦	١٧٠٨١
١٩٨٠	٣٠٤٦	١٤	١٠٨٩	٥	٢١٤٥٣
١٩٨١	٣٢٣٢	١٥	١١٤٥	٥	٢١٧٣٨
١٩٨٢	٣١٢٠	١٣	١٠٥٢	٤	٢٣٨٦٧
١٩٨٣	٣٢١٥	١٢	١٢١٠	٥	٢٦٢٢٩
١٩٨٤	٣١٤٠	١١	١٣٣٢	٥	٢٨٥٨٦
١٩٨٥	١٨٣٨	٦	٥٨٥	٢	٣١٢٤٥
١٩٨٦	٢٢١٤	٨	١٠٨٠	٤	٢٧٦٤٥
١٩٨٧	٢٠٣٧	٧	١٣٠٩	٥	٢٨٦٢٨
١٩٨٨	٢١٢٠	٦	١٤١٧	٤	٣٤٠٩٦
١٩٨٩	٢٦٤٨	٩	١٨٤١	٦	٣٠٦٣٤
١٩٩٠	٢٥٨٢	٩	١٨٢٣	٧	٢٧٤٧٢
١٩٩١	٣٦٩٣	١٢	١٧٠١	٥٠٥	٣٠٤٩٢
١٩٩٢	٣٠٥٠	٩	١٧١٧	٥	٣٥٣٥٤

Source : World Tables, 1989 - 1990 , 1991 , 1994, op. cit .

٢ - اتجاه القيمة الكلية للصادرات المصرية إلى التناقص واختفاء بعض السلع التصديرية من قائمة الصادرات المصرية ، وعلى سبيل المثال فقد انخفضت الكمية المصدرة لمحصول الأرز من ٢٢٢ ألف طن عام ١٩٧٧ إلى نحو ٣١ ألف طن ١٩٨٤/١٩٨٥[١]

(١) بنك مصر - " النشرة الاقتصادية " عام ١٩٨٦ — مرجع سابق ، ص ٤٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصاحب ذلك أيضاً انخفاض قيمة صادرات هذا المحصول من ٢٠,٧ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٧٧ إلى ٣,٦ ملايين من الجنيهات عام ١٩٨٥ ، ولكن تزايدت قيمة هذه الصادرات مرة أخرى الى ٤٩,١ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٩٠[١] نتيجة لزيادة كمية الانتاج وارتفاع أسعار التصدير .

أما الصادرات التركية فيسجل جدول (٢ -٧) ، (٢-٨) ارتفاعاً في قيمتها من ٢٩١٠ ملايين من الدولارات عام ١٩٨٠ إلى ٧١٣٤ مليوناً من الدولارات عام ١٩٨٤ . أي بمعدل نمو قدره ١٤٥٪ خلال الأربع سنوات التي تلت تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي . ولقد سجلت الصادرات التركية انخفاضاً قدرة ٦٪ عام ١٩٨٦ وقد يرجع ذلك الى ما قامت به الحكومة التركية من اجراءات تمثلت في الغاء الدعم بالنسبة للصناعات التصديرية والغاء بعض الحوافز التي كان يتمتع بها المصدر التركي بجانب ما عانته تركيا من جراء الحرب بين العراق وايران . ولم تستطع الحكومة إيجاد التوازن بين الصادرات وبين الواردات مما دفعها الى الأعلان عن مجموعة جديدة من الإجراءات عام ١٩٨٨ لتشجيع الصادرات ومن أهمها حصول المصدر الذي يتعاقد على تصدير سلع تزيد قيمتها عن ٥٠ مليونا من الدولارات الأمريكية على إعفاء ضريبي إضافي يتراوح ما بين ٦٪ الى ١٤٪ ويشترط لكي يحصل المصدر على هذا الاعفاء أن يقوم بتحويل ٧٠٪ من متحصلاته من الخارج الى الوطن[٢].

وقد انخفض معدل نمو الصادرات مرة أخرى عام ١٩٨٩ وقد يكون من ضمن الأسباب التي أدت الى ذلك ارتفاع معدلات التضخم وتأثيرها على أسعار الصادرات التركية في الأسواق العالمية بجانب تأثير موجة الجفاف الشديدة التي اجتاحت تركيا وأدت الى انخفاض الناتج الزراعي بدرجة كبيرة مما أثر على حجم صادراتها الزراعية ، فقد انخفضت الصادرات الزراعية عام١٩٨٩ بمقدار ١٢٪ كما تزايدت وارداتها من المنتجات الزراعية في هذه السنة عما كانت عليه عام ١٩٨٨[٣].

وصدرت قرارات تشجيعية جديدة في عام ١٩٨٩ تستهدف تخفيض الرسوم الجمركية وخفض الليرة التركية لتشجيع الصادرات [٤] وانعكس تأثير هذه القرارات

---

(١) البنك الأهلي المصرى - " النشرة الاقتصادية " - العدد الثاني عام ١٩٨٣ - وكذلك العددان الأول والثاني لعام ١٩٩١ - مرجع سابق .

(٢) بنك مصر - " النشرة الاقتصادية " - السنة الثلاثون - العدد الثاني ١٩٨٦ -(الجوانب الاقتصادية لتركيا) ص ١٠٠ - ١٠١ - مرجع سابق .

(٣) - World Bank, " Trends in Developing Economies , 1991, Turkey, P. 548 .

(٤) - Is Bank, " Review of Economic Condions 1990 - 1991, Economic Research dept., Turkey, P. 6 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على زيادة الصادرات بنسبة ١١٪ عام ١٩٩٠ (جدول ٢-٧) وترجع هذه الزيادة أيضاً الى زيادة الناتج الزراعي في هذه السنة بعد انقضاء موجة الجفاف . ولم تقتصر الزيادة في الصادرات في هذه السنة على الصادرات الزراعية فقط بل ارتفعت معدلات نمو الصادرات الصناعية وخاصة إلى دول المجموعة الأوربية ، فقد وصلت نسبتها الى ٦١,٧ ٪ من إجمالي الصادرات في نفس السنة [١]

جدول (٢ - ٧)

معدل نمو الصادرات والواردات التركية

القيمة بالمليون دولار

السنة / البيان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الصادرات	٢٩١٠	٤٧٠٢	٥٧٤٧	٥٦٧١	٧١٣٤	٧٩٥٨	٧٤٥٧	١٠١٩٠	١١٦٩٣	١١٦٢٦	١٢٩٥٩	١٢٥٩٣	١٤٧١٥
معدل نموها ٪	-	٦٢	٢٥	٠,٢	٢٥	١٢	* (٨)	٣٤	١٥	(٠,٥)	١١	٥	٨
الواردات	٧٥٧٣	٨٨٦٤	٨٧٩٤	٨٥٤٨	١٠٦٦٣	١١٣٤٠	١١١٠٥	١٤١٦٣	١٤٣٣٥	١٥٧٨٨	٢٢٣٠٠	٢١٠٤٧	٢٢٨٧١
معدل نموها ٪	-	١٧	٠,٧	(٣)	٢٥	٦	* (٢)	٢٨	١	١٠	٤٤	(٦)	٩

Source : World Tables, 1994 .

* ( ) سالبة .

٣ - هبوط نسبة تغطية الصادارات المصرية للواردات خلال هذه الفترة بدرجة أكبر مما كانت عليه في الفترة الأولى ، فقد كانت هذه النسبة تشكل ٦٨٪ عام ١٩٧٤ إنخفضت إلى ٣٣٪ عام ١٩٨٥ ثم ٢٨٪ عام ١٩٩٠ ، ٣٧٪ عام ١٩٩٢ . ويرجع ذلك الى ارتفاع الأهمية النسبية للواردات خاصة معدات النقل وقطع الغيار والسلع الرأسمالية ، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية من ١٣٪ عام ١٩٧٤ الى ٣١٪ عام ١٩٩٠ . ولاشك أن عمليات الإحلال والتجديد في الصناعات القائمة قد أسهمت في زيادة حجم الواردات من السلع الرأسمالية بصفة عامة .

---

(١) Is Bank, Review of Ecomomic Conditions 1990 - 1991 , ... op. cit .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للصادرات التركية فقد زادت نسبة تغطيتها للواردات خلال الفترة الثانية عما كانت عليه في الفترة الأولى مما يشير الى تحسن قطاع التصدير وإرتفاع معدلات نموه بعد برنامج الاستقرار الاقتصادي . فبعد أن كانت هذه النسبة تساوي ٣٨٪ عام ١٩٨٠ أصبحت تمثل ٧٠٪ عام ١٩٨٥ ثم ٦٤٪ ١٩٩٢ . وقد سجلت النسبة انخفاضاً في هذه السنة نتيجة لقرارات الحكومة بخفض الرسوم الجمركية وتحرير الواردات ومن ثم تزايد قيمة الواردات .

٤ - إنخفاض الأهمية النسبية للصادرات المصرية من السلع المصنعة (وإن كانت قد تزايدت قيمتها ابتداء من عام ١٩٨٨) (وتمثل ٣٥٪ من إجمالي الصادرات عام ١٩٩٢) . وتعتبر المنسوجات والملابس الجاهزة من أهم هذه المنتجات الصناعية حيث تشكل ٢٥٪ من إجمالي الصادرات الصناعية عام ١٩٨١ وعلى الرغم من ذلك فقد انخفضت أهميتها النسبية الى ١٦٪ فقط من إجمالي الصادرات الصناعية عام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

وتأتي بعد ذلك صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية في المرتبة الثانية ثم الآلات ومعدات النقل .

وعلى العكس ، فإن المنتجات الصناعية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقائمة الصادرات التركية مثل وسائل النقل والأجهزة الكهربائية والمعدات يليها في الأهمية صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة(٣١٪) ثم صناعة الأغذية المصنعة في المرتبة الثالثة[١].

٥ - تعتبر الصادرات المصرية متواضعة للغاية إذا ما استبعدنا منها الصادرات النفطية -انظر شكل ٢ - ب - (كما ذكرنا من قبل) حوالي ١٨٤١ مليون دولار عام ١٩٨٩ بما يعادل ٦٪ من الناتج القومي الاجمالي (جدول ٢ - ٦) . ويعني ذلك أن السياسات الاقتصادية لم تكن فعالة بالدرجة التي تؤثر في قطاع التصدير ولم توجه العناية الكافية لهذا القطاع في إطار إستراتيجية متكاملة تقوم على تنمية القطاع الصناعي الإنتاجي من أجل التصدير . فالصناعات التحويلية لم تنم في مصر إلا بمعدل ١٤٪ خلال الفترة من ٦٥-١٩٨٨ عكس الوضع في تركيا فقد نمت الصناعات التحويلية بها ٣٢ مرة خلال نفس الفترة[٢]. ويزيد الأمر سوءاً أن الاقتصاد المصري مازال مبنياً على صناعات التجميع حتى الآن[٣]. وتأتي مصر طبقاً لتقارير البنك الدولي في الترتيب الثالث بالنسبة للدول الأقل تصديراً ورابع دولة في الدول الأكثر

---

(١) البنك الدولي - تقرير التنمية (الفقر) ، جدول ١٦ - مرجع سابق .

(٢) البنك الدولي ، تقرير التنمية ١٩٩٠ ، جدول ١٦ ، مرجع سابق .

(٣) - Egypt Economic Trend , Report Prepared by the American Embassy in Cairo, December, 1988, P. 11 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استيراداً . بينما تأتي تركيا في المرتبة الثانية للدول الأكثر تصديراً في إطار مجموعة الدول النامية متوسطة الدخل [١]. كما أن الصناعة المصرية مازالت بعيدة عن الفنون الإنتاجية المتقدمة ولم تلاحق التطور . وتتوافر الآن صور جديدة لتبادل السلع والمعرفة التكنولوجية الداخلة في الإنتاج والتوزيع تقوم على التوحيد القياسي والمواصفات للمكونات المنفردة التي يتم إنتاجها في مراكز متعددة ثم يتم تجميعها من هذه المراكز . ويمكن لمصر أن تستفيد من هذا النظام ، حيث تتخصص بعض الدول في إنتاج بعض هذه المكونات الإنتاجية التي يتم تصنيعها وفقاً لأحدث الفنون الإنتاجية ذات المقاييس العالمية .

ولاشك أن اقامة صناعات تحويلية في مصر ذات انتاج متطور ومعتمدة على المنافسة داخلياً وخارجياً سوف يحفز المنتجين إلى تحسين جودة منتجاتهم والسعي وراء تحقيق فرص تسويقية[٢].

---

(١) البنك الدولي ، ١٩٩٠ ، جدول ١٦ ، مرجع سابق .

(٢) ابراهيم حلمي عبدالرحمن ، " التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية " ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة الحادية والثمانون ، العددان ٤٢١ ، ٤٢٢ ، يولية - أكتوبر ١٩٩٠ ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢ - ٨)
الصادرات الصناعية في تركيا (١٩٨٠ - ١٩٩٠)

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	اجمالي الصادرات الصناعية	أهميتها النسبية لاجمالي الصادرات	الأغذية المصنعة		المنسوجات		أخرى	
			القيمة	٪ **	القيمة	٪ * *	القيمة	٪ * *
		٪		٪		٪		٪
١٩٨٠	١٠٤٧,٣	٣٦	١٨٩,٧	١٨	٤٢٤,٤	٤١	٤٣٣,٢	٤١
١٩٨١	٢٢٩٠,١	٤٩	٣٦٦,٧	١٦	٨٠٢,٨	٣٥	١١٢٠,٦	٤٩
١٩٨٢	٣٤٢٩,٣	٦٠	٤٩٧,١	١٤	١٠٥٦,٥	٣١	١٨٧٥,٧	٥٥
١٩٨٣	٣٦٥٨,٣	٦٤	٥٦٩,٢	١٥	١٢٩٨,٩	٣٦	١٧٩٠,٢	٤٩
١٩٨٤	٥١٤٤,٨	٧٢	٦٤٧,٨	١٣	١٨٧٥,٣	٣٦	٢٦٢١,٧	٥١
١٩٨٥	٥٩٩٤,٨	٧٥	٥٢٩,٥	٩	١٧٨٩,٧	٣٠	٣٦٧٥,٦	٦١
١٩٨٦	٥٣٢٤,١	٧١	٥٣٧,١	١٠	١٨٥٠,٨	٣٥	٢٩٣٦,٢	٥٥
١٩٨٧	٨٠٦٥,٢	٧٩	٧٩٩,١	١٠	٢٧١٨,٢	٣٤	٤٥٤٧,٩	٥٦
١٩٨٨	٨٩٤٣,٢	٧٧	٧٢٢,٢	٨	٣٢٠٤,٣	٣٦	٤٩٦٦,٧	٥٦
١٩٨٩	٩٠٨٥,١	٧٨	٧٨٠,٤	٩	٣٦٥٩,٨	٤٠	٤٦٤٤,٩	٥١
١٩٩٠	١٠٢٣٩,٣	٧٩	٧٧٣,٥	٨	٤١٢٢,٤	٤٠	٥٣٤٣,٠	٥٢

Source : Prime Ministry State Institute of Statistics Data for 1990 and 1991 , P. 99 .

---

* قد تختلف بعض الأرقام في هذا الجدول عن الجدول رقم (٢ - ٥) ، (٢ - ٧) نظراً لاختلاف المصدر ، وإن كان الاختلاف بسيطاً . وقد تم الاستعانة بهذا الجدول لأنه يشتمل على بيانات عام ١٩٩٠ ويعطي تقسيمات أكثر لقطاع الصناعة .

* * نسبة مئوية من إجمالي الصادرات الصناعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢ - ٩)
الصادرات الصناعية المصرية
أهم السلع تامة الصنع
١٩٧٥ - ١٩٩٠

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	اجمالي الصادرات الصناعية	٪ لاجمالي الصادرات (بما فيها البترول)	الأغذية المصنعة		المنسوجات		أخرى	
			القيمة	٪ *	القيمة	٪ *	القيمة	٪ *
١٩٧٥	١٥٩.٨	٢٩	٣٩.٩	٢٥	١٦.٢	١٠.٠	٢٦.٢	١٦
١٩٧٦	١٤٢.٨	٢٤	٤١.٦	٢٩	١٧.٤	١٢.٠	١٣.٠	٩
١٩٧٧	١٥٥.٣	٢٣	٣٤.٧	٢٢	٢٤.٥	١٦.٠	١٦.١	١٠
١٩٧٨	١٤٤.٩	٢١	٢٩.٧	٢٠	٤٠.٨	٢٨.٠	١٧.٦	١٢
١٩٧٩	١٩٣.٣	١٥	٣٦.١	١٩	٥٦.٠	٢٩.٠	١٤.٨	٨
١٩٨٠	١٥١.٨	٧	٣١.٩	٢١	٥٦.٢	٢٧.٠	٥.٠	٣
١٩٨١	١٥٥.٣	٧	٤٦.٠	٣٠	٣٩.٢	٢٥.٠	٨.٧	٦
١٩٨٢	١٤٨.١	٧	٢٠.٣	١٤	٣٠.٢	٢٠.٠	٧.٩	٥
١٩٨٣	٢٠٨.٧	٩	١٧.٩	٨.٥	٤٠.٩	١٩.٥	٧.٢	٣
١٩٨٤	٢٥٣.٨	١١.٥	١٧.٥	٧	٥٢.١	٢٠.٥	٧.٨	٣
١٩٨٥	٢٢٣.٩	٩	٨.٤	٤	٤٢.٢	١٩.٠	٤.٧	٢
١٩٨٦	٣٠٥.٤	١٥	١٦.٢	٥	٦٥.٦	٢١.٠	٧.٣	٢
١٩٨٧	٦٠٦.٨	٢١	١٥.٣	٢.٥	١٤١.٤	٢٣.٠	١٣.٦	٢
١٩٨٨	١٢٠٧.٧	٣٠	٣٣.٣	٣	١٧٦.١	١٥.٠	١٦.٧	١
١٩٨٩	١٨٢٧.٦	٣٢	٣٧.٢	٢	١٧٥.٩	١٠.٠	٥٥.١	٣
١٩٩٠	٢٥٧٤.٧	٣٧	٧٣.٠	٣	٢١٧.٥	٨.٠	٧٥.٢	٣

المصدر : البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية عام ١٩٨٣ ، العدد الثاني - المجلد السادس والثلاثون جدول ٤/٢ ص ٢٨٧ .

- البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية عام ١٩٨٩، العدد الرابع - المجلد الثاني والأربعون ،جدول ١٠/٢ ، ص ٤٠١ .

- البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية عام ١٩٩١ ، العدد الرابع - المجلد الرابع والأربعون جدول ١٠/٢ ، ص ٣٩٨ .

* نسبة مئوية من اجمالي الصادرات الصناعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور الصادرات الصناعية في مصر وتركيا خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠

شكل (٢ - د)

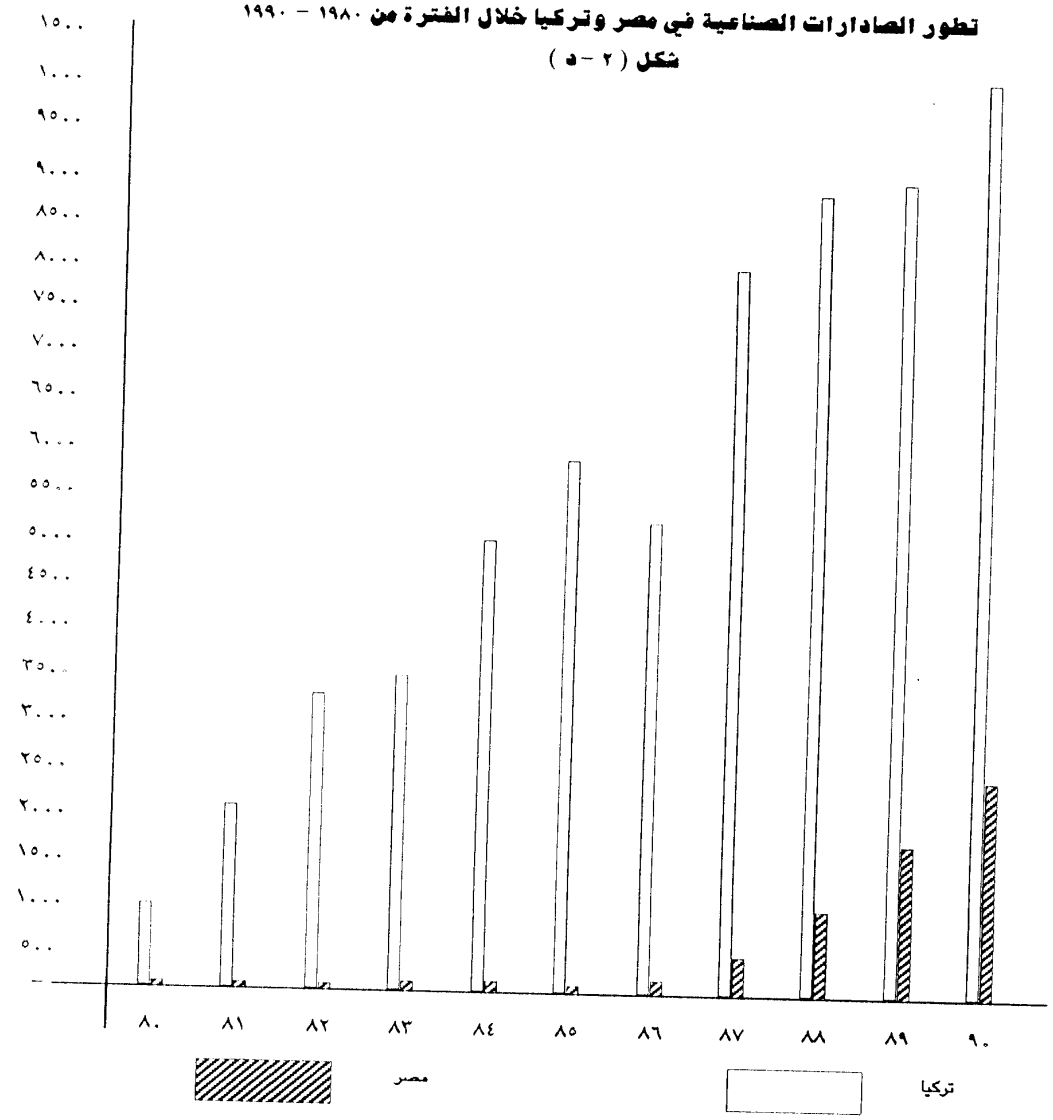

ثانيا: هيكل الواردات في مصر وتركيا .

من مراجعتنا لجدول (٢ - ١٠) والذى يوضح تطور الواردات في مصر وتركيا يتضح مايلى :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الواردات في مصر وتركيا تأخذ اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة الثانية (٧٥-١٩٩٢) فمعدل نمو الواردات المصرية يبلغ ١١١٪ خلال هذه الفترة بما يعادل ٥ . ٦٪ سنوياً أما تركيا فيبلغ معدل نمو وارداتها خلال الفترة من ٨٠ - ١٩٩٠ نحو ٢٠٠٪ بمعدل نمو سنوي ١٢٪ تقريباً *.
- تتركز الواردات المصرية والتركية في المنتجات الصناعية . فتغلب المنتجات الزراعية المصنعة والسلع الرأسمالية والمنتجات البترولية المصنعة مثل البتروكيماويات والأجهزة الكهربائية وواردات تركيا حيث تمثل مجتمعة ٦٨٪ من اجمالي الواردات التركية عام ١٩٩٢ بعد أن كانت تمثل ٤٣٪ فقط في بداية الفترة عام ١٩٨٠ (جدول ٢ - ١٠ ، شكل ٢- و) . وتشكل واردات الآلات والمعدات الثقيلة وحدها ٣٦٪ عام ١٩٨٨ . كما تزايد نصيب السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات [١]. أما الواردات البترولية فتنخفض من سنة لأخرى خلال الفترة المذكورة وأصبحت تمثل فقط ١٧٪ من اجمالي الواردات عام ١٩٩٢ وذلك نتيجة لانخفاض أسعار البترول عالمياً . أما واردات تركيا من المواد الخام الأولية من منتجات حيوانية وأسماك وأخشاب فقد أخذت في الإنخفاض . كما أن الواردات من السلع الغذائية تمثل ٢٪ فقط من اجمالي الواردات[٢]. وقد أصدرت الحكومة التركية نظام الاستيراد الجديد في ١٧ يناير ١٩٩٠ يتضمن تخفيضات جديدة في الرسوم الجمركية وإلغاء الرسوم نهائياً على بعض السلع المستوردة بالإضافة الى الغاء قائمة السلع المسموح باستيرادها وذلك لإعطاء مزيد من الحرية في الاستيراد [٣].

بالنسبة للواردات المصرية فهي تتركز في المنتجات الصناعية والسلع الرأسمالية كالآلات والمعدات فهي تمثل ٥ . ٦٢٪ من اجمالي الواردات عام ١٩٨٨ ثم ٦٠٪ عام ١٩٩٢ (انظر جدول٢ -١٠) ، يليها في الأهمية الواردات الغذائية من القمح والذرة والحبوب والمواد الغذائية الأخرى . وتبلغ قيمة الواردات الغذائية من القمح والذرة والحبوب والمواد الغذائية الأخرى عام ١٩٨٨ نحو ٥ . ٣٨١٦ مليوناً من الجنيهات [٤] بما يمثل ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، ٢٣٪ من إجمالي الواردات في تلك السنة. وقد ارتفعت لتصل الى ٥٦٥٤ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٩٠ (٢٦٪ من اجمالي الواردات

---

* حسبت من واقع بيانات جدول (٢ - ١٠) .

(١) - IGEME, Under Secretarial of Treasury and Foreign Trade, Prime Ministry, Export Promotion Center "Turkey 1990 " , P. 17 - 19 .

(٢) البنك الدولي ، تقرير التنمية ١٩٩٠ (الفقر) ، جدول ١٥ ، مرجع سابق .

(٣) - IGEME, " Turkey 1990 ", Op. cit, P. 16 - 18 .

(٤) البنك الأهلي - النشرة الاقتصادية - العددان الأول والثاني ، المجلد الرابع والأربعون ١٩٩١ - جدول ١٠/٢ - ص ١٦٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في نفس السنة) وبما يعادل ١٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي [١]. وتستورد مصر نحو ٣٧٪ من السلع الاستهلاكية النهائية والمواد الأولية التي تحتاجها عام ١٩٩٠ [٢] انظر جدول (٢-١١) ، شكل (٢ - ز) .

جدول (٢ - ١٠)

هيكل الواردات المصرية والتركية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٢.

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	مصر						تركيا					
	اجمالي الواردات	موادخام *أولية		وقود		منتجات صناعية	السنة	اجمالي الواردات	مواد خام أولية		وقود		منتجات صناعية	
		القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة			القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٥	٣٩٣٤	١٧٠٣	٤٣	٢٧٢	٧	١٩٥٨	١٩٨٠	٧٥٧٣	٦٤٢	٩	٣٦٦٩	٤٨	٣٢٦٢	٤٣
١٩٧٦	٣٨٦٢	١٣٤٤	٣٥	٢٢٢	٦	٢٢٩٦	١٩٨١	٨٨٦٤	٨١٦	٩	٣٩١٩	٤٤	٤١٢٩	٤٧
١٩٧٧	٤٨١٥	١٥٨٦	٣٣	١٠٩	٢	٣١٢٠	١٩٨٢	٨٧٩٤	٧٣٦	٨	٣٨٥٠	٤٤	٤٢٠٨	٤٨
١٩٧٨	٦٧٢٧	٢٢٢٤	٣٣	١٠١	٢	٤٤٠١	١٩٨٣	٨٥٤٨	٨٢٨	١٠	٣٧٤٦	٤٤	٣٩٧٤	٤٦
١٩٧٩	٣٨٣٧	١٢٥٦	٣٣	٣١	١	٢٥٥٠	١٩٨٤	١٠٦٦٣	١٣٨٢	١٣	٣٧٩٤	٣٦	٥٤٨٧	٥١
١٩٨٠	٤٨٦٠	١٩٤٠	٤٠	٥٣	١	٢٨٦٧	١٩٨٥	١١٣٤٠	١٤١٩	١٣	٣٧٨٥	٣٣	٦١٣٦	٥٤
١٩٨١	٨٨٣٩	٣٥٦٦	٤٠	٢٦٥	٣	٥٠٠٨	١٩٨٦	١١١٠٤	١٥٨٧	١٤	٢١٩١	٢٠	٧٣٢٦	٥٦
١٩٨٢	٩٠٧٨	٣٢٩٢	٣٦	٣٧١	٤	٥٤١٥	١٩٨٧	١٤١٦٣	٢٤٢١	١٧	٣١٦٧	٢٢	٨٥٧٥	٦١
١٩٨٣	١٠٢٧٥	٣٢٢٠	٣١	٥٨٤	٦	٦٤٧١	١٩٨٨	١٤٣٣٥	٢٣٤٠	١٦	٣٠٥٧	٢١	٨٩٣٨	٦٢
١٩٨٤	١٠٧٦٦	٣٦١٠	٣٤	٤٨٤	٤	٦٦٧٢	١٩٨٩	١٥٧٨٨	٣٢٤٠	٢٠٥	٣٢٥٨	٢١	٩٢٩٠	٥٩
١٩٨٥	٥٤٩٥	١٩٣٥	٣٥	٢٠٨	٤	٣٣٥٣	١٩٩٠	٢٢٣٠٠	٤٠٢٦	١٨	٤٦٤٠	٢١	١٣٦٣٤	٦١
١٩٨٦	٨٦٨٠	٣١١٦	٣٦	٢٩٢	٣	٥٢٦٨	١٩٩١	٢١٠٤٧	٣٢٥٤	١٥	٣٧٧١	١٨	١٤٠٢٢	٦٧
١٩٨٧	٧٥٩٦	٢٦٠٠	٣٤	٢١١	٣	٤٧٨٦	١٩٩٢	٢٢٨٧١	٣٥٢٨	١٥	٣٧٨٠	١٧	١٥٥٦٣	٦٨
١٩٨٨	٨٦٥٧	٣٠١٦	٣٥	٢٢٠	٢٠٥	٥٤٢١								
١٩٨٩	٧٤٤٨	٣٠٥٦	٤١	١٧٢	٢	٤٢٢٠								
١٩٩٠	٩٢٠٢	٣٧٧٥	٤١	٢٤٣	٣	٥١٨٤								
١٩٩١	٧٩١٤	٢٨١٩	٣٦	١٧٥	٢	٤٩٢٠								
١٩٩٢	٨٢٩٣	٣٢٢٨	٣٩	١١٤	١	٤٩٥١								

Source : World Bank, " Wold Tables 1994 -

- The Istanbul Chamber of Commerce 1989 - 1990 . Dept. of Research and Study, P. 99 .

* تشمل واردات القمح والدقيق .

(١) البنك الأهلي المصري - النظرة الاقتصادية - العددان الأول والثاني - ١٩٩١م، مرجع سابق ص ١٧٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٠٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور هيكل الواردات المصرية خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٢

شكل (٢ - هـ)

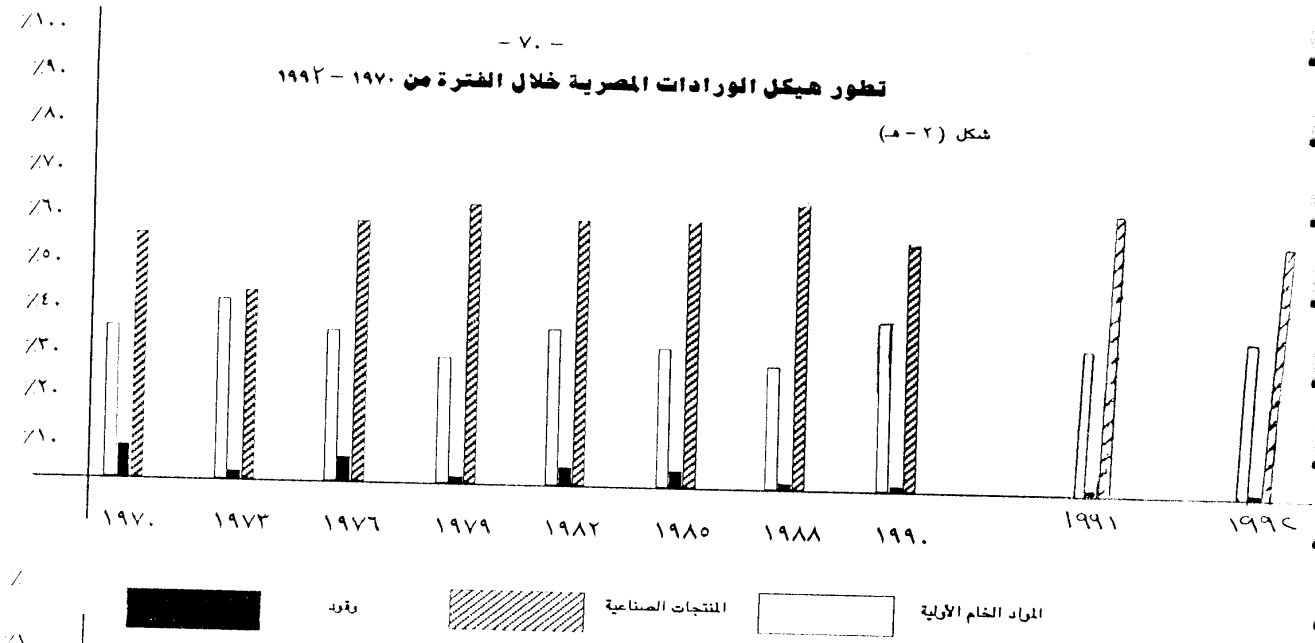

شكل (٢ - و)

تطور هيكل الواردات التركية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٢

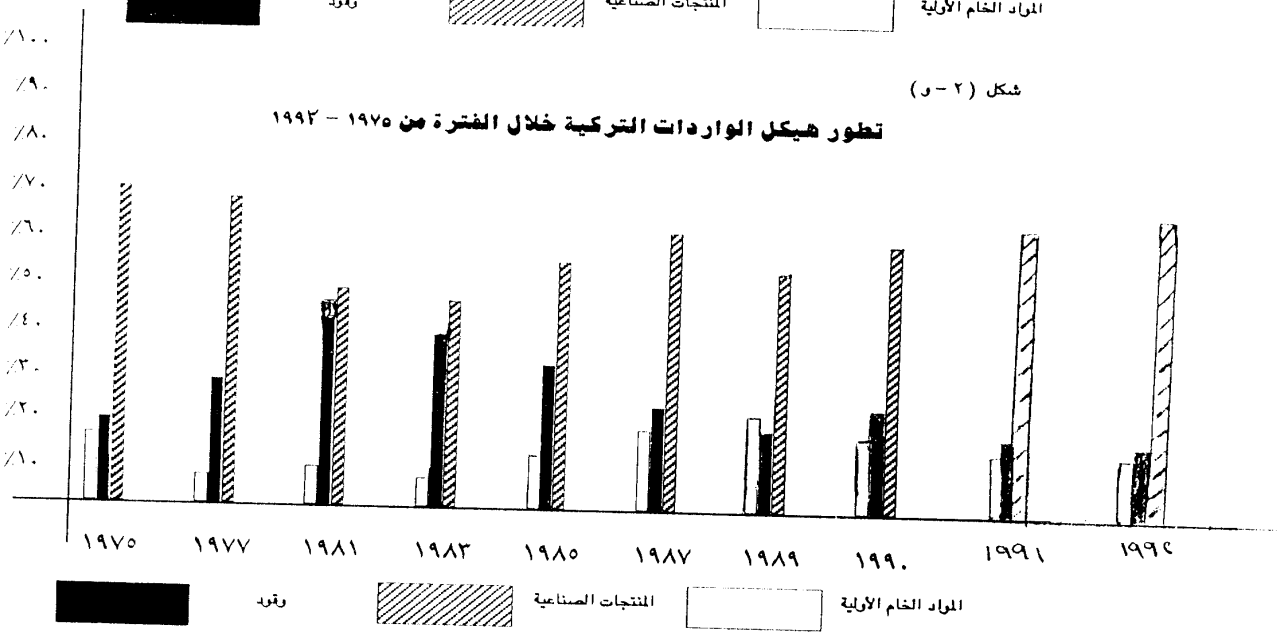

المصدر : بيانات جدول (٢ - ١٠) ص ٦٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢ – ١١)

تطور الواردات الغذائية المصرية

خلال الفترة من ١٩٧٨ – ١٩٩٠

القيمة بالمليون جنيه

البيان / السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الواردات	٥٤٤,٧	٥٢٧,١	٨٧٩,١	١٨٥٩,١	١٦٥٩	١٤٨٢,٨	١٧٦٥,٦	١٥٩٥,١	١٨٢٩,٨	٢٦٤٤,٩	٣٨١٦,٥	٤٣٥١	٥٦٥٤
معدل نموها ٪	–	(٣)	٦٧	١١١	(١١)	(١١)	١٩	(١٠)	١٥	٤٥	٤٤	١٤	٣٠

المصدر : البنك الأهلى – النشرة الاقتصادية – العددين الأول والثاني – المجلد – الرابع والاربعون – ١٩٩١

شكل (٢ – ز)

اتجاهات معدل نمو الواردات الغذائية المصرية خلال الفترة من ١٩٧٨ – ١٩٩٠

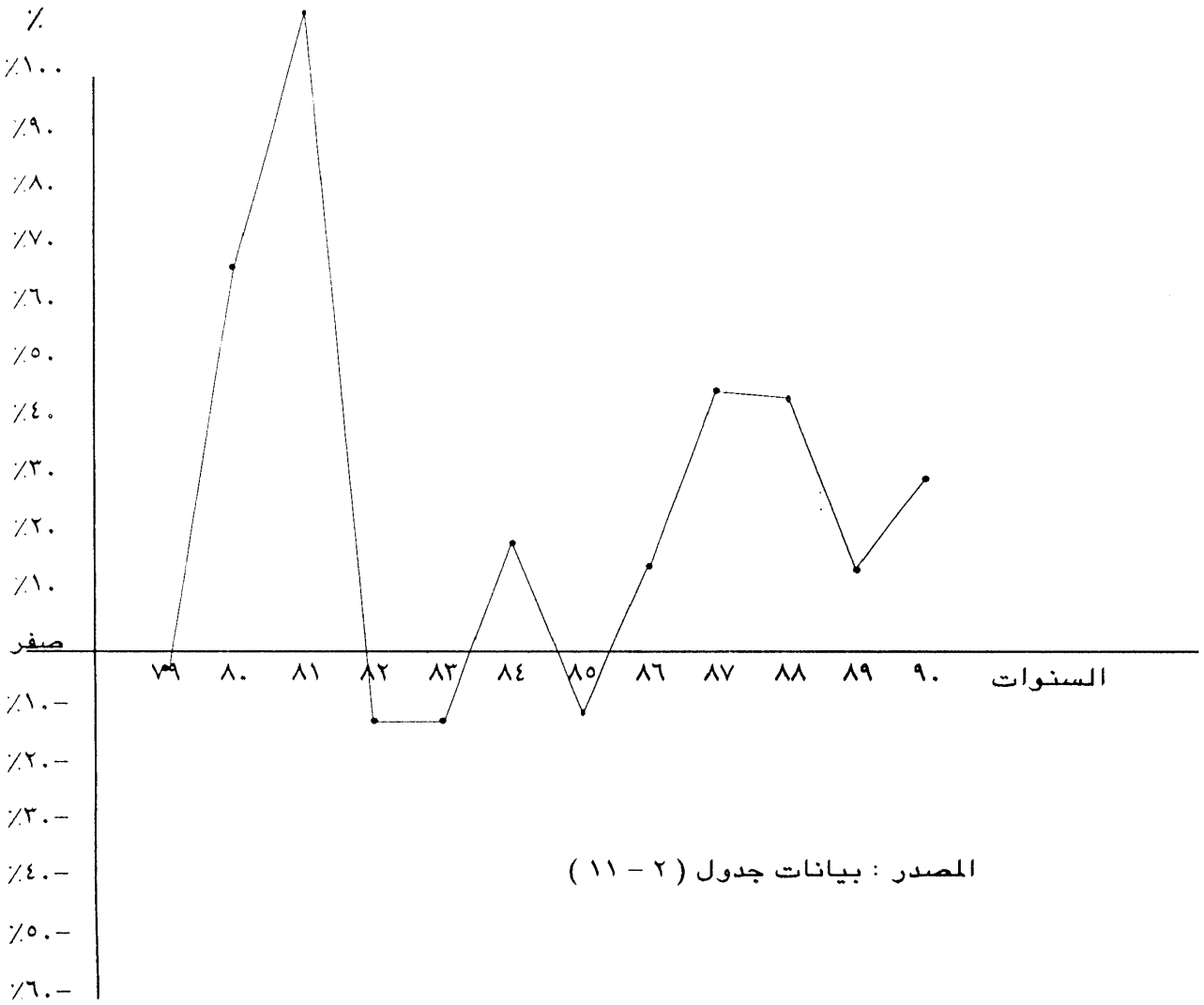

المصدر : بيانات جدول (٢ – ١١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ من الشكل رقم (٢-ز) تقلب الواردات المصرية من المواد الغذائية بين الإرتفاع الشديد والإنخفاض . ولقد تزايدت الواردات وخاصة الواردات من المواد الغذائية خلال الفترة من ٧٩ - ١٩٨١ وابتداءً من ٨٢ وحتى ١٩٨٥ تراجعت قيمتها نظراً لظروف الركود الاقتصادي الذي صاحب هذه الفترة . وعادت الواردات الغذائية الى التزايد مرة أخرى ابتداء من ١٩٨٦ وقد يرجع ذلك الى زيادة الكميات المستوردة من القمح ، حيث بلغت واردات القمح الخام بما يقدر بأكثر من مليارين من الجنيهات المصرية عام ١٩٩٠ ، فضلاً عن دقيق القمح الذي بلغت قيمته ٦٢١ مليوناً من الجنيهات في نفس السنة . الى جانب ارتفاع قيمة واردات السكر إلى ٦٥٤,٣ مليوناً من الجنيهات وكذلك الشاي بلغت قيمته ٤١٥,٤ مليوناً من الجنيهات والألبان ٥٥٤ مليوناً من الجنيهات في نفس العام [١].

وإذا استمرت الواردات على هذا الوضع من التزايد ، فقد تتزايد المشكلة الاقتصادية تعقيداً في المستقبل وقد تعجز الدولة عن تمويل واردات أخرى مما سيكون له نتائج خطيرة في المستقبل . ولمحاولة التنبؤ بقيم الواردات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ تم تقدير علاقة الانحدار البسيط والتي توضح انحدار الجذر التربيعي لقيم الواردات على الزمن خلال الفترة من ٦٩ - ١٩٩٢ من خلال المعادلة

$$y_i = \alpha + \beta t + e_i$$

حيث : y_i = الجذر التربيعي لقيم الواردات

α ، β = ثوابت

e_i = الخطأ العشوائي الذي يكون توقعه مساوياً للصفر $E(e_i) = 0$

وتباينه ثابت $Var(e_i) = \sigma^2$ فهو يتبع التوزيع المعتدل في هذا النموذج

t = الزمن

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى لإيجاد تقديرات معالم النموذج $\hat{\alpha}$ ، $\hat{\beta}$ تم الحصول على المعادلة الآتية

$$y = 31.1 + 3.19\,t$$

حيث t تبدأ من الفترة الزمنية للسنة ٢٥ (عام ١٩٩٣) وتنتهي بالسنة ٣٢(٢٠٠٠) ومن خلال هذه المعادلة ظهرت قيم الواردات المقدرة كما يظهرها جدول (٢-١٢) وشكل٢-ح .

---

(١) البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية ١٩٩١ - مرجع سابق .

* تم اجراءعدة تجارب عند تقدير معادلة الانحدار للواردات فقد استخدمنا الصيغة اللوغاريتمية والنصف لوغاريتمية والصيغة الأسية ولكن صيغة الجزر التربيعي قد أعطت أفضل النتائج في النموذج ، لذا فقد تم الاعتماد على نتائجها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولاختبار وجود علاقة بين قيم y ، t (أي لاختبار معنوية معامل الانحدار) تم اختبار المعنوية باستخدام احصائية t

حيث : $T = \frac{\hat{\beta}}{S_{\hat{\beta}}}$

$S_{\hat{\beta}}$ ← الخطأ المعياري لتقدير المربعات الصغرى لمعامل الانحدار

وأسفرت نتائج الاختبار عن معنوية العلاقة حيث وجد أن T المحسوبة > t الجدولية وبذلك تم رفض الفرض العدمي $Ho : \beta = 0$ في مقابل الفرض البديل $H_1 : \beta \neq 0$ وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ (بدرجة ثقة ٩٥٪) .

جدول (٢ - ١٢)
إجمالي الواردات المصرية المتوقعة خلال الفترة
من ١٩٩٣ - ٢٠٠٠

(بالمليون دولار)

السنة	المتوقعة
١٩٩٣ *	١٢٢٨٧,٧
١٩٩٤	١٣٠٠٥,٥١
١٩٩٥	١٣٧٤٢,٩
١٩٩٦	١٤٥٠١,٠
١٩٩٧	١٥٢٧٩,٤
١٩٩٨	١٦٠٧٨,٢
١٩٩٩	١٦٨٩٧,٤
٢٠٠٠	١٧٧٣٦,٩

المصدر : نتائج نموذج الانحدار البسيط للجذر التربيعي للواردات .

* تعد هذه السنة رقم ٢٢ حيث بداية الفترة من ١٩٦٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٢ - ح)
إجمالي الواردات المصرية الفعلية والمتوقعة
خلال الفترة من ١٩٦٨ - ٢٠٠٠

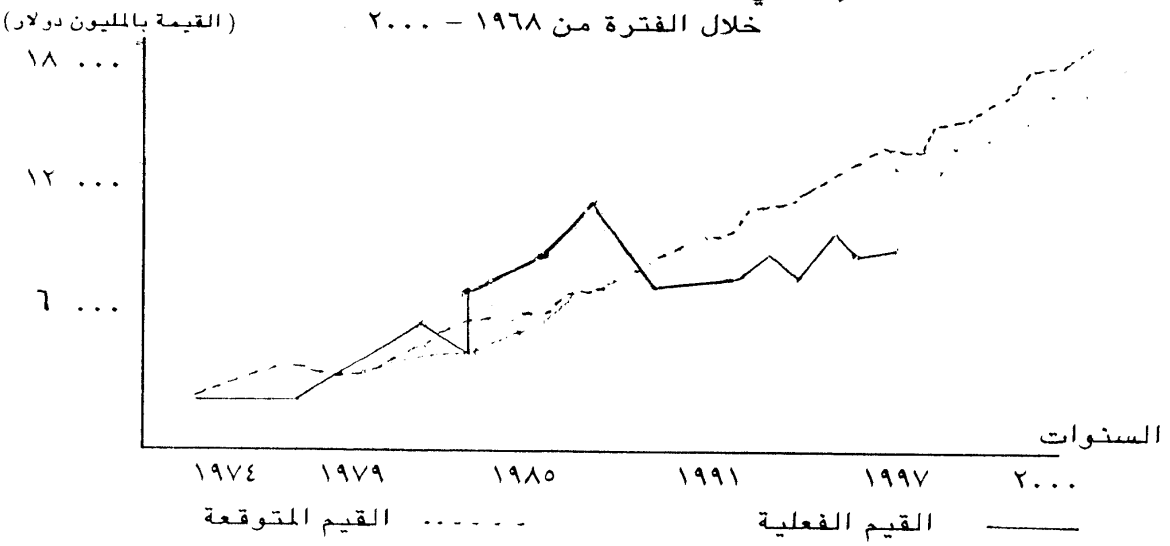

ومن شكل (٢ - ح) وجدول (٢-١٢) يتضح أن :

- القيم المتوقعة للواردات في بداية الفترة من ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٤ كانت أكبر من القيم الفعلية للواردات ولكن بعد ذلك تفوقت القيم الفعلية عما هو متوقع في ظل الاتجاهات العامة للواردات وأستمرت كذلك حتي عام ١٩٨٥ . وقد يرجع ذلك إلى تطبيق سياسة الانفتاح وماصاحبها من تزايد الواردات بدرجة أكبر مما كان يتوقع لها . ومنذ عام ١٩٨٥ بدأت قيم الواردات المتوقعة في التزايد عن القيم الفعلية في ظل الاتجاهات العامة للواردات واستمر ذلك حتى عام ١٩٩٢ وقد يرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي صاحبت تلك الفترة وما أنعكست عليه من تراجع الواردات .

- إن القيم المتوقعة للواردات في زيادة مستمرة حيث تصل قيمتها الى١٧٧٣٦٩ مليوناً من الدولارات عام ٢٠٠٠ أي تزيد بمعدل نمو سنوي قدره ٦٪ خلال الفترة من٩٣ - ٢٠٠٠ .

ولاشك أن تصاعد قيم الواردات بدون أن يقابلها زيادة متوازية في جانب الصادرات سوف يساهم في تزايد العجز في الميزان التجاري ومزيد من الاختلالات في الفترات المقبلة ، وخاصة أن الدولة أعلنت عن هدف تصديري يصل الى ١٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ وإذا تحقق هذا الهدف فلن يلاحق قيم الواردات المتوقعة في إطار الظروف الحالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : تقدير قيم الصادرات المصرية حتى عام ٢٠٠٠

استكمالاً لتقدير قيم الواردات والتي تم الحصول عليها من خلال تقدير علاقة الانحدار البسيط للواردات علي الزمن باستخدام الصيغة اللوغاريتمية خلال الفترة من عام ١٩٩٢ - ١٩٩٢ وبنفس الأسلوب المتبع تم تقدير قيم الصادرات حتى عام ٢٠٠٠ وحصلنا على المعادلة $Y = 2.97 + 0.0242t$ والتي من خلالها تم حساب القيم المتوقعة للصادرات (انظر جدول ٢-١٣ والشكل ٢-ط) .

ويمكن القول بأن الصادرات الفعلية كانت أقل من القيم المتوقعة ابتداء من ٦٩ - ١٩٧٤ ثم زادت وعادت الى الانخفاض مرة أخرى ابتداء من ١٩٨٦. وبلغت قيم الصادرات المتوقعة عام ٢٠٠٠ ما يساوي ٥٥٤٩٧٦ مليوناً من الدولارات بمعدل نمو سنوي ٧٪ خلال الفترة من عام ١٩٩٣ : ٢٠٠٠ . وتعتبر القيم المتوقعة للصادرات متواضعة لايمكنها أن تستوعب التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وحاجاته المتزايدة الى العملات الأجنبية كما أنها أقل بكثير من الواردات المتوقعة في نفس الفترة وأقل من الهدف التي وضعته الدولة لعام ٢٠٠٠ وهو ١٠ مليار دولار .

والمحصلة النهائية هي استمرار اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات طوال السنوات المقبلة وذلك إذا ما أستمرت قيم الصادرات والواردات تتحرك بنفس معدلاتها الحالية . ويزداد الأمر سوءاً إذا ما انخفضت قيم الصادرات عن معدلاتها الحالية في المستقبل كما تشير بعض التقديرات والتوقعات سواء بالنسبة للصادرات البترولية أو غير البترولية التي تواجه بمنافسة من الدول الأخرى وخاصة في الأسواق العربية مثل منافسة تركيا ولبنان وسوريا للمنتجات المصرية من الملابس الجاهزة في هذه الأسواق ، فضلاً عن تأثير التكتلات الاقتصادية على نمو الصادرات المصرية مثل الوحدة الأوربية ، وإذا ما تم انشاء المجال الاقتصادي الأوربي الذي يضم ١٢ دولة من دول الوحدة الأوربية بجانب خمس دول من دول الافتا (دول منظمة التجارة الحرة) والتي تهدف الى الغاء الحواجز التجارية والجمارك فيما بينها وكذلك بعد استكمال معاهدة منطقة شمال أمريكا (نافتا) والتي تضم أمريكا والمكسيك وكندا، ومنطقة التجارة الحرة في الشرق الأقصى . كما أنه من المتوقع تحرك الواردات بمعدلات أكبر من معدلاتها الحالية في ضوء التدهور الحالي في الإنتاج الزراعي والصناعي المصري والحاجة المتزايدة لاستيراد الآلات والمعدات من الخارج .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٢-ط)

إجمالي الصادرات المصرية من ١٩٦٩ - ١٩٩٢

وتوقعاتها من ١٩٦٨ - ٢٠٠٠

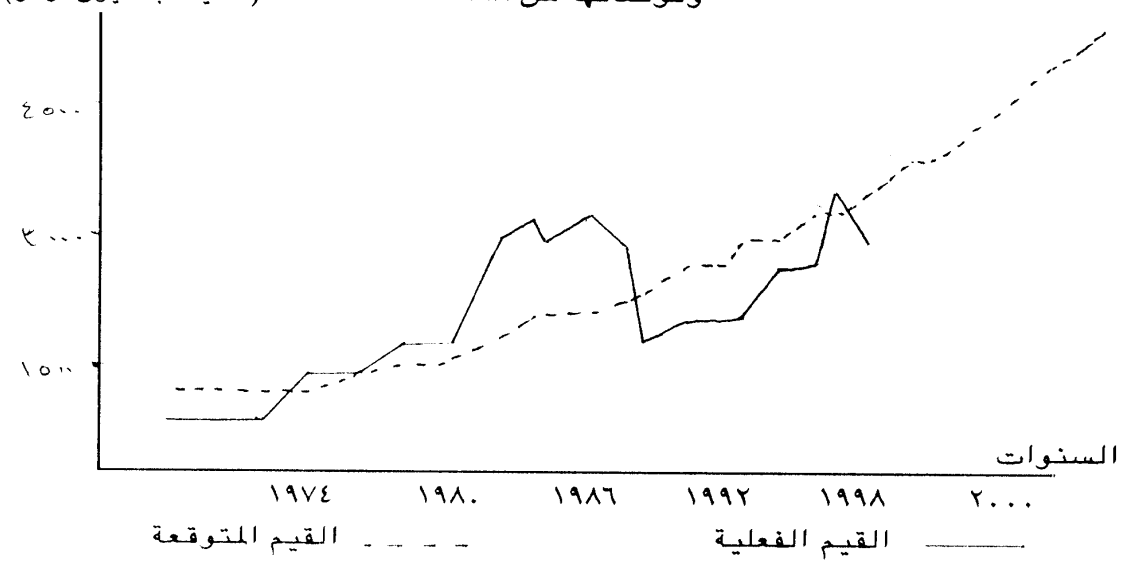

جدول (٢ - ١٣)

القيم المتوقعة للصادرات من ٩٣ - ٢٠٠٠

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	القيم المتوقعة
١٩٩٣	٣٧٥٨,٣٧
١٩٩٤	٣٩٧٣,٧٥
١٩٩٥	٤٢٠١,٤٦
١٩٩٦	٤٤٤٢,٢٢
١٩٩٧	٤٦٩٦,٧٨
١٩٩٨	٤٩٦٥,٩٢
١٩٩٩	٥٢٥٠,٤٩
٢٠٠٠	٥٥٤٩,٧٦

المصدر : نتائج تقدير الانحدار البسيط للجذر التربيعي للصادرات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً : الميزان التجاري المصري والتركي

يعتبر عجز الميزان التجاري من السمات الهامة للتجارة الخارجية المصرية والتركية ومن الجدول (٢-١٤) يبلغ معدل نمو العجز التجاري السنوي في مصر خلال الفترة من عام ١٩٧٥ : ١٩٩٢ نحو ٦٪ وكذا تركيا فيبلغ المعدل السنوي لنمو العجز في الميزان التجاري خلال الفترة من عام ١٩٨٠ - ١٩٩٢ ما يساوي ٦٪ سنوياً .

وتم تقدير قيم العجز التجاري المصري خلال السنوات من عام ١٩٩٣ - ٢٠٠٠ وذلك باستخدام بيانات الفترة من عام ١٩٦٩ - ١٩٩٢ (انظر جدول ٢ - ١٥) والذي تم الحصول عليه من خلال الفرق بين قيم الصادرات المتوقعة وقيم الواردات المتوقعة. ويظهر من الجدول أن العجز المتحقق في الميزان التجاري المصري بلغت قيمته ٥٢٤٣ مليوناً من الدولارات عام ٢٠٠٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢ - ١٤)
الميزان التجاري في مصر وتركيا
خلال الفترة من عام ١٩٧٥ : ١٩٩٢

(القيمة بالمليون دولار) مصـــر

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٧٥	١٤.٢	٣٩٣٤	(٢٥٣٢)*
١٩٧٦	١٥٢٢	٣٨٦٢	(٢٣٤٠)
١٩٧٧	١٧.٨	٤٨١٥	(٣١.٧)
١٩٧٨	١٧٣٧	٦٧٢٧	(٤٩٩٠)
١٩٧٩	١٨٤٠	٣٨٣٧	(١٨٩٧)
١٩٨٠	٣.٤٦	٤٨٦٠	(١٨١٤)
١٩٨١	٣٢٣٢	٨٨٣٩	(٥٦.٧)
١٩٨٢	٣١٢٠	٩.٧٨	(٥٩٥٨)
١٩٨٣	٣٢١٥	١.٢٧٥	(٧.٦٠)
١٩٨٤	٣١٤٠	١.٧٦٦	(٧٦٢٦)
١٩٨٥	١٨٣٨	٥٤٩٥	(٣٦٥٧)
١٩٨٦	٢٢١٤	٨٦٨٠	(٦٤٦٦)
١٩٨٧	٢.٣٧	٧٥٩٦	(٥٥٥٩)
١٩٨٨	٢١٢٠	٨٦٥٧	(٦٥٣٧)
١٩٨٩	٢٦٤٨	٧٤٤٨	(٤٨٠٠)
١٩٩٠	٢٥٨٢	٩٢٠٢	(٦٦٢٠)
١٩٩١	٣٦٩٣	٧٩١٤	(٤٢٢١)
١٩٩٢	٣.٥٠	٨٢٩٣	(٥٢٤٣)

(القيمة بالمليون دولار) تركيـــا

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٨٠	٢٩١٠	٧٥٧٣	(٤٦٦٢)
١٩٨١	٤٧٠٢	٨٨٦٤	(٤١٦٢)
١٩٨٢	٥٨٩٠	٨٧٩٤	(٢٩٠٤)
١٩٨٣	٥٩٠٥	٨٥٤٨	(٢٦٤٣)
١٩٨٤	٧٣٨٩	١٠٦٦٣	(٣٢٧٤)
١٩٨٥	٨٢٥٥	١١٣٤٠	(٣٠٨٥)
١٩٨٦	٧٥٨٥	١١١٠٤	(٣٥١٩)
١٩٨٧	١٠١٩٠	١٤١٦٣	(٣٩٧٣)
١٩٨٨	١١٦٩٥	١٤٣٣٥	(٢٦٤٠)
١٩٨٩	١١٦٢٧	١٥٧٨٨	(٤١٦١)
١٩٩٠	١٢٩٥٩	٢٢٣٠٠	(٩٣٤١)
١٩٩١	١٣٥٩٣	٢١٠٤٧	(٧٤٥٤)
١٩٩٢	١٤٧١٥	٢٢٨٧١	(٨١٥٦)

المصدر : مشتق من الجداول السابقة (انظر جدول ٢ - ٥ ، ٢ - ١٠) .

---

* ( ) سالبة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٢-ك)

عجز الميزان التجاري الفعلي والمتوقع

خلال الفترة من عام ١٩٦٩ - ٢٠٠٠م

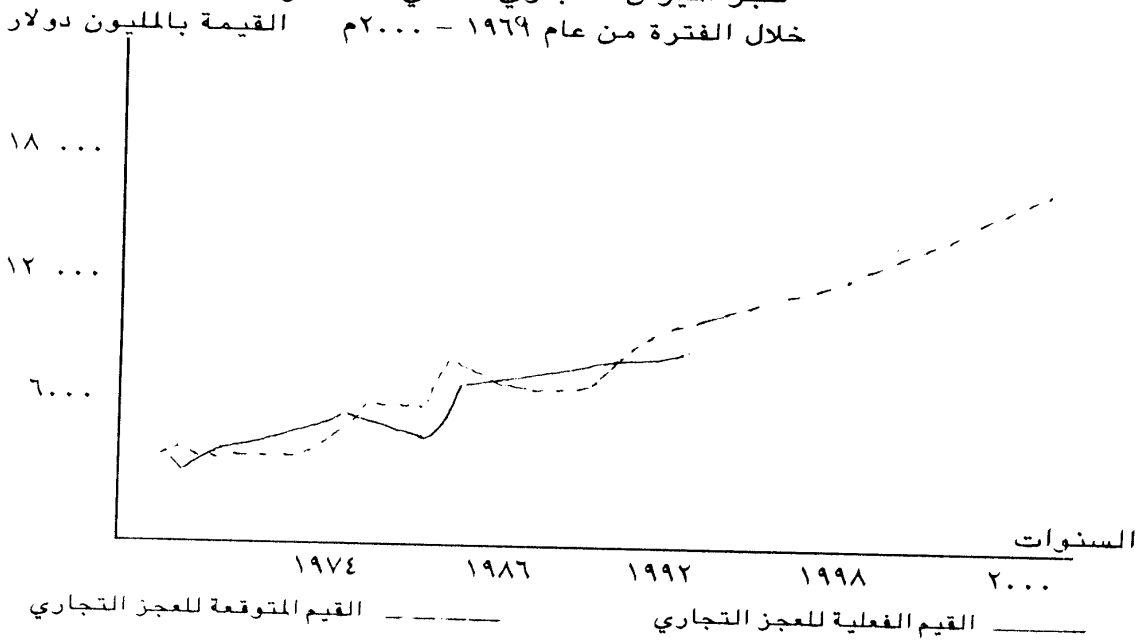

جدول (٢ - ١٥)

القيم المتوقعة لعجز الميزان التجاري المصريخلال الفترة من عام ١٩٩٣ : ٢٠٠٠

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	القيم المتوقعة لرصيد العجز في الميزان التجاري
١٩٩٣	٨٥٢٩,٣٣
١٩٩٤	٩٠٣١,٣٥
١٩٩٥	٩٥٤١,٤٤
١٩٩٦	١٠٠٥٨,٨١
١٩٩٧	١٠٥٨٢,٦٢
١٩٩٨	١١١١٢,٢٨
١٩٩٩	١١٦٤٦,٩١
٢٠٠٠	١٢١٨٧,١٥

المصدر : محسوب من جداول (٢ - ١٢) ، (٢ - ١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً : التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية والتركية

تعرض الأشكال (٢-ل ، ٢-م ، ٢-ن ، ٢-ش) التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية والتركية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ : ١٩٩٠ . ويمكن القول بأن هناك تركزاً جغرافياً للصادرات والواردات في مصر وتركيا مع الدول الرأسمالية المتقدمة وإن كان بدرجة أقل في تركيا بعد توسعها في التجارة مع دول منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي وإيران والعراق ، ولكن مازالت الدول المتقدمة تتصدر قائمة الدول التي تتعامل معها مصر وتركيا في مجال التجارة الخارجية .

يتجه التركيز الجغرافي المصري منذ منتصف السبعينات مع الدول الرأسمالية المتقدمة بدلاً من التركيز السابق (خلال فترة الستينات وبداية السبعينات) مع الدول الاشتراكية . ولقد حقق الميزان التجاري المصري فائضاً مع الدول الاشتراكية طوال الفترات السابقة ، بينما يحقق عجزاً حالياً سواء في التعاملات التجارية مع الدول الاشتراكية أو الدول المتقدمة . ويوضح الشكل (٢-ل ، ٢-م) أن الصادرات المصرية مع الدول الاشتراكية أخذت في التراجع منذ منتصف السبعينات أما الواردات من تلك الدول فأصبحت متواضعة وذلك نتيجة لتحول السوق المصرية الى الإستيراد من الدول الرأسمالية التي تمثل الواردات المصرية منها نحو ٦٤٪ من اجمالي وارداتها عام ١٩٧٩ ولقد تزايدت النسبة لتصل الى ٦٨٪ عام ١٩٩٠ ، كما تمثل الصادرات المصرية لتلك الدول ٥٠٪ من اجمالي الصادرات في نفس السنة . أما التعامل التجاري مع الدول النامية بما فيها الدول العربية والأفريقية فهو يتسم بالإنخفاض والتقلب .

وأجرى العديد من الاقتصاديين المهتمين بدراسة تأثير التركز الجغرافي[1] للتجارة الخارجية على تقلب حصيلة الصادرات بعض الدراسات الخاصة بذلك ، ولقد أثبتت

---

(١) التركز الجغرافي هو معامل يهدف الى معرفة اتجاه قيم الصادرات على مستوى الأسواق (التوزيع الجغرافي) من خلال معرفة متوسط انحراف قيم الصادرات المشاهدة لكل منطقة جغرافية عن القيم الاتجاهية في معادلة الاتجاه العام . انظر :

- M.F., Charette, "Determinants of Export Instability", Journal of Development Economics, Vol. 18, 1985, P. 13 .

وهناك أسلوب آخر أكثر تبسيطاً وهو الأسلوب الذي استخدمه ميكائلي ويتمثل في متوسط انحراف القيم لكل منطقة جغرافية عن السنة السابقة وجذبها في المائة ، انظر :

- M. Michaely, "Concentrate in International Trade , North Holland Amsterdam, 1962 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة Massel[1] أن التركيز الجغرافي يساهم في زيادة تقلبات حصيلة الصادرات وذلك للإعتماد على الظروف الاقتصادية لدولة ما أو منطقة معينة ، وبالتالي فأي تقلبات تحدث في منطقة التركز الجغرافي سوف تنعكس على صادرات الدولة أو الدول عما إذا كانت الصادرات متنوعة وتتجه إلى عدد من الأسواق .

شكل (٢-ل)

التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية (نسب مئوية)

١٩٧٥ - ١٩٩٠

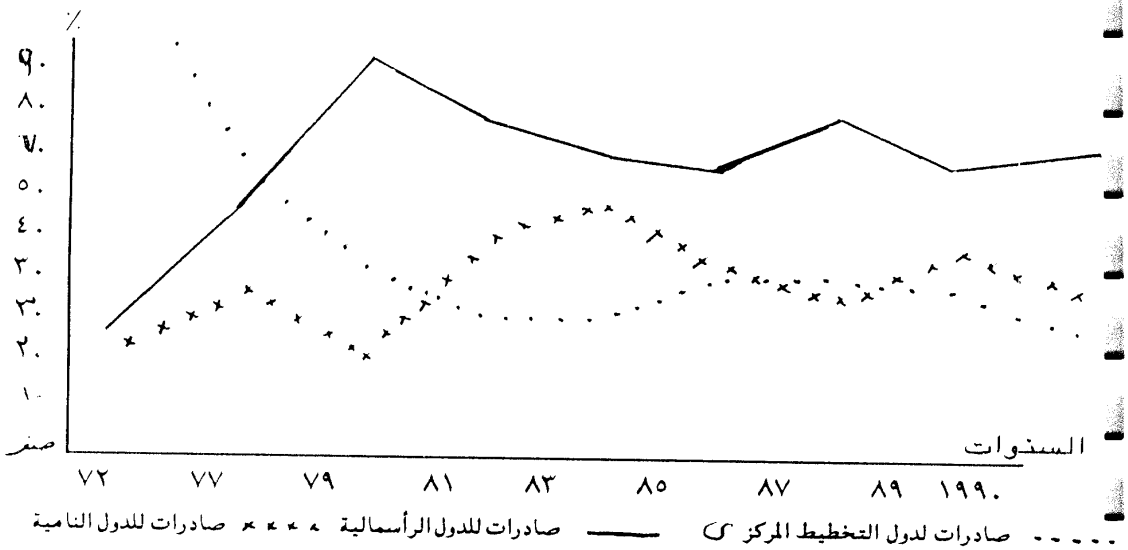

(١) B.F., Massel, "Export Instability and Economic Structure, " , American Economic Review , Sept.., 1970 , P. 618 - 632 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٢-م)

التوزيع الجغرافي للواردات المصرية (نسب مئوية)

١٩٧٥ - ١٩٩٠

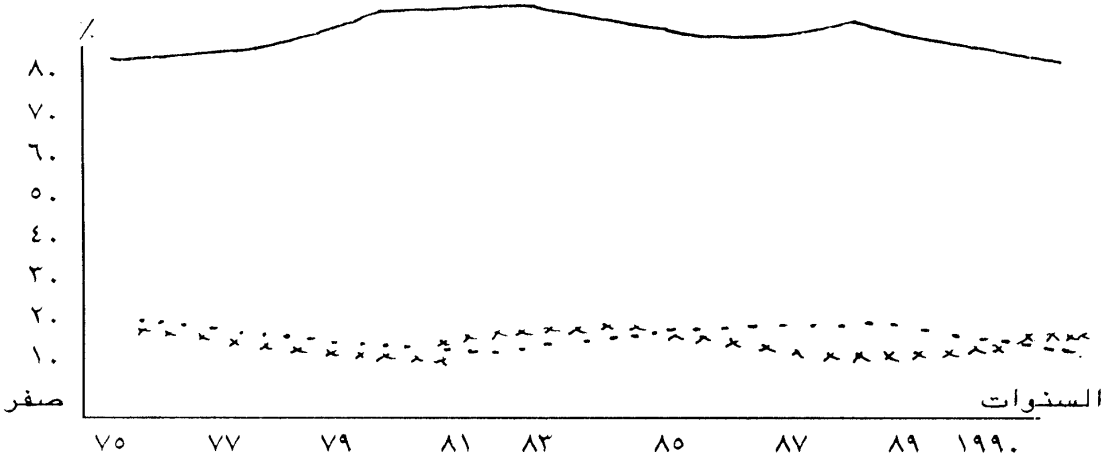

ـ ـ ـ واردات من دول التخطيط المركزي ـــ واردات من الدول الرأسمالية × × × واردات من الدول النامية

شكل (٢-ن)

هيكل التوزيع الجغرافي للصادرات التركية

١٩٨٠ - ١٩٩٠

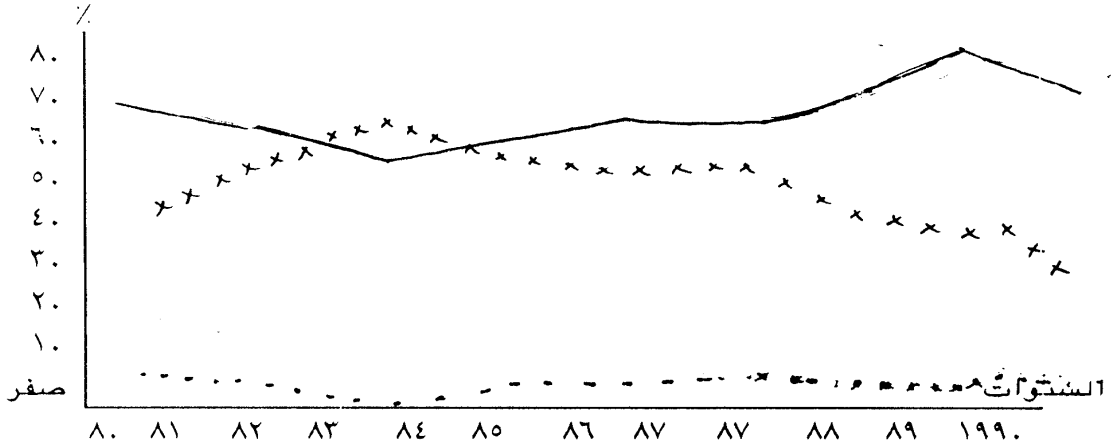

- - - صادرات لدول التخطيط المركزي ـــ صادرات للدول الرأسمالية × × × صادرات للدول النامية

المصدر : الجدول الخاص بالشكلين ١٣ ، ١٤ هو جدول رقم ( ) في الملحق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٢-ش)
هيكل التوزيع الجغرافي للواردات التركية
١٩٨٠ - ١٩٩٠

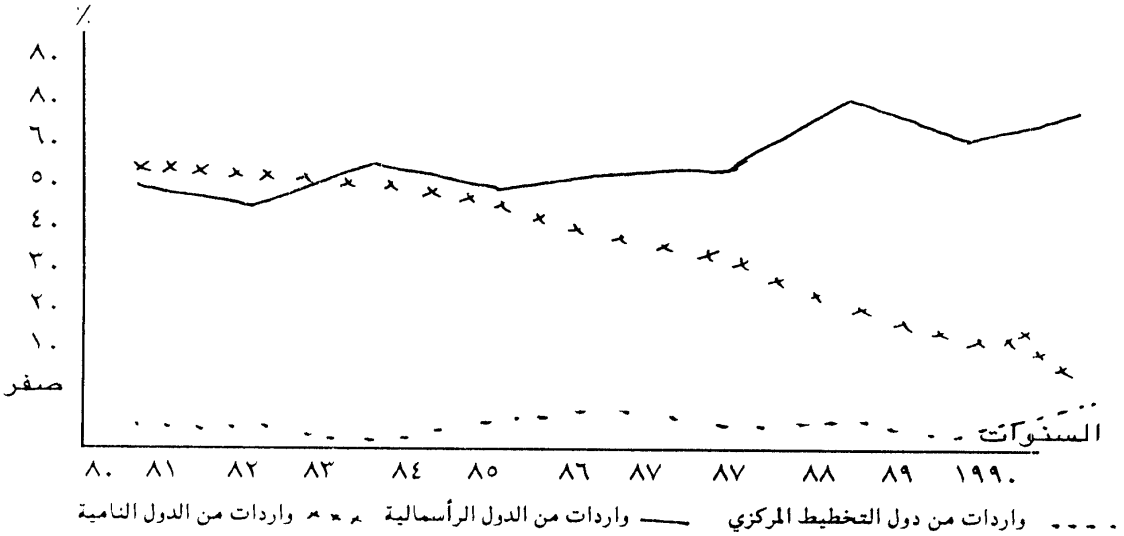

وعلى العكس من ذلك فقد اثبت Charette [١] أن التركيز الجغرافي يساعد على استقرار حصيلة الصادرات لأنه ينطوي على ترتيبات طويلة الأجل للتعامل التجاري مع منطقة معينة أو سوق معينة فيعطى ذلك استقراراً لحصيلة الصادرات لفترة طويلة .

وهناك دراسة أخرى قام بها محمد طريح [٢] عن التركيز الجغرافي في مصر وعلاقته بتقلب حصيلة الصادرات خلال فترتين ، الأولى خلال فترة الستينات وحتى بداية السبعينات (٦٦ - ١٩٧٣) والثانية بعد الانفتاح الاقتصادي وتحول التركز الجغرافي من الدول الاشتراكية الى الدول الرأسمالية المتقدمة (٧٥ - ١٩٨١) وكانت نتيجة الدراسة أن معدل التقلب * في الصادرات المصرية (متوسط انحراف قيم

---

(١) - M.F. , Charette, " Determinants of Export Instability", Journal of Development Economics, ... op.cit

(٢) محمد ابراهيم محمد طريح ، " تقلبات صادرات الدول النامية " ..... مرجع سابق .

* معدل تقلب الصادرات هو الذي يقيس مقدار التغير في قيم الصادرات من سنة لأخرى وهو يهدف الى معرفة التقلب غير المتوقع في الصادرات على مستوى السلع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات عن السنة السابقة ثم ضربها في المائة)[1] في الفترة الأولى يساوي ٢ . ١١٪ ، بينما في الفترة الثانية كان مساوياً ٦ . ٢٢٪ ويرجع ذلك إلى أنه خلال الفترة الثانية كان التركيز مع دول يتسم نشاطها الاقتصادي بالتقلب الشديد وبالتالي أنعكس هذا التقلب على حصيلة الصادرات المصرية لتلك الدول ، بينما في الفترة الأولى كان الإرتباط بالإتفاقيات الثنائية مع الدول الإشتراكية التي يميل نشاطها الاقتصادي إلى الإستقرار فإنعكس ذلك على حصيلة الصادرات المصرية في تلك الفترة (انظر جدول ٢ - ١٦) .

جدول (٢ - ١٦)

التركيز الجغرافي وتقلب حصيلة الصادرات المصرية

الفترة الزمنية / المعاملات	٦٦ - ١٩٧٣	٧٥ - ١٩٨٣
- التركيز الجغرافي * ٪	٠ . ٤٥١	٠ . ٤٤٣
- تقلب الصادرات ٪	١١ . ٢	٢٢ . ٦
- نصيب الدول الإشتراكية في الصادرات ٪	٦١ . ٥	١٨ . ٥
- نصيب الدول الصناعية المتقدمة في الصادرات ٪	١٨ . ٧	٦٠ . ١
- نصيب الدول النامية في الصادرات ٪	١٩ . ٨	٢١ . ٧

المصدر : محمد ابراهيم طريح ، " تقلب صادرات الدول النامية " ... مرجع سابق ص ١٠٨ .

وقد تعرضت هذه الدراسة أيضاً لحساب الإرتباط بين تحولات النشاط الاقتصادي (الواردات والإنتاج الصناعي) في بعض الدول المتقدمة مثل أمريكا وألمانيا واليابان وإيطاليا (وهي الدول التي زادت أهميتها النسبية للصادرات المصرية) وتبين أن صادرات مصر لهذه الدول تتأرجح هبوطاً وصعوداً في إتجاه تحرك واردات تلك الدول (جدول ٢ - ١٧) نظراً لتركز نشاط التجارة الخارجية المصرية مع هذه الدول (حيث صادرات مصر لهذه الدول تمثل حوالي ٣٥٪ من إجمالي الصادرات المصرية خلال فترة

---

(١) استخدم الباحث في هذه الدراسة طريقة التحليل الإحصائي المعتمد على أسلوب دراسة حالة بحالة لفترة زمنية معينة Case by case مستخدما صيغة ميكائلي في حساب التقلب متمثلاً في متوسط انحراف القيم عن السنة السابقة وجذب هذه النسبة في مائة . انظر .

- M. Michaely, " Concentrate in International ..... op. cit,.

* كما عرفنا التركيز الجغرافي من قبل بأنه يهدف الى معرفة اتجاهات قيم الصادرات الى الأسواق المختلفة من خلال قياس انحراف قيم الصادرات في الأسواق المختلفة عن القيم الاتجاهية في معادلة الاتجاه العام ... انظر ص ٨٠ من هذا الفصل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة) مما يشير الى أن قيم الصادرات المصرية تتأثر بالتحولات في النشاط الاقتصادي لهذه الدول ، فعندما كانت معدلات نمو واردات تلك الدول ومعدلات نمو إنتاجها مرتفعة خلال الفترة من ٧٩-١٩٨٠ ارتفعت معدلات نمو الصادرات المصرية اليها (٦٦,٢٪) وعندما بدأت معدلات نمو وارداتها في الانخفاض تراجع معدل نمو الصادرات المصرية لتلك الدول (٨,٨٪) عام ١٩٨٣ (جدول ٢-١٧) .

جدول (٢ - ١٧)
الأهمية النسبية لأسواق بعض الدول المتقدمة
للصادرات المصرية

٪

البيـــــــان	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
- معدل نمو واردات الدول المتقدمة *	٧٨,٢	٣٠,٥	- ٢,١	- ٦,٥	٠,٣
- معدل نمو الإنتاج الصناعي للدول المتقدمة	٥,٢	١,٠	صفر	- ٤,٠	٣,١
- معدل نمو الصادرات المصرية لهذه الدول	١٩,٤	٦٦,٢	- ٤,٨	- ١٢,٠	٨,٨

المصدر : محمد طريح - " تقلبات صادرات الدول النامية " ..... مرجع سابق .

* الدراسة تناولت أربع دول متقدمة هي أمريكا - اليابان - ألمانيا - إيطاليا .

وعلى ذلك يجب فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية والعناية بالتسويق وذلك لتنويع الأسواق المتاحة أمام الصادرات المصرية تجنباً لتقلب حصيلة الصادرات، ويمكن توجيه الاهتمام الى الأسواق العربية والأفريقية الى جانب دعم الأسواق القائمة نظراً لقرب هذه الأسواق وانخفاض تكاليف الشحن اليها على غرار ما حققته تركيا من نجاح في غزو الأسواق العربية التي بلغت قيمة صادراتها الى هذه الدول نحو ٣,٤ مليارات من الدولارات عام ١٩٨٧ ثم تراجعت الى ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ وقد يرجع ذلك الى تأثرها بحرب الخليج .

خلاصة ما تقدم

يتناول هذا الفصل تطور قطاع التجارة الخارجية في مصر وتركيا خلال الفترتين من عام ٧٠ - ١٩٧٤ وعام ٧٥ : ١٩٩٢ في مصر ، عام ٧٥ - ١٩٨٠ ، عام ٨٠ - ١٩٩٢ في تركيا . وأهم نتائج هذا الفصل تتلخص كما يلي :

* أن الميزان التجاري يحقق عجزاً في الفترة الثانية في كل من مصر وتركيا ، وإن كان العجز المتحقق في هذه الفترة في مصر أكبر من الفترة الأولى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* إن هيكل الصادرات المصرية يعتمد على المواد الأولية سواء أكان ذلك في الفترة الأولى أم كان في الفترة الثانية . وإن زادت الأهمية النسبية للصادرات البترولية في الفترة الثانية وهذا يعكس خللاً في الهيكل السلعي للسلع التصديرية وما يعكسه من خلل في الجهاز الإنتاجي .

وقد عولج هذا الخلل في الصادرات التركية إلى حد كبير في الفترة الثانية ، فقد تنوعت الصادرات وزادت الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية أصبحت هذه الصادرات تشكل ٧٩٪ من إجمالي الصادرات عام ١٩٩٠ ، وهذه خطوة هامة تحققت في ظل برنامج الاستقرار الاقتصادي .

* من حيث التوزيع الجغرافي ، يسود التجارة الخارجية المصرية خلل في التوزيع الجغرافي فإن معاملاتها التجارية تتركز مع الدول الرأسمالية المتقدمة في الفترة الثانية بعد أن كان التركيز في فترة الستينات وبداية السبعينات مع الدول الاشتراكية مما انعكس على تقلب حصيلة الصادرات . بينما يخفف من حدة هذا الخلل في التجارة الخارجية التركية توسع تركيا في تجارتها مع الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط فأسهم ذلك في الحد من تقلب حصيلة الصادرات ولكن يمكن القول بأن الدول الرأسمالية المتقدمة تتصدر قائمة الدول التي تتعامل معها تركيا تجارياً سواء أكان ذلك يتعلق بالصادرات أم كان يتعلق بالواردات .

* من مشاهدة تطور قيم الصادرات والواردات المصرية ، نقف على حقيقة ذات أهمية وهي استمرار العجز التجاري في السنوات المقبلة بقيم متزايدة ما لم يتم تصحيح المسار الاقتصادي باعتباره نقطة انطلاق نحو تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين عمليات الاستيراد وبين حاجات الاستهلاك وبين قيم الصادرات . وقد أكد هذه النتائج تقدير اتجاه عام لكل من الصادرات والواردات ثم اشتقاق رصيد الميزان التجاري المتوقع حتى عام ٢٠٠٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

هيكل حوافز الصادرات وقياس درجة التحيز ضد الصادرات المصرية والتركية

يعد نظام الحوافز أحد الوسائل التي تنتهجها الدول من أجل تحقيق الأهداف العامة، فعندما تعلن الدولة أنها تشجع الصادرات والمصدرين فلا بد أن ينعكس ذلك على نظام الحوافز الذي تتبعه بحيث يحقق الهدف الذي أنشئ من أجله وهو حفز المصدرين وتشجيعهم على التصدير بكافة الوسائل المتاحة .

ويقصد بالحوافز [طبقاً للإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات " الجات "] بأنها أي شكل من أشكال الدخل أو دعم الأسعار يعمل على زيادة صادرات أي سلعة من السلع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحيث لايمكن تحقيق هذه الزيادة في غياب هذه الحوافز[١].

وعلى ذلك فإن الهدف الأساسي من هذه الحوافز هو تنمية الصادرات من السلع المتاحة للتصدير وتعريف الحوافز بهذا الشكل يتعارض مع نظام التجارة الدولي والذي يتم تحديده من خلال اتفاقية الجات ، حيث تنص المادة XVI في الجزء الأول من الإتفاقية على اعتبار الدولة التي تطبق حوافز واعانات لقطاع التصدير بقصد زيادة حجم صادراتها بأنها دولة مخالفة لنصوص الإتفاقية ويفرض عليها ازالة هذه الحوافز. وفرضت الجات بموجب الفقرة (ب) من نفس المادة السابقة مزيداً من القيود والالتزامات على الدول التي تطبق حوافز الصادرات ولكن مع عدم امتداد هذه الأحكام لتشمل الدول النامية بل يتم مناقشة الدول النامية التي تطبق نظام الحوافز لصادراتها فقط لا يفرض عليها إلغاء هذه الحوافز وذلك لأن الجات تعترف بحاجة الدول النامية الى حوافز لتحسين انتاجها . كما تقر المادة XVII (التي أضيفت عام ١٩٥٥ إلى اتفاقية الجات) بأنه من الضروري للدول النامية أن تتخذ سياسات حمائية لوارداتها بالإضافة الى حوافز أخرى لتشجيع ولتوسيع نطاق صادراتها . ويدعم موقف الدول النامية أيضاً ما تنص عليه المادة XXXVI (أضيفت عام ١٩٦٥) عن حاجة الدول النامية الى توسيع نطاق صادراتها من أجل التنمية الاقتصادية ولاشك أن التطورات التي حدثت في النظام التجاري العالمي بعد جولة أوراجواي ستعمل على

(١) - Balassa Bela, and Sharpston Michael, " Export Subsides by Developing Countries -Issues of Policy", World Bank, staff worting paper No. 236 , 1980.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحرير التجارة الدولية وخاصة منتجات القطاع الزراعي وقطاع الخدمات والمنسوجات والملابس وهي بذلك تعمل تلقائياً على فتح الأسواق أما منتجات الدول النامية إذا ما التزمت بالمواصفات العالمية (الأيزو) بالنسبة لمنتجاتها الزراعية والصناعية. وعلى ذلك فإن المجتمع الدولي يبيح للدول النامية أن تتخذ سياسات من شأنها تنمية صادراتها . وتنمية قطاع التصدير يحتاج الى سياسات طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل ، ففي الأجل الطويل يستلزم تبني استراتيجية لتنمية الصادرات تقوم على إنشاء قطاع تصديري غير تقليدي وإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي وتكوين هيكل انتاجي متعدد يساعد على اتساع قاعدة هيكل الصادرات . أما في الأجل القصير (والذي سيتم التركيز عليه في هذا الفصل) فيجب توفير حوافز معينة تعمل علي تنشيط هذا القطاع وتتمثل هذه الحوافز في اتباع سياسة مرنة لسعر الصرف من شأنها تحقيق أسعار صرف توازنية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأخرى والى جانب سياسات سعر الصرف فهناك بعض الحوافز الأخرى التي تشكل عوامل تشجيع وحفز لقطاع التصدير مثل الإعفاءات الجمركية بما في ذلك الدروباك والسماح المؤقت ، الى جانب الإعفاءات الضريبية وتوفير التمويل اللازم لعمليات التصدير وغيرها من الحوافز الأخرى .

ويهدف هذا الفصل الى استعراض أهم الحوافز التي طبقتها مصر وتركيا في الأجل القصير ومدى نجاحها ودورها في تنمية الصادرات وتوضيح مدى التكامل بين السياسات الاقتصادية الكلية وبين التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المختلفة من أجل تحقيق تنمية قطاع التصدير والغاء التحيز ضد هذا القطاع الذي استمر لفترة طويلة أثناء تبني استراتيجية احلال الواردات ويتم ذلك علي النحو التالي:

المبحث الأول : سياسات سعر الصرف في مصر وتركيا .

المبحث الثاني : وسائل دعم واعانة الصادرات وتضم الدروباك والسماح المؤقت والإعفاءات الجمركية والتمويل اللازم للصناعات التصديرية وضمان الصادرات وإنشاء المؤسسات التي تهتم بقطاع التصدير .

المبحث الثالث : قياس درجة التحيز ضد قطاعات الإنتاج المصرية والتركية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
سياسات سعر الصرف في مصر وتركيا

يتم في هذا المبحث عرض لتطور سياسات سعر الصرف في مصر وتركيا وتأثير هذه السياسات على الإقتصادين المصري والتركي إيجابياً وسلبياً ، ومدى نجاح الدولتين في تحقيق أسعار صرف توازنية كوسيلة أساسية لدعم قطاع التصدير .

أولاً : تطور سياسات سعر الصرف في مصر وتركيا منذ فترة الستينات وحتى بداية التسعينات.

(١) فترة الستينات والسبعينات :

إن أهم مايميز هذه الفترة هو تعدد أسعار الصرف فبرغم تحديد سعر ثابت لصرف الجنيه المصري والليرة التركية ، إلا أنه كان يتم اللجوء في كثير من الأحيان الى التخفيض الجزئي للعملة . ففي مصر كانت تمنح علاوات اضافية على سعر الصرف الثابت تضاف لأسعار الصادرات مثل العلاوات التي كانت تمنح لصادرات محصول البصل ١٩٥٧ مقابل استرداد القيمة بالعملة الصعبة واستمر ذلك حتى عام ١٩٦٢ حيث تم فرض نظام العلاوة الموحدة وقدرها ٢٠٪ ليحل هذا النظام محل أسعار الصرف المتعددة (وذلك بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي) وبالرغم من ذلك فقد استمرت العلاوة (وخاصة مع بداية ١٩٦٧) في التزايد حتى بلغت نسبتها ٥٠٪ اعتباراً من مايو ١٩٧٢ ، كما اتسع نطاقها لتشمل قطاع الخدمات الفندقية والسياحية وقد سمي ذلك بالسعر التشجيعي .

واستمر العمل بنظام العلاوة خلال فترة السبعينات حتى صدرت قرارات عام ١٩٧٣ والتي تنص على انشاء سوق موازية للنقد الأجنبي (Parallel Market) يتم التعامل فيها بسعر صرف تشجيعي ، ثم صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والذي يقضي بتنظيم عمليات النقد الأجنبي واتاح للشخص المعنوي والطبيعي من غير الجهات الحكومية ووحدات القطاع العام الإحتفاظ بكل ما يؤول اليه من نقد أجنبي واستخدامه في تسوية المدفوعات مع إعطاء حرية الإحتفاظ بالنقد الأجنبي دون حاجة الى تحويله الى عملة وطنية . وقد صاحب هذا القانون زيادة في حجم تحويلات المصريين العاملين في الخارج كما تزايدت أيضاً إيرادات السياحة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ١٩٧٨ صدر قرار وزير الاقتصاد والذي يقضي بأن تتم جميع عمليات الإستيراد والتصدير بسعر صرف ٧٠ قرشاً للدولار اعتباراً من ١٩٧٩/١/١ عدا المتعلقة باتفاقيات الدفع الثنائية . وبناء على هذا القرار فقد تم تخفيض قيمة الجنيه المصري بنسبة ٧٥٪ حيث كان الدولار يساوي ٤٠ قرشاً قبل هذا القرار[١] .

وبرغم تطبيق نظام ثابت لسعر الصرف في تركيا ، فقد كانت هناك تغيرات غير منتظمة تطرأ على هذا السعر واستمرت طوال فترة السبعينات وعلى سبيل المثال فقد تم تخفيض سعر الليرة عام ١٩٧٧ بنسبة ٦٧ ٪ وأصبح الدولار يساوي ١٩.٢٥ ليرة تركية بعد أن كان يساوي ١١.٥ ليرة فقط قبل عام ١٩٧٧ . ومع ذلك فقد كان سعر صرف الليرة مقوماً بأعلى من قيمته عدا فترات بسيطة في بداية الستينات والسبعينات وكان الفرق كبيراً بين السعر الرسمي وسعر السوق الحرة وقد بلغ هذا الفرق أقصاه عام ١٩٧٩ حيث كان سعر الصرف الرسمي = ٣١.٠٨ ليرة مقابل الدولار بينما سعر السوق الحرة = ٥٨.٥٨ ليرة للدولار [٢] لذلك كانت التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف الرسمي بمثابة علاوة أو حافز تشجيعي يستخدم لتعويض تأثير سعر الصرف المقوم بأعلى من قيمته ، وكان الإتجاه العام هو فرض سعر صرف منخفض بالنسبة للصادرات الزراعية وعلى الواردات من الأسمدة ومنتجات البترول وباقي العمليات التجارية بالإضافة الى تحويلات العاملين بالخارج.

والى جانب ذلك ، فقد تم منح علاوة اضافية قدرها ١٢.١٠ ليرة على الصادرات بالعملة الأجنبية عدا الصادرات الزراعية التقليدية [٣].

(٢) فترة الثمانينات وحتى بداية التسعينات :

يمكن القول بأنه قد حدثت تغيرات في سياسة سعر الصرف في مصر وتركيا خلال هذه الفترة فلم يقتصر الأمر علي وضع حوافز وعلاوات على أسعار الصرف الرسمية بل تم الإتجاه الى إعطاء مرونة في تحديد سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة

---

(١) بنك مصر - النشرة الاقتصادية - السنة الواحدة والثلاثون - العدد الأول ١٩٨٧ ص ١٠ .

(٢) - World Bank, " Protection and Incentives in Turkish Manufacturing - An Evaluation of Policies and their Impact .

(٣) - World Bank, " Turkey Industrialization and Trade Strategy Europe Middle East and North Africa, Regional Office , 1981 . P. 52 - 53 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحلية في مواجهة العملات الأجنبية بالقدر الذي يحقق السعر التوازني* للعملة .

وبالنسبة لمصر ، فقد تم إنشاء مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي عام ١٩٧٩ ويطبق على معاملاته السعر الرسمي للجنيه (٧٠ قرشاً / دولار) وتؤول لدى هذا المجمع حصيلة تصدير القطن والأرز والبترول ورسوم المرور في قناة السويس وخط أنابيب سوميد ، ويتم استخدام حصيلة هذه الإيرادات في استيراد السلع الرئيسية كالقمح والذرة والدقيق والسكر والشاي وزيت الطعام والأسمدة والمبيدات بجانب الإلتزامات الدولية والودائع والتسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين وسداد أقساط القروض العامة وغيرها [١].

وبجانب مجمع البنك المركزي ، فقد تم انشاء مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك التجارية المعتمدة ويتحدد سعر الصرف لدى هذا المجمع بـ ٢ ، ٨٣ قرشاً للدولار ثم اتبع ذلك اضافة علاوة أخرى على سعر هذا المجمع عام ١٩٨٤ لتصبح قيمة الدولار مساوية ١١٢ قرشاً لبعض المعاملات الحرة وذلك بهدف جذب المدخرات والحد من الواردات .

ونتيجة للظروف التي سادت فترة الثمانينات من اتساع نطاع السوق السوداء (حيث ظلت قيمة الجنية المصري برغم تخفيض قيمته من خلال مجمع البنوك التجارية بعيدة عن الواقع) والذي نتج عن اتساع نطاق الواردات المصاحب لسياسة الانفتاح الاقتصادي وزيادة الطلب على العملات الأجنبية الناتج عن عوامل مختلفة منها تحويلات الشركات الأجنبية المشتركة لأرباحها المحققة بالعملة المحلية الى عملات أجنبية خارج البلاد بالإضافة الى هروب الكثير من تحويلات المصريين العاملين بالخارج عبر القنوات غير الشرعية ونتيجة لما سبق ، فقد صدرت قرارات اقتصادية هامة عام ١٩٨٥ تقرر الغاء الاستيراد بدون تحويل عملة والتركيز على لجنان الترشيد لتحديد أولويات السلع التي يتم استيرادها من الخارج وجعل الحكومة هي المسئول الأول عن تدبير العملة اللازمة ويقوم المستوردون بالإستيراد بالجنية المصري . وكان الهدف من ذلك هو تخفيف الضغط على طلب العملات الأجنبية والحد من انخفاض قيمة الجنيه المصري . كما تضمنت القرارات أيضاً تحديد علاوة تضاف على سعر

* سعر الصرف التوازني : هو السعر الذي يعمل على تحقيق التوازن في السوق (توازن عرض وطلب العملة) ويتأثر بمحددات مختلفة منها التعريفة الجمركية على الواردات وشروط التجارة الخارجية ونسبة الاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي ..... الخ.

(١) أحمد سعيد دويدار " نظام سعر الصرف في مصر " - مجلة مصر المعاصرة - العدد ٤٠٢ للسنة السادسة والسبعون - أكتوبر ١٩٨٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصرف المعلن في مجمع البنوك المعتمدة وتحديد مواردها واستخداماتها . وقد بلغ سعر الصرف وفقاً لذلك ١٢٥ قرشاً للدولار [١]. وكان يمكن لهذه القرارات أن تحقق نجاحاً إذا كان هناك رصيد مناسب من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي يساعده على مواجهة طلبات الاستيراد . ونتيجة لعدم وجود أرصدة كافية لدى البنك المركزي فقد تعرقلت طلبات الإستيراد وترتب على ذلك إعاقة الإنتاج نظراً لتعطل استيراد قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج الأساسية من الخارج .

وبعد ٥ يناير ١٩٨٥ كانت أسعار الصرف في السوق المصرية علي النحو التالي :

- قيمة الدولار الذي يتحدد بـ ٤٠ قرشاً وفقاً لإتفاقيات الدفع الثنائية .
- قيمة الدولار الذي يتحدد بـ ٧٠ قرشاً وفقاً للمعاملات التي تتم من خلال البنك المركزي .
- قيمة الدولار الذي يتحدد بـ ٨٤ قرشاً لبعض المعاملات كشركات الطيران .
- قيمة الدولار الذي يتحدد بـ ١٢٦ قرشاً للمعاملات التي تتم من خلال البنوك التجارية.
- قيمة الدولار الذي يتحدد بـ ١٣٥ قرشاً في السوق السوداء وهذه السوق يتم من خلالها تدبير كافة معاملات القطاع الخاص بما في ذلك تمويل الإستيراد بدون تحويل عملة والمعاملات التي تجريها الشركات بمقتضى قانون الاستثمار العربي والأجنبي رقم ٤٣ وتعديلاته .

بينما نجد أن مجمع البنوك التجارية هو الذي كان يدير كافة واردات وحدات القطاع العام التي لايغطيها البنك المركزي تحت مظلة ميزانية النقد الأجنبي ، وتأتي مصادر هذا المجمع من حصيلة الصادرات التي لا تسلم حصيلتها للبنك المركزي وجانب من تحويلات المصريين العاملين بالخارج وقطاع السياحة وبعض المعاملات غير المنظورة . ولكن مع ضعف ايرادات هذا المجمع من النقد الأجنبي الناتج عن ضعف ايرادات قطاع السياحة وتراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بدأت عمليات تخفيض تخصيص الاعتمادات للقطاع العام في ظل ميزانية النقد الأجنبي والتي كان من نتائجها تعثر وحدات القطاع العام لعدم قدرته على استيراد الخامات والآلات والمستلزمات الأساسية من الخارج ، في الوقت الذي يتمتع فيه القطاع الخاص بإمكانية غير مقيدة في الوصول الى النقد الأجنبي لتمويل وارداته . ويعني ذلك أن القطاع الانتاجي المصري

---

(١) بنك مصر - النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٧ - مرجع سابق - ص ١٠ - ١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ظل سياسة أسعار الصرف المتعددة كان مقسماً الى قسمين، أحدهما يعمل بحرية في ظل أسعار صرف كاملة المرونة بينما يخضع الآخر لقدر كبير من الرقابة الإدارية في ظل أسعار صرف ذات مرونة محدودة .

وكان من نتاج سياسة سعر الصرف المذكورة أيضاً وجود تمييز واضح بين الاستيراد والتصدير حيث كانت واردات القطاع الخاص تتحدد بقيمة أقل للجنيه المصري (أسعار السوق الحرة) في الوقت الذي تحسب فيه قيمة صادرات هذا القطاع بسعر مجمع البنوك التجارية (سعر أعلى للجنيه المصري) مما خلق تحيزاً في صالح أنشطة الاستيراد وضد تنمية الصادرات .

وجدول (٣ - ١) يوضح سعر صرف الجنيه المصري طبقاً لمجمع البنوك التجارية وسعر السوق السوداء بين عام ١٩٧٣ : ١٩٨٧ ويتضح منه اتساع الفجوة بين سعر مجمع البنوك التجارية وبين سعر السوق السوداء بدرجة كبيرة ابتداء من سبتمبر عام ١٩٨٥ أي بعد قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ ولتصل أعلي نسبة للفجوة بينهما (٧٤٪) في ابريل ١٩٨٧ وظلت الأوضاع غير مستقرة في السوق المصرية وخاصة مع تعدد أسعار الصرف ، الأمر الذي أدى إلى وجود مشاكل للشركات المساهمة برأس مال وطني وأجنبي حيث يتم تحويل حساب الدولار بسعر الصرف السائد في مجمع البنوك وساهم ذلك في الحد من اقبال المستثمرين الأجانب للمشاركة في المشروعات كما ظهرت مشاكل أخرى عند تحويل أرباح المستثمرين الأجانب الى الخارج .

ومع بداية عام ١٩٨٦ بدأت الدولة تفكر جدياً في انتهاج استراتيجية تعمل على تنمية الصادرات وتتخذ بعض السياسات التي من شأنها دعم هذا القطاع ، فقد ألغيت لجان الترشيد في هذا العام كما أعلن في ١٩٨٧/١/٥ عن تطبيق السوق المصرفية الحرة وهذه الخطوة تعد أهم التغيرات التي طرأت على سياسة سعرالصرف في مصر خلال فترة الثمانينات . وبمقتضى هذه السياسة تم تخفيض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بـ ٣٠٪ في البداية ثم وصلت نسبة الخفض عام ١٩٩٠ نحو ٩٠٪ [١] ومن خلال هذه السوق يعلن مجمع البنوك عن السعر اليومي في أسواق النقد العالمية علي شاشات الحاسبات الآلية مع توافر احتياطي نقدي لدى البنك المركزي قيمته ٥٠٠ مليون دولار

---

(١) البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العددان (١ - ٢) المجلد الرابع والأربعون - ١٩٩١ ، ص ٢ مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمواجهة اية مضاربات في أسواق النقد . وقد استبعد في البداية بعض جوانب الطلب على النقد الأجنبي من هذه السوق مثل طلب الأفراد على النقد الأجنبي بغرض العلاج والسياحة والحج والعمرة وهذا يعني استمرار السوق السوداء في البداية للعمل جنباً الى جنب مع السوق المصرفية الحرة لتلبية احتياجات الأفراد من العملات الأجنبية التي لاتغطيها السوق المصرفية الحرة وأستمر ذلك حتي سمح للسوق الأخيرة بتغطية كثيرمن جوانب الطلب على النقد الأجنبي . وفي عام ١٩٩٠م - واستكمالاً لسياسة تحرير أسعار الصرف - فقد سمح بإنشاء مكاتب للصيارفة لكي يصل سعر صرف الجنيه المصري الى سعر توازني يتلائم مع ظروف الطلب والعرض .

وبعد هذه الخطوات الهامة في سبيل تحرير سعر صرف الجنيه المصري أصبح هناك سوقان أساسيان لتداول العملات .

أ - السوق الأولية للنقد الأجنبي :

ويتم التعامل في هذه السوق من خلال البنك المركزي والبنوك المعتمدة حيث تقوم البنوك ببيع النقد الأجنبي وشراءه لحسابها على أن يتم تحديد أسعار الصرف يومياً في هذه السوق من خلال لجنة وذلك بما لايقل عن نسبة ٥٪ [١] عن أسعار البيع والشراء السائدة في السوق الحرة للنقد الأجنبي . وتمثل موارد هذه السوق حصيلة الصادرات السلعية والمبالغ التي يرغب أصحاب حسابات التجنيب (التصدير) في التنازل عنها وكذلك المتحصلات غير المنظورة للحكومة والهيئات العامة ، بالإضافة الى المنح والقروض الحكومية (باستثناء مايتم تخصيصه لقطاعات معينة) ، ومتحصلات النقد الأجنبي من رسوم قناة السويس وعائد خط أنابيب سوميد وصادرات القطن والأرز والبترول ومنتجاته وتستخدم موارد هذه السوق في مواجهة احتياجات القطاع العام والخاص والحكومي والهيئات العامة من المدفوعات المنظورة وغير المنظورة (بما في ذلك خدمة الدين الخارجي) .

---

(١) البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العددان (١ - ٢) المجلد الرابع والأربعون - ١٩٩١ ص ٢ مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-١)

سعر صرف الدولار / جنيه خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٧

السنة	سعر مجمع البنوك التجارية	سعر السوق السوداء	فجوة سعر الصرف
سبتمبر ١٩٧٣	٠,٥٩	٠,٧٠	٠,١١
فبراير ١٩٧٥	٠,٦٤	٠,٧٥	٠,١١
مايو ١٩٧٦	٠,٦٩	٠,٨٠	٠,١١
يولية ١٩٧٦	٠,٧٧	٠,٨٠	٠,٣٠
يناير ١٩٧٩	٠,٧٧	٠,٨٥	٠,٨٠
يولية ١٩٨١	٠,٨٤	٠,٩٠	٠,٦٠
إبريل ١٩٨٢	٠,٨٤	١,٠٨	٠,٢٤
سبتمبر١٩٨٣	٠,٨٤	١,١٧	٠,٣٣
ابريل ١٩٨٤	٠,٨٤	١,٢٠	٠,٣٦
يولية ١٩٨٤	٠,٨٤	١,٢٧	٠,٤٣
نوفمبر ١٩٨٤	٠,٨٤	١,٤٨	٠,٦٤
يناير ١٩٨٥	٠,٨٤	١,٤٩	٠,٦٥
٥ يناير ١٩٨٥	١,٢٤	١,٤٠	٠,١٦
فبراير ١٩٨٥	١,٢٧	١,٣٨	٠,١١
مارس ١٩٨٥	١,٢٦	١,٣٨	٠,١٢
مايو ١٩٨٥	١,٢٩	١,٤٢	٠,١٣
يونية ١٩٨٥	١,٣٣	١,٤٨	٠,١٥
سبتمبر١٩٨٥	١,٣٢	١,٥٦	٠,٢٤
يناير ١٩٨٦	١,٣٢	١,٨٠	٠,٤٨
يولية ١٩٨٦	١,٣٤	١,٨٥	٠,٥١
يناير ١٩٨٧	١,٣٦	٢,٠٠	٠,٦٤
إبريل ١٩٨٧	١,٣٦	٢,١٠	٠,٧٤

المصدر : بنك مصر - العدد الأول عام ١٩٨٧ - مرجع سابق - ص ١٤ - ١٥ .

ب - السوق الحرة (الثانوية)

يتم التعامل فيها من خلال البنوك المعتمدة لدى البنك المركزي (٣٨ بنكاً) وشركات الصرافة التي سمح لها في مرحلة لاحقة بالتعامل في سوق الصرف وذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام ١٩٩٠ على أن يتم تحديد أسعار البيع والشراء للنقد الأجنبي والاعلان عنها يوميا في إطار هذه السوق ، وموارد هذه السوق تشمل متحصلات النقد الأجنبي التي لاتدخل ضمن موارد السوق الأولية بما في ذلك حصيلة السياحة المتحققة لوحدات القطاع العام والخاص والمتنازل عنها وكذلك التحويلات الواردة من الخارج وأوراق النقد الأجنبي والشيكات السياحية والمتنازل عنها من الحسابات الحرة والجارية بالنقد الأجنبي والودائع والأوعية الادخارية بالنقد الأجنبي . وتستخدم هذه التحصيلة في تلبية احتياجات الأفراد ووحدات القطاع الخاص والعام ويسمح بتحويل النقد الأجنبي في نطاق هذه السوق عن طريق الجهاز المصرفي لمواجهة الاحتياجات المنظورة وغير المنظورة وسداد الالتزامات بالنقد الأجنبي مع مراعاة نظم الاستيراد وقواعد المدفوعات غير المنظورة .

وفي يولية عام ١٩٩١ صدر قرار وزاري يقضي بنقل حصيلة الصادرات من السوق الأولية إلى السوق الحرة ما عدا صادرات البترول والقطن الخام والأرز وكسر الأرز وتضمن كذلك نقل استخدامات وموارد الهيئات الاقتصادية والخدمية الى السوق الحرة بهدف توسيع نطاق موارد واستخدامات هذه السوق والدمج التدريجي لباقي مكونات السوق الأولية مع السوق الحرة[١].

وقد ساهمت هذه الإجراءات في تحرير أسعار الصرف والتي بدأت خطواتها الأولى منذ عام ١٩٨٧ في إزالة التحيز ضد بعض قطاعات الإنتاج التصديرية . كما بدأت الصادرات وخاصة غير البترولية في النمو مرة أخرى اعتباراً من عام ١٩٨٦ عندما بدأت هذه الإجراءات في إعطاء نتائج ايجابية على القطاع التصديري . وبصفة عامة فقد زادت الصادرات المصرية غير البترولية بنسبة ٣١٪ خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩١ كنتيجة لتخفيض قيمة الجنيه المصري الذي أدى الى تحسين حصيلة المصدرين من عملية التصدير بالإضافة الى اتجاه الدولة منذ عام ١٩٨٧ نحو تشجيع قطاع التصدير وإصدار القرارات الخاص بتبسيط اجراءات التصدير ومنع بعض المزايا لهذا القطاع . ويلاحظ أنه منذ عام ١٩٩١ قد حدث شبه استقرار في سعر صرف الجنيه المصري في مواجهة الدولار والعملات الأجنبية الأخرى ، حيث تتراوح قيمة الجنيه بين ٣٣١ ، ٣٣٣ قرشاً للدولار ويرجع ذلك الى سياسة الدولة نحو رفع أسعار الفائدة على الجنيه فأصبح سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصري سنوياً يتراوح بين ١٨٪ : ٢٠٪ في الوقت الذي خفضت فيه السلطات الأمريكية الفائدة على إيداعات الدولار ليصل

(١) البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية عام ١٩٩١ - مرجع سابق ص ٤ - ٥ .

* انظر الفصل الخامس جدول (٥ - ٢) ، (٥ - ٣) ص ١٦٦ ، ١٦٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى ٣,٥٪ سنوياً وذلك لمعالجة ظروف الكساد ولتنشيط قطاعها الاستثماري . ويعتبر استقرار سعر صرف الجنيه المصري في مواجهة الدولار لأكثر من سنتين بمثابة نجاح لخطوة الإصلاح الاقتصادي خاصة المرحلة الأولية منه .

وفي منتصف عام ١٩٩٢ اتجهت الحكومة المصرية الى تطبيق المرحلة الثانية من خطوات الإصلاح والتي تتركز في تنشيط القطاع الاستثماري ولجأت في ذلك الى تخفيض الفائدة على الودائع بالجنيه المصري خلال هذا العام ليتراوح بين ١٦٪ : ١٨٪ سنوياً . وفي بداية عام ١٩٩٣ حدث تخفيض آخر لسعر الفائدة وكذلك في منتصف عام ١٩٩٣ ويصل سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصري من ١٣٪ : ١٤٪ سنوياً ويجب أن يكون هناك حذر عند تخفيض سعر الفائدة على الجنيه بحيث لايقل عن معدلات التضخم حتى لايؤثر ذلك على حيازة الجنيه المصري ، وحتى لايأخذ المتعاملون في تفضيل الدولار عن الجنيه المصري .

أما بالنسبة لتركيا فمع مطلع الثمانينات ومع تطبيق برنامج الاستقرار الذي كان من أهدافه تشجيع وتنمية الصادرات ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ، فقد قامت الحكومة التركية بتطبيق سياسة مرنة لتحديد سعر الصرف لكي يتحدد بناء على قوى العرض والطلب ، لذا تم تخفيض قيمة الليرة التركية بنسبة ٧٠٪ في بداية الثمانينات حيث بلغ قيمة الدولار ٧٦ ليرة تركية في هذه السنة بعد أن كان مساوياً ٣١,١٠ ليرة تركية فقط عام ١٩٧٩[١] وذلك دعماً لنشاط التصدير وتعويضاً للمصدرين عن الخسائر التي تلحق بهم في المراحل الأولى للإنتاج [٢] ولجعل البنوك المصدر الرئيسي للتعاملات بالعملة الأجنبية بدلاً من اللجوء الى السوق السوداء . وبدأ البنك المركزي في الإعلان عن أسعار الليرة في مواجهة العملات الأخرى يومياً ابتداءً من مايو عام ١٩٨١ طبقاً لقرار وزير المالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١[٣] واستمر الانخفاض التدريجي في قيمة الليرة التركية بانتظام حتى بلغت قيمة الدولار ٢٢٢,٥ ليرة تركية عام ١٩٨٣[٤] واستمر هذا التخفيض كجزء من سياسة الدولة نحو الاعتماد على سياسة سعر الصرف وتخفيض قيمة الليرة كدعم أساسي لقطاع التصدير بدلاً من الاعتماد بدرجة كبيرة على الإعانات المباشرة الأخرى وخاصة نظام الاسترداد الضريبي،

(١) - World Bank, " World Tables, " 1991, ..., op. cit, P. 590 .

(٢) - World Bank, " Turkey Industrialization ....., op. cit, P. 53 - 54 .

(٣) - Union of Chambers of Commerce, " Industry Maritime Trade and Commodity Exchanges of Turkey," Economic Report, 1983 , P. 199 .

(٤) - World Bank, World Tables, 1991, P. 591 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأصبح هناك سعران لليرة التركية ، السعر الأول الذي يحدده البنك المركزي يومياً ويسمح للبنوك التجارية بالتعامل فيه مع إعطائها حق شراء العملة بنسبة ١٪ زيادة عن السعر المعلن . والسعر الآخر هو سعر السوق الحرة وتتراوح نسبة الزيادة في معظم الأحيان بين ٣٠ وبين ٥٠ ليرة حسب ظروف العرض والطلب فيمسح للبنوك التجارية أن تحدد سعر الصرف يومياً للمعاملات التي تزيد قيمتها عن ٣٠٠٠ دولار.

وفي ١٩٨٦/٣/٢٤ قام البنك المركزي التركي بإتخاذ بعض الإجراءات العلاجية منها تخفيض قيمة الليرة من ٦١٢,٩ ليرة مقابل الدولار الى ٦٤٥ ليرة مقابل الدولار، كما عمل على إلزام البنوك بإيداع ٢٠٪ من حسابات العملات الحرة لديها في البنك المركزي بهدف زيادة الاحتياطيات الحكومية من العملات الأجنبية [١]. واستمرت سياسة تخفيض قيمة الليرة التركية من قبل الحكومة التركية كحوافز أساسية لقطاع التصدير وقد بلغ سعر شراء الليرة التركية طبقاً للسعر الرسمي المعلن من قبل البنك المركزي ٤٥٨,٨٢٠ ليرة/دولار ، بينما سعر الشراء في السوق الحرة بلغ ٤٦٠٦,٠٠ ليرة / دولار وذلك في ٢٦ أغسطس ١٩٩١[٢].

وساهمت هذه السياسة في ازالة التحيز ضد قطاعات الانتاج التصديرية التركية * كما عملت على نمو قطاع التصدير باستمرار . ولقد تزايدت الصادرات التركية بنسبة ١٠٠٪ عام ١٩٨٣ عما كانت عليه ١٩٨٠ وهي تمثل استجابة سريعة لسياسة الحوافز والدعم لهذا القطاع ويبلغ معدل نمو الصادرات عام ١٩٩٠ مقارنة بـ عام ١٩٨٠ نحو ٣٤٥٪ ** خلال تلك الفترة .

ونخلص من ذلك أن سياسات سعر الصرف منذ فترة الستينات وحتى الآن (بداية التسعينات) متشابهة في كل من مصر وتركيا ، إلا أن تركيا كانت أسبق في تطبيق السوق المصرفية الحرة وفي إعطاء مرونة أكبر في تحديد أسعار الصرف وإن كان يؤخذ على تجربة تركيا في تنمية صادراتها تدهور قيمة الليرة التركية أي أن نمو الصادرات قد أوجد تأثيراً سلبياً على العملة المحلية .

(١) بنك مصر – النشرة الاقتصادية " الجوانب الاقتصادية التركية " – العدد الثاني – السنة الثلاثون ١٩٨٦ – ص ١٠٩ – ١١٠ مرجع سابق .

(٢) - Ankara Review, " Turkey's Economic and Financial weekly ",Vol., 12, No. 602 August, 27, 1991, P. 25 - 33 .

* انظر الفصل الخامس جدول (٥ – ٥) .

** انظر الفصل الثاني ص ٦٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً ، تأثير سياسات سعر الصرف على الاقتصاد المصري والتركي ،

تدور المناقشات في الوقت الحاضر حول الدور الهام الذي يلعبه سعر الصرف الحقيقي[١] في سياسات الإصلاح الاقتصادي خاصة مع الدول النامية كما يعقد صندوق النقد الدولي اتفاقيات مع هذه الدول من أجل تطبيق أسعار صرف توازنية * لعملات تلك الدول .

أجريت دراسة تطبيقية [٢] على اثنتى عشرة دولة نامية تناولت تحليل أسعار الصرف لهذه الدول من خلال نموذج رياضي ديناميكي يهدف الى توضيح مدى تأثر هذه الأسعار بالسياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التوازن الكلي . وقد استنتجت الدراسة أن الدول النامية التي حققت نجاحاً وتقدماً في اقتصادها هي تلك الدول التي تحتفظ بأسعار صرف توازنية عند مستويات ملائمة ، كما استنتجت الدراسة أن تخفيض أسعار الصرف الرسمية يعد عنصراً مساعداً لتحقيق أسعار الصرف التوازنية ، وثبت من الدراسة أيضاً أن وجود سعر صرف غير متوازن يكون مصاحباً بأداء اقتصادي ضعيف .

ولاشك أن هناك تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية تنعكس على الإقتصاد المصري والتركي نتيجة للتغيرات المستمرة في أسعار الصرف خاصة وأن هذه التغيرات تسير في اتجاه واحد هو خفض قيمة العملة ، وتتركز التأثيرات الإيجابية **كما يلي** :

- النهوض بقطاع التصدير وارتفاع معدلات نمو هذا القطاع.ومن خلال تتبعنا لاتجاهات تغيرات أسعار الصرف نجد أنه مع كل تخفيض للعملة ترتفع قيم الصادرات غير البترولية ، ففي عام ١٩٧٣ زادت الصادرات بنسبة ٣٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٢ بعد أن زادت العلاوة على سعر الصرف إلى ٥٠٪ عام ١٩٧٢ وعندما

(١) سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate) هو السعر الذي يعبر عن القيمة الحقيقية للعملة من خلال النظر الى معدلات التضخم المحلية والأجنبية وذلك بمقارنة السعر المحلي لمجموعة من السلع والخدمات بالسعر العالمي بالعملة المحلية ، انظر : - World Bank, " World Development 1987", P. 98.

* سعر الصرف التوازني كما سبق تعريفه (Equilibrium Exchange Rate) هو السعر الذي يعمل على توازن طلب وعرض العملة المحلية ويتحدد بمحددات مختلفة منها الرسوم الجمركية على الواردات وشروط التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي ...الخ .

(٢) - Sebastian Edwards, "Real and Monetary Determinants of Real Exchange Behaviour-Theory and Evidence from Developing Countries", Journal of Development Economics, Vol. 29, 1988, P. 311 - 341 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة ١٩٪ أرتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٣٨٪ وذلك عام ١٩٧٤ . ونفس الشئ فقد ارتفعت قيم الصادرات المصرية بنسبة ١٠٪ في عام ١٩٨٤ عما كانت عليه في عام ١٩٨٣ مع إنشاء مجمع البنوك التجارية وتحديد سعر الجنيه بـ ٨٣ قرشاً وكذلك عندما أرتفع سعر الصرف في هذا المجمع إلى ١٣٦ قرشاً للدولار زادت الصادرات بنسبة ٨٪ عام ١٩٨٨ عما كانت عليه عام ١٩٨٧ .

- أن تخفيض قيمة الجنيه المصري والليرة التركية يساهم في تحقيق سعر توازني للعملة الوطنية ويمنع المضاربة في الأسواق ومحاربة السوق السوداء الى درجة كبيرة .
- أن تخفيض قيمة العملة يساهم في إلغاء التحيز ضد الصادرات لأن تقويم سعر الصرف بأكثر من قيمته يكون بمثابة ضريبة حتمية على الصادرات واعانة ضمنية على الوادرات [١] كما يعمل على ايجاد التحيز ضد الصادرات لأنه يساهم في ارتفاع الربحية عند البيع للسوق المحلي عن البيع في الأسواق الخارجية ، فتنخفض ربحية التصدير ويميل المنتجون المحليون الى تفضيل البيع للسوق المحلي. ويتضح ذلك بالنسبة لمصر عند الحديث عن محصول القطن والقمح (على سبيل المثال) وهما سلعتان أساسيتان يتم تبادلهما عالمياً من خلال مجمع البنك المركزي الذي كان يتحدد فيه سعر الجنيه المصري بـ ٤٠ قرشاً/دولار حتى عام١٩٧٩ ثم ارتفع بعد ذلك الى ٧٠ قرشاً للدولار. فبالنسبة لمحصول القطن وهو محصول استراتيجي هام يمثل أهمية كبيرة للصادرات المصرية كان يتم تقييم صادراته وفقاً لأسعار صرف مجمع البنك المركزي * الأمر الذي ساعد علي انخفاض حصيلة تصدير هذا المحصول عند تقييمه بالعملة المحلية وكان سبباً في ضعف اهتمام الحكومة بهذا المحصول الرئيسي نظراً لعدم توافر ايرادات محلية كافية للإهتمام به ، فضلاً عن أن واردات القطن من الخارج يتم تقييمها (من خلال مجمع البنك المركزي) بقيمة أعلى للجنيه المصري مما ساهم في تخفيض أسعار القطن المستورد وفي نفس الوقت كانت الحكومة تتدخل في تحديد أسعار منخفضة (أقل من السعر العالمي) لتوريد محصول القطن من قبل المزارعين فأصبح العائد المتحقق للمنتج الزراعي من زراعته لهذا المحصول غير مجزٍ ولا يحفزه على الإهتمام به بل تهرب الكثير من المزارعين من زراعة محصول القطن والاتجاه الي المحاصيل الأخرى (كالبرسيم) التي تحقق أرباحاً في زراعتها الأمر الذي ضاعف من عدم الإهتمام بالقطن .

---

(١) - World Bank, World Development " Public Finance in Development - An Overview", 1988, P. 77 .

* اعتباراً من عام ١٩٩٠ يتم تبادل محصول القطن والقمح عالمياً وفق أسعار السوق الأولية التي يتحدد فيها سعر الصرف بما لا يقل عن نسبة ٥٪ بالنسبة للسوق الحرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك الحال بالنسبة لسياسة الدولة عند استيراد القمح الذي كانت تتحدد وارداته وفق سعر صرف مجمع البنك المركزي كذلك . فانخفضت قيمة القمح المستورد وزاد الطلب عليه في الوقت الذي كان يلتزم المزارع بتوريد القمح بالأسعار التي تحددها الحكومة والتي كانت أقل من الأسعار العالمية مما ساهم في تهرب المزارعين من زراعته لما يحققه من خسارة وتحول محصول القمح من محصول يحقق الاكتفاء الذاتي الي محصول يتم استيراد أكثر من نصف احتياجاتنا منه من الخارج .

وقد أجري البنك الدولي دراسة[١] عن خمسة محاصيل رئيسية ** في مصر اتضح من خلالها أن السياسات السعرية (سواء فيما يتعلق بسعر الصرف أم بالأسعار التي تحددها الدولة لتوريد المحاصيل من قبل المزارعين) قد أوجدت تحيزاً كبيراً ضد الإنتاج الزراعي لهذه المحاصيل خاصة فيما يتعلق بالإستثمارات وبالإنفاق الحكومي على هذه المحاصيل للنهوض بها وذلك خلال الفترة من عام ١٩٦٧ : ١٩٨٥ .

وعلى الجانب الآخر نجد أن المحاصيل الزراعية التي يتم تصديرها وفقاً لأسعار الصرف في السوق الحرة في مصر كالفواكه والخضروات تحقق زيادة أكبر في حجم صادراتها وتفوق ربحيتها ربحية صادرات القطن والقمح[٢].

- ومن النتائج الإيجابية لتخفيض قيمة العملة رسمياً توفير الحصيلة المناسبة من العملات الأجنبية بعيداً عن السوق السوداء تمكن من تلبية طلبات الاستيراد والتدخل في الوقت المناسب من قبل السلطات النقدية لحماية العملة الوطنية ويتضح ذلك في تركيا عند قيام البنك المركزي التركي عام ١٩٨٦ ، ١٩٨٩ بتخفيض قيمة الليرة من أجل توفير الحصيلة المناسبة من العملات الأجنبية وخاصة بعد تهرب الأفراد والمصدرين من التعامل بالأسعار التي حددها لسعر الليرة والتي كانت أقل من الأسعار في السوق الحرة .

وتوافر لأول مرة لدى البنك المركزي المصري أرصدة من العملات الأجنبية وذلك بعد اكتمال تطبيق السوق الحرة في ٨ أكتوبر ١٩٩١ وإن كانت هناك عوامل أخرى ساعدت البنك المركزي على تكوين هذه الاحتياطيات مثل سياسة رفع أسعار الفائدة

---

(١) - World Bank - Comparative Studies - The Political Economy of Agricultural Pricing Policy, " Trade Exchange Rate and Agruicultural Pricing Policies in Egypt " , Vol. II (Jean Jacques Dethier) 1986 - op. cit,.

** القمح والأرز والذرة والقطن وقصب السكر .

(٢) - World Bank, Trends in ....., 1991, op. cit, P. 180 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الودائع بالجنيه المصري (كما سبق القول) والتي ساهمت في تفضيل الجنيه المصري في الودائع والمدخرات بالإضافة الي ماقام به البنك المركزي من رفع معدل السقوف الإئتمانية للبنوك التجارية والتي كانت سبباً في قيام هذه البنوك ببيع فوائض النقد الأجنبي المتحقق لديها الى البنك المركزي . وبلغت قيمة هذه الأرصدة مايجاوز ٧.٢ ملياراً عام ١٩٩١ وقد تراكمت لتصل الى نحو ١٤.٥ (أربعة عشر ملياراً ونصف مليار من الدولارات) . في بداية عام ١٩٩٣ . وقام البنك في منتصف ١٩٩٢ وبداية ١٩٩٣ بالتدخل لحماية الجنيه المصري ومنع المضاربة عليه من خلال الاحتياطيات المتوفرة لديه .

ولكن مع تحقيق النتائج الإيجابية التي تصاحب خفض قيمة العملة المحلية فهناك بعض التأثيرات السلبية المترتبة على خفض قيمة العملة تتمثل **في الآتي** :

- أن تخفيض قيمة العملة يساهم في زيادة أعباء الديون الخارجية سواء في مصر أو في تركيا لأن تخفيض قيمة العملة يعني إعادة تقييم الديون المستحقة وزيادة قيمتها بالعملة المحلية وارتفاع أعباء خدمة الدين وبالتالي زيادة العجز في الموازنة الحكومية نظراً لارتفاع تكلفة الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لسداد الديون والفوائد عن قروض سبق عقدها مع الخارج مما يدفع الحكومة الى مزيد من القروض ومن ثم ارتفاع أعباء التمويل الأجنبي لعجز الموازنة .

وتم اختبار العلاقة بين تطور أسعار الصرف ومعدل نمو الديون الخارجية[1] (كما يوضحها جدول ٣٠- ٢) باستخدام معادلة الانحدار من الدرجة الأولى من خلال معادلتين تمثل **المعادلة الأولى** :انحدار معدل نمو الديون (Y) على سعر الصرف (X) لمعرفة تأثير التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف على معدل نمو الديون بالدولار بفترة ابطاء مدتها سنة واحدة حيث $Y_t = F(X_{t-1})$.

ومن خلال المعادلة $\hat{Y}_t = \hat{a} + \hat{b}\ \hat{X}_{t-1}$. كانت معادلة الانحدار $\hat{Y}_t = .3998 - .407\ X_{t-1}$

وكان معامل الانحدار = - ٤٠٧ . . ومشيراً بذلك الي طبيعة العلاقة العكسية التي تربط بين المتغيرين بمعنى أنه كلما انخفضت قيمة الجنيه المصري كلما زاد معدل نمو الديون . كما أن معامل التحديد كان مساوياً ١٧٪ ويدل ذلك علي أن العلاقة تفسر ١٧٪ فقط من التغير في معدل نمو الديون .

---

(١) استخدمت بيانات البنك الدولي خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٠ وبلغت عدد المشاهدات ١٩ مشاهدة ، انظر :

- World Bank, " World Tables , 1991 , op. cit .
- World Bank, "Trends in .....1991 ,op. cit .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت العلاقة معنوية لكل من اختبار t واختبار F * بدرجة ثقة ٩٧,٥٪ ، ٩٠٪ على التوالي .

المعادلة الثانية : وهي تمثل انحدار أسعار الصرف (X) على معدل نمو الديون بالدولار (Y) لمعرفة تأثير زيادة معدل نمو الديون على أسعار الصرف بفترة ابطاء سنة واحدة ($X_t = F(Y_{t-1})$ وكانت المعادلة هي $X_t = 1012.5 - .424\ Y_{t-1}$ ومعامل الانحدار (- ٤٢٤ . ٠) مشيراً الى طبيعة العلاقة العكسية بمعنى أن كلما زاد معدل نمو الديون كلما انخفضت قيمة الجنيه وكان معامل التحديد = ١٨٪ . وكانت العلاقة معنوية عند مستوى معنوية ١٠٪ (درجة ثقة ٩٠٪) عند كل من اختبار T ، F * .

والنتائج السابقة تشير الى التأثير المتبادل بين سعر الصرف ومعدل نمو الديون لأن زيادة الديون تعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية ليس فقط لسداد أصل الدين ولكن لسداد خدمة الدين أيضاً وتجربة دول أمريكا الاتينية تعد مثالاً على ذلك حيث كان السبب الرئيسي لانخفاض أسعار عملتها في السنوات الأخيرة هو تدفق رؤوس الأموال من الخارج في شكل قروض (١).

وعلى ذلك فإن افتقار السيطرة والرقابة على تدفقات رؤوس الأموال التي تأتي في شكل قروض من الخارج تساهم في تدهور قيمة العملة المحلية .

وكذلك الحال في تركيا ، فإن الإنخفاض المستمر في قيمة الليرة التركية كان سبباً في تزايد عجز الميزانية الحكومية نتيجة لإعادة تقييم الديون القائمة بعد كل خفض لقيمة الليرة ولجوء الحكومة الى عقد مزيد من القروض الخارجية لمواجهة هذا العجز المتزايد مما أثقل كاهل تركيا بالمديونية الخارجية (نحو أكثر من ٤٩ ملياراً من الدولارات عام ١٩٩٠) وهي تشكل ٤٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٠ وعلى ذلك فإن ارتفاع قيمة الديون التركية كان يرجع بالدرجة الأولى الى انخفاض قيمة العملة(٢). وحاولت الحكومة المصرية خفض الإعتماد على المصادر الأجنبية لتمويل عجز ميزانيتها من خلال إصدار السندات قصيرة الأجل لتمويل عجز الميزانية والإعتماد على المصادر المحلية . ولاشك أن هذا الأسلوب يحد من التضخم المصاحب للتمويل التضخمي للعجز ويعالج مساوئ وعيب المديونية إلا أنه يمثل عبأ أخر هو الوفاء

---

* F المحسوبة = ٣,٣٨١ ، الجدولية = ٣,٠٣ عند مستوى معنوية ١٠٪ - t المحسوبة = ٣,٠٢ والجدولية = ٢,١١ عند مستوى معنوية ٢,٥٪.

* * F المحسوبة = ٣,٣٧٩ - T المحسوبة = ٧,٤٣ .

(١) - Trigueros, Ignacio, " Comments on Real and Monetary Determinants of Real Exchange Behaviour - Theory and Evidence from Developing Countries", Journal of Development Economics, Vol. 29, No. 3, November, 1988, p. 343 - 345 .

(٢) - World Bank, " Trends in Developing Economies 1990," Turkey P. 545 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-٢)

تقدير معادلتي الانحدار بين تطور سعر الصرف * ومعدل نمو الديون (بالدولار) خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠

السنة	سعر صرف الجنية المصري* * مقابل الدولار (Y)	معدل نمو الديون بالدولار (X)
١٩٧٠	٠,٤٠٠	—
١٩٧١	٠,٣٩٠	٠,١٨
١٩٧٢	٠,٣٩٠	٠,٠٥
١٩٧٣	٠,٤٠٠	٠,١٠
١٩٧٤	٠,٤٨٠	٠,٢٣
١٩٧٥	٠,٤٦٠	٠,٦٥
١٩٧٦	٠,٥٠٠	٠,٢٣
١٩٧٧	٠,٥٧٠	١,١١
١٩٧٨	٠,٦٦٠	٠,١٠
١٩٧٩	٠,٧٠٠	٠,١٥
١٩٨٠	٠,٧٢٠	٠,٢٦
١٩٨١	٠,٧٤٠	٠,١٥
١٩٨٢	٠,٨١٠	٠,٢١
١٩٨٣	٠,٨٦٠	٠,١٠
١٩٨٤	٠,٩٣٠	٠,٠٩
١٩٨٥	٠,٩٦٠	٠,١٥
١٩٨٦	١,٢٤٠	٠,١٠
١٩٨٧	١,٣٦٠	٠,١٣
١٩٨٨	١,٧٦٠	٠,٠٠٢
١٩٨٩	١,٩٤٠	٠,٠٠٢ -
١٩٩٠	٢,٢٠٠	٠,٠٠٢

Source : World Bank, World Tables, 1991, op. cit .

* سعر الصرف الرسمي .

* * حسبت أسعار الصرف كمتوسطات سنوية طبقاً لما ينشره البنك الدولي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتزاماتها المحلية وخاصة أسعار الفائدة المرتفعة التي تقدمها لأصحاب السندات كما أنه يعمل على منافسة الحكومة في الحصول على الأموال المحلية التي كان يمكن توجيهها الى الإستثمارات المختلفة. لذا فإن خفض أسعار العملة لابد أن يصاحبه سياسات ماكرو اقتصادية لكبح جماح التضخم [١].

ولقد صاحب تطبيق برنامج الاستقرار المصري مع بداية ١٩٩٠ اتباع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية للحد من معدلات التضخم تمثلت في ارتفاع معدلات الضرائب على الاستهلاك للحد من القوة الشرائية وخفض الطلب الكلي واتباع سياسة مالية تقيدية ورفع أسعار الفائدة على الودائع لزيادة المدخرات ولإمتصاص الفائض النقدي ، وقد ساهمت هذه السياسات في العمل على خفض معدلات التضخم .

ولقد عكس الانخفاض المستمر في سعر الليرة التركية ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغ معدل التضخم في منتصف الثمانينات أكثر من ٧٠٪ وخلال فترة التسعينات وصل معدل التضخم الى ٦٠٪ وكما أشرنا فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي التركي برغم ما حققه من إيجابيات وخاصة في قطاع التصدير إلا أنه لم يستطع التحكم في معدلات التضخم المرتفعة . وعدم القدرة على كبح جماح التضخم قد أدخل تركيا في حلقة مفرغة حيث يؤدي انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار والعملات الأخرى الى رفع معدلات التضخم وهي بدورها تعمل على مزيد من الخفض في قيمة الليرة ويزيد من حدة ذلك الإعتماد الأساسي في الحصول على المستلزمات الإنتاجية اللازمة للصناعة من الخارج حيث تشكل هذه الواردات نحو ٩٠٪ من الإجمالي العام للورادات التركية [٢].

ومن خلال الدراسة التطبيقية على تركيا[٣] لتوضيح العلاقة السببية بين عرض النقود وبين المستوى العام للأسعار وسعر الصرف ، أثبتت الدراسة هناك علاقة سببية قوية بين سعر الصرف التركي والمستوى العام للأسعار (أي كلما ارتفع سعر الصرف وانخفضت قيمة الليرة التركية كلما ارتفع المستوى العام للأسعار) وأن العلاقة معنوية بدرجة ثقة ٩٩٪ .

---

(١) - Thomas Vino, Kazi Matin and Nash John, " Lessans in Trade Policy Reform " World Bank - policy and Research Series- Country Economics Department, P. 10, 1990 .

(٢) - Ziya Onis and Suleyman Ozmucur, " Exchange Rates Infltion and Money Supply in Turkey: Testing and Vicious Circle Hypothesis ", Journal of Development Economics , Vol. 32 No.1 , January 1990, P. 133 - 154 .

(٣) - Ibid , P. 140 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن خفض قيمة العملة المحلية يؤثر على الواردات حيث أنه يسبب ارتفاع قيمة الواردات من الخارج مما يشكل عبئاً كبيرا على الاستيراد ويكون التأثير على الاقتصاد القومي سلبياً ، فقد تعرقل المشروعات الاستثمارية إذ لم يتم توفير المستلزمات الإنتاجية والمواد الخام اللازمة للصناعة من الخارج . كما توجد عوامل أخرى تعمل على تقلص الاستثمار مثل حالة الركود التي تصاحب سياسات الإصلاح الاقتصادي ، وخاصة في البداية ، بالإضافة الى تقلص الاستثمارات العامة بهدف تخفيض الإنفاق الحكومي . كما أن ضغط الطلب المحلي يساهم في التأثير السلبي على قطاع الإستثمار . وهذا ماحدث في مصر في بداية التسعينات ومع بداية تطبيق برنامج الإصلاح ، حيث انخفضت معدلات الاستثمار بسبب العوامل السابقة وأصبحت معدلات نموه سالبة [١].

أما في تركيا ، فقد كان متوسط معدلات نمو القطاع الاستثماري تمثل ٨ ٣ ٪ طوال فترة الثمانينات بينما في عام ١٩٩٠ بلغ معدل نمو الإستثمارات ١ . ١٦٪ مما يشير الى تحسن المناخ الإستثماري في بداية التسعينات [٢]. بسبب الجهود التي قامت بها الحكومة التركية لحفز الاستثمارات وخاصة في قطاعات الانتاج التصديرية وقطاع السياحة والمناطق الجديدة وذلك من خلال مجموعة من التشريعات التي تحدد اطار الحوافز للاستثمارات في هذه الأنشطة وتعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية داخل تركيا مثل إعطاء امتيازات ضريبية وجمركية خاصة للإستثمارات السياحية والاستثمارات في الصناعات التصديرية وتوفير مصادر التمويل لهذه الشركات وخاصة بعد عمل هيكل متكامل لأنواع القروض المختلفة والمتاحة في البنوك التركية الى جانب سياسة أسعار الصرف والتي ساهمت مجتمعة في ارتفاع معدلات نمو الصادرات التركية منذ بداية الأصلاح الاقتصادي بها .

وبعد استعراض سياسات سعر الصرف في مصر وتركيا منذ فترة الستينات وحتى بداية التسعينات وتوضيح الآثار الإيجابية والسلبية لتخفيض قيمة الجنية والليرة التركية ننتقل الى المبحث الثاني الذي يركز على أنواع الحوافز الأخرى التي تقدمها مصر وتركيا لقطاع التصدير ومدى ملاءمتها ودورها في تنمية الصادرات .

---

(١) - World Bank, " Trends in Developing Economics ", 1991, Op. cit, P. 182 .

(٢) - Ibid, P. 547 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
الوسائل الأخرى لدعم قطاع التصدير

يشير هذا المبحث الى أهم الوسائل الأخرى لدعم واعانة قطاع التصدير في مصر وتركيا إلى جانب مرونة أسعار الصرف مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية وإنشاء المؤسسات اللازمة لتطوير آداء هذا القطاع بجانب تبسيط الإجراءات وغيرها من حوافز التصدير .

أولاً : الإعفاءات الضريبية والجمركية :

وتشمل هذه الإعفاءات نظام السماح المؤقت والدروباك والإسترداد الضريبي وهذه النظم طبقت بالفعل في مصر وتركيا بالإضافة الي الإعفاءات الضريبية الأخرى .

(١) : نظام السماح المؤقت *

يعد هذاالنظام وسيلة من وسائل تشجيع الصناعات التصديرية وهو يدخل ضمن مجموعة الحوافز الاقتصادية التي تساهم في خفض أسعار المنتجات الصناعية عند تصديرها وزيادة ربحية الشركات التصديرية وبالتالي تنمية الصادرات [١].

ويطبق هذا النظام في مصر وتركيا حيث أدخل السماح المؤقت في التشريع المصري لأول مرة ١٩٥٢ [٢] ولكن لم يتم العمل به بصورة فعالة إلا في فترة الثمانينات وكذلك الحال في تركيا حيث بدأ العمل بهذا النظام خلال نفس الفترة من خلال القانون رقم ٨٨٥٩/٤٤ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٨٤ وكذلك القانون رقم ١٩٩٠/٣٢ لسنة ١٩٩٠[٣].

---

* هو مصطلح جمركي يقصد به إعطاء المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها أو إصلاحها إعفاء مؤقت من الرسوم الجمركية والضرائب بشرط اعادة تصديرها خلال الفترة القانونية المحددة .

(١) - Micheul R. Czinkota, in Co - Operation with Juan Lwis Colaiacovo " Export Promotion - The Public & Private Interaction ," chapter 4, Library of Congress Cataloging in Publication Data 1983 .

(٢) مركز تنمية الصادرات ، أنباء الصادرات يناير ١٩٨٧ .

(٣) - The Istanbul Chamber of Commerce , Publication No. 44/8859 - and Publication No. 1990 / 32, " Foreign Trade legislation " .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيفية العمل بنظام السماح المؤقت :

يسمح للمصدر بالتمتع بالسماح المؤقت على وارداته من المستلزمات الانتاجية التي يحتاجها لإعادة تصنيعها أو إصلاحها أو لأغراض التغليف ثم إعادة تصديرها مرة أخرى إذا كانت الأصناف التي يتعامل معها مدرجة بجداول السماح المؤقت . وتوجد هذه القوائم أو الجداول في مصر وتركيا (ونعرض هنا لجدول السماح المؤقت في مصر كنموذج يعبر عن الأصناف التي تخضع للسماح المؤقت جدول رقم ٢-٣) .

يقوم المصدر (وقد يكون المصدر غير المستورد) بإيداع ضمان أو تأمين مصرفي بقيمة الضرائب والرسوم المستحقة ويتم الإفراج عن هذا الضمان بعد القيام بالتصدير أو بعد تقديم المستندات التي تدل على إعادة التصدير مرة أخرى .

ولقد أجازت التعديلات الأخيرة التي طرأت علي نظام السماح المؤقت في مصر بإعفاء المؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة ٢٥٪ على الأقل من تقديم الضمان ويكتفى فقط بتقديم تعهد بإعادة تصدير المنتجات أو نقلها إلى المناطق الحرة خلال الفترة المحددة .

تتحدد مدة قانونية يلتزم خلالها المتمتع بحق السماح المؤقت باعادة التصدير وهي غالباً ماتكون فترة سنة في كل من مصر وتركيا .

وفي تركيا تمنح هيئة التخطيط التركية تراخيص الاستيراد وفقاً لنظام السماح المؤقت .

(٢) الدروباك ** Drawback

يعد الدورباك صورة من صور الإعانات الضريبية للمصدرين ويعتبر حقاً قانونياً في استرداد الرسوم الجمركية طبقاً لأحكام المادة ١٠٢ من القانون المصري رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمعدل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ ولم يبدأ تطبيق هذا النظام بفعالية إلا مع بداية عام ١٩٨١ كوسيلة لتشجيع الصناعات المصرية ودعم المصدرين .

* أعلن رئيس الوزراء (بعد سلسلة اجتماعات أجراها لمناقشة قضية التصدير) في مطلع فبراير ١٩٩٤ عن الغاء التزام المصدر بتقديم خطابات ضمان متعلقة بنظام السماح المؤقت والتي تمثل تكلفة عالية للمصدرين وكانت تفرق بين المصدرين من القطاع العام والخاص حيث لا تلتزم شركات القطاع العام بتقديم هذا الخطاب .

** هو نظام يحدد كيفية استرداد الرسوم الجمركية التي تفرض على الأصناف المستوردة كمستلزمات انتاجية لسلع يتم تصديرها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكي يتمتع المصدر المصري بمزايا الدروباك لابد أن تكون الأصناف التي يتعامل معها مدرجة بجدول الدروباك (انظر جدول ٣ - ٤) وأن يقوم بسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم على المواد المستوردة مع الإحتفاظ بالمستندات الدالة على ذلك لتقديمها لمصلحة الجمارك عند القيام باسترداد الضرائب وذلك بعد اتمام عملية اعادة التصدير والتي تتم في الفترة المسموح بها قانوناً وهي سنة من تاريخ أداء الضريبة الجمركية . ويعتبر نقل المصنوعات الى منطقة حرة بمثابة تصدير . ويطبق على المستلزمات الإنتاجية التي تحتاج لعمليات اضافية قبل اعادة تصديرها ، وقد عملت الحكومة المصرية مؤخراً على تبسيط اجراءات الدروباك وتحديد المستندات المطلوبة لاسترداد المدفوعات الضريبية وغالباً ما تنحصر في سندات الإستيراد والدفع الجمركي وسندات أخرى تفيد القيام بالتصدير . ويتم رد الضرائب بالإضافة الى ضريبة المبيعات الى المصدر خلال فترة بسيطة من تاريخ المطالبة . ومن أمثلة السلع المتمتعة بالدروباك الأقمشة والملابس والخشب والأثاث .

وفي إطار هذه الدراسة وللإستطلاع على تأثير الحوافز المختلفة على النشاط التصديري ، فقد تم اختيار عينة استطلاعية * تتكون من ست عشرة شركة تصديرية تقوم بتصدير منتجات مختلفة مثل الأثاث والأخشاب والزجاج والبللور والحاصلات الزراعية والآلات الزراعية والأحذية والمواد الكيماوية .

ومن خلال اعداد قائمة استقصاء ** تشمل كافة البيانات التي يريد الباحث الإطلاع عليها والتي قد يرى أنها تساعده في تأكيد بعض المعلومات عن الحوافز المختلفة المقدمة لقطاع التصدير ولتوضيح المشاكل التي تقابل هذا القطاع . ومن خلال الأسئلة الخاصة بالسماح المؤقت والدروباك ومدى الاستفادة من هذه الحوافز والفترة التي تمر حتى يتم استرداد قيمة الضرائب الجمركية في نظام الدروباك .

× تفاصيل هذه العينة موضحة في الفصل السادس .

** بيانات الإستقصاء بالتفصيل مرفقة بالملحق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-٣)
أمثلة لبعض السلع المتمتعة بحق السماح
المؤقت في جمهورية مصر العربية

الصنف عند الورود	الصنف عند التصدير
- أقمشة قطنية	- ملابس وبياضات وأصناف جاهزة - غزل - أصناف ملابس
	- شغل السنارة .
- أقمشة حرير وصوف	- أقمشة مصبوغة أو مجهزة - ملابس - بياضات
خيوط حرير طبيعي وغزل ومشتقات الحرير الطبيعي	- أقمشة حريرية
- ورق صحف ومجلات .	- صحف ومجلات .
- سكر مكرر- سيلوز - كاكاو- زيت كاكاو - لبن مسحوق	- شيكولاته .
- خام وشرائح وقوالب ألمونيوم	- رقائق المونيوم - أدوات منزلية
- صاج - أجزاء سيارات .	- لواري مقطورة - سيارات ركوب
- خشب جميع الأنواع .	- أثاث خشب - مصنوعات خان الخليلي .

المصدر : مركز تنمية الصادرات - مؤتمر التصدير ١٩٨٥ .

اتضح من بيانات اجابات الشركات (جدول ٣ - ٥) **مايلي** :

* إن أكثر من ٨٠٪ من حجم العينة الاستطلاعية تستفيد من الدروباك والسماح المؤقت.
* هناك إجماع من قبل هذه الشركات والتي تستفيد من الدروباك بأنها تسترد قيمة الضرائب مباشرة بعد اتمام عملية التصدير .
* إذا حدث تأخير في استرداد الضرائب فإن ذلك لايستمر أكثر من شهر ويكون راجعاً في الغالب إلى التأخر في تسليم الجهات المسئولة المستندات المطلوبة .

وبالرغم من أهمية نظام السماح المؤقت والدروباك كحوافز تخدم المصدرين إلا أنه قد يبدو أن السماح المؤقت يخدم المصدر بدرجة أكبر من الدروباك حيث لايقوم المصدر بدفع الضرائب في ظل النظام الأول بل يقدم ضماناً بنكياً ويساعد ذلك المصدر على توفير السيولة التي تفيد في إتمام عملية التصدير بينما في النظام الثاني يقوم المصدر بدفع الضرائب ويعني ذلك احتجاز قدر من الأموال مما يؤثر على توافر السيولة لدى المصدر ويزيد من أهمية ذلك التيسيرات الجديدة التي قدمتها الدولة في إطار نظام السماح المؤقت حيث تم إعفاء كافة الشركات من تقديم خطاب الضمان البنكي على غرار ماكانت تتمتع به شركات القطاع العام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثير نظام السماح المؤقت والدروباك على الصادرات المصرية

وبالنسبة لدور وتأثير نظام الدروباك والسماح المؤقت علي قطاع التصدير المصري ، نجد أن هذه الحوافز بدأت في التطبيق الفعلي منذ بداية الثمانينات وهي لم تؤثر في تنمية صادرات وانتاج السلع التي تشملها تأثراً ملحوظاً إلا مع بداية النصف الثاني من الثمانينات فعلى سبيل المثال نجد الأقمشة القطنية والملابس قد سجلت تراجعاً في معدل نمو صادراتها بلغ نحو ٢٥٪ خلال الفترة من ٨٠ - ١٩٨٥م . ونفس الشئ بالنسبة لصادراتنا من السكر والورق والأخشاب . كما إن انتاج هذه السلع لم يتزايد خلال هذه الفترة بل كان يغلب عليه الانخفاض . ولم تأخذ صادرات هذه المنتجات في التزايد إلا منذ ١٩٨٦ واستمرت في التزايد التدريجي حتى بداية التسعينات .

وقد يرجع ذلك إلى أن تأثير هذه الحوافز لم يظهر بصورة مؤثرة إلا بعد أن قامت الحكومية بتبسيط الإجراءات الخاصة بهذه النظم في النصف الثاني من الثمانينات وفي أوائل التسعينات كما أن هذه الحوافز بدأت تؤثر على الإنتاج والتصدير للسلع التي تشملها بعد ما قامت الدولة بتوفير حوافز أخرى لقطاع التصدير والتي من أهمها تحرير أسعار الصرف وتبسيط اجراءات التصدير واختصار كثير من الخطوات التي كانت تتم قبل التصدير فساعدت هذه الحوافز مجتمعة على زيادة معدلات انتاج وتصدير هذه المنتجات .

من الأفضل أن يرتبط (السماح المؤقت والدروباك) بحجم معين من الصادرات لكي يكون حافزاً للمصدرين علي زيادة قيمة صادراتهم وذلك على غرار النظام الذي كان مطبقاً في كوريا في فترة الستينات [١] حيث كانت تربط بين التمتع بالدروباك وتحقيق أهداف معينة من الصادرات وإذا انخفضت قيمة الصادرات عن الحد الموضوع فإن المصدرين سوف يتحملون دفع الرسوم الجمركية على مستلزماتهم الإنتاجية .

---

(١) - Heba Handoussa , " The South Korean Sucess Story : Comparison and Contrasts with Egypt," L'Egypte contemporaine, No. 403 1986, P. 21 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣ - ٤)

أمثلة لبعض السلع المتمتعة بحق الدورباك في مصر

الصنف عند الورود	الصنف عند التصدير
- دخان ورق	- دخـان مصنوع
- ورق الكروم الأبيض .	- علب معبأة بالسجائر
- سكـر	- شراب فواكه غير كحولي
- سكر خـام	- سكر مكـرر
- أقمشة قطنية	- ملابس وبياضات وأصناف جاهزة .
- أنابيب ومواسير ولوازمها	- أسرة ومراتب سلك
- شرائط سينمائية فوتوغراف حساسة خام	- شرائط مظهرة إيجابية .
- ألواح ألومنيوم	- أدوات منزلية
- خشـــب	- أثاثات - أبواب - شبابيك
- قابض كروم - أحواض بلاستيك - مكثفات	- لنشات وعائمات
- جهاز تبريد ٣ ألواح بلاستيك - محركات - صاج الحديد أبواب	- ثلاجات وأجهزة تبريد وتكييف الهواء
- قوالب نحاس خام	- أسلاك كهربائية
- خيوط خيرزان ومسامير قلاووظ	- كراسي
- زجاج فوارغ	- عبوات الماء والكولونيات - الروائح - السوائل
- شاي سايب	- شاي عبوات صغيرة

المصدر : مركز تنمية الصادرات -أنباء الصادرات - يناير ١٩٨٧ .

جدول (٣ - ٥)

الاستقصاء عن الدورباك والسماح المؤقت

هل تستفيد من الدورباك والسماح المؤقت					هل تسترد قيمة الدورباك فور الإنتهاء من التصدير				طول فترة الاسترداد إذا كانت الإجابة بلا					
نعم		لا		الإجمالي	نعم		لا		الإجمالي	حتى شهر		أكثر من شهر وحتى سنة		أكثر من سنة
العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٣	٨١	٣	١٩	١٦	١١	٨٥	٢	١٥	١٣	١١	١٠٠	-	-	-	

المصدر : من نتائج تحليل استمارات الاستقصاء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣) الاسترداد الضريبي Tax - Rebate

بدأ تطبيق هذا النظام في تركيا في عام ١٩٦٣ [١] وكان يقتصر على مجموعة من المنتجات هي الفواكه الطازجة والخضروات والقطن ومنتجات اللحوم والنباتات واتسعت قائمة السلع التي تدخل نطاق هذا النظام لتشمل ٩٨ منتجاً عام ١٩٧٠ ثم ٥٠٠ منتجاً عام ١٩٨٣ وكان الهدف من هذا النظام هو تعويض المصدرين عن الضرائب غير المباشرة التي يتحملونها في المراحل الأولى للإنتاج . ووفقاً لهذا النظام كان يتم منح المصدر بعض المزايا الضريبية من خلال رد جزء من الضرائب عند القيام بالتصدير كوسيلة لخفض تكلفة الإنتاج والتقريب بين أسعار المستلزمات الإنتاجية المستوردة محلياً وبين أسعارها عالمياً . وبرغم ارتباط هذا النظام بالضرائب غير المباشرة إلا أن دراسة البنك الدولي[٢] عن هذا النظام في بداية الثمانينات أشارت الي أن الدعم الذي يقدمه هذا النظام كان بمعدلات أقل من معدلات التعريفة الجمركية وأقل من معدلات الحماية الفعلية على المبيعات المحلية لذلك كان تأثيره جزئياً في إزالة التحيز ضد الصادرات في تركيا وتتراوح معدلات الاسترداد الضريبي من ٥ : ٤٥٪ على أساس أسعار الصادرات فوب وكان يتم تخفيض هذه المعدلات بعد كل تعديل في أسعار الصرف (بعد كل خفض في قيمة الليرة) وفي عام ١٩٧١ بدأ تبسيط هذا النظام من خلال إعداد أربع قوائم للسلع التي تدخل في دائرته ارتفعت الى ٦ قوائم عام ١٩٧٣ ثم ١٠ قوائم عام ١٩٧٥ . وانخفضت نسبة الاسترداد الضريبي بـ ٢٠٪ عام ١٩٨٤ ثم ٥٥٪ عام ١٩٨٦ حتى ألغي عام ١٩٨٨ نظراً للعبء الكبير الذي تتحمله ميزانية الدولة وكذلك لرغبة الدولة في الاعتماد على سياسة سعر الصرف كبديل لهذا النظام في تشجيع وتنمية قطاع التصدير .

وأصدرت الحكومة التركية حوافز أخرى قدمت لتشجيع المصدرين وتركزت هذه الحوافز في توفير أنواع القروض المختلفة * .

وهناك مجموعة أخرى من الحوافز التشجيعية لقطاع التصدير تتمثل في إعفاءات ضريبية أخرى للمصدر منها الإعفاءات الممنوحة للمصدر التركي الذي يتعاقد على سلع تزيد قيمتها عن ٥٠ مليوناً من الدولارات وتصل هذه الإعفاءات الى ٦٪ وبحد أقصى ١٤٪ ويشترط الحصول على هذا الإعفاء أن يقوم المصدر بتحويل ٧٠٪ من متحصلاته في الخارج الى الوطن ولا ينطبق هذا الإعفاء على السلع التي يعاد

---

(١) - World Bank, " Protection & Incentives ..... , Op. cit, P. 28 .

(٢) - Ibid, P. 29 .

* سيتم الإشارة الى أنواع هذه القروض فيما بعد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصديرها مثل الحديد والصلب أو مبيعات الفواكه والخضروات الى السوق الأوربية المشتركة [١] .

اعفاء ضريبي آخر يتمثل في إعفاء ١٦٪ من عائدات صادرات الشركات الصناعية وعائدات شركات تصدير الفواكة والخضروات وشركات تصدير الأسماك من ضرائب التأسيس أما الشركات التي تقتصر علي التصدير فقط دون الإنتاج فيتم إعفاء ٤٪ من عائداتها التصديرية من ضرائب التأسيس ، ولكن تتمتع هذه الشركات بالاعفاء الموضح أعلاه يجب ألا تقل صادراتها الصناعية عن ٢٥٠ ألفا من الدولارات الأمريكية[٢].وذلك لتشجيع الاستثمارات نحو انتاج الصناعات التصديرية وانتاج الفواكه والخضروات والأسماك من أجل التصدير .

وهناك حوافز أخري تتمثل في الدعم المالي للصادرات والذي يقدم للمصدرين على أساس كمي وليس على أساس قيمي وهو يحدد مسبقاً بمبلغ مالي وليس على أساس نسبة مئوية ويقدم عند تصدير وحدة سلعية معينة وعند تقديم المستندات . وتقاس السلعة حسب الوحدة المتاحة بها (متر - طن - وحدة عددية .....الخ)[٣].

هناك اعفاءات ضريبة أخرى مثل إعفاء شركات التصدير من ضرائب المباني والإنشاءات وضرائب القيمة المضافة .

(٤) قروض التصدير

وهذا النظام الذي قدمته الحكومة التركية عام ١٩٨٨ كان يهدف الي تعويض المصدرين عن الغاء نظام الاسترداد الضريبي (كما سبق القول) ووضع أنواع مختلفة من القروض . ضمن إطار سياسة التأمين على القروض . وتتمثل هذه القروض في الآتي :

(١) قروض ما قبل الشحن Pre-Shipment Credit

يهدف هذا النوع من القروض الى توفير التمويل اللازم للمصدرين أثناء فترة

---

(١) بنك مصر - النشرة الاقتصادية - العدد الثاني - ١٩٨٦ - مرجع سابق ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) - Export Promotion Center in Turkey (IGEME), " Foreign Trade and Investment Measures, " - Prime Ministry, 1988, P. 74 - 81 .

(٣) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية - التمثيل التجاري ' حوافز الصادرات في تركيا ' ١٩٩٢ - ص ١٥٠ -١٥١ - مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحضير للتصدير سواء تحضير الإنتاج أم إعداد المنتجات للتصدير وهذه القروض متوسطة الأجل تتراوح من سنة الى خمس سنوات [١].

(٢) قروض ما بعد الشحن Post - Shipment Credit

وتمثل القروض التي تمنح للمصدرين بعد شحن منتجاتهم للتصدير لتمكينهم من استيراد السلع والمستلزمات اللازمة لقيامهم بالإنتاج التصديري ويمتد برنامج التأمين على الصادرات الذي يقوم به بنك الائتمان التركي الى التأمين على فوائد هذه القروض وغيرها من مصاريف المؤسسات الممولة على أساس الحد الأقصى لنسبة الضمان . كما يجوز بموجب برنامج التأمين منح قروض مختلفة الآجال إما قصيرة وإما متوسطة الأجل ويتم ذلك مقابل خصم عمولة محددة من المبلغ الأساسي .

(٣) قروض الاستيراد Buyers Credits

تهدف هذه القروض الى دعم المصدرين في المناقصات الدولية للسلع الرأسمالية والإنتاجية والصناعية وتشجيعهم على تسويق منتجاتهم وخدماتهم وعقود تنفيذ المشروعات سواءً أكان المنفذ شركة واحدة أم مجموعة من الشركات . وتمنح هذه القروض بعد شحن السلع للمستوردين في الدول المختلفة بآجال متوسطة وطويلة لتشجيعهم على الاستيراد من تركيا بالدفع الآجل وهي قروض متوسطة وطويلة الأجل.

(٤) قروض الموردين Suppliers Credits

تمنح هذه القروض مباشرة للمصدين الأتراك عن طريق البنوك التجارية لتمكينهم من تصدير سلع ومنتجات صناعية مصحوبة بتسهيلات في السداد للمستوردين الأجانب وذلك لزيادة حجم صادراتهم ولمواجهة المنافسة في الأسواق العالمية .

(٥) خطوط الائتمان Line Credit

وتتمثل القروض التي تحصل عليها الحكومة التركية ومؤسسات التمويل التركية من الخارج بهدف دعم قطاع التصدير والترويج لمنتجاتها التصديرية .

وفي فبراير ١٩٩٢ اتخذت الحكومة التركية سلسلة من القرارات والاجراءات التنفيذية بهدف زيادة حوافز الصادرات تمثلت في الآتي :

---

(١) - Export Credit Bank of Turkey, " Purpose and Duties of The Bank 1987 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* زيادة الحدود التمويلية التي يقدمها بنك الصادرات التركي للمصدرين من ٣ إلى ٦ ملايين من الدولارات .
* منح الشركات التصديرية تخفيضاً قدره ٢٠٪ من قيمة استخدامات الكهرباء في عمليات الإنتاج التصديري من الضرائب والرسوم ومن المتوقع أن تصل حجم الطاقة الكهربائية المعفاة الى مايقرب من ٦ بلايين كيلو وات .
* اعفاء الفحم المستخدم في عمليات الإنتاج التصديري من قيمة الرسوم الجمركية أو أية رسوم أو ضرائب أخرى .
* إعفاء ضريبي قيمته ٨٪ من إجمالي الضرائب المستحقة على عمليات التصدير .
* حق المصدر في الحصول على المواد البترولية اللازمة لعمليات الإنتاج التصديري مباشرة من معامل التكرير معفاة من كافة الرسوم الجمركية أو الضرائب أو الرسوم الأخرى [١].

دعم الصادرات الى جمهوريات الكومنولث الجديدة ضمن اطار جهودها لفتح ودعم الأسواق القائمة ولتعويض خسارتها التجارية مع السوق العراقية ويتم دعم هذه الأسواق من خلال الحوافز التالية :

- خفض أسعار الفائدة بنسبة ١٠٪ على قروض عمليات الانتاج والتصدير التي تتم لهذه الأسواق .
- دعم أسعار الشحن والنقل لعمليات التصدير الى هذه الأسواق .
- تقديم تسهيلات خاصة للشركات التركية التي تقيم معارض أو تفتح صالات عرض أو مكاتب دائمة في تلك الجمهوريات .
- الحق في الحصول على قرض يغطي ٤٠٪ من قيمة الاستثمارات التي تتم في هذه الجمهوريات بحد أقصى مليون دولار يسدد على خمس سنوات وبفترة سماح لمدة سنتين مع تخفيض ١٠٪ من سعر الفائدة خلال فترة السماح .
- الإعفاء من ٥٠٪ من قيمة الضرائب المستحقة على عمليات الإنتاج التصديري الى تلك الجمهوريات بشرط ألا يقل الحد الأدنى لهذه العمليات عن ٥٠٠ ألف دولار .
- السماح بأن تتم المعاملات التجارية بين الشركات التركية وبين الشركات العاملة في هذه الجمهوريات وفق نظام الصفقات المتكافئة [٢]

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - التمثيل التجاري ، " العلاقات المصرية التركية " ص ١٥٦ .
(٢) وزارة الاقتصاد - التمثيل التجاري - " العلاقات المصرية التركية " - مرجع سابق ص ١٥٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثير هذه الحوافز على قطاع التصدير التركي :

كان لهذه الحوافز دوراً كبيراً في تنمية قطاع التصدير التركي من حيث :

* ارتفاع معدلات نمو القطاع التصديري التركي فأصبحت قيمة الصادرات تبلغ ١٣٥٩٨ مليون دولار عام ١٩٩٢[١] بعد أن كانت ٢٩١٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ أي أنها تزايدت بمتوسط سنوي ٣١٪ خلال هذه الفترة .

* منذ تطبيق حوافز التصدير عام ١٩٨٠ والصادرات تأخذ اتجاهاً تصاعدياً وأصبحت الصادرات تساهم بـ ٢٢,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي التركي [٢].

* عملت هذه الحوافز على تنمية الصادرات الصناعية التي أصبحت تشكل نحو ٨٠٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٩٢ ، فقد كان لهذه الحوافز دوراً في توجيه الاستثمارات نحو القطاع التصديري وخاصة تجاه الصادرات الصناعية سواء من قبل المستثمرين الأتراك أو من المستثمرين الأجانب . وقد بلغت حجم استثمارات القطاع الخاص في القطاع الصناعي نحو ١٥٢٨٩,٥ بليون ليرة تركية عام ١٩٩١ وتمثل صادرات القطاع الخاص ٩٠٪ من اجمال الصادرات كما تمثل وارداته ٥٨٪ من اجمالي الواردات [٣] وبلغت حجم الاستثمارات الأجنبية في تركية ٦٤٧٩,٤ بليون ليرة تركية يتجه نحو ٥٢٪ من هذه الاستثمارات تجاه القطاع الصناعي التصديري.

ويتضح من ذلك أن الحكومة التركية مستمرة في دعم قطاع التصدير وتعمل علي تطوير الحوافز المقدمة لهذا القطاع بما يتفق مع الظروف الاقتصادية والتطورات المتلاحقة. كما أنها تطبق الحوافز في كافة المجالات الاقتصادية (الاستثمار – التصنيع – السياحة – التصدير السلعي) بهدف تنمية الصادرات من السلع والخدمات .

وتعارض دول المجموعة الأوربية وصندوق النقد الدولي سياسة الحوافز في تركيا وتقوم بعض الدول الأوربية باتخاذ إجراءات تعويضية بالنسبة لوارداتها من تركيا [٤]. والمستهدف من جانب الحكومة التركية إلغاء الحوافز التقليدية مع نهاية خطة ١٩٩٤ وذلك في إطار مواءمة أوضاعها ونظمها الاقتصادية مع النظم المطبقة في المجموعة الاقتصادية الأوربية بغية تحقيق هدف انضمام تركيا الى عضويتها .

---

(١) - Foreign Economic Relations Board (DEIK), " Turkey 1992 - An International Comparison, 1992, P. 1 , 5 .

(٢) - Ibid, P. 49 .

(٣) - Directorate General of Economic Research and Assessment of the Undersecretarial of Treasury and Foreign Trade, " Turkish Economy March, 1992, op. cit, P. 21 .

(٤) وزارة الاقتصاد – التمثيل التجاري – " العلاقات المصرية التركية " – مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتركز الحوافز المالية والاعفاءات الجمركية والضريبية المقدمة لقطاع التصدير المصري في نظم السماح المؤقت والدروباك والإعفاءات الضريبية التي تمنح للشركات الاستثمارية لفترات زمنية محددة بغض النظر عما إذا كان نشاطها تصديرياً أم لا . أما بالنسبة للإعفاءات الأخرى فهي تقتصر علي ماتقرر بشأن منح علاوة تصديرية بنسبة ١٥٪ على متحصلات المصدرين لدول اتفاقيات الدفع .

ومن خلال بيانات الاستقصاء المشار اليها ، ترددت شكوى من بعض الشركات عن ارتفاع معدلات الفائدة على القروض بالإضافة الى ما تعانيه هذه الشركات من ارتفاع أسعار الطاقة دون تمييز بين هذه الشركات التي تقوم بالتصدير وبين تلك التي تنتج للسوق المحلي .

وننتقل الى نوع آخر من حوافز التصدير .

ثانياً ، إنشاء المؤسسات اللازمة لدعم قطاع التصدير .

لاشك أن التصدير لايحتاج فقط الى بنية أساسية مادية ولكن هناك حاجةالى عدد من المؤسسات اللازمة لدفع عملية التصدير ومتابعة وتنفيذ خطط التصدير والأهداف المطلوب تحقيقها .

(١) مراكز تنمية الصادرات

إن الدور الأساسي لمراكز تنمية الصادرات يتمثل في القيام بتشجيع استراتيجية التوجه للخارج وفتح أسواق خارجية للمنتجات المحلية ، ولاشك أن المهمة الأخيرة تعتبر ذات أهمية كبيرة للدول النامية التي اعتمدت في تنمية صادراتها على المشترين في الخارج أكثر من اعتمادها على تطبيق أساليب التسويق لفتح أسواق جديدة مثل إقامة المعارض في الخارج ودراسة الاحتياجات الأجنبية وقد يرجع ذلك الى ما تتكلفه المعارض من أموال ولما تحتاجه إلى المعرفة الجيدة بفن التسويق وجمع المعلومات عن أذواق المستهلكين في الخارج وطبيعة الصناعات التصديرية [١] . وإذا نجحت مراكز تنمية الصادرات في فتح الأسواق الخارجية واستطاعت القيام بدراسة الجوانب التسويقية سيكون لذلك أكبر الأثر في تنمية صادرات الدول النامية .

---

(١) - Yung Whee Rhee, " A Frame Work for Export Policy and Administration Lessons from East Asian Experience," Industry and Finance Series, Vol. 10, Washington , D.C., U.S.A, P. 66 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأسس مركز تنمية الصادرات المصري في عام ١٩٧٩[١] وكذلك مركز تنمية الصادرات التركي IGEME في عام ١٩٧٨ في ضوء التعاون مع مركز التجارة الدولي بجنيف [٢] وتتشابه الأهداف المنوطة لهذه المراكز في مصر وتركيا في تقديم خدمة المعلومات للمصدرين والقيام بالأبحاث عن الأسواق الخارجية والمساهمة في عملية فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية بالإضافة الى عقد الندوات والمؤتمرات لبحث مشاكل المصدرين وإصدار النشرات التي تعطي صورة واضحة للمصدر المحلي عن طبيعة الأسواق الخارجية وإعطاء المستورد الخارجي صورة عن المنتجات المحلية .

وقام مركز تنمية الصادرات المصري بإصدار نشرة شهرية (أنباء الصادرات) ينشر فيها أهم المعلومات التي تهم المصدرين كالإعلان عن تواريخ المناقصات العالمية وأهم الاحتياجات في السوق الخارجية وعناوين المستوردين الأجانب واحتياجاتهم المختلفة كما قام المركز أيضاً بعقد مؤتمر قومي للتصدير عام ١٩٨٥ كان الهدف منه تحديد أهم المشاكل والعقبات التي تحول دون تنمية الصادرات المصرية ومحاولة وضع الإقتراحات التي من شأنها علاج هذه المشاكل وخاصة المشاكل المتعلقة بظروف السوق المحلية وإنتهى المؤتمر بوضع التوصيات الخاصة بضرورة تسهيل إجراءات التصدير وضرورة النهوض بالإنتاج المحلي والاهتمام بالأسواق العربية والأفريقية ومحاولة التغلب على العقبات التي تواجه المصدر المصري في هذه الأسواق .

وعلى غرار ذلك قام مركز تنمية الصادرات التركي باصدار مجموعة من النشرات مثل : " Foreign Trade Investment Measure "، التي توضح نظام التجارة الخارجية في تركيا وكذلك نشرة " Buyers " التي تعطي شرحاً مفصلاً عن المنتجات التركية التصديرية ودراسة مشاكل المصدرين شركات التصدير ومتابعة حركة الأسعار العالمية و المناقصات والشركات التي يمكن أن تتعامل مع الأتراك في المستقبل [٣]. بالإضافة الى نشرات أخرى مثل "Export Products from Turkey" و " "Top Quality from Turkey " و " Foreign Trade Bulletin " ونشرات أخرى وبجانب ذلك فإن المركز يقوم بعمل أبحاث ودراسات عن المنتجات المتوقع فتح أسواق لها في الخارج .

---

(١) مجلس الشورى المصري – التقرير رقم ١٤ ..... مرجع سابق .

(٢) - Export Promotion Center (IGEME) , " Turkey 1987, Prime Minstry Under Secretarial for Treasury and Foreign Trade, ANKARA, Turkey .

* توقفت هذه النشرة عن الإصدار عام ١٩٨٨ .

(٣) - Export Promotion Center (IGEME) , " Turkey 1990 " , ANKARA - Turkey, Op. cit,.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقام المركز بفتح مكتب له في روتردام عام١٩٨٧ لدعم الاتصالات بين الموردين الهولنديين والمصدرين الأتراك كما يقوم بأعمال الوساطة لإيجاد عقود عمل بين الشركات التركية وبين الدول الأجنبية خاصة في مجال المقاولات في دول الشرق الأوسط وغيرها [١]. ويحقق مركز تنمية الصادرات التركي قدراً من النجاح في الإتصالات الخارجية والمساهمة في فتح أسواق خارجية أمام المنتجات التركية وساعد ذلك التسهيلات الممنوحة للمركز فضلاً عن تواجد فروع له خارج تركيا بالإضافة الى توافر الإمكانيات المادية التي ساعدته في القيام بالدراسات واصدار نشرات متنوعة لخدمة المصدر التركي سواء إمداده بالمعلومات عن الأسواق الخارجية أم بنقل صورة واضحة عن المنتجات التركية الى الأسواق الخارجية خلال النشرات المنتظمة الإصدار .

يحتاج مركز تنمية الصادرات المصري الي دعم أكثر ونشاط أوسع للقيام بدوره المنوط به وخاصة بعد تطبيق سياسة الإصلاح في مصر . كما أنه يحتاج الى تواجد أكبر بين المصدرين المصريين من خلال عقد اجتماعات دورية مع المصدرين وأن يكون هناك اتصال مباشر بينه وبين الجهات الحكومية لطرح مشاكل المصدرين ومحاولة حلها . ونذكر هنا أن نجاح تجربة كوريا في تنمية صادراتها كان يدعمه العلاقات الوثيقة بين المسئولين وبين رجال الأعمال في شكل متابعات شهرية مكنت السلطات الكورية من الحصول علي بيانات تفصيلية عن أداء كل منشأة مما يسر عليها سرعة اتخاذ القرارات والسياسات المختلفة [٢]. كما يحتاج المركز الى تكثيف اتصالات بالعملاء في الخارج واصدار نشرات منتظمة تعطي معلومات موسعة عن انتاجنا المحلي وامكانيات التصدير لهذه المنتجات .

ومن خلال بيانات الإستقصاء اتضح أن ١٢٪ من حجم العينة تعتبر أن المركز ليس له دور على الإطلاق . كما اتضح أن الهدف الأساسي الذي انشئ المركز من أجله وهو تقديم المعلومات للمصدرين والمساهمة في توفير فرص تصديرية يشوبها القصور من قبل المركز فهي تأتي في الترتيب الثالث بالنسبة للشركات (موضوع العينة) ، بينما دور المركز في المشاركة في إقامة معارض في الخارج ودراسة الأسواق في الترتيب الأول والثاني (انظر جدول ٤ - ٦) .

---

(١) - Export Promotion Center (IGEME) , " Turkey 1990 ", P. 45, Op. cit .

(٢) نجوى على خشبة - حل مشكلة الديون في مصر - رؤيا من خلال تجربة كوريا الجنوبية ، مجلة مصر المعاصرة - ١٩٩١ - مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال ما أثاره المصدرون من أوجه قصور في علاقاتهم بمركز تنمية الصادرات المصري التي تركزت في عدم استفادة المصدرين من الفرص التصديرية التي يعلن عنها المركز وأنها تصل اليهم متأخرة ، كما أن عناوين المستوردين الأجانب التي يعلن عنها المركز غير دقيقة . بالإضافة الى عدم متابعة المركز لهذه الفرص . وبمواجهة المسئولين* في المركز بهذه النقاط اتضح مايلي : -

- يحتاج المركز الى تطوير أداؤه وهم بصدد إعداد قانون جديد ينظم ويطور عمل المركز ويحرره من القيود والإجراءات الروتينية التي تحكمه .
- أما بالنسبة للفرص التصديرية ، فالمركز يحصل عليها من مكاتب التمثيل التجاري** في الخارج وعندما تصل الى المركز يقوم بإعدادها في شكل طلب خارجي يرسله الى جميع شركات التصدير بالبريد وهذا يستغرق وقتاً حتى يحصل المصدر على هذه الفرص وحتى يقوم المصدر بإعداد العروض المناسبة للمستورد الأجنبي يكون قد حصل بالفعل على العروض من دول أخرى .

ويقر المسئولون بضعف إمكانيات المركز وعدم قدرته على توصيل هذه الطلبات بواسطة التلكس أو الفاكس ولو بمقابل يتم تحصيله من المصدر . والمركز بصدد إدخال هذه الخدمة في إطار خطة تطوير المركز .

- فيما يتعلق بدور المركز في فتح أسواق جديدة يقرر المسئولون أن هذا الدور يمكن أن يقوم به المستشارون التجاريون ومع ذلك فقد ساهم المركز في فتح أسواق جديدة أمام منتجات جديدة تصدر الى أسواق الدول الأوربية كاللوف والمشيمة إلى أسواق فرنسا والتي تستخدم في استخلاص أدوية الهيمجلوبين ، وبعض الحيوانات غير المعتاد تصديرها إلى أسواق أوربا .. ويشير المسئولون الى أن هناك أسباب تعوق المركز عن تحقيق أهدافه تتمثل في ضعف الإمكانيات المتاحة والإجراءات الروتينية والمشاكل الإدارية التي كانت سبباً في توقف إصدار نشرة " أنباء الصادرات " وعدم وجود فروع للمركز في الخارج .

وهكذا يتضح مدى الحاجة الى تطوير مركز تنمية الصادرات المصري لكي يحقق الأهداف المنوطة به بينما على الجانب الآخر نجد أن مركز تنمية الصادرات التركي قام بدور أكثر فاعلية مقارنة بالمركز المصري من حيث توسعه في النشرات المصدرة في الداخل والخارج والإنتظام في اصدارها والإتصال المستمر مع المصدرين الأتراك وفتح مكاتب في الخارج . وقد يكون توافر الموارد والامكانيات سبباً في النهوض بعمله . وإن كان مايزال في حاجة الى دعم دوره بالنسبة لفتح وتقوية الأسواق الخارجية وخاصة

* تم مقابلة مع المدير المسئول عن الإدارة العامة للمعلومات في إطار البحث الاستقصائي .

** يوجد حوالي ٥٢ (مكتب للتمثيل التجاري المصري في الخارج).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسواق غير الأوربية لتمكين المصدرين الأتراك من زيادة حجم صادراتهم الى هذه الأسواق وخاصة بعد فقدان السوق العراقية وتأثر تركيا بحرب الخليج .

[٢] بنك تنمية الصادرات

أنشئ بنك الاستثمار الحكومي التركي في فترة الخمسينات واضطلع بمسئولية تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل للمؤسسات العامة التركية . ومع التغيرات التي طرأت على السياسة الاقتصادية التركية وخاصة بعد تطبيق برنامج الاستقرار وتوجيه الاهتمام الى قطاع التصدير وما صاحب ذلك من تزايد نشاط المصدرين الأتراك وتزايد احتياجهم لموارد التمويل من البنك بالإضافة الى طلبات التمويل المتزايدة من قبل مؤسسات القطاع العام [١] . لذلك فقط حاول البنك زيادة أرصدته لمواجهة هذه الطلبات المتزايدة حتى بلغت أرصدته في نهاية ١٩٨٦ نحو ١٠٤٠٩٧ مليارات ليرة تركية [٢] .

جدول (٣-٦)

تحليل بيانات الاستقصاء (مدى فعالية مركز تنمية الصادرات المصري)

وظائف المركز (دور المركز)	عدد المفردات	فعال جدا* (٥)	فعال (٤)	لاأدري (٣)	غير فعال (٢)	ليس له دورعلى الإطلاق (١)	المجموع	٪	الترتيب
- تقديم المعلومات والأبحاث عن الأسواق الخارجية	١٦	٥	٢٤	١٥	٦	١	٥١	٦٣٪	٣
- توفير فرص تصديرية للخارج	١٦	٥	١٨	١٨	١٢	-	٥٣	٦٦٪	٢
- المساعدة في إقامة معارض بالخارج	١٦	٥	٢٤	١٨	٦	٢	٥٥	٦٩٪	١
- دراسة الأسواق الأجنبية من حيث رغبات العملاء والمنافسة والفرص المتاحة	١٦	٥	٢٤	١٥	١٠	١	٥٥	٦٩٪	١

* الوزن الترجيحي لفعال جداً = ٥ ، فعال = ٤ ، لا أدري = ٣ ، غير فعال = ٢ ، ليس له دور على الإطلاق = ١

المجموع الكلي للأوزان الترجيحية = ١٦ (مفردة) × (٥) ∴ أقصى وزن ترجيحي = ٨٠ .

المصدر : نتائج تحليل بيانات الاستقصاء لعينة مكونة من ستة عشر شركة تصدير .

---

(١) شركات القطاع العام تقوم بتصدير نحو ١٢٪ من إجمالي صادرات تركيا و ٤٩،٢٪ من اجمالي وارداتها عام ١٩٨٧ . انظر :
- IGEME, Turkish Review, " QUarterly Digest, Autumn 1987 .

(٢)
- Ibid , P. 33 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-٧)

تحليل بيانات الاستقصاء فيما يتعلق بمدى فعالية بنك تنمية الصادرات المصري

دور البنك	عدد المفردات	فعال جدا (٥)	فعال (٤)	لاأدري (٣)	غير فعال (٢)	ليس له دور على الإطلاق (١)	المجموع	الوزن ٪	الترتيب
- تقديم الائتمان بتكلفة مناسبة	١٦	-	١٢	١٥	٨	٤	٣٩	٤٩٪	٤
- تقديم المعلومات والأبحاث	١٦	-	٨	٢١	١٠	٢	٤١	٥١٪	٣
- دراسة الأسواق الأجنبية	١٦	-	٨	٢٤	١٢	-	٤٤	٥٥٪	١
- توفير نظام التأمين على الصادرات	١٦	-	١٢	٢١	٨	٢	٤٣	٥٤٪	٢

المصدر : من نتائج تحليل بيانات الاستقصاء .

وفي بداية ١٩٨٧ قررت الحكومة التركية اعادة تنظيم هذا البنك State Investment Bank (STB) وتحويله الى مؤسسة لتقديم القروض والتمويل ويسمى " بنك ائتمان الصادرات التركي " "Export Credit Bank of Turkey" وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٨٧/١١٩١٤ وتم تنفيذه في ٢١ أغسطس ١٩٨٧.

نشاط البنك :

حاول البنك تطوير الأداء ووضع نظم جديدة لإئتمان الصادرات سواء فيما يتعلق بالائتمان قصير الأجل أم المتوسط . كما قام في عام ١٩٨٨ بوضع نظام خاص بالتأمين على قروض التصدير اعتباراً من مارس ١٩٨٩[١] لحماية المصدرين الأتراك من مخاطر عدم سداد قيمة صادراتهم ودرء مخاطر تأثير النواحي السياسية والاقتصادية . كما قام البنك بإعداد أنواع مختلفة من القروض مثل قروض الموردين والتي تمنح مباشرة للمصدرين وهي متوسطة الأجل من ١ : ٥ سنوات وغيرها من أنواع القروض الأخرى وذلك لدعم المصدرين وتشجيعهم على تسويق السلع والخدمات وتنفيذ مشروعات جاهزة التسليم فيما يتعلق بنشاط المقاولات [٢]. كما يحاول البنك التغلب على مشكلة

---

(١) وزارة الاقتصاد - التمثيل التجاري المصري " العلاقات المصرية التركية " - مرجع سابق ص ١٥١.

(٢) - Export Promotion Center of Turkey, " Investment in Turkey, 1990 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بدوره في الإقراض والتأمين على الصادرات من خلال اصدار السندات داخل وخارج تركيا ، فقد تم إصدار سندات في تركيا بلغت قيمتها ١٠ . ٤٩٧ ملايين ليرة تركية ١٩٨٧ ، كما أنه قام بإصدار سلسلة من السندات في أسواق المال اليابانية بلغت قيمتها ١٨ . ٥ مليون (ين ياباني)[١] في نفس السنة ، كما أنه استطاع أن يحصل على قروض من البنك الدولي ، آخرها القرض الذي حصل عليه من البنك الدولي عام ١٩٩٠ بإجمالي ٢٠٠ مليون دولار ويخصص البنك استخدامه في تمويل خطط الاستثمار العاجلة وخاصة الاستثمار في مجال التصدير[٢].

ومن ناحية أخرى نجد أن تمويل الصادرات المصرية حتى منتصف الثمانينات كان يقتصر على التسهيلات التي تقدمها البنوك التجارية غير المتخصصة وذلك في مرحلة ماقبل الشحن فقط . أما التمويل المتوسط والطويل الأجل فكان يقع على عاتق بنك التنمية الصناعية ، واضطلعت البنوك التجارية الأربعة التابعة للقطاع العام بالدور الأساسي في تمويل قطاع التصدير أما باقي البنوك التجارية فكان دورها محدوداً . كما كانت أغلب الخدمات التي يحصل عليها المصدرون تتمثل في الاعتمادات النقدية وخطابات الضمان وخصم كمبيالات التصدير . ومع ذلك كانت سياسات البنوك التجارية بما فيها القطاع العام وبنك التنمية الصناعية تتسم بالتحفظ بالنسبة لقطاع التصدير ، فقد كانت خدمات هذه البنوك تتركز في الشركات التصديرية الكبيرة وتحجم عن مساعدة صغار المصدرين بسبب مخاوفها من عدم القدرة على السداد أو افتقار هؤلاء المصدرين الى الضمان المادي أو بسبب عنصر المجازفة ، لذلك كانت مشكلة التمويل من المشاكل الهامة التي تواجه المصدر المصري .

ودعماً لنشاط التصدير صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ والخاص بإنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات وبدأ عمله اعتباراً من ١٩٨٥ وكان الهدف الأساسي من إنشائه هو تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض متوسطة وطويلة الأجل للمصدرين بالإضافة إلى تقديم الضمانات اللازمة لتمويل عمليات التصدير سواء بطريق مباشر أو عن طريق اعادة التمويل من خلال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

ساهم البنك في تقديم بعض التسهيلات الائتمانية وبخاصة المشروعات الزراعية التي تنتج بهدف التصدير بالإضافة الى تمويل بعض مشروعات التعبئة والتغليف

---

(١) - Turkish Review ..... , Op. cit, 1987, P. 32 .

(٢) وزارة الاقتصاد – التمثيل التجاري – " العلاقات المصرية التركية " – مرجع سابق ص ١٥٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باعتباره نشاطاً مكملاً لقطاع التصدير [١] .

ويعاني البنك من مشكلة محدودية الموارد المالية والتي تقيد نشاطه في تمويل ودعم شركات التصدير وعدم قدرته على إعطاء ميزة سعرية للمصدر عن البنوك الأخرى لأنه يحصل على موارده المالية في جو تنافسي مع البنوك الأخرى ، كما أنه يحصل على جزء كبير من موارده من البنوك التجارية فلابد أن أسعار الفائدة التي يقدمها تكون مماثله للأسعار في البنوك الأخرى ولايمكن أن يعطي ميزة في أسعار فائدته إلا إذا كان يحصل على ميزة في موارده ولن يكون هذا إلا من خلال الدولة . فقد أوقفت الدولة منذ سنتين (منذ عام ١٩٩٢) القروض المخصصة للبنك ومقدارها ٣٠ مليون دولار سنوياً حيث أنه حصل فقط على ثلاث قروض ميسرة من الحكومة بلغت جملتها ٩٠ مليون دولار لتمويل الصناعات التصديرية بفائدة لا تتعدى ٩٪ سنوياً وبفترة سماح تصل الى ثلاث سنوات وقد استخدم نحو ٧٥ مليوناً من هذه القروض لتمويل بعض الصادرات [٢].

وقام البنك بتمثيل الحكومة المصرية في اتفاقها مع بنك التنمية الإسلامي بجدة وفي إطار التمويل الأطول أجلاً للتجارة والذي كان يهدف الى زيادة حركة الصادرات بين الدول الأعضاء وبمنظمة المؤتمر الإسلامي . كما اتفق البنك مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لكي يقوم بتمثيل المؤسسة في مصر لمنح التأمين لصالح المصدر المصري في تعامله مع الدول العربية ضد الأخطار التجارية وغير التجارية * . كما نجح البنك في تمويل بعض عمليات المقاولات المصرية في الخارج الى جانب ما يقوم به من تقديم دراسات استشارية لعملائه كنشاط مكمل . وأعد البنك دليلاً للسلع والمنتجات المصرية (حوالي ١٣٥٠ سلعة تصديرية غير تقليدية) وقام بتوزيعها على السفارات المصرية ومكاتب التمثيل التجاري بالخارج [٣] . كما استطاع أن يقوم بدور الوسيط بين المستثمر المصري الراغب في اقامة صناعة مشتركة مع مستثمر أجنبي وبين مركز التجارة الدولي في جنيف الذي يبحث عن هذا المستثمر الأجنبي [٤].

---

(١) بنك تنمية الصادرات المصري - التقرير السنوي - أعداد مختلفة .

(٢) وزارة الاعلام - الهيئة العامة للإستعلامات - " استراتيجية تنمية الصادرات في مصر " - ١٩٩٢ - ص ٧٤ .

* المخاطر التجارية هي تلك التي ترجع لأسباب تتعلق بالمستورد كرفضه تسلم البضاعة أو رفضه دفع قيمتها بعد تسلمها أو عجزه عن سداد قيمة البضاعة لإفلاسه أو المماطلة في الدفع . . أما المخاطر غير التجارية فهي تلك التي ترجع لأسباب خارجة عن ارادة المصدر والمستورد مثل اجراءات السلطة العامة في بلد المستورد أو أي شئ يترتب عليه عدم حصول المصدر على قيمة صادراته والتامين على هذه المخاطر يختلف عن التامين التجاري الذي ينصب على البضاعة نفسها مثل حالات التلف والضياع والإهلاك .

(٣) وزارة الإعلام - الهيئة العامة للإستعلامات " استراتيجية تنمية الصادرات في مصر " - ١٩٩٢ ص ٧٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٧٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كشفت نتائج الاستقصاء لعينة الشركات السابق ذكرها عن حاجة البنك الى دعم دوره وخاصة فيما يتعلق بتوفير الائتمان المناسب بتكلفة مناسبة للمصدرين وتقديم المعلومات والأبحاث وجاءت هذه الوظائف في الترتيب الرابع والثالث، بينما كانت مهمة البنك فيما يتعلق بدراسة الأسواق الأجنبية وتوفير نظام التأمين على الصادرات في المقدمة (انظر جدول ٣-٧) مما يشير الى أن دور البنك غير بارز وغير جوهري ويحتاج الى مصادر تمويل تساعده على القيام بوظيفته الأساسية التي أنشئ من أجلها.

وبالنسبة للتأمين علي الصادرات فقد تم تأسيس الشركة المصرية لضمان الصادرات في مصر ** والتي بدأت نشاطها الفعلي في أواخر ١٩٩٣ والتي تعد أحد الحوافز الأساسية للمصدرين وتهدف الى حماية المصدرين الوطنيين من المخاطر التي يتعرضون لها في الأسواق الخارجية سواء المخاطر التجارية أم غير التجارية ، وكذلك تغطية الضمان للمخاطر التي تقع قبل الشحن خلال فترة الاتفاق على الشحن وبعد فترة الشحن وللمصدرين أن يتعاقدوا مع الشركة سواء للضمان الشامل قبل وبعد الشحن أم يقتصر التعاقد على مرحلة واحدة ، ولقد مضى على عمل الشركة نحو أكثر من ستة أشهر ، وهي تحتاج الى دعم الدولة فيما يخص موضوع التأمين ضد المخاطر السياسية في جميع الدول وقد قدمت الشركة بروتوكول للحكومة يتضمن اطار لتنظيم العمل بين الشركة والحكومة ولم يتم البت فيه .

ولاشك أن التوسع في ضمان الصادرات سوف يساهم في فتح السوق الأفريقية أمام المصدر المصري والذي كان يتردد كثيراً أمامها نظراً لأنها سوق تحفها المخاطر برغم كبر حجمها . كما سيعمل أيضاً على توفير فرص التمويل اللازم بشروط أفضل طالما أن البنك الممول سيحصل على مستحقاته من مؤسسة الضمان في حالة اخفاق المصدر على مستحقاته من المستورد الخارجي .

وقد طبقت تركيا سياسة التأمين على قروض التصدير اعتباراً من مارس ١٩٨٩ وفي إطار هذه السياسة يتحمل البنك المؤمن لديه نسبة ٨٠٪ من الخسائر الناجمة عن

---

* إن الوظيفة الأساسية للبنك هي تمويل قطاع التصدير باعتبار أن البنك مؤسسة تمويلية ويتوافر لدى البنك مركز معلومات يغطي كثيراً من الأسواق لمساعدة البنك في استكمال وظيفته الأساسية وتوفير المعلومات للمصدرين كنشاط تكميلي وليس نشاط أساسي .

** يعتبر بنك تنمية الصادرات ضمن المساهمين في هذه الشركة كما أن رئيس مجلس إدارة البنك هو رئيس مجلس ادارة شركة ضمان الصادرات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب سياسية وتجارية بشرط عدم تجاوز الحد الأقصى للإلتزامات [١]. كما يمكن أن يتطرق نظام التأمين المصري إلي مجالات أخرى مثل التأمين على قروض خدمات شركات المقاولات المصرية في الخارج لتسهيل قيام هذه الشركات بتنفيذ عقود مقاولات في الخارج وكذلك للتأمين ضد الأخطار المحتمل أن تواجهها هذه الشركات مثل مصادرة المعدات أو تجميد حسابات هذه الشركات أو عدم السماح لها بتحويل أرباحها (كافة المخاطر غير التجارية) .

(٣) الشركات التجارية التصديرية

أنشأت تركيا شركات تجارة خارجية متعددة الأطراف تتضمن على الأقل عشراً من الشركات المنتجة والمصدرة والتي يبلغ حجم صادرات كل منها أقل من مليون دولار وذلك للتغلب على مشكلة ضعف كفاءة وامكانيات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وأيضاً للاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للشركات التصديرية ، فضلاً عما يمكن أن تقوم به الشركات التجارية من دور في تنمية الصادرات . وبمرور الوقت أصبح لهذه الشركات دور هام مثل نظيرتها في دول اليابان وكوريا . وبلغ عدد هذه الشركات في مطلع الثنمانينات اثنتى عشرة شركة تجارية وأكبر هذه الشركات هي شركة ENKA التي أنشئت في عام ١٩٧٤ وبلغ قيمة صادراتها من السلع الصناعية ومواد البناء والمأكولات المصنعة والمنسوجات والأدوات الكهربائية مايزيد عن ٣٠ مليوناً من الدولارات عام ١٩٨٠ أرتفعت الى ١٠ مليون من الدولارات عام ١٩٨١ . ولهذه الشركة ثلاثة فروع في تركيا وخمسة فروع في إيران والمملكة العربية السعودية وسوريا والأردن والجزائر . ويليها في الأهمية شركة RAN التي قامت بتصدير مايزيد قيمته عن ٥٠ مليوناً من الدولارات [٢].

ونظراً لأهمية هذه الشركات فقد صدر مرسوم في يولية ١٩٨٠ يتضمن مجموعة من الحوافز لهذه الشركات ومازالت تركيا تعمل على تشجيع اندماج المصدرين الصغار في شركات كبرى للتصدير [٣] حيث وضعت الحكومة عام ١٩٩١ قرارات لتشجيع قطاع التصدير ومن أهمها توفير الحوافز المناسبة لتكوين مثل هذه الشركات .

---

(١) وزارة الاقتصاد – التمثيل التجاري – " العلاقات المصرية التجارية " – مرجع سابق ص ١٥١ .

(٢) Export Promotion Center of Turkey (IGEME), " Turkey 1988 ", 1988 .

(٣) نجوى علي خشبة – القطاع الخاص وتنمية الصادرات المصرية – .... مرجع سابق ص ١٥٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان يقوم بمهمة هذه الشركات التجارية في مصر بعض من شركات القطاع العام مثل شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية وشركة الوادي * ، وإن كان نشاط هذه الشركات يتركز بصفة أساسية في الاستيراد أكثر من التصدير . ويمكن تشجيع قيام شركات تجارية تصديرية تابعة للقطاع الخاص تكون ذات امكانيات مادية كبيرة تمكنها من دعم الأسواق المتاحة أمام الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة ويكون عملها الأساسي هو التصدير ، ولا ننسى نجاح الشركات التجارية في اليابان وكوريا والهند في تنمية الصادرات .

ثالثاً : اجراءات التصدير

تمثل إجراءات التصدير واحدة من أخطر العقبات التي تواجه المصدرين فضلاً عن أنها تشكل أحد الميادين التي يمكن أن يتحقق من ورائها نتائج مباشرة وسريعة . وإذا كان تبسيط الإجراءات أمراً هاماً فإنه ينبغي أن يصدر ذلك عن تصور واضح عن دور الإجراءات والهدف من ورائها .

وقامت كل من الحكومة المصرية والتركية بخطوات واضحة نحو تبسيط إجراءات التصدير . ففي مصر تم اعادة النظر في هذه الإجراءات عام ٨٩ ، ٩٠ ، ١٩٩١ ** وأسفر ذلك عن تبسيط إجراءات التصدير ، فعلى سبيل المثال تم اختصار لجان الفحص المتعددة وأمكن انتداب لجان من هيئة الرقابة على الصادرات والحجر الزراعي في مواقع التعبئة فيما يتعلق بالحاصلات الزراعية بالإضافة الى ما قامت به مصلحة الجمارك من إنشاء مكاتب إتمام إجراءات التصدير بالمدن الجديدة تتولى كافة الإجراءات الجمركية واجراءات استرداد الضرائب على المبيعات وفحص المستندات وتأمين وسائل النقل بحيث تصبح السلع جاهزة للشحن مباشرة الى موانئ التصدير . كما صدر قرار مصلحة الجمارك بإنشاء وحدات خدمات التصدير من مهامها إرشاد المصدرين لكل ما يتصل بإعداد مستندات التصدير وإعداد ما يحتاجه موقع التصدير من لافتات إرشادية واعداد تقارير يومية عن مدى انسياب حركة التصدير والمعوقات التي يقابلها المصدر وعرضها على الجهات المختصة [١] . هذا فضلاً عن تبسيط الإجراءات الروتينية والخطوات المطولة التي كانت متبعة فيما يتعلق باستكمال المستندات المطلوبة للتصدير . كذلك تيسير اجراءات رد الضريبة على الاستهلاك بالنسبة للسلع المصدرة خلال أسبوع واحد كما سمح بتجنيب كامل حصيلة الصادرات . ومن الخطوات الهامة التي اتخذتها

---

* هذه الشركات في طريقها للتصفية وتحويلها الى شركات خاصة في إطار نظام الخصخصة المصري .

** كان آخرها القرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ لتعديل اجراءات التصدير .

(١) وزارة الإعلام - الهيئة العامة للإستعلامات ..... مرجع سابق - ص ٧٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة في سبيل دعم قطاع التصدير إنشاء المجلس السلعي للبرتقال عام ١٩٨٧ حيث يتم في هذا المجلس الجمع بين المنتج والمصدر والأجهزة المختصة . ويمكن تعميم هذه الفكرة على مستوى باقي المنتجات التصديرية الهامة بحيث تتولى هذه المجالس تحديد السياسات التصديرية كل فترة بما يتناسب مع الظروف العالمية . ولنا مثال في ذلك أن المجلس السلعي للموالح الإسرائيلية يضع خططاً تصديرية كل أسبوع بما يتمشى مع الظروف الخارجية .

كذلك أعلنت وزارة الاقتصاد في فبراير ١٩٩١ عن إدماج صادرات الموالح والفول السوداني والبصل والثوم والعسل الأسود ضمن المنتجات التصديرية التي تخضع لحساب التجنيب بنسبة ١٠٠٪ بعد أن كانت النسبة ٥٠٪ فقط . كما تم إنشاء مجلس استشاري لتنمية الصادرات المصرية عام ١٩٩٠ وفقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٠ يهتم بالقطاع التصديري ككل . وتم تبسيط إجراءات القيد في سجل المصدرين ومن الممكن أن يرتبط نظام التراخيص واجراءات القيد في سجل الموردين بتحقيق أهداف معينة للتصدير على غرار الأسلوب التي استخدمته كوريا ، حيث كان التسجيل للشخص كمستورد في كوريا يتوقف على شرط الأداء التصديري [١] .

وقامت السلطات المصرية بتبسيط الاجراءات الخاصة بالسماح المؤقت والدروباك حيث صدرت قرارت تحدد مدة أسبوعين لرد الضرائب في نظام الدروباك ورد خطاب الضمان في نظام السماح المؤقت ولا تزيد المدة عن شهر بشرط استكمال المستندات وأعقب ذلك في مطلع عام ١٩٩٤ اعفاء شركات التصدير الخاصة من تقديم خطاب ضمان بنكي في نظام السماح المؤقت على غرار ما كان متبعاً مع شركات القطاع العام كما أعلن في مطلع هذه العام أيضاً عن انشاء لجنة عليا للتصدير برئاسة رئيس مجلس الوزراء .

وقد اتضح من بيانات الاستقصاء (كما سبق ذكره) أن الشركات التي تستفيد من الدروباك لاتعاني من مشكلة تأخير استرداد الضرائب وأنها تتم بعد تقديم المستندات الدالة على القيام بالتصدير .

---

(١) نجوى على خشبة - " القطاع الخاص وتنمية الصادرات المصرية " ..... مرجع سابق .

* إن فكرة انشاء لجنة عليا للتصدير ليست جديدة حيث سبق أن شكلت مثل هذه اللجنة في منتصف الثمانينات ثم اعقبها فكرة تشكيل مجلس أعلى للصادرات ولم يجتمع هذا المجلس ولم يقم بدور في تنمية قطاع التصدير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قطعت تركيا شوطاً كبيراً في تبسيط اجراءات التصدير منذ بداية الثمانينات وأصبح من الممكن للمصدر أن يقوم بالتصدير فور الفحص مباشرة وخاصة للسلع التي لاتحتاج الى اذن من سكرتارية الخزانة والتجارة الخارجية بالإضافة الى تحرير قطاع الاستيراد واعطاء مزايا جمركية على الواردات من المستلزمات الانتاجية الضرورية للسلع التصديرية .

من خلال العرض السابق لسياسات حوافز التصدير المختلفة ، يتضح عدم وجود هيكل متكامل لنظام حوافز قطاع التصدير المصري مرتبط بالأهداف المطلوب تحقيقها في هذا القطاع . ويحتاج القطاع التصديري المصري إلى هيكل متكامل للحوافز يأخذ في اعتباره الظروف التي تواجه هذا القطاع سواء ظروف الطلب الخارجي التي ترتبط بالسوق العالمية أم ظروف العرض والخاصة بالظروف المحلية . وبالنسبة لظروف الطلب العالمي على المنتجات المصرية فيمكن العمل على توافر الحوافز التالية :

- توفير مصادر التمويل المناسبة للمصدرين المصريين من خلال بنك تنمية الصادارات المصري (بعد دعم موارده المالية) ووضع نظم تشمل مختلف أنواع القروض مثل قروض الاستيراد التي تطبقها الحكومة التركية ويقدمها بنك الصادرات التركي Buyers Credits والتي تمنح الى المستوردين في الدول المختلفة لتشجيعهم على الاستيراد من مصر بالدفع الآجل ، وقروض الموردين Suppliers Credits والتي تمنح للمصدرين مباشرة من أجل مساعدتهم في تقديم شروط ميسرة للمستوردين الأجانب لسداد قيمة مشترياتهم من المصدرين المصريين كوسيلة لإعطاء مزايا تفضيلية للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية .

- توفير حوافز إنتاجية للمزارع المصري لإنتاج بعض المنتجات الزراعية التصديرية في فترات زمنية محددة وتصديرها الى الأسواق الخارجية (كأسواق المجموعة الأوربية) للإستفادة من المزايا الجمركية التي تمنح لهذه المنتجات في فترات معينة مثل إنتاج البطاطس المبكرة والتي يتم تصديرها الى الأسواق الأوربية ابتداء من شهر يناير ومحصول البصل والثوم الذي تبدأ الاعفاءات الجمركية له من أول فبراير حتى آخر ابريل وهي تلك الفترات التي تخلو فيها هذه الأسواق من المحاصيل المذكورة .

- قيام الدولة بجهود كبيرة في عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لتيسير دخول المنتجات المصرية الى الأسواق الخارجية على غرار الاتفاقيات مع دول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوق الأوربية المشتركة وذلك لمواجهة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تنتهجها الدول المستوردة على واردات الدول النامية .

- العمل على تعميم المواصفات العالمية التي أصدرتها المنظمة الدولية للمواصفات كمعيار لقبول أو رفض أية سلعة في الأسواق العالمية بالنسبة لكل دول العالم ، وتضطلع هيئة التوحيد القياسي المصرية بتعميم هذه المواصفات على كل الشركات التصديرية لأن الشركات التي لن تطبق هذه المواصفات علي منتجاتها ستحرم من تصدير منتجاتها لأية سوق خارجية .

أما بالنسبة للحوافز المتعلقة بظروف العرض المحلي فيمكن العمل على توافر الحوافز التالية :

- اقامة هيكل متكامل لحوافز قطاع التصدير يجعل التصدير أكثر ربحية للمنتج المحلي ، فإلى جانب سياسات سعر الصرف يحتاج الأمر الى سياسات مكملة ، فبالنسبة للجمارك يمكن إعطاء مزايا للصناعات التصديرية بخفض الرسوم الجمركية على المستلزمات اللازمة لهذا القطاع على غرار المزايا المطبقة في تركيا . كذلك المعاملة الضريبية ، فيكون هناك إعفاءات ضريبية خاصة للقطاع التصديري تتناسب مع حجم الصادرات على غرار الحوافز الضريبية المتعددة المطبقة في تركيا (والمشار اليها في هذا الفصل) وكذلك توفير مصادر التمويل والتأمين على الصادرات إلى جانب سياسات التسويق والعلاقات الخارجية والسياسات الإعلامية (وجود سياسة اعلامية ناجحة تواكب استراتيجية تنمية الصادرات) ويستلزم وجود هذا الهيكل المتكامل التنسيق بين كافة الأجهزة الرسمية في الخارج سواء المكاتب التجارية أم التمثيل التجاري لإعطاء دور أكثر فاعلية للتصدير .

- قيام الدولة بدور فعال في توفير خدمات الشحن وازالة الوضع الاحتكاري لشركات القطاع العام المسيطرة علي خدمات الموانئ والشحن والسماح للقطاع الخاص بالدخول منافس في جميع مجالات خدمات النقل البحري .

- هناك حاجة لتطبيق نظام الاتحادات المتخصصة بمصر لتحقيق التكامل الاقتصادي في مجال نشاط التصدير للحاصلات الزراعية وخاصة الحاصلات البستانية والأزهار وهي حاصلات غير تقليدية فيمكن لهذه الاتحادات أن تقوم بدراسات واضحة عن احتياجات السوق الخارجية (الأوربية والعربية) لهذه الأنواع وتحديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواصفاتها ومواعيدها المناسبة وتتعهد باستيراد وتجهيز البذور والشتلات تمهيداً للتصدير *، ويوجد في مصر بالفعل اتحاد عام لمصدري ومنتجي البطاطس ولكن هذه المحاصيل (البستانية والزهور) تحتاج هي الأخرى الى مثل هذه الاتحادات لاعادة الاهتمام بمثل هذه المنتجات التي انحسر تصديرها للأسواق الخارجية .

- توسيع نطاق الدروباك والسماح المؤقت ليشمل العديد من المستلزمات الإنتاجية اللازمة للصناعات التصديرية لتخفيف عبء الضرائب والجمارك على القطاع التصديري .

- توجيه الاستثمارات الجديدة الى الصناعات التصديرية بحيث يتم إنشاء صناعات أساسية توجه لقطاع التصدير .

---

* يوجد في اليابان نحو ٢٠ ألف اتحاد صناعي نوعي كل منهم يتوافر لديه مركز معلومات تجارية مخصص للسلع التابعة له .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواصفاتها ومواعيدها المناسبة وتتعهد باستيراد وتجهيز البذور والشتلات تمهيداً للتصدير *، ويوجد في مصر بالفعل اتحاد عام لمصدري ومنتجي البطاطس ولكن هذه المحاصيل (البستانية والزهور) تحتاج هي الأخرى الى مثل هذه الاتحادات لاعادة الاهتمام بمثل هذه المنتجات التي انحسر تصديرها للأسواق الخارجية .

- توسيع نطاق الدروباك والسماح المؤقت ليشمل العديد من المستلزمات الإنتاجية اللازمة للصناعات التصديرية لتخفيف عبء الضرائب والجمارك على القطاع التصديري .

- توجيه الاستثمارات الجديدة الى الصناعات التصديرية بحيث يتم إنشاء صناعات أساسية توجه لقطاع التصدير .

المبحث الثالث

قياس درجة التحيز ضد الصادرات المصرية والتركية

بعد دراسة نظم الحوافز المقدمة لتشجيع الصادرات من جانب الحكومة المصرية والتركية نتجه في هذا المبحث لدراسة جانب آخر من الجوانب التي توضح مدى التكامل بين السياسات الاقتصادية الكلية وبين التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المختلفة من أجل تحقيق تنمية قطاع التصدير والغاء التحيز ضد هذا القطاع الذي استمر لفترة طويلة أثناء تبني استراتيجية احلال الواردات .

ويتم في هذا المبحث توضيح مدى تأثير التعريفة الجمركية الجديدة في مصر والتي صدرت ١٩٩٢ بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤٠٣ لعام ١٩٩٢وما أدخله من تطورات في أسعار الرسوم الجمركية على الوادرات المصرية من المستلزمات الانتاجية والسلع النهائية وكذلك تأثير سياسة تحرير أسعار الصرف على قطاع التصدير وهل ساهم ذلك في إلغاء درجة التحيز ضد الصادراتالمصرية أم أن التحيز مازال مستمراً ؟

كما يتضح في هذا الفصل أيضاً تأثير التعريفة الجمركية التركية لعام ١٩٩٢ والتي صدرت بمقتضى القرار رقم ٢١٤٥٢ (١) والتغيرات التي طرأت على أسعار الصرف التركية على مقدار التحيز ضد الصادرات التركية .

* يوجد في اليابان نحو ٢٠ ألف اتحاد صناعي نوعي كل منهم يتوافر لديه مركز معلومات تجارية مخصص للسلع التابعة له .

(١) - Istanbul Ticaret Odasi, Yayin No : 1993 - 1 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتم توضيح هذه التساؤلات من خلال قياس درجة التحيز ضد الصادرات المصرية والتركية في ظل التعريفة الجمركية الحديثة في كل من الدولتين ومقارنة نتائج هذه الدراسة مع دراسات سابقة منها الدراسة التي أوضحت درجة التحيز ضد الصادرات المصرية من خلال التعريفة الجمركية لسنة ١٩٨٦ [١] ودراسة البنك الدولي [٢] التي أعدت لقياس درجة التحيز ضد الصادرات التركية عام ١٩٨١ .

أولاً : مفهوم التحيز ضد الصادرات :

إن التحيز ضد الصادرات يعني وجود سياسات من شأنها التمييز ضد قطاع التصدير ودعم وتشجيع الانتاج للسوق المحلي مثل إيجاد معدلات حماية اسمية مرتفعة والتعامل بأسعار صرف غير واقعية في قطاع التصدير ترتفع فيها قيمة العملة المحلية وغيرها من السياسات التي من شأنها التأثير علي مستويات الأسعار المحلية بحيث تزيد هذه الأسعار عن الأسعار المحتملة في الأسواق الخارجية مما يدفع المنتج المحلي الى تفضيل بيع منتجاته في الأسواق المحلية [٣] ، لأن قرار المنتج بأن يبيع منتجاته في الأسواق المحلية أو للأسواق الخارجية يتوقف على الربحية النسبية في السوق المحلي مقارنة بالربحية الخاصة بسوق التصدير [٤] .

وكان التفضيل الأساسي للمنتجين في مصر وتركيا هو البيع في السوق المحلية وذلك بسبب إنتهاج الدولتين لاستراتيجية إحلال الواردات وما صاحبها من حماية للصناعات المحلية التي تنتج بهدف الإحلال محل الواردات واختلاف أسعار الصرف المتعامل بها في الإستيرادعنها في التصدير (كما سبق الإشارة لذلك في الفصل الأول) .

وتغيرت الأوضاع في تركيا منذ الثمانينات مع بدء تطبيق استراتيجية التصنيع من أجل التصدير وكذلك في مصر إلى حد كبير وخاصة منذ بداية التسعينات مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي واتخذت بعض السياسات التي من شأنها دعم قطاع التصدير المصري .

---

(١) هناء خير الدين وآخرون " السياسة الحمائية وتاثيرها على تشجيع انتاج صادرات القطاع الخاص " - مجلة مصر العاصرة - العددان ٤١٥ ، ٤١٦ ، السنة الثمانون - يناير وابريل ١٩٨٩ .

(٢) - World Bank, " Turkey - Industrialization and Trade strategy .....op. cit, .

(٣) - Balassa Bela " The Stucture of Protection in Developing Countries ", Baltimore, IBRO, 1971 , P. 33 .

(٤) هناء خير الدين وآخرون ، " السياسة الحمائية .... " ، مرجع سابق ص ٥٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : قياس درجة التحيز ضد الصادرات :

نستعين بمقياس التحيز ضد الصادرات المصرية والتركية الراجع الى التعريفة الجمركية فقط وهو يختلف عن التحيز الكلي الذي يستند إلى كافة السياسات مثل سياسات التسعير والدعم والضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدول على المنتجات المحلية .

ويعرف مقياس التحيز الكلي بأنه نسبة الزيادة في القيمة المضافة المتحققة في ظل الإنتاج المخصص للسوق المحلي والمتمتع بالحماية عن القيمة المضافة التي تتحقق بالنسبة للإنتاج المخصص للتصدير .

وعند تحديد معادلة لحساب هذا التحيز يؤخذ في الإعتبار الحماية المقدمة للصناعات المحلية بالإضافة الى نظام الحوافز المقدم للإنتاج التصديري ويتحدد بالمعادلة

$$X_i = \frac{W_i - Y_i}{Y_i}$$

حيث :

Y_i : القيمة المضافة المتحققة في قطاع التصدير

W_i : القيمة المضافة المتحققة في الإنتاج للسوق المحلي

أما قياس درجة التحيز الراجع الى التعريفة الجمركية فقط يعرف بأنه نسبة معدل الحماية الأسمية الى متوسط اعانة الصادرات وذلك باستخدام المعادلة الآتية :

$$\left(\frac{1 + t}{1 + s} - 1\right) \times 100$$ (١)

حيث : t = معدل التعريفة الجمركية على المنتجات النهائية (معدل الحماية الأسمية)

S = معدل الاعانة المقدمة لقطاع التصدير (الدروباك واعانة سعر الصرف) بالنسبة لمصر والإعفاء من ضرائب القيمة المضافة واعانة سعر الصرف في تركيا.

[١] معدل الحماية الأسمية

يتم حساب هذا المعدل من خلال حساب متوسط التعريفة الجمركية على المنتجات النهائية لكل قطاع انتاجي وذلك بالاستعانة بقانون التعريفة الجمركية [٢] في البلدين

---

(١) - World Bank, " Turkey - Industrialization ..... op. cit, P. 105 .

(٢) قانون التعريفة الجمركية التركي ٩٣/٣٩٠٢ وقانون التعريفة الجمركية المصري بموجب القرار رقم ٣٧١ لسنة ١٩٩٢ لتعديل التعريفة الجمركية ... انظر :
- الوقائع المصرية - العدد ١٥٠ الصادر في ١٩٩٢/٧/٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع اعطاء وزن ترجيحي يعكس الأهمية النسبية لصادرات مكونات القطاع إلى اجمالي صادرات نفس القطاع ككل وهو عبارة عن $\frac{\text{صادرات كل منتج من منتجات القطاع}}{\text{صادرات القطاع}}$

[٢] اعانة الصادرات

سنقتصر على تقديم نوع من الإعانات المقدمة لقطاع التصدير وفق نظام الحوافز المصري والتركي الى جانب الدعم المتمثل في خفض قيمة العملة المحلية والذي صاحب سياسات تحرير أسعار الصرف في البلدين .

ويتحدد الدعم الأساسي لقطاع التصدير فيما يعرف بنظام الدروباك (استرداد الرسوم الجمركية المفروضة على المستلزمات الانتاجية بعد القيام بالتصدير). وقد تم حساب هذا الدعم (انظر جدول ٣-٨) على أساس حاصل ضرب المعامل الفني للواردات ** ومعدل الحماية على المستلزمات الإنتاجية وذلك لتحديد مقدار الرسوم الجمركية التي يتم ردها الى كل قطاع انتاجي بعد القيام بالتصدير .

أما تركيا فتأخذ بالدعم المسموح للمصدرين والمتمثل في اعفاء المصدرين من ضرائب القيمة المضافة [١] . وقد تم حساب هذا الدعم من خلال حاصل ضرب معدل الرسوم الجمركية على المستلزمات الانتاجية والمعامل الفني للواردات (وذلك لتحديد معدل الرسوم الجمركية المفروضة على المستلزمات الإنتاجية لكل قطاع انتاجي على حدة) ثم ضرب ذلك في نسبة الاعفاء المسموح به (وهو ١٢٪) لكي يتم تحديد مقدار الاعانة التي يتمتع بها كل قطاع والمتمثل في الإعفاء من ضرائب القيمة المضافة .

أما بالنسبة للدعم المتحقق لقطاع التصدير من خلال سياسات سعر الصرف ، فإنه مع التطورات التي صاحبت سياسات سعر الصرف في مصر وتركيا والتي كانت تسير في اتجاه خفض قيمة العملة المحلية لإعطاء سعر واقعي للعملة الوطنية ودعم قطاع التصدير ، كان لهذه السياسات تأثير على قطاع التصدير ، لذلك فقد تم حساب هذا الدعم على النحو التالي :

مصر : يتحدد الدعم المتمثل في سياسة تحرير أسعار الصرف السائد من خلال الفرق

** بستخرج من جدول المدخلات والمخرجات المصري لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ والتركي لعام ١٩٨٥ .

(١) تتحدد ضرائب القيمة المضافة في تركيا بـ ١٢٪ من قيمة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من المستلزمات الإنتاجية انظر :

The Istanbul Chamber of Commerce, "Foreign regislation, ...op. cit, P. 18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين السعر المحاسبي (سعر الظل) لصرف الجنيه المصري وسعر الصرف السائد . ونظراً للخطوات التي قامت بها الحكومة المصرية لتحرير أسعار صرف الجنية . فيمكن اعتبار سعر صرف الجنيه المصري السائد في السوق المصرفية الحرة عام ١٩٩٢ هو نفسه سعر الظل لتلك الفترة وهو السعر الذي يتم من خلاله تقييم حصيلة المصدرين عدا بعض الصادرات المحدودة التي يتم تقييمها وفقاً لأسعار السوق الأولية والتي تقل بمقدار ٥٪ عن أسعار السوق الحرة مثل القطن والأرز .

ويمكن تحديد مقدار دعم سعر الصرف للصادرات المصرية على أساس الفرق بين السعر السائد في السوق المصرفية الحرة وبين السعر السائد في السوق الأولية .

وكان سعر الصرف السائد في عام ١٩٩٢ (وفقاً للسوق الحرة) هو ٣,٣٠ * جنيهاً مقابل الدولار بينما السعر السائد في السوق الأولية ٣,١٤ ** جنيهاً مقابل الدولار وكان الفرق بينهما = ٠,١٦ وتم اعطاء وزن ترجيحي لكل قطاع انتاجي متمثلا في الأهمية النسبية لصادرات القطاع بالنسبة لإجمالي الصادرات (بدون صادرات البترول) انظر جدول (٣- ٨) .

تركيا عملت الحكومة التركية منذ بداية تطبيقها لسياسة الاستقرار الاقتصادي على تحرير أسعار الصرف وتخفيض قيمة الليرة التركية كوسيلة لتنمية الصادرات . ولقد اعتبرت سياسة سعر الصرف في تركيا من أهم الحوافز التي يحصل عليها المصدرين الأتراك .

ونظراً لأن أسعار الصرف تعكس باستمرار تغيرات ظروف الطلب والعرض والاتجاه الدائم من قبل الدولة لتخفيض قيمة الليرة التركية فيمكن أن يعتبر سعر ظل صرف الليرة التركية هو نفسه السعر السائد في السوق .

نتائج الدراسة :

أولاً : مصر :

يشير جدول (٣-٩) ، (٣-١٠) إلى نتائج قياس درجة التحيز ضد الصادرات المصرية في كل قطاع من القطاعات الإنتاجية .

---

* يتمتع سعر الصرف في مصر بشبه ثبات خلال الفترة من ٩٠ - ١٩٩٣ ويتأرجح ما بين ٣,٣١ و ٣,٣٣ مقابل الدولار وفق تقديرات البنك المركزي المصري ، لذا فقد تم أخذ متوسط ٣,٣٠ جنيها مقابل الدولار .

** أقل من سعر السوق المصرفية الحرة بـ ٥٪ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجدول (٣-٩) يوضح درجة التحيز بالاستعانة بالدروباك كدعم لقطاع التصدير .

جدول (٣ - ٨)

اعانة سعر الصرف للصادرات المصرية

القطاع الإنتاجي	(١) الأهمية النسبية لاجمالي الصادرات**	(٢) متوسط التغير في أسعار الصرف	(٣) اعانة سعر الصرف* (١) × (٢)
	٪		
١) قطاع الإنتاج النباتي	١٢	٠,١٦	٠,٠٢
٢) قطاع الانتاج الحيواني	-	٠,١٦	-
٣) المواد الغذائية	٤	٠,١٦	٠,٠٠٦
٤) المشروبات	٠,١	٠,١٦	٠,٠٠٠٢
٥) الغزل والنسيج	٢٠,٠	٠,١٦	٠,٣٢
٦) الملابس الجاهزة	٦,٠	٠,١٦	٠,٠١
٧) الجلود ومنتجاتها	١,٠	٠,١٦	٠,٠٠٢
٨) الأحذية	١,٠	٠,١٦	٠,٠٠١
٩) الخشب ومنتجاته	-	٠,١٦	—
١٠) الاثاث الخشبي والمعدني	٢,٠	٠,١٦	—
١١) الورق والطباعة	-	٠,١٦	—
١٢) الكيماويات	٤,٥	٠,١٦	٠,٠١
١٣) المطاط والبلاستيك	—	٠,١٦	—
١٤) الحديد والصلب	١,٠	٠,١٦	٠,٠٠٢
١٥) الماكينات والمعدات	١,٠	٠,١٦	٠,٠٠٢
١٦) صناعات تحويلية أخرى	٥,٠	٠,١٦	٠,٠١

المصدر : مشتق من بيانات التجارة الخارجية للجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء .

* - العمود الأول في العمود الثاني (متوسط التغير في أسعار الصرف مضروباً في الأهمية النسبية لكل قطاع) .

** بالنسبة للصادرات المصرية تستبعد صادرات البترول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣ - ٩)
درجة التحيز ضد قطاعات الإنتاج التصديرية المصرية
(اعانة الدروباك فقط ١٩٩٢)

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	
القطاع الإنتاجي	الحماية على المنتجات النهائية * NRPI	الحماية على المستلزمات * NRPJ	المعامل الفني للـواردات	اعانة الدروباك**	درجة التحيز $\left(\frac{1+1}{1+S} - 1\right) \times 100$
	٪	٪			
١) الإنتاج النباتي	٠,٥١	٠,٣٨	٠,١.٢١٥	٠,٠٣٨٨	٤٥,٣٦ تحيز
٢) الانتاج الحيواني	٠,٣٩	٠,٠١	٠,٣٦٨٩٧	٠,٠٠٣٧	٣٨,٤٨ تحيز
٣) المـواد الغذائيـة	٠,٤١	٠,٠٣	٠,٤٤٣٥٩٩	٠,٠١٣٣	٣٩,١٤ تحيز
٤) المشـروبات	١١,٧	٣٠,٠	٠,١.٨٦٣٤	٣,٢٦	١٩٨,١٢ تحيز
٥) النزل والنسيج	٠,١٧	٠,٢١	٠,٥٥٣.١٢	٠,١١٦١	٤,٨٣ تحيز
٦) الملابـس الجاهزة	٠,٨٧	٠,٢١	٠,٣٥٨٦٥٥	٠,٠٧٥٣	٧٣,٩٠ تحيز
٧) الجلود ومنتجاتها	٠,١٩	٠,١٦	٠,٣٨٩٨٧٤	٠,٠٦٢٤	١٢,٠١ تحيز
٨) الأحـذية	٠,٢٥	٠,١٦	٠,٦.٢٤٠	٠,٠٩٦٤	١٤,٠ تحيز
٩) الخشب ومنتجاته	٠,١٢	٠,٢١	٠,٤.٩٩٣٩٦	٠,٠٨٦١	٣,١٢ تحيز
١٠) الأثاث الخشبي والمعدني	٠,٠١	٠,٢٢	٠,١٥٤٩١٣	٠,٠٣٤١	(٢,٣٣) *** لايوجد تحيز
١١) الورق والطباعـة	٠,٤٢	٠,٠٠٣	٠,٢٨.٢٦٤	٠,٠٠٠٨٤	٤١,٨٨ تحيز
١٢) الكيماويـات	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٢٦٤٤٩٢	٠,١.٣٢	٢٦,٠ تحيز
١٣) المطاط والبلاسيتك	٠,٠٣	٠,٢٨	٠,٥.٣.٧٢٨	٠,١٤١٠	(٩,٧) لايوجد تحيز
١٤) الحديد والصلب	٠,٢٦	٠,٠٢	٠,٥.٥.٨١	٠,٠١.١	٢٤,٧٤ تحيز
١٥) الماكينات والمعدات	٠,١	٠,١	٠,٢٥٦.٢٩	٠,٢٥٦	٧,٢٥ تحيز
١٦) صناعات تحويلية أخرى	٠,٠٠١	٠,١٨	٠,١.٢٦٠	٠,٠١٨٥	(١,٧٢) لايوجد تحيز

المصدر : من نتائج قياس درجة التحيز ضد قطاعات الإنتاج التصديرية المصرية .

المعامل الفني للواردات مستخرج من جدول المعاملات الفنية من جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٧/٨٦ من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

* الحماية الأسمية NRPI : معدل الرسوم الجمركية على المنتجات النهائية NRPJ : الرسوم الجمركية على المستلزمات الإنتاجية.

**اعانة الدروباك : عبارة عن حاصل ضرب المعامل الفني للواردات ومعدل الحماية علي المستلزمات لتحديد مقدار الرسوم الجمركية التي يتم استردادها لكل قطاع انتاجي بعد القيام بالتصدير .

*** ( ) قيم سالبة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن النظر إلى الجدول (٣-٩) ، (٣-١٠) يتبين لنا أن كل القطاعات الإنتاجية المصرية تعاني من التحيز ما عدا ثلاثة قطاعات هي قطاع الاثاث الخشبي و المعدني ، و المطاط و البلاستيك ، و الصناعات التحويلية الاخرى . ويعني ذلك أن ضعف إنجاز القطاع التصديري في بداية التسعينات يعكس في جزء منه التحيز ضد الصادرات الذي ينطوي عليه هيكل التعريفة الجمركية و الذي يبدو واضحا في معظم قطاعات الإنتاج التصديرية .

وتبدو درجات التحيز منخفضة في قطاعات الخشب ومنتجاته ، و الغزل و النسيج ، و الماكينات و المعدات على التوالي بينما تزيد درجات التحيز في قطاع المشروبات و الملابس الجاهزة و الإنتاج النباتي ثم قطاع الورق و الطباعة ، ويعاني قطاع الإنتاج النباتي من درجات عالية من التحيز (٤٥,٣٦) وقد يرجع ذلك إلى إرتفاع معدلات التعريفة الجمركية سواء على المنتجات النهائية أو المنتجات الوسيطة (٥١٪ متوسط التعريفة على المنتجات النهائية ، ٣٨٪ على المنتجات الوسيطة)* وتعتبر التعريفة الجمركية المفروضة على هذا القطاع أعلى معدلات التعريفة بعد قطاع المشروبات و الملابس الجاهزة .

وعند حساب درجات التحيز ضد هذا القطاع مع إضافة الدعم الخاص بسعر الصرف (جدول ٣-١٠) إنخفضت درجة التحيز ضد هذا القطاع إلى ٤٢,٧٢ حيث أن ..... القطن و الأرز يتم تقويم حصيلة صادراتهما وفقا لسعر الصرف السائد في السوق الأولية و الذي ينخفض بنسبة ٥٪ على الأقل عن السعر السائد في السوق المصرفية الحرة .
ومع ذلك فما زالت درجة التحيز ضد هذا القطاع مرتفعة بسبب إرتفاع متوسط التعريفة الجمركية على منتجاته .

* أنظر جدول ٣ ٩ ص١٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ترتفع درجات التحيز في قطاع المشروبات و الملابس الجاهزة و الورق و الطباعة أيضا بسبب إرتفاع معدلات التعريفة الجمركية على منتجات هذه القطاعات بدرجة تفوق الحوافز المقدمة لهذه القطاعات بكثير . و لا شك أن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية على القطاعات التي تعاني من درجات كبيرة من التحيز سوف يساهم في إزالة التمييز بين قطاعات الإنتاج المختلفة .

أما بالنسبة لجدول (٣-١٠) و الذي يوضح درجة التحيز في قطاعات الإنتاج المصرية بعد إضافة إعانة سعر الصرف ، نجد أنه لم تطرأ تغيرات كثيرة ، فما زالت القطاعات الثلاثة (الأثاث ، و المطاط و البلاستيك ، و الصناعات التحويلية) هي التي تتميز بعدم وجود تحيز و إنخفضت درجات التحيز في بعض القطاعات مثل قطاع الإنتاج النباتي و الغزل و النسيج وقد يرجع ذلك إلى تقارب سعر الجنية المصري في السوق الأولية و السوق الحرة) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣ - ١٠)
التحيز ضدالصادرات المصرية في القطاعات الانتاجية
(متضمنة اعانة سعر الصرف) لسنة ١٩٩٢

القطاع الإنتاجي	الحماية على المنتجات النهائية NRPI	اعانة الدروباك	اعانةالصادرات: اعانة سعر الصرف *	اعانةالصادرات: الاجمالي	درجة التحيز $(\frac{1+t}{1+S}-1)\times 100$	الموقف
١) الإنتاج النباتي	٠,٥١	٠,٠٣٨٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٥٨	٤٢,٧٢	تحيز
٢) الانتاج الحيواني	٠,٣٩	٠,٠٠٣٧	—	٠,٠٠٢٧	٣٨,٤٩	تحيز
٣) المواد الغذائية	٠,٤١	٠,٠١٣٣	٠,٠٠٠٦	٠,٠٠١٩	٣٨,٣٧	تحيز
٤) المشروبات	١١,٧	٣,٢٦	٠,٠٠٠٢	٣,٢٦	١٩٧,٩٨	تحيز
٥) الغزل والنسيج	٠,١٧	٠,١١٦١	٠,٠٠٣٢	٠,١٤٨١	١,٩١	تحيز
٦) الملابس الجاهزة	٠,٨٧	٠,٠٧٥٣	٠,٠٠١	٠,٠٠٨٥٣	٧٢,٣٠	تحيز
٧) الجلود ومنتجاتها	٠,١٩	٠,٠٠٦٢٤	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٦٤٤	١١,٨٠	تحيز
٨) الأحذية	٠,٢٥	٠,٠٠٩٦٤	٠,٠٠١	٠,٠٠٩٧٤	١٣,٨٠	تحيز
٩) الخشب ومنتجاته	٠,١٢	٠,٠٠٨٦١	—	٠,٠٠٨٦١٠	٣,١٢	تحيز
١٠) الأثاث الخشبي والمعدني	٠,٠١	٠,٠٠٣٤١	—	٠,٠٠٣٤١	(٢,٣٣)	لايوجد تحيز
١١) الورق والطباعة	٠,٤٢	٠,٠٠٠٨٤	—	٠,٠٠٠٨٤	٤١,٨٨	تحيز
١٢) الكيماويات	٠,٣٩	٠,٠١٠٣٢	٠,٠٠١	٠,٠١١٣	٢٤,٨٩	تحيز
١٣) المطاط والبلاستيك	٠,٠٣	٠,٠١٤١٠	—	٠,٠١٤١٠	(٩,٧٣)	لايوجد تحيز
١٤) الحديد والصلب	٠,٢٦	٠,٠٠١٠١	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠١٢١	٢٤,٤٩	تحيز
١٥) الماكينات والمعدات	٠,١	٠,٠٠٢٥٦	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٢٨	٧,٠٠	تحيز
١٦) صناعات تحويلية أخرى	٠,٠٠١	٠,٠٠١٨٥	٠,٠٠١	٠,٠٠٢٩	(٢,٧٢)	لايوجد تحيز

* اعانة سعر الصرف عبارة عن متوسط التغير في أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار خلال الفترة من ١٩٨٧وحتى ١٩٩٢ مضروباً في الأهمية النسبية لكل قطاع بالنسبة لاجمالي الصادرات .

المصدر : نتائج قياس درجة التحيز ضد قطاعات الإنتاج التصديرية من واقع جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٧/٨٦ والتعريفة الجمركية لعام ١٩٩٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[٤] مقارنة نتائج الدراسة الخاصة بمصر بدراسة أخرى

بالنظر الى جدول (٣ - ١١) الذي يوضح نتائج الدراسة التي قامت بها د. هناء وآخرون [١] والتي أظهرت وجود التحيز في كافة القطاعات الإنتاجية وفقاً لجدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٤/٨٣ والتعريفة الجمركية لسنة ١٩٨٦ ، يتضح وجود بعض التشابه بين نتائجها وبين نتائج دراستنا من حيث تصدر قطاع المشروبات والملابس الجاهزة كقطاعات تعاني من التحيز بدرجات كبيرة ويأتي بعدها قطاع الإنتاج النباتي والأحذية . وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في أن الأخيرة قد استنتجت وجود ثلاث قطاعات لاتعاني من التحيز وقد يرجع ذلك الى اختلاف التغيرات التي طرأت على التعريفة الجمركية لعام ١٩٩٢ ومجموعة الحوافز التي قدمتها الحكومة لقطاع التصدير منذ أواخر الثمانينات والذي استمر حتى بداية التسعينات وعلى رأس هذه الحوافز تحرير سعر الصرف وتقويم حصيلة المصدرين بسعر صرف السوق الحرة والذي ساهم في تخفيض التحيز والغائه في ثلاث قطاعات حيث أثرت الحوافز في هذه القطاعات بدرجة أكبر من تأثير التعريفة الجمركية . كما ساهم أيضاً خفض قيمة الجنية المصري وتحرير أسعار الصرف وتوحيدها بالنسبة للتعاملات في قطاع الاستيراد والتصدير الى الغاء قدر من التحيز ضد قطاعات الإنتاج التصديرية .

تركيا :

يتضح من جدول (٣-١٢) نتائج دراسة درجة التحيز ضد قطاعات الإنتاج التصديرية التركية والتي أوضحت محدودية التحيز حيث يقتصر على ثلاثة قطاعات (الانتاج النباتي ، والحيواني ، والأحذية) وكان من الطبيعي الغاء التحيز في كثير من قطاعات الإنتاج التصديرية التركية وخاصة بعد قيام الحكومة التركية فإقامة هيكل متكامل لحوافز قطاع التصدير منذ مطلع الثمانينات والذي شمل أنواعاً كثيرة من الاعفاءات الضريبية والجمركية وتوفير التمويل اللازم للصادرات بالإضافة الى اقامة هيكل ضمان الصادرات فضلاً عن الخفض المستمر في قيمة الليرة التركية وتحرير أسعار الصرف . إلى جانب العديد من الحوافز (على نحو ماسبق ذكره) والذي إستمر لأكثر من اثنتى عشرة سنة فكان من الطبيعي أن يؤتي هذا الهيكل ثماره وآثاره الإيجابية في الغاء التحيز ضد كثير من قطاعات الإنتاج التصديرية التركية . بالإضافة إلى أن قانون التعريفة الجمركية لعام ١٩٩٢ قد عمل على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الواردات في كثير من القطاعات الإنتاجية وخاصة على المنتجات النهائية ضمن اطار سياسة تحرير الواردات .

---

(١) - Hanaa Kheir El Din & Others, " Evaluation of The Production System in Egypt ", Center for Economic and Financial Research and Studies, 1989.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وبالنسبة للقطاعات التي تعاني من التحيز نجد أن التعريفة الجمركية على منتجاتها النهائية مرتفعة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى وتتراوح معدلات التعريفة الجمركية عليها ما بين ١٠ : ٣٠٪ .

جدول (٢-١١)

تقديرات التحيز ضد قطاعات الإنتاج التصديرية في مصر وفقاً لجدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٤/٨٣ وهيكل التعريفة الجمركية لعام ١٩٨٦

القطاع الإنتاجي	معدل الحماية الأسمية الراجع الى التعريفة الجمركية	معدل اعانة الصادرات الراجع الى الدورباك	درجة التحيز ضد الصادرات
- الزراعة	١,٣١	١,٠٠٣	٣٠,٦
- المنتجات الحيوانية	١,١٢	١,٠٠١	١١,٩
- الأغذية المحفوظة	١,٠٨	١,٠٢٥	٥,٤
- المشروبات	٢,١٠	١,٠٢٧	١٠٤,٥
- التبغ (السجائر)	٢,٩٥	٢,٢٩٦	٢٨,٥
- حلج القطن	١,٠٠	١,٠٠	—
- الغزل والنسيج	١,٣٤	١,٠٢٤	٣٠,٩
- الملابس الجاهزة	٢,٠٩	١,٠١٢	١٠٦,٥
- الجلود والمنتجات الجلدية	١,١٦	١,٠١٦	١٤,٢
- الأحذية	١,٥١	١,٠١٩	٤٨,٢
- المنتجات الخشبية (عدا الأثاث)	١,٤٢	١ر١٦٦	٢١,٨
- الأثاث الخشبي والمعدني	٢,١٠	١,١١٤	٨٨,٥
- الورق والطباعة	١,١٦	١,٠٤٠	١١,٥
- المنتجات الكيماوية	١,١٥	١,٠٦٥	٨,٩
- المطاط والبلاستيك	١,٢٨	١,٠١٠	٢٦,٧
- الخزف والصيني	١,٧٥	١,٠٠٦	٧٤,٠
- منتجات الزجاج	١,٣٦	١,٠٧٦	٢٦,٤
- منتجات غير معدنية	١,٠٦	١,٠١٠	٥,٠
- منتجات الحديد والصلب	١,١٧	١,٠٠٥	١٦,٤
- المعدات والماكينات	١,٢٨	١,٠٨٤	١٨,١
- وسائل المواصلات	١,٦٠	١,١٢٧	٤٢,٠
المتوسط	١,٤٧٦	١,١٠١	٣٤,٣

Source : Hanaa Kheir El Din & Others, " Evaluation ....., op. cit, P. 125 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣ - ١٢)
درجة التحيز ضدالصادرات التركية في القطاعات الانتاجية التصديرية خلال عام ١٩٩٢

القطاع الإنتاجي	الحماية على المنتجات النهائية NRPi (T)	الحماية على المستلزمات NRP J	المعامل الفني * للواردات	اعانة القيمة المضافة	درجة التحيز
١- قطاع الإنتاج النباتي	٠.٢٠	٠.٠٦	٢.٦٢	٠.٠١٨٩	١.٢٨
٢- قطاع الإنتاج الحيواني	٠.١٠	٠.١٧	٠.٠٦	٠.٠٠١٢	٥.٢٤
٣. المواد الغذائية	٠.٠٢٠	١.٢٠	١.٧	٠.٢٤٤٨	(٢٢.٤٠)
٤- المشروبات	٠.٠٣	٠.١٢	٠.٠٨	٠.٠٠١٢	(٣.١٩)
٥- الغزل والنسيج	٠.٠١٠	٠.١٢	٢.٤٢	٠.٠٣٤٨	(٢٠.٢٧)
٦- الملابس الجاهزة	٠.٠٠٢	٠.١٦	١.٠٥	٠.٠٢٠٢	(١١.٨)
٧- الجلود ومنتجاتها	٠.٠٠٢	٠.٢٢	٠.٥٧	٠.٠١٥٠	(٧.٤٢)
٨- الأحذية	٠.١٠٠	٠.٠٠٢	٠.٠٥	--	٨.٧٤
٩- الخشب ومنتجاته	٠.٠٠٣	٠.٢٠	٠.٣٠	٠.٠١	(١.٨٢)
١٠- الأثاث الخشبي والمعدني	٠.٠٠١	٠.٠٠٣	٠.١١	--	(١.٩٥)
١١- الورق والطباعة	٠.٣٠٠	٠.٣١	٠.٧٩	٠.٠٢٩٣	--
١٢- الكيماويات	٠.٠٠١	٠.٥٢	٢.٨٣	٠.١٧٦٦	(١٩.٦٨)
١٣- المطاط والبلاستيك	٠.٠٠٢	٠.٢٦	١٤.٥	٠.٤٥٢٤	(٣١.٢٦)
١٤- الحديد والصلب	٠.٣	٠.٣٠	٦.٧٦	٠.٢٢٣٤	(٦.١٩)
١٥- الماكينات والمعدات	٠.٠١	٠.٢٤	٣.٢	٠.٠٩٢٢	(٩.٠٧)
١٦- صناعات تحويلية أخرى	٠.٠٠١	٠.٠٦	٠.٢٤	٠.٠٠٠٢	(٣.٨٨)

المصدر : نتائج دراسة قياس درجة التحيز ضد قطاعات الإنتاج التصديرية في تركيا من واقع جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٥ والتعريفة الجمركية لعام ١٩٩٢ .

*المعامل الفني للواردات مستخرج من جدول المعاملات الفنية التركي من جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٥ ويتم حسابه على أساس قيمة الواردات منسوباً إلى قيمة انتاج القطاع الإنتاجي المحلي .

المصدر : - World Bank, " Turkey - Industrialization ....., P. 106, Table (2 - 24) .

* كما أظهرتها دراسة البنك الدولي عام ١٩٨١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[٥] مقارنة نتائج الدراسة الخاصة بتركيا مع دراسة البنك الدولي

أوضحت دراسة البنك الدولي[١] لعام ١٩٨١ وجود تحيز في أربعة عشر قطاعاً ضمن ستة عشر قطاعاً انتاجياً . أي أن كل القطاعات الانتاجية كانت تعاني من التحيز ما عدا قطاع الحديد والصلب والمنتجات المعدنية غير التعدينية وقد بينت الدراسة أيضاً أن قطاع المعدات الكهربائية ومعدات النقل أقل درجة في التحيز بالنسبة لباقي القطاعات .

ولاشك أن نتائج هذه الدراسة تختلف كلية عن نتائج الدراسة موضوع البحث برغم ما اشتملته دراسة البنك الدولي على أنواع كثيرة من الدعم مثل الإعفاءات الضريبية واعانة سعر الصرف والاسترداد الضريبي وغيرها . ولكن هذه الحوافز كانت في بداية التطبيق وبالتالي لم تحدث تأثيرها بعد . كما أن سعر صرف الليرة التركية لم ينخفض لهذه الدرجة التي وصل اليها عام ١٩٩٢ . لذلك فقد اختلفت نتائج الدراستين للفاصل الزمني بينهما وخاصة في ضوء التطورات المتلاحقة في حوافز الصادرات المقدمة من قبل الحكومة التركية والإهتمام المتزايد بقطاع التصدير التركي خلال الفترة من ٨١ : ١٩٩٢ .

الخلاصـــــة

لاشك أن نظام الحوافز يلعب دوراً هاماً في دفع وتنمية الصادرات بشرط أن تكون الإجراءات المتعلقة بهذا النظام تتميز بالسهولة وتنفذ بشكل تلقائي على غرار ما قامت به تركيا من وضع شروط للشركات لكي تتمتع بالمزايا الضريبية والجمركية ومتى توافرت هذه الشروط تخضع الشركات للمزايا تلقائياً دون تقدير من جانب الأجهزة الإدارية .

كما يجب توجيه الاهتمام نحو عنصر التسويق والقيام بالدراسات التسويقية وتحسين مستوى الكفاءة التسويقية نظراً لأهميتة لقطاع التصدير . ولابد أن يكون هناك نظام متكامل لحوافز الصادرات المصرية يمثل سياسة أسعار الصرف والتيسيرات الجمركية والضريبية . وتوفير مصادر التمويل والتأمين على الصادرات الى جانب سياسات التسويق والعلاقات الخارجية والسياسات الإعلامية التي تخدم قطاع التصدير . ويجب أن يتمتع نظام الحوافز بالمرونة الكافية بحيث يتعدل ويتغير بتغير الظروف المصاحبة لقطاع التصدير ونجد أن الحكومة التركية تعمل على تطوير وتغيير نظام الحوافز لديها بما يتناسب مع الظروف التي تعتري هذا القطاع والتي تواجه الاقتصاد التركي .

---

(١) - World Bank , " Turkey - Industrialization ....., op. cit, .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمقارنة نتائج قياس درجة التحيز بالنسبة لمصر وتركيا ، يتضح لنا التأثير الإيجابي لهيكل الحوافز التركي المقدم لقطاع التصدير ودوره في إزالة التحيز في معظم قطاعات التصدير الإنتاجية بينما عدم اكتمال هيكل الحوافز في مصر وحاجة قطاع التصدير المصري الى مزيد من الاهتمام كان واضحا في نتائج قياس درجة التحيز ضد قطاعات الإنتاج التصديرية المصرية . ولاشك أنه إذا ما قامت الحكومة المصرية باستكمال هيكل الحوافز وخفض أسعار الفائدة على الائتمان المقدم لقطاع التصدير وخفض الرسوم الجمركية المفروضة على المستلزمات الإنتاجية اللازمة للإنتاج سيعمل ذلك على إزالة التحيز في باقي قطاعات التصدير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
قياس الميزة النسبية لقطاعات الإنتاج في مصر وتركيا

يتم في هذا الفصل قياس الميزة النسبية لقطاعات الإنتاج فى مصر وتركيا طبقاً لجداول المدخلات والمخرجات في البلدين بإستخدام قياس تكلفة الموارد المحلية " Domestic Resource Cost " DRC " . كما يتم قياس معدل الحماية الفعلية في مصر وتركيا " Effective Rate Of Protection " ERP

ويتركز الفصل في ثلاث نقاط أساسية :

المبحث الأول : المنهج المتبع في قياس الميزة النسبية في مصر وتركيا .

المبحث الثاني : النتائج التطبيقية في مصر وتركيا .

المبحث الثالث : قياس معدل الحماية الفعلية للقطاعات الإنتاجية المصرية والتركية .

المبحث الأول
المنهج المتبع في قياس الميزة النسبية في مصر وتركيا

يشمل الفكر الاقتصادي فى - إطار التحليل الجزئى - معيارين أساسيين لقياس الكفاءة الاقتصادية هما : معدل الحماية الفعلية وتكلفة الموارد المحلية للنقد الأجنبى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : مفهوم معدل تكلفة الموارد المحلية للنقد الأجنبي [١]

يقصد بهذا المعدل تكلفة الموارد المحلية المستخدمة في إنتاج السلعة لتوفير أو اكتساب وحدة من النقد الأجنبي منسوبة الى الفارق بين قيمة السلعة بالسعر العالمي وبين التكلفة المباشرة وغير المباشرة للمستلزمات الإنتاجية المستوردة مقومة بالأسعار العالمية[٢] أو بمعنى آخر نسبة تكلفة الموارد المحلية المستخدمة بالأسعار الاقتصادية (تكلفة الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج بالأسعار الاقتصادية) إلى القيمة المضافة بالأسعار العالمية الصافية التي تحققها هذه العناصر وإذا زادت تكلفة الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج عن الإضافات الصافية التي تحققها هذه العناصر فإن الأرباح الاقتصادية تصبح سالبة ويكون هناك عدم كفاءة في استخدام الموارد وبالتالي يمكن توجيه هذه العناصر لإنتاج سلع أخرى أكثر كفاءة [٣].

مجالات استخدام معيار تكلفة الموارد المحلية :

- يستخدم هذا المعيار من قبل بعض الاقتصاديين كمؤشر لكفاءة نمط تخصيص الموارد السائدة أو الاسترشاد به عند تخصيص الموارد للمشروعات الجديدة ويتحقق ذلك بالتعرف على الميزة النسبية لمختلف الأنشطة الإنتاجية ويتم ترتيب المشروعات وفقاً لهذا المعيار بحيث يعتبر المشروع الأكثر كفاءة هو المشروع ذو المعدل المنخفض وفقاً لهذا المقياس لأنه يحقق كفاءة أكبر في تحويل الموارد المحلية إلى نقد أجنبي . بينما المشروع الأقل كفاءة هو الذي يكون معدل تكلفة الموارد المحلية له مرتفعاً وبالتالي يتم تخصيص الموارد للمشروع الأول .

- كذلك يستخدم هذا المعيار للتعرف على ما إذا كان المشروع القائم أو الجديد يتمتع بميزة نسبية في مواجهة العالم الخارجي وذلك بمقارنة التكلفة المحلية للنقد الأجنبي

---

(١) يرتبط هذا الأسلوب بأسم كل من Michael Bruno و Ann Krueger ولقد طبقه Bruno على الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٦٣ قبل كتاباته في هذا الموضوع . انظر :

- Bruno M., " Domestic Resource Cost and Effective protection Clarification and Synthesis", Journal of Development Economics, 1972 .
- Kruger, Anne O., " Some Economics of Exchange Control : The Turkish case ", Journal of Development Economics , October, 1966 .

(٢)
- Bruno M., " The Optimal Selection of Export Promoting and Import Substitution Projects : In planning and External Sector: Techniques problems and policies, New York - United nations (C T / A T E R - C / 91), 1967 .

(٣)
- Bruno, M., " Domestic Resource Cost and Effective protection Clarification and Synthesis," Journal of Political Economy , Vol. 80, No. 1, January, February, 1972, P. 21 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقطاع إنتاجي معين بسعر الصرف السائد [١] ، فإذا كانت التكلفة المحلية للنقد الأجنبي أكبر من سعر الصرف (وذلك في حالة تقويم القيمة المضافة بالأسعار العالمية بالعملة الأجنبية) وكان هذا القطاع ينتج سلعاً تحل محل الواردات فيكون من الأوفر للاقتصاد الوطني استيراد هذه السلع بدلاً من إنتاجها محلياً لأنه يتحمل من موارده أكبر مما يتحمله في حالة الاستيراد .

بينما إذا كانت الصناعة أو القطاع الإنتاجي موجهاً للتصدير فإنه إذا انخفضت تكلفة الموارد المحلية عن سعر الصرف السائد يعتبر ذلك مؤشراً لتمتع هذه الأنشطة بميزة نسبية مقارنة بالعالم الخارجي بينما إذا ارتفعت تكلفة هذه الموارد عن سعر الصرف فيعنى هذا أن الدولة تتحمل تكلفة لإنتاج سلع تفوق ماتكسبه من تصديرها بسعر الصرف السائد .

وفي حالة تقدير القيمة المضافة بالأسعار العالمية بالعملة المحلية تتم المقارنة بالواحد الصحيح حيث :

* إذا كان معدل تكلفة الموارد المحلية للنقد الأجنبي أكبر من الواحد الصحيح فيشير ذلك إلى أن النشاط الإنتاجى لايتمتع بميزة نسبية لأن تكلفة الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج بالأسعار الاقتصادية تزيد عن الإضافات الصافية التي تحققها هذه العناصر بالأسعار العالمية وتحقق أرباحاً اقتصادية سالبة . وكلما انخفض هذا المعدل كلما كان هناك اتجاه نحو زيادة القيمة المضافة بالأسعار العالمية لكل وحدة من الموارد الإنتاجية المستخدمة [٢].

* إذا كان معدل تكلفة الموارد المحلية للنقد الأجنبي أقل من الواحد الصحيح فإن النشاط الانتاجي يتمتع بميزة نسبية بحيث إن التكلفة المحلية لاكتساب ماقيمته جنيه من العملة الأجنبية يقل عن الجنية . وهذا يعني تحقيق قيمة مضافة بالأسعار العالمية أعلى من تكلفتها المحلية ومعنى ذلك أن الموارد تستخدم بكفاءة .

* إذا كان معدل تكلفة الموارد المحلية للنقد الأجنبي قيمة سالبة فمعنى ذلك أن النشاط الإنتاجي يعاني خسارة كبيرة في تحقيق العملات الأجنبية واستخدام موارد محلية ذات قيمة موجبه لتحقيق قيمة مضافة سالبة بالأسعار العالمية

---

(١) - World Bank, " Trade Strategy and Industrial Export promotion in Egypt, December 1983, P. 266 .

(٢) - Ibid , P . 267 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي إهدار الموارد المحلية .

- استخدم هذا المعيار أيضاً لتقدير التكلفة الاقتصادية التي يتحملها المجتمع نتيجة لوجود هيكل حماية معين . وتتمثل هذه التكلفة في القيمة العالمية للسلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها إذا ما تم إعادة توجيه الموارد الإنتاجية بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة والتكلفة الاقتصادية للحماية تعادل النقد الأجنبي الذي يتم الحصول عليه من خلال التوسع في الأنشطة ذات الكفاءة (التي تنخفض فيها تكلفة الموارد المحلية للنقد الأجنبي) وخفض الإنتاج في الأنشطة ذات الكفاءة الأقل (أي التي ترتفع فيها التكلفة المحلية للنقد الأجنبي) .

والفارق في العملات الأجنبية المتحققة بعد إعادة تخصيص الموارد يمثل التكلفة الاقتصادية التي يتحملها المجتمع [١].

ويتم استخدام معيار تكلفة الموارد المحلية في هذه الدراسة للتعرف على المشروعات والقطاعات الإنتاجية التي تحقق ميزة نسبية في مواجهة العالم الخارجي والتي يمكن الاعتماد عليها كصناعات تصديرية أساسية وخاصة في بداية تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات وأيضاً الاسترشاد به عند تخصيص الموارد للمشروعات الجديدة وترتيب المشروعات ذات الأولوية بالنسبة للاستثمارات المستقبلية .

وبصفة عامة فإن المعدلات المرتفعة لمعدل تكلفة الموارد المحلية للنقد الأجنبي يتحقق إما بسبب انخفاض القيمة المضافة بالأسعار العالمية أو بسبب ارتفاع تكلفة الموارد الإنتاجية بالأسعار الاقتصادية والذي ينتج عن انخفاض مستوى الفن الانتاجي المستخدم [٢].

ولكي يتم الحصول على معدل تكلفة الموارد المحلية للقطاعات الإنتاجية المصرية والتركية لابد من توافر فروض أساسية يتم الأخذ بها وتتمثل هذه الفروض فيما يلي :

١ - سيادة المنافسة الكاملة بحيث إن السعر المحلي لأية سلعة متداولة في التجارة الدولية يعادل سعرها العالمي مضافاً إليه معدل التعريفة أو الإعانة .

٢ - مرونة انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق المحلي وعدم مرونة انتقالها عالمياً .

---

(١) - Krueger, Ann, " Some Economic Costs of Exchange Control ..... , Op. cit, P. 468 .

(٢) - World Bank, " Trade strategy ..... , op. cit, P. 267 - 268 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ - ثبات المعاملات الفنية للإنتاج واستبعاد حدوث إحلال بين مستلزمات وعناصر الإنتاج.

والمعادلة الأساسية التي تستخدم في الحصول على معيار تكلفة الموارد المحلية والتي تستخدم في هذه الدراسة هي : $DRCi = \frac{VASP}{VAWP}$

حيث :

VASP : القيمة المضافة بأسعار الظل المحلية

VAWP : القيمة المضافة بالأسعار العالمية بالعملة المحلية

وتفسر هذه المعادلة بالتفصيل على النحو التالي :

$$^{(*)}DRCi = \frac{VAK \cdot B_k + VAL \cdot PL/W}{P_i - \Sigma (a j_i \, pj)}$$

حيث إن :

VAK = العائد الذي يحققه عنصر رأس المال بالسعر المحلى

B_k = سعر الظل لعنصر رأس المال

VAL = العائد الذي يحققه عنصر العمل بالسعر المحلى

PL/W = سعر الظل لعنصر العمل

P_i = السعر العالمي للمنتج النهائي i (مقوماً بالعملة المحلية)

P_j = السعر العالمي للمستلزم الانتاجي j (مقوماً بالعملة المحلية)

aj_i = المعاملات الفنية للإنتاج الكلي المستخدمة من المستلزمات j لانتاج وحدة واحدة من السلعة i

عموماً فإن كل من معدل تكلفة الموارد المحلية ومعدل الحماية الفعلية قياسان يمكن استخدامهما للحكم على كفاءة النشاط الإنتاجي ، فالقطاع الانتاجي الذي يحقق قيمة مضافة محلية موجبة بالأسعار العالمية يعتبر نشاط ذو كفاءة ويتم اعادة تخصيص الموارد بحيث تتجه الى هذا القطاع وتنتقل من القطاع الذي يحقق قيمة مضافة منخفضة أو سالبة بالأسعار العالمية . وكذلك النشاط الإنتاجي الذي تقل تكاليف موارده الإنتاجي (بالأسعار الاقتصادية) عن العوائد التي تحققها هذه الموارد فيعتبر من الأنشطة الانتاجية ذات الميزة النسبية في انتاجها ويمكن توجيه الموارد الى هذه الأنشطة .

جداول المدخلات والمخرجات :

---

(١) - Suleiman I. Kiggundu, " A Planned Approach to a Common Market in Developing Countries ", Published by coign publication, Nairobi, chapter 4, P. 91 .

سبق تعريف معدل الحماية الفعلية ... انظر ص ٤٠ الفصل الأول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم قياس الميزة النسبية لقطاعات الإنتاج المصرية والتركية من خلال تقدير معدل تكلفة الموارد المحلية " DRC " باستخدام جداول المدخلات والمخرجات لمصر وتركيا لعام ١٩٨٧/٨٦في مصر [١] . وعام ١٩٨٥ فى تركيا [٢]مع الاستعانة بالتعريفة الجمركية المصرية والتركية لعام ١٩٩٢م.

وجدول المدخلات والمخرجات المصري يشمل ٢٥ قطاعاً انتاجياً للسلع المتداولة في التجارة الخارجية واثنى عشر قطاعاً من المنتجات غير المتداولة في التجارة الدولية مثل الكهرباء والغاز .... أي أن اجمالي القطاعات في جدول مصر يشمل ٣٧ قطاعاً . بينما يشمل جدول المدخلات والمخرجات التركي ٦٤ قطاعاً منها ٤٩ قطاعا تمثل السلع المتداولة في التجارة العالمية وخمسة عشر قطاعاً من السلع غير المتداولة .

وتم إدماج بعض القطاعات في جدول تركيا وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات المتداولة في التجارة الخارجية لكي يقترب من نفس بيانات جدول مصر لتصبح عدد القطاعات الإنتاجية المتداولة في تركيا ٢٥ قطاعاً . وقد تم الإدماج على النحو التالي :

- تم إدماج قطاع الزراعة وقطاع الغابات (قطاع ١ ، ٣) ليكونا قطاعاً واحداً هو (قطاع الانتاج النباتي) .
- إدماج قطاع تربية الحيوان والأسماك (٢ ، ٤) ليصبحا قطاعاً واحداً هو (قطاع الإنتاج الحيواني) .
- تم ادماج المعادن بأنواعها (تمثل القطاعات ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) لتكون قطاع (الاستخراجات الأخرى) .
- إدماج قطاع اللحوم المحفوظة ، الخضروات والفواكه المحفوظة، والخضروات المصنعة، والزيوت والدهون ، إنتاج الغلال والسكر (قطاعات ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦) لتكون قطاع (المواد الغذائية) .
- دمج المشروبات الكحولية ، المشروبات العادية (قطاع ١٧ ، ١٨) ليكونا قطاعاً واحداً هو (قطاع المشروبات) .
- دمج قطاع الورق ، والطباعة (قطاع ٢٧ ، ٢٨) ليكونا قطاع (الورق والطباعة) .
- دمج الأسمدة ، الأدوية ، المواد الكيماوية الأخرى (٢٩ ، ٣٠ ، ٣١) لتكون قطاعاً واحداً (الكيماويات) .
- دمج صناعة الحديد والصلب ، المعادن ، المنتجات التعدينية (٣٩ ، ٤٠ ، ٤١) في

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - " جدول المدخلات والمخرجات المصري " ١٩٨٧/٨٦م .

(٢) Prime Ministry State Institute of Statistics of Turkey, " Result Tables of 1985 Input - Output Studies" , 1985 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطاع واحد (الحديد والصلب والمعادن) .
- دمج المعدات الكهربائية ، وغيركهربائية ، المعدات الزراعية (٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤) لتكون قطاعاً واحدا هو (الماكينات والمعدات) .
- صناعة وتصليح السفن ، معدات النقل ، مركبات النقل ، معدات نقل أخرى (٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨) أدمجت لتكون قطاع (صناعة وسائل النقل)

أما بالنسبة للقطاعات غير المتداولة في التجارة الخارجية فلم يتم مساواتها طبقاً لجدول المدخلات والمخرجات المصري برغم دمج بعض القطاعات بعضها مع بعض لأنه توجد قطاعات مجمعة ومدمجة في الجدول التركي وهي غير مدمجة في الجدول المصري . لذلك فمع إجراء التعديلات علي هذه القطاعات فقد بلغ إجمالها عشرة قطاعات في تركيا واثنتى عشر قطاعاً في مصر .

التعديلات التي أجريت على قطاعات الإنتاج غير المتداولة في التجارة العالمية فى تركيا تظهر كما يلي :
- دمج قطاع الكهرباء ، الغاز والمياه (٥٠ - ٥١) في قطاع واحد هو (قطاع الكهرباء والمياه والغاز) .
- تجميع قطاع المباني والتشييد (٥٢ - ٥٣) في قطاع (التشييد والبناء) .
- تجميع قطاع النقل بالقطارات ، النقل البري (٥٦ - ٥٧) في قطاع (النقل والتخزين) .
- قطاع المواصلات المائية ، الاتصالات الجوية ، الانتقالات (٥٨ - ٥٩ - ٦٠) في قطاع المواصلات .

أسعار الظـــل :

في ظل تعدد أساليب الدول في التدخل في جهاز الأثمان تصبح أسعار الإنتاج والاستيراد غير فعالة لقياس تكلفة الفرصة البديلة الاجتماعية ، لذلك يتم الاستعانة بالأسعار الاقتصادية (أسعار الظل) لتكاليف عناصر الإنتاج عند حساب معدل تكلفة الموارد المحلية للنقد الأجنبي . وأسعار الظل هي الأسعار المحاسبية Accounting Prices وهي البديل الذي يؤخذ كمؤشر للأسعار الاقتصادية التي تعكس المنفعة الحقيقية والتكلفة الحقيقية [١].

---

* الجداول التفصيلية بجداول المدخلات والمخرجات المصري والتركي في الملحق .

(١) - Heather Joshi, " World Prices - As Shadow Prices", Acritique Bulletin Oxford University . Institute of Economics and Statistics, Feb. 1972, No. 1 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تعريف سعر الظل بصفة عامه بأنه مقدار الزيادة الصافية في رفاهية المجتمع (مقاساً بأي معيار كالناتج القومي أو متوسط نصيب الفرد من الدخل) الناتج عن انتاج وحدة اضافية من سلعة ما [١] وتستبعد الأسعار الفعلية في مصر وتركيا عند حساب الأسعار الاقتصادية نظراً لتدخل الحكومة في البلدين في جهاز الأثمان كفرض رسوم جمركية وضرائب إلى جانب الإعانات غير المباشرة والقيود التي تفرض على التجارة الخارجية . ونظراً لعدم توافر بيانات حديثة عن أسعار الظل في مصر وتركيا [٢]، لذا فقد تم الاستعانة بقيم مختلفة لأسعار الظل في ضوء الظروف التي تواجه البلدين وذلك لاختبار درجة حساسية مقياس تكلفة الموارد المحلية "DRC" للإختلافات في أسعار الظل .

وقد روعي في أسعار الظل المستخدمة في هذه الدراسة استخدام أسعار ظل عنصر رأس المال لتكون أكبر من أسعار رأس المال السائدة (تتراوح قيمتها من ١ : ٣) بينما أسعار ظل عنصر العمل (تتراوح مابين ٠,٥ - ١٠) وكانت أقل من الأسعار السائدة نظراً لانخفاض إنتاجية العامل المصري وعدم تمشيها مع الأجور السائدة .

المستلزمات المتداولة[٣] وغير المتداولة في التجارة الدولية

يتم تقدير معدل تكلفة الموارد المحلية للقطاعات الإنتاجية في ظل افتراض أساسي هو أن جميع مستلزمات الإنتاج تعد من السلع المتداولة في التجارة الدولية وتتمتع بمرونة عرض لانهائية أي أن أسعارها تعتبر معطاة ومحددة في السوق المحلى بحيث تختلف أسعارها في السوق المحلية عن السوق العالمية وفقاً للتعريفات الجمركية والإعانات[٤] ولكن من الناحية التطبيقية فإن كثيراً من المستلزمات الإنتاجيه تعتبر

---

(١) عبد القادر محمد عبد القادر عطية « دراسات الجدوي التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع تطبيقات علي الحاسب الالكتروني " - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - ١٩٩٤ - ص ١٣٧ .

(٢) تتوافر بيانات عن أسعار الظل في مصر تغطي فترة بداية الثمانينات ، انظر :

- World Bank, " Shadow Prices for Trade Strategy and Investment Planning in Egypt", World Bank Staff Working Papers, No. 52, by John M. page , Jr .

(٣) السلع المتداولة هي تلك التي يمكن الاتجار فيها بالسوق العالمية سواء أكانت استيراداً أم كانت تصديراً بغض النظر عما إذا كانت تستورد أوتصدر بالفعل في الوقت الحاضر ، انظر:

- Heather Joshi, " World prices ..... , op. cit ,.

(٤)
- Balassa Bela, " The Structure of Protection ..... , op. cit,.
- Corden, W. M., " The Structure of Tariff ..... , op. cit,.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير متداولة في التجارة الخارجية إما لأنها مستلزمات خدمية وإما لإرتفاع تكاليف نقلها ولذلك تتحدد أسعارها المحلية بناء على ظروف العرض والطلب المحلية . كما يلاحظ أن هناك بعض المستلزمات المتداولة في التجارة الدولية تستخدم في إنتاج مستلزمات الإنتاج غير المتداولة . ولاشك أن عدم أخذ هذه المستلزمات في الحسبان عند تقدير معدل تكلفة الموارد المحلية سيؤدي إلى إيجاد التحيز في قياس هذا المعدل .

وهناك أسلوبان أساسيان (اسلوب بالاسا واسلوب كوردن) يحددان كيفية التعامل مع المستلزمات الإنتاجية غير المتداولة ونعرض لهذين الأسلوبين باختصار فيما يلي :

اسلوب بالاسا :

يعامل هذا الأسلوب المستلزمات غير المتداولة مثل المستلزمات المتداولة تماما حيث يفترض توافر مرونة عرض لانهائية لهذه المستلزمات كما انه يفترض عدم خضوعها لأية ضرائب أو إعانات ، أي أن معدل الحماية الاسمية لهذه المستلزمات يساوي الصفر لذلك عند القيام بحساب القيمة المضافة بالأسعار العالمية يتم طرح قيمة المستلزمات المتداولة بالأسعار العالمية والمستلزمات غير المتداولة بسعرها المحلي من قيمة الانتاج لأن قيمة هذه المستلزمات المحلية تعادل سعرها العالمي (معدل الحماية الاسمية = صفراً)[١] وعند حساب القيمة المضافة بالأسعار المحلية يتم خصم قيمة كافة المستلزمات المتداولة وغير المتداولة بالأسعار المحلية .

اسلوب كوردن :

يتمثل الإختلاف الأساسي بين بالاسا وبين كوردن بالنسبة للمستلزمات غير المتداولة والمتداولة في إختلاف مرونة عرض كل منها . فكوردن يفترض تمتع السلع المتداولة بمرونة عرض لانهائية وبالتالي فإن اسعارهاالعالمية تعتبر معطاه (أي لاتتأثر بتغير الطلب المحلي) بينما السلع غير المتداولة لاتتمتع بمرونة في عرضها وأسعارها ليست محدده وهي في ذلك شأنها شأن عناصر الانتاج التي تتأثر أسعارها بتغير ظروف الطلب المحلي فترتفع مع زيادة الطلب المحلي عليها . وبناء علي هذا الاختلاف فإن بالاسا يغفل عوائد عناصر الانتاج المستخدمة بطريقة غير مباشرة في إنتاج المستلزمات الانتاجية غير المتداولة بينما كوردن لا يغفل ذلك فهو يعرف القيمة المضافة لنشاط إنتاجي معين بأنه القيمة المضافة لعناصر الإنتاج المباشرة بالإضافة

---

(١) - Balssa Bela, " Tariff Protection in Industrial Countries, an Evaluation, Journal of Political Econsomics, 73, Dec., 1965, P. 573 - 594 .
- Balassa Bela, " The Structure of Protection ..... , op. cit, P. 17 - 18 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى القيمة المضافة للمستلزمات الإنتاجية غير المتداولة [١] (عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة إما مباشرة أو إما بطريقة غير مباشرة في العملية الإنتاجية) لذلك فإن القيمة المضافة باسلوب كوردن تعادل القيمة المضافة باسلوب بالاسا مضافا إليها القيمة المضافة الناشئة عن انتاج كافة المستلزمات غير المتداولة .

وتم استخدام اسلوب كوردن في هذه الدراسة لأنه يعبر عن تكلفة جميع عناصر الانتاج المستخدمة بطريق مباشر أو غير مباشر في العملية الانتاجية لأنه يقيس نسبة الزيادة أو النقصان في القيمة المضافة في كافة مراحل التصنيع ، حيث تعبر القيمة المضافة المقدرة وفقاً لأسلوبه عن عوائد كافة عناصر الانتاج المستخدمة في مختلف مراحل التصنيع بينما بالاسا يغفل عوائد عناصر الانتاج المستخدمة بطريق غير مباشر في انتاج المستلزمات غير المتداولة ، ولكي يتم تحديد المستلزمات الانتاجية المباشرة وغير المباشرة – التي تستخدم بطريقة غير مباشرة في إنتاج المستلزمات غير المتداولة – قمنا بتجزئة مصفوفة المدخلات والمخرجات (من واقع جدول المدخلات والمخرجات المصري والتركي) إلى مصفوفات جزئية منها المصفوفة (AN_T ، N_T) التي توضح التشابك الصناعي بين المنتجات النهائية غير المتداولة والمستلزمات غير المتداولة أيضا وكذلك المصفوفة (A_T ، N_T) والتي توضح المستلزمات الإنتاجية غير المتداولة التي تدخل في إنتاج المنتجات المتداولة . وتم القيام ببعض العمليات الرياضية واستطعنا من خلالها الحصول على المصفوفة (AN_T ، N_T) والحصول كذلك على متجه يبين القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية المتداولة في التجارة الخارجية بعد إدخال أثر المستلزمات الإنتاجية غير المتداولة التي ساهمت في إنتاج السلع النهائية وكذلك المستلزمات المتداولة التي استخدمت في إنتاج المستلزمات غير المتداولة وبالتالى أدرجت القيمة المضافة للمستلزمات غير المتداولة عند حساب القيمة المضافة. وكذلك عند حساب تكلفة عناصر الإنتاج المحلية تم حساب تكلفة عناصر الإنتاج والمستلزمات الإنتاجية غير المتداولة .

ويمكن توضيح أهم الخطوات الرياضية[٢] (المشار اليها) التي اتبعت من أجل

---

(١) - Corden W. M., " The Structure of Tariff ..... , op. cit,

- Corden W.M., " The Theory of Protection ..... , op. cit, .

* حيث : السلع المتداولة في التجارة الدولية = T .

السلع غير المتداولة في التجارة الدولية = NT .

(٢) وفقاً للأسلوب الذي استخدمه سليمان كيغندو إنظر :

Suleiman I. Kiggundu , " APlanned Approach to AComman ..... , op . cit , P. 93 - 95 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوصول الى هذه النتيجة على النحوالتالي :

* تم تكوين المصفوفة (N_T ، AN_T) من واقع جداول المدخلات لمصر وتركيا وهي تمثل التشابك الصناعي بين المستلزمات والمنتجات النهائية غير المتداولة في التجارة الخارجية . وهي عبارة عن مصفوفة (١٢ × ١٢ بالنسبة لمصر) ، (١٠ × ١٠) بالنسبة لتركيا . وتشمل قطاعات الكهرباء والغاز والمياه ، التشييد والبناء ، تجارة الجملة والتجزئة ، المطاعم والفنادق ، النقل والتخزين ، المواصلات ، المؤسسات المالية ، التأمين ، الخدمات العقارية ، الخدمات الاجتماعية ، الخدمات الثقافية ، الخدمات الشخصية . ويتم ايجاد مقلوب هذه المصفوفة بعد طرحها من الواحد الصحيح . ($I - AN_T$ ، N_T) - 1

* بعد إيجاد مقلوب المصفوفة السابقة يتم ضربها في المصفوفة (N_T ، A_T) وهي مصفوفة توضح المستلزمات الانتاجية غير المتداولة في التجارة العالمية المستخدمة في انتاج سلع متداولة وهي عبارة عن مصفوفة بها ٢٥ صفاً واثنتى عشر عموداً (٢٥ × ١٢) بالنسبة لمصر ، (٢٥ × ١٠) بالنسبة لتركيا . وهذه الخطوة تبين تأثير المستلزمات غير المتداولة التي تدخل بطريقة غير مباشرة في انتاج السلع المتداولة .

* بعد توضيح تأثير المستلزمات غير المتداولة المستخدمة في إنتاج سلع متداولة على السلع المتداولة يتم ضرب هذه المصفوفة (السابقة) في مصفوفة أخرى (A_{NT} ، $_T$) وهي مصفوفة توضح التشابك الصناعي بين المستلزمات المتداولة في التجارة الخارجية وبين المنتجات غير المتداولة .

وناتج الضرب يعطي مصفوفة جديدة (A_T ، $_T$) وهي عبارة عن القطاعات الإنتاجية المتداولة في التجارة العالمية والمستلزمات الإنتاجية المتداولة أيضاً بعد أن تضمنت كافة المستلزمات غير المتداولة والمستلزمات المتداولة التي استخدمت في إنتاج المستلزمات غير المتداولة . وهذه المصفوفة هي التي يتم استخدمها عند حساب تكاليف عناصر الإنتاج المحلية بالأسعار العالمية .

وبالنسبة للقيمة المضافة ، فوفقاً لأسلوب كوردن لابد أن تشمل القيمة المضافة للسلع المتداولة بالإضافة الى القيمة المضافة لكافة المستلزمات غير المتداولة وللوصول الى ذلك ، تم القيام ببعض الخطوات على غرار الخطوات السابقة تتضح كمايلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* يتم ضرب المصفوفة $(I - A_{NT} \ ، \ N_T)^{-1}$ في المتجه V_{ANT} وهو متجه يمثل القيمة المضافة للمنتجات غير المتداولة . وحاصل الضرب ينتج عنه متجه جديد هو المتجه (V^*_{ANT}) الذي يوضح بدوره القيمة المضافة التي تحققها عناصر الإنتاج غير المتداولة عالمياً بعد إظهار تأثير المستلزمات غير المتداولة على القيمة المضافة لهذه السلع .

* المتجه الذي تم الحصول عليه (V^*_{ANT}) يضرب في المصفوفة ($A_{NT} \ ، \ T$) وينتج عن عملية الضرب الحصول علي متجه آخر هو المتجه (V_{AT}) الذي يبرز القيمة المضافة للمنتجات المتداولة في التجارة الخارجية بعد أن اشتملت على القيمة المضافة التي حققتها المستلزمات غير المتداولة والمستلزمات المتداولة .

السعر العالمي للسلع والمستلزمات الإنتاجية

هناك اختلافات كثيرة بين السعر المحلي وبين السعر العالمي مثل مصاريف الشحن والنقل والرسوم الجمركية والضرائب .. وغيرها ؟ ولكن في هذه الدراسة سيقتصر الأمر على اعتبار الفرق بين السعر العالمي وبين السعر المحلي هو الرسوم الجمركية فقط . وحيث أن طبيعة القطاعات التجميعية المستخرجة من جداول المدخلات والمخرجات لاتوفر معلومات كافية عن الكميات الإنتاجية المختلفة لكل منتج من منتجات القطاع لكي يسهل حساب مصاريف النقل الخاصة بها والمصاريف الأخرى [١] فضلاً عن أن تحديد السعر سيف الخاص بالسلع المماثلة المستوردة والسعر فوب للسلع التصديرية ينطوي على جانب من الخطأ نظراً لاختلاف المواصفات من سلعة لأخرى ، فالفارق بين السعر المحلي للمنتج وبين سعر الاستيراد لسلعة بديلة لا يعكس فقط الحماية وإنما يعكس أيضاً " اختلاف النوعية وعدم التجانس بين مختلف السلع [٢] .

يتحدد السعر العالمي للمنتجات النهائية طبقاً لهذه الفرضية بـ المعادلة $P_i = \frac{1}{1 + t_i}$

---

(١) استخدم كل من برونو وبالاسا هذه الفرضية ، انظر :

- Bruno, M., " Domestic Resources and Effective Protection : Clarification and Synthesis", ... , op. cit

- Balassa Bela, " The structure of protection ..... , op. cit .

(٢)
- Balassa Bela & Shydlowsky, D., " Domestic Resource and effective Protection One Again", Journal of political economy, January - february, 1972, P. 67 .
- Kheir El Din, Hanaa and others, " Evaluation of the Protection system ..... , op. cit .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكل جنيه مصري وليرة تركية حيث أن :

t_i = التعريفة الجمركية على المنتج i

بينما السعر العالمي للمستلزمات الإنتاجية لكل جنيه مصري وليرة تركية يتم الحصول عليه من خلال المعادلة $P_j = \Sigma \frac{a\,Dji}{1 + t_j}$ (١)

حيث أن :

t_j = العريفة الجمركية على المستلزمات الإنتاجية j .

$a\,Dj_i$ = معامل المدخلات الانتاجية لكل وحدة نقدية من المنتج النهائي .

بعض التحفظات على تحليل قياس الميزة النسبية باستخدام معيار تكلفة الموارد المحلية للنقد الأجنبي :

- هناك بعض التحفظات على التحليل المستخدم لقياس كفاءة القطاعات الإنتاجية باستخدام معيار تكلفة الموارد المحلية منها أن تحليل تكلفة الموارد المحلية يعد تحليلاً استكاتيكياً لأنه يقتصر على تخصيص الموارد بدون أن يأخذ في اعتباره كافة التغيرات الاقتصادية الأخرى في الأجل الطويل .

- هناك انتقاد موجه الي هذا التحليل في اسلوب تناوله للأسعار العالمية التي يعتمد عليها عند قياس تكلفة الموارد المحلية بالاسعار العالمية،لأن الأسعار العالمية قد لاتعبر عن الأسعار التنافسية وتعكس في بعضها مؤثرات القوى الاقتصادية (٢).

- من التحفظات الأخري أن هذا التحليل يستند علي الفكر الحدى الذي يعتبر أن رفاهية المجتمع مرتبطة بتخصيص الموارد وفقا لاعتبارات الميزة النسبية وأن البعد عن هذا المبدأ يعمل علي تبديد الموارد . وقد أثبتت التجربة التاريخية أن الإرتكاز علي التخصص الدولي وفقا للميزة النسبية قد زادت من حجم الفجوة بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة(٣). فضلا عن أن التحليل يستند إلى عدد من الفروض ويحتاج إلى كثير من البيانات والمعالجات الاحصائية والتى قد لاتتوافر في الدول النامية .

---

(١) - Suleiman I. Kiggundu, " A Planned Approach, op. cit, P. 117 .

(٢) ابراهيم العيسوى « أضواء جديدة على قضية الدعم فى مصر - المؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصادين المصريين - القاهرة - ١٩٨٥ - ص ٣٠ - ٣١ .

(٣) - Prebish R., " The Economic Devlopment of Latin American and Its Principal Problems, "Economic Bulletin for Latin America, February, 1962, P. 1 - 6 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن برغم هذا المآخذ الا أننا لانغفل أهمية هذا التحليل باعتباره مؤشرا مقبولا لتحديد القطاعات الإنتاجية التي تتمتع بميزة نسبية والاسترشاد بهذة النتائج في تحديد قاعدة المنتجات التصديرية وفي توجيه الاستثمارات الحالية والمتوقعة تجاه القطاعات الإنتاجية ذات الميزة النسبية وخاصة عند تبني إستراتيجية لتنمية الصادرات .

المبحث الثاني
النتائج التطبيقية لقياس الميزة النسبية
لقطاعات الإنتاج في مصر وتركيا

الجدولان (٤-١) (٤-٢) يوضحان نتائج الدراسة التطبيقية لقياس الميزة النسبية لقطاعات الإنتاج المصرية والتركية من خلال معدل تكلفة الموارد المحلية " DRC " .

أولا . تحليل نتائج الدراسة التطبيقية .

النتائج الخاصة بمصر .

وفقا لنتائج قياس معدل تكلفة الموارد المحلية ، فإن هناك قطاعات إنتاجية تتمتع بالميزة النسبية في إنتاجها ويمكن الاعتماد عليها كقطاعات تصديرية تحقق أرباحا بالأسعار العالمية وأهم هذه القطاعات :

(أ) قطاع الملابس الجاهزة

حقق هذا القطاع ميزة نسبية عند مستوى أسعار الظل الافتراضية لعنصر العمل ورأس المال هما (١ - ١) على التوالي أي أن التكلفة الاقتصادية لموارد الإنتاج المستخدمة في هذا القطاع تعادل الإضافات الصافية التي تحققها هذه الموارد وفقاً للأسعار العالمية . ويمكن الاعتماد على هذه الصناعة كمنتج تصديري يساهم في توفير العملات الأجنبية وتحسين الميزان التجاري وخاصة مع التطورات التي طرأت على الإنتاج المصري في هذا المجال وخاصة إذا ما تم إلغاء الرسوم الجمركية على المستلزمات الأساسية اللازمة لهذه الصناعة والتي تساهم في دعم الإنتاج . لأن متوسط التعريفة الجمركية على المستلزمات الإنتاجية لهذا القطاع تصل إلى ٢١٪ وهي مرتفعة إذا ماقورنت بقطاعات أخرى[1] لذلك فإن هذا القطاع يعاني من التحيز .

وتمثل صادرات الملابس الجاهزة ٦٪ من إجمالي الصادرات غير البترولية عام ١٩٩١ كما تمثل صادرات هذا القطاع بجانب المنسوجات والألومنيوم ٨٠٪ من إجمالي

[1] انظر الفصل الثالث ص ١٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات الصناعية التحويلية [١]

جدول (٤-١)

الميزة النسبية للقطاعات الإنتاجية المصرية (مقياس تكلفة الموارد المحلية DRC) لعام ١٩٩٢

دراسة تجميعية من جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٧/٨٦

و التعريفة الجمركية لعام ١٩٩٢

القطاع الإنتاجي	* PL/W = .5 B_k = 1.5	PL/W = .8 B_k = 2	PL/W = .8 B_k = 3	PL/W = 1 B_k = 1.5	PL/W = 1 B_k = 1
١ - قطاع الإنتاج النباتي	٣٧.٥٩	٥١.١٧	٧٣.٥٩	٤١.٥٥	٣٠.٣٤
٢ - قطاع الانتاج الحيواني	٩.١٨	١٢.٥٤	١٧.٨٩	١٠.٣٤	٧.٦٦
٣ - قطاع المواد الغذائية O	٣.٣٣	٤.٥٦	٦.٤٦	٣.٨١	٢.٨٦
٤ - قطاع المشروبات O	٤.٠٥	٥.١٨	٨.٤٠	٣.٥٧	١.٦٦
٥ - التبغ Δ Δ	٠.٨٨	١.٣	١.٥٣	١.٤٢	١.٣١
٦ - الغزل والنسيج O	٢.٣٦	٣.٠٢	٣.٦١	٣.٢	٢.٩١
٧ - الملابس الجاهزة Δ Δ	١.٢٨	١.٧٤	٢.٠٣	١.٣٩	١.٠٠
٨ - الجلود ومنتجاتها O	٢.٣٢	٣.٥٩	٣.٩٢	٤.١٥	٣.٩٨
٩ - الأحذية Δ Δ	٠.٨٨	١.٢٥	١.٦٤	١.١٦	٠.٩٨١
١٠ - الخشب والأثاث Δ Δ	١.٤٩	١.٩٩	٢.٩٨	١.٤٩	١.٠٠
١١ - الورق والطباعة	٤.٩٥	٥.٦٩	١٢.٢٠	٣.٣٠	٣.٣٢
١٢ - الكيماويات O	٣.١٢	٤.٣٤	٥.٩٦	٣.٨١	٣.٠٠
١٣ - المطاط والبلاستيك O	٢.٥٦	٣.٥١	٤.٩٨	٢.٩٢	٢.١٩
١٤ - الزجاج	٣.٦٣	٦.٤٩	١٠.٨٢	٤.٧٧	٤.٧٨
١٥ - الحديد والصلب	٦.٩٧	١٠.٦٤	١٦.١٠	٩.٥١	٧.٣٨
١٦ - وسائل النقل	١٣.٥٢	٢٠.٥١	٢٦.٢٩	٢٠.٣٧	١٧.٥٠
١٧ - الماكينات والمعدات O	١.٨٢	٢.٥٤	٣.١٧	٣.٩٨	٢.٨٠

* PL/W = سعر الظل عنصر العمل ، B_k = سعر الظل لرأس المال

Δ Δ = قطاع يتمتع بميزة نسبية ، O قطاع قريب من تحقيق الميزة النسبية

المصدر : نتائج الدراسة التطبيقية لقياس الميزة النسبية باستخدام قياس DRC .

(١) إبراهيم حلمي عبدالباقي - " التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية " - مجلة مصر المعاصرة - السنة الحادية والثمانون - العددان ٤٢١ - ٤٢٢ يولية - أكتوبر ١٩٩٠ ص ١١٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) التبغ :

على الرغم من محدودية صادرات هذا القطاع كنسبة من إجمالي الصادرات غير البترولية إلا أنه يتمتع بميزة نسبية وخاصة عند أسعار ظل (٠,٥ ١,٥) بالنسبة لعنصر العمل ورأس المال على التوالي . ويمكن التوسع في الطاقة الإنتاجية لهذه الصناعة ورفع مستوى الجودة وتوجيه الإستثمارات نحوها باعتبارها قطاعا تصديريا يساهم في كسب موارد أجنبية بدرجة تفوق تكاليف إنتاجه .

(٣) قطاع الأحذية :

تشكل صادرات هذا القطاع نحو ١٪ من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية في نفس العام (١٩٩١) ومن المتوقع أن تزيد نسبة هذه الصادرات وخاصة في أسواق الدول العربية . وتحتاج هذه الصناعة إلى مزيد من الدعم لكي يمكن إعتبارها من الصناعات التصديرية الأساسية بعد المنسوجات والملابس الجاهزة ، فهي تحتاج إلى رفع مستوى الجودة وتوجيه مجهودات مركز تنمية الصادرات نحو هذا القطاع لتوفير الدراسات التسويقية وتشجيع المنتجين على المشاركة في المعارض الدولية كما يحتاج القطاع إلى جهود بنك تنمية الصادرات لتوفير التمويل اللازم وذلك للمساهمة في دعم الأسواق القائمة وفتح أسواق جديدة ودعم السوق العربية نظرا لتفضيل كثير من المستهلكين للأحذية المصرية إذا ما كان هناك إنتظام في توريد الطلبات بالكميات المطلوبة والجودة والأسعار المعقولة.

(٤) قطاع الخشب والأثاث :

تشكل صادرات مصر من الأخشاب والأثاث نحو ٢٪ من إجمالي الصادرات عام ١٩٩١ وأثبتت الدراسة تمتع هذا القطاع بالميزة النسبية (أنظر جدول ٦ ١). ولا شك أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهتمام بهذه الصناعة والتوسع في طاقاتها الإنتاجية من العوامل الأساسية للنهوض بها وزيادة صادراتها لأن عدم توافر الكميات المطلوبة من الأثاث المصري والإنتظام في توريده وخاصة في أسواق أوربا الشرقية والدول العربية كانتا من العوامل التي ساهمت في تراجع وارداتها .

هناك قطاعات إنتاجية قريبة من تحقيق الميزة النسبية حيث يقترب معدل تكلفة الموارد لها من الواحد الصحيح ، لذلك فإذا تم الاهتمام بهذه القطاعات ودعم الموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها وإعفاء المواد الخام ومستلزماتها الإنتاجية من الرسوم الجمركية أو فرض رسوم هامشية لتوفير مكونات إنتاجها بأسعار مناسبة والنهوض بالفن الانتاجي المستخدم فيمكن لهذه الصناعات أن تحقق ميزة نسبية في إنتاجها . وهذه القطاعات هي : قطاع المواد الغذائية والمشروبات والغزل والنسيج والجلود والكيماويات والمطاط والبلاستيك وهي تشكل في مجموعها نحو ٣٥٪ من إجمالي الصادرات غير البترولية (انظر جدول ٤ - ٢) ، شكل (٤-أ) .

جدول (٤ - ٢)
الأهمية النسبية لأهم القطاعات الإنتاجية لإجمالي
الصادرات غير البترولية عام ١٩٩١ في مصر

القطاع الإنتاجي	٪ لاجمالي الصادرات	القطاع الإنتاجي	٪ لاجمالي الصادرات
- المواد الغذائيـــة	٪ ٩	- الجلود ومنتجاتها	٪ ١
- المشروبات والتبغ	٪ ٠,٢	- الأحـــذيـة	٪ ١
- الغزل والنسـيج	٪ ٢٠	- الخشب والأثاث	٪ ٢
- الملابس الجاهـزة	٪ ٦	- الكيمـاويـات	٪٤,٥
- الماكينات والمعدات	٪ ١	- صناعات تحويلية	٪ ٥

المصدر : بيانات التجارة الخارجية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٤ - أ)
الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الهامة
بالنسبة لاجمالي الصادرات غير البترولية في مصر عام ١٩٩١

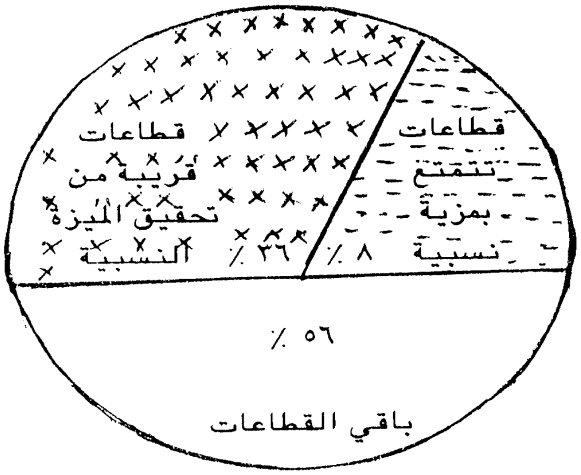

- - - - قطاعات تحقق الميزة النسبية

قطاعات قريبة من تحقيق الميزة النسبية

باقي القطاعات

- إن القطاعات الإنتاجية التي تتمتع بالميزة النسبية (الملابس الجاهزة والتبغ - الأحذية - الأخشاب والأثاث) تعاني كلها من التحيز (ما عدا قطاع الخشب والأثاث) أي أن السياسات المتتبعة تشجع المنتجين على الانتاج للسوق المحلي أكثر من توجيه انتاجهم إلى الخارج وقد يكون ذلك من أسباب انخفاض صادرات هذه القطاعات برغم تمتعها بالميزة النسبية .

- عند اختبار درجة حساسية معدل تكلفة الموارد المحلية لاسعار الظل لعنصر العمل ورأس المال في مصر ، نجد أنه تتحقق الميزة النسبية عند أسعار ظل (٠,٥ - ١) بالنسبة لعنصر العمل وأسعار ظل (١,٥ - ١) لعنصر رأس المال مما يشير الى أن أسعار ظل تكلفة عنصر العمل تعادل الأجور والتكاليف السوقية أو تقل عنها بنسبة ٥٠٪ بينما تكلفة رأس المال الحقيقية تتساوى أو تزيد بنسبة ٥٠٪ عن التكاليف السوقية السائدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً ، مقارنة نتائج الدراسة ببعض الدراسات الأخرى ،

تهدف معظم الدراسات التي قامت بقياس الميزة النسبية للصناعات والقطاعات الإنتاجية في مصر إلى تحديد الاستثمار والإنتاج ذي الكفاءة الاقتصادية العالمية ومجالات المنافسة في الأسواق الخارجية بغرض التوسع في التصدير أو إحلال الواردات

ومن هذه الدراسات دراسة بنت هانسن وكريم نشاشيبي ٧٤-١٩٧٥[١] لاختبار الميزة النسبية في بعض الشركات الزراعية والصناعية من خلال معيار تكلفة الموارد المحلية ومعدل الحماية الفعلية خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩ واستنتجت الدراسة تمتع صناعة السكر والإطارات والأسمدة بالميزة النسبية .

وهناك دراسة أخرى قامت بها الدكتورة هناء خير الدين [٢] لبعض المنتجات في بعض الشركات الانتاجية عام ١٩٧٩ وأثبتت دراستها تمتع بعض المنتجات بميزة نسبية في شركات معينة بينما لاتتمتع هذه المنتجات بميزة نسبية في شركات أخرى وعلى سبيل المثال نجد أن صناعة المربات والشربات تحقق ميزة نسبية في شركة النصر للأغذية المحفوظة بينما لاتحقق ميزة في شركة ادفينا ونفس الشئ بالنسبة لصناعة الخضروات المحفوظة .

وتأتي دراسة الدكتورة هبة حندوسة [٣] في عام ١٩٧٩ لتقييم أداء بعض شركات القطاع العام من خلال مقياس DRC ، ERP واستنتجت هذه الدراسة تمتع صناعة الأغذية والمشروبات والغزل والنسيج والكيماويات بميزة نسبية .

---

(١) Hansen Bent and Nashashibi, " Foreign Trade Regimes and Economic Development : Egypt", Columbia University Press, New York, 1975, Also:
- Hansent Bent & Nashashibi Karim, " Protection and Competitiveness in Egyptian Agriculture and Industry", NBER Working Paper, Series No. 48, 1974 .

(٢) -Kheir El Din Hanaa, " Policy Study on Potential and Problems in Expanding selected Manufactured Exports", Ministry of Economy Foreign Trade and Economic Cooperation - Economic Studies Unit , October, 1979 .

(٣) - Handoussa Heba, " Policy Study on Issuing of Public Sector Companies, " Ministry of Economy, Foreign Trade and Economic Cooperation Studies Unit, March, 1979 .
- H. Heba, " Public Sector Employment and Productivity in the Egyptian Economy , Report Prepared for the ILO Comprehensive Employment Strategy Mission Sept., 1980 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوجد دراسة أخرى للدكتورة هناء خير الدين وروبرت لوكاس [١] تقوم باختبار الميزة النسبية للقطاعات الانتاجية من خلال معيار تكلفة الموارد المحلية في مصر من واقع جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٧٧ وجدول التعريفة الجمركية لعام ١٩٨٠ . وتم حساب الميزة النسبية باستخدام أسعار الظل لكل من عنصر رأس المال والعمل وفقاً للأسعار المحسوبة من قبل البنك الدولي كما تم حساب الميزة النسبية مرة أخرى من خلال اختبار درجة حساسية معدل تكلفة الموارد المحلية لأسعار ظل مختلفة لعنصر رأس المال والعمل واستنتجت الدراسة تمتع قطاع الأغذية والغزل والنسيج والمنتجات غير المعدنية بالميزة النسبية .

وقام البنك الدولي عام ١٩٨٣ [٢] بقياس الميزة النسبية للعديد من الصناعات المصرية من خلال معيار تكلفة الموارد المحلية من خلال بيانات عام ١٩٨١/٨٠ في كل من القطاع العام والخاص حيث تم اختيار عدد من الشركات الصناعية بلغ اجمالها ٧٠ شركة تابعة للقطاع العام ويمثل انتاجها نحو ٧٩٪ من اجمالي الانتاج الصناعي للقطاع العام بالإضافة الى أربع وعشرين شركة من شركات القطاع الخاص تمثل الشركات المشتركة والتي ظهرت في أعقاب فترة الانفتاح . وأظهرت نتائج هذه الدراسة تمتع عدد كبير من شركات القطاع العام بالميزة النسبية هي قطاع الأغذية ثم المنسوجات ثم المعادن والكيماويات .

وبالنسبة لدراسة الدكتورة هدى السيد [٣] التي قامت بقياس معدل الحماية الفعلية للقطاعات الانتاجية من خلال اختيار عدد من الشركات تمثل قطاعات انتاجية مختلفة لتحديد مدى مسئولية سياسات الحماية المحلية عن ضعف أداء الصادرات المصرية وتضخم الواردات واختلال هيكل التجارة الخارجية خلال عام ١٩٨٤/٨٣ . وتم ترتيب المشروعات وفقاً للكفاءة حيث تصدر قطاع الغزل والنسيج القائمة يليها في الكفاءة صناعة السكر والمولاس ثم الزيوت العطرية .

---

(١) Kheir El Din Hanaa & Lucas E.B Robert, " Comparative Advantage in Egyptian Manufacturing", Report Submitted to U.S. AID, December, 1981 .

(٢) World Bank, " Egypt - Issues of Trade Strategy and Investment Planning ," 1985 .

(٣) هدى مجدي السيد " هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية - دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة من ١٩٨٠/٨١ - ٦٠ - رسالة دكتوراة - بحث غير منشور - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٧ م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الدراسات السابقة والتي أشير اليها يتضح أن أهم القطاعات الإنتاجية التي تتمتع بميزة نسبية هي قطاع المواد الغذائية - الغزل والنسيج - المنتجات المعدنية والجلود والملابس الجاهزة وبعض المنتجات الكيماوية . بينما القطاعات التي لاتتمتع بميزة نسبية هي الورق والطباعة - المطاط والبلاستيك - المنسوجات الصوفية - الحديد والصلب - الصيني والزجاج .

وبمقارنة دراستنا مع هذه الدراسات نجد أن هناك تشابهاً في بعض القطاعات التي تحقق ميزة نسبية أو قريبة من تحقيق الميزة النسبية مثل قطاع الملابس الجاهزة والجلود والغزل والنسيج . وإن كان هناك اختلافات في نتائج دراستنا عن الدراسات السابقة والتي ترجع بالدرجة الأولى الى اختلاف الفترة الزمنية ومايصاحبها من اختلاف الظروف الاقتصادية مثل التغيرات التي طرأت على سياسة سعر الصرف (تحرير أسعار الصرف) وارتفاع أسعار الفائدة في بداية التسعينات وكذلك اختلاف هيكل التعريفة الجمركية لعام ١٩٩٢ عما سبقها واتجاه هذه التعريفة الى رفع فئات الرسوم الجمركية على كثير من المنتجات وذلك لإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص ، حيث كانت شركات القطاع العام تقوم باستيراد كثير من المنتجات بتعريفات جمركية منخفضة ، فضلاً عن رفع فئات التعريفة الجمركية على المنتجات الحيوانية وبعض منتجات قطاع الانتاج النباتي مع خفض التعريفة على المستلزمات الانتاجية لهذه القطاعات مما ساهم في رفع القيمة المضافة المحلية لهذه المنتجات . بينما اتجهت الى رفع الرسوم الجمركية على المستلزمات الانتاجية لقطاع الكيماويات وبعض منتجات الغزل بنسبة ٢٠٪ مما ساهم في رفع تكاليف الموارد الانتاجية وخفض القيمة المضافة المحلية لهذه القطاعات عما هو متحقق بالأسعار العالمية .

ثالثاً ، نتائج دراسة الميزة النسبية للقطاعات الإنتاجية التركية ،

يشير جدول (٤ - ٣) الي نتائج قياس الميزة النسبية للقطاعات الإنتاجية التركية في بداية التسعينات وبالاستعانه بجدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٥ والتعريفة الجمركية لعام ١٩٩٢ نخلص إلى النتائج التالية :

[١] القطاعات الإنتاجية ذات الميزة النسبية :

تتمثل في قطاع المشروبات والملابس الجاهزة والجلود والأحذية ومنتجات الزجاج والأثاث الخشبي والمعدني و الخزف والصيني ، والمنتجات التعدينية غير المعدنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) قطاع الملابس الجاهزة : يحقق هذا القطاع ميزة نسبية عند أربع مستويات لأسعار الظل .

وتعتبر هذه الصناعة من الصناعات الهامة في الإقتصاد التركي والتي نمت بسرعة وقد بلغ قيمة صادرات هذا القطاع ٢٦٣٠,٧ مليوناً من الدولارات عام ١٩٩٠ بما يمثل ١٠٪ من إجمالي الصادرات و ٨٪ من إجمالي الصادرات الصناعية[١] .

كما يمثل إنتاج هذا القطاع مع الغزل والنسيج والجلود ١١٪ من إجمالي الناتج الصناعي التركي في نفس العام حيث بلغ إجمالي إنتاج هذه القطاعات ١٧٢٨٦,٩ مليوناً من الليرات التركية[٢] .

---

(١) - Turkish is Bankasi , " Review of Economics Conditions 1991 / 1, Economic Research Dept., P. 22 - 23 .

(٢) - Union of Chambers and Commodity Exchange of Turkey " Monthly Economic Indicatiors", April, 1992, Table 1/2, P. 2 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٤ - ٣)

الميزة النسبية لقطاعات الإنتاج التركية وفقاً لمعدل تكلفة الموارد المحلية "DRC" ١٩٩٢
ووفقاً لجدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٥ والتعريفة الجمركية لعام ١٩٩٢

القطاعات الإنتاجية	* PL/W = .5 B_k = 1.5	PL/W = .8 B_k = 2	PL/W = .8 B_k = 3	PL/W = 1 B_k = 1.5	PL/W = 1 B_k = 1
١ - قطاع الإنتاج النباتي	٢.٢٩	٣.٣٩	٤.٥٧	٣.٣	٣.١
٢ - قطاع الإنتاج الحيواني	٣.٣٢	٤.٣	٦.٣٧	٣.٣٩	٢.٣٥
٣ - قطاع المواد الغذائية	١٤.٢٥	١٨.٥١	٢٧.٩	١٥.٧٥	١١.٤٩
٤ - قطاع المشروبات Δ Δ	**٠.٩٧**	٣.٣٩	١.٢٥	**٠.٩٩**	**١.٠٠**
٥ - الغزل والنسيج O	١٢.١١	١٦.٤٩	٢٣.١٦	١٤.٤	٧.٠
٦ - الملابس الجاهزة Δ Δ	**٠.٥٠**	**٠.٦٨**	١.٣٧	**٠.٥٦**	**٠.٤١**
٧ - الجلود ومنتجاتها Δ Δ	**١.٠٠**	١.٢٣	٣.٥	**٠.٩٦**	**٠.٨٨**
٨ - الأحذية Δ Δ	**٠.٩٠**	١.٢٠	١.٧٧	**٠.٩٤**	**٠.٦٦**
٩ - الخشب والأثاث Δ Δ	**٠.٧٥**	**١.٠٠**	١.٤٥	**٠.٨٠**	**٠.٥٧**
١٠ - الورق والطباعة	٤.٢٣	٥.٨٠	٨.٣٠	٤.٨٣	٦.٦٣
١١ - الكيماويات	٣.٨٨	٤.٨٨	٧.٦١	٤.٢	٣.٢
١٢ - المطاط والبلاستيك	١٠.٤٢	١٤.١٥	٢٠.٣٤	١١.٠٣	٨.٣٩
١٣ - الزجاج Δ Δ	١.٠٢	١.٣٧	١.٩٩	**٠.٢٨**	**٠.٨٠**
١٤ - الحديد والصلب	١.٣٩	١.٨٦	٢.٦٨	١.٦	١.٢١
١٥ - الماكينات والمعدات	٥.٨٦	٨.٢١	١١.٥٧	٦.٩٣	٥.٢٥
١٦ - وسائل النقل	١٤.٠٥	٩.٤١	١٧.١٤	٩.٥٤	١٠.٧٦
١٧ - الخزف والصيني Δ Δ	**٠.٩٧**	**١.٠٠**	١.٨٩	١.٠٦	**٠.٧٧**
١٨ - منتجات تعدينية غير معدنية Δ Δ	**٠.٥٣**	**٠.٨١**	١.٠٥	**٠.٧٦**	**٠.٦٣**

المصدر : نتائج الدراسة التطبيقية لقياس الميزة النسبية لقطاعات الإنتاج .

* أسعار الظل لعنصر العمل PL/W ، أسعار الظل لعنصر رأس المال B_k

Δ Δ = قطاعات تحقيق الميزة النسبية O قطاعات قريبة من تحقيق الميزة النسبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) قطاع المشروبات : يحقق هذا القطاع نمواً مستمراً في إنتاجيته ، وتمثل صادرات هذا القطاع ٣٪ من إجمالي الصادرات التركية ١٩٩١.ويحقق هذا القطاع ميزة نسبية عند ثلاث مستويات من اسعار الظل .

(٣) الجلود ومنتجاتها : يحقق هذا القطاع الميزة النسبية عند اسعار ظل مختلفة لكل من رأس المال والعمل . وتعتبر الجلود من أقدم الصناعات التركية . وتمثل الجلود ومنتجاتها ٥,٨ ٪ من إجمالي الصادرات التركية عام ١٩٩١ ودعماً لهذه الصناعة فقد عملت الدولة في إطار قرارات دعم حوافز التصدير في فبراير ١٩٩٢ على تقديم تمويل خاص لعدد ٢٠٠ منشأة تركية متخصصة في المنتجات الجلدية بغرض تحديث عمليات الإنتاج بها وزيادة حجم صادراتها والذي من المتوقع أن يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار في ١٩٩٢[١].

(٤) الأحذيـــة : تحقق هذه الصناعة الميزة النسبية عند ثلاثة مستويات لأسعار الظل (رأس المال = ١,٥ والعمل = ١) (رأس المال = ١ ، عنصر العمل = ١) ، (١,٥ ، ٠,٥) ويتزايد انتاج هذه الصناعة بمرور الوقت . وقد كانت منتجات قطاع الأحذية والجلود في البداية تقتصران على السوق المحلية ولكن تحولت إلى أن أصبحت سلعاً تصديرية وكانت صادراتهما في البداية منخفضة جداً وخاصة قبل عام ١٩٧٠ ولكن بعد الجهود التي بذلت من أجل دعم هذا القطاع أصبحت صادرات الأحذية والجلود تمثل أهمية بالنسبة للصادرات التركية . وتشكل صادرات الأحذية فقط نسبة ١٪ من إجمالي الصادرات في نفس العام ١٩٩١ [٢].

(٥) منتجات الزجاج : تتمتع هذه الصناعة بالميزة النسبية عند سعر ظل لعنصر رأس المال = ١,٥ ولعنصر العمل = ١ ، (١,١) ، وتسجل هذه الصناعة نمواً ملحوظاً وهاماً سواء من ناحية الإنتاج أو من ناحية الطلب ، كما تزايدت صادراتها بنحو ١٣ ضعفاً منذ ١٩٨٠ (٢٪ عام ١٩٩٠ من اجمالي الصادرات التركية) . ومن المتوقع أن يزيد الطلب على منتجات هذا القطاع بنحو ٢,٩٪ سنوياً خلال الفترة من ٩٠ - ١٩٩٤ . لذلك يتوقع أن يصل الإنتاج إلى ١٤٧٥٢٠٠ طن عام ١٩٩٤ [٣].

---

(١) وزارة الاقتصاد - التمثيل التجاري - " العلاقات المصرية التركية " - مرجع سابق - ص ١٥٦ .

(٢) - Turkish is Bankasi, ... , op. cit, P. 23 .

(٣) - Turkish Economy , Series No. 11 ..... , op. cit, P. 38 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٦) الأثاث الخشبي والمعدني : يتمتع إنتاج الأثاث والأخشاب في تركيا بميزة نسبية وذلك عند أربع مستويات من أسعار الظل للعمل ورأس المال ، وتمثل صادرات هذا القطاع ١٪ من إجمالي الصادرات عام ١٩٩١ وهذه الصناعة بدأت في التطور حديثاً ويمكن أن تكون مجالاً طيباً للاستثمارات وخاصة مع زيادة الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع .

(٧) والخزف والصيني : تحقق هذه القطاعات الميزة النسبية في إنتاجها وفقاً للدراسة التطبيقة مع أن نسبتها إلى إجمالي الصادرات محدودة .

- وبصفة عامة فإن القطاعات التي تتمتع بالميزة النسبية تمثل نحو ٢٥٪ من إجمالي الصادرات بينما القطاعات الإنتاجية المصرية التي تحقق ميزة نسبية تمثل صادراتها نحو ٨٪ من إجمالي الصادرات (غير البترولية) .

- يعتبر قطاع الغزل والنسيج قريب من تحقيق الميزة النسبية ويعتبر هذا القطاع من القطاعات الهامة في تركيا . وبصفة عامة نجد أن كل القطاعات الانتاجية التركية التي تحقق ميزة نسبية لاتعاني من التحيز ضدها ، أي أن السياسات المتبعة تحفز الانتاج للتصدير أكثر من تشجيع الانتاج للسوق المحلي بمعنى أن هيكل الحوافز المقدم لقطاع التصدير يساهم في دعم القطاعات ذات الميزة النسبية في تركيا .

- عند اختبار درجة حساسية معيات تكلفة الموارد المحلية لأسعار الظل في تركيا نجدأن المستويات التي تتحقق عندها الميزة النسبية هي عند أسعار ظل لعنصر العمـــر (٠.٥ ، ١ ، ١) بينما أسعار ظل رأس المال هي (١، ١.٥ ، ١.٥) ويعني ذلك أن أسعار ظل تكلفة غير العمل مقترب من الأجور والتكاليف السوقية لعنصر العمل . بينما أسعار ظل تكلفة عنصر رأس المال تفوق التكلفة السوقية لرأس المال بنحو ٥٠٪ مما يشير الى أن تكلفة رأس المال في السوق أقل من التكلفة الحقيقية لرأس المال .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث
قياس معدل الحماية الفعلية في مصر وتركيا(*)

أولاً: مفهوم معدل الحماية الفعلية

يقصد بالحماية بصفة عامة التعريفات الجمركية على الواردات والتي تعمل على رفع أسعار السلع المستوردة محلياً. وقد إتسع مفهوم الحماية وأصبح أكثر شمولاً مع تعدد أساليب الدولة في التدخل في النشاط الإقتصادي والمعاملات الخارجية ليشمل كافة صور تدخل الدولة في جهاز الأسعار والذي من شأنه المباعدة بين الأسعار المحلية وبين مثيلاتها العالمية مثل نظم الحصص والرقابه على الصرف (تعدد أسعار الصرف). أي كافة الضرائب والإعانات التي تفرضها السلطات المحلية على مختلف السلع التي تدخل في التجارة الدولية[١].

بينما يعبر معدل الحماية الفعليه عن أثر مختلف القيود الحمائيه على القيمة المضافه للإنتاج ويقاس بنسبه زيادة عوائد عناصر الإنتاج المحلية المستخدمه في إنتاج وحدة إضافيه من سلعة معينه مقارنه بما يمكن أن تكون عليه في غياب الحماية. أي يقاس بنسبة الفرق بين القيمة المضافه بالأسعار المحلية وبين القيمة المضافة بالأسعار العالمية[٢].

والمعادلة التي تستخدم في قياس هذا المعيار هي :

$$ERPi = \frac{VADP - VAFT}{VAFT} = \left[\frac{VADP}{VAFT} - 1\right] \times 100$$

حيث أن : VADP = القيمة المضافة بالأسعار المحلية للنشاط الإنتاجي
VAFT = القيمة المضافة بالأسعار العالمية .

واذا كان معدل الحماية الفعلية للنشاط الانتاجي موجبا فهذا يعنى أن القيمة المضافة المتحققة بكل من الأسعار المحلية والأسعار العالمية موجبة وأن القيمة المضافة بالأسعار المحلية أكبر من نظيرتها بالأسعار العالمية.

(*) يرتبط معدل الحماية الفعلية باسم كل من :
- Baber, Johnson, Corden, Bela Balassa

(١) - Corden, W.M.," The Theory of Protection," Clarendon Press, Oxford, 1971, P.27.

(٢) - Corden, W.M.," The Structure of A Tariff System and The Effective Protective Rate", The Journal of Political Economy, Vol. LOXXIV, No. 3, June, 1966, P.221-237.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعبر تزايد معدلات الحماية الفعلية للنشاط الإنتاجي عن زيادة معدلات الحماية الأسمية على المنتج النهائي عن تلك الخاصة بالمستلزمات الإنتاجية مما يترتب عليه إرتفاع القيمة المضافة بالأسعار المحلية عن نظيرتها بالأسعار العالمية .

أما إذا كان معدل الحماية الفعلية سالبا ولكنه أقل من مائة في قيمته المطلقة فيشير ذلك إلى أن القيمة المضافة المتحققة بالأسعار المحلية أقل من القيمة المضافة بالأسعار العالمية **مما يشير الى ان هيكل الحمايه الفعليه لا يشجع هذا النشاط بل انه يتحيز ضده ، اما اذا كان معدل الحمايه الفعليه سالبا واكبر من المائه فى قيمته المطلقه فمعنى ذلك ان القيمة المضافة بالاسعار العالميه سالبه وبالتالى فان وجود مثل هذه الانشطه ينطوى على** تبديد مطلق للموارد الأستثمارية وإرتفاع تكلفة الحماية لأن قيمة مستلزمات الإنتاج تزيد عن قيمة المنتج النهائي بالأسعار العالمية وأن هيكل الحماية هو الذي يدعم بقاء هذه الأنشطة .

مجالات إستخدام معدل الحماية الفعلية :

يستخدم هذا المعيار كمؤشر لإتجاه حركة الموارد الإنتاجية كنتيجة لهيكل التعريفة الجمركية ، بحيث يتم نقل الموارد الإنتاجية من الأنشطة الإنتاجية التي تحظى بمعدل حماية فعلية ERP سالبا إلى تلك الأنشطة التي تحقق معدلا موجبا . أي تنتقل الموارد الإنتاجية من الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة السالبة أو القيمة المنخفضة إلى تلك التي تحقق قيمة مضافة موجبة بالأسعار المحلية مقارنة بأسعارها العالمية .

كما يستخدم معدل الحماية الفعلية كمؤشر لنسبة زيادة أو نقص العوائد التي تحققها عناصر الإنتاج لمحلية في نشاط إنتاجي معين عند مقارنتها بالتكلفة العالمية لهذه العناصر (١) .

يمكن الإستدلال من قياس معدل الحماية الفعلية عن الأنشطة ذات الكفاءة والتي تحقق قيمة مضافة موجبة بالأسعار العالمية وبالتالي توجيه الإستثمارات إلى هذه الأنشطة وإعتبارها أنشطة أساسية للإنتاج القومي يمكن توجيه إنتاجها إلى التصدير الخارجي .

(١) هدى مجدى السيد ... هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية ... مرجع سابق ص ٥٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيكل الحماية في مصر وتركيا

مازال هناك تدخل من جانب الحكومة المصرية والتركية في تحديد الأسعار سواء بفرض الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة أو بتقديم الحوافز للقطاع التصدير. وإن كانت الدولتان قد عملت على تحرير أسعار الصرف والإتجاه نحو أسعار صرف توازنية للجنيه والليرة.

ولا شك أن الضرائب والتعريفات الجمركية والحوافز تؤثر على أسعار الاستيراد والتصدير.

وبمحاولة تحليل بنود التعريفة الجمركية في مصر وتركيا لعام ١٩٩٢(*).

١ - عملت التعريفة الجمركية لعام ١٩٩٢ في مصر على إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص لحوالي ٣٠ منتجاً كان القطاع العام يقوم بإستيراده بفئات تعريفية مخفضة عن القطاع الخاص.

٢ - تم رفع فئات التعريفة الجمركية على بعض المنتجات النهائية المستوردة كوسيلة من وسائل حماية المنتجات المحلية مثل رفع التعريفة الجمركية على بعض منتجات القطاع الحيواني وخاصة على الطيور والحيوانات المستوردة والألبان والجبن المستورد وبعض النباتات الطازجة والمجمدة والمجففة.

٣ - ارتفعت فئات التعريفة الجمركية على المستلزمات الأنتاجية لبعض القطاعات مثل رفع فئة التعريفة بنسبة تصل إلى ٢٠٪ على بعض المستلزمات الإنتاجية لقطاع الكيماويات وكذلك ارتفاع التعريفة على الخيوط الحريرية بينما انخفضت على الخيوط الصناعية.

٤ - تخفيض الرسوم الجمركية على الأجزاء المفككة المستوردة من الخارج بهدف تجميعها محلياً ووصل هذا الخفض إلى نحو ١٠٪.

٥ - أما في تركيا فقد اتجهت التعريفة الجمركية لعام ١٩٩٢ إلى خفض فئاتها على المنتجات النهائية في بعض القطاعات الأنتاجية وعلى المستلزمات الإنتاجية لبعض الصناعات كالأحذية والأثاث وذلك لتدعيم هذين القطاعين بجانب الحوافز الأخرى المقدمة لهما للتوسع في صادراتهما.

٦ - أن التعريفة الجمركية (معدل الحماية الأسمية) على المنتجات النهائية التركية تقل في معظمها عن نسب التعريفه في مصر، وقد يرجع ذلك إلى إتجاه تركيا إلى تحرير قطاع الأستيراد وإصدار العديد من القرارات التي تسهل عمليات الإستيراد ومنها خفض فئات التعريفه الجمركية.

(*) انظر : قانون التعريفة الجمركية لمصر وتركيا عام ١٩٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: قياس معدل الحماية الفعلية في مصر وتركيا

تم قياس معدل الحماية الفعليه "Effective Rate of Protection "ERP للقطاعات الإنتاجيه في مصر وتركيا (كتحديث للدراسات التي قامت بقياس معدل الحماية الفعليه من قبل) وفقاً لجدول التعريفه الجمركية لعام ١٩٩٢ لكل من مصر وتركيا بإستخدام جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ في مصر وعام ١٩٨٥ في تركيا وبناء على الفروض التي ذكرت عند حساب معدل تكلفة الموارد المحلية DRC كإعتبار أن الفرق بين السعر العالمي والسعر المحلي هو الرسوم الجمركية فقط أي أن التعريفه الجمركية هي الوسيلة الوحيدة التي تعكس التدخل في الأسعار. وكذلك إستخدامنا لأسلوب كوردون بالنسبة للمستلزمات المتداولة وغير المتداولة في التجارة العالمية. وبالتالي فإن المعادلة التي ستستخدم لقياس معدل الحماية الفعليه هي :

$$ERP_i = \frac{[P_i(1+t_i) - (\Sigma_j a_{ji} P_j(1+t_j)] - [P_i - \Sigma_j aji\ Pj]}{P_i - \Sigma_j\ aji\ P_j} \quad (1)$$

النتائج

جدول (٤-٤) يوضح نتائج مقياس معدل الحماية الفعليه في كل من مصر وتركيا للقطاعات الإنتاجية ويتبين من الجدول ما يلي:

أولاً : مصـــر :

- هناك قطاعات انتاجية تحصل على معدلات حماية فعلية موجبة (أي أنها تتمتع بالحماية) حيث يعمل هيكل الحماية في ظل التعريفة الجمركية لعام ١٩٩٢ على تحقيق قيمة مضافة محلية موجبة واكبر من نظيرتها مقاسه بالاسعار العالميه ، ومن هذه القطاعات قـــطاع الانتاج النباتي ـ الحيواني ـ المواد الغذائيه ـ المشروبات ـ الملابس الجاهزه ـ الورق والطباعه المطاط و البلاستيك والحديد والصلب .
- يعتبر قطاع المشروبات من القطاعات التي يحصل على أعلى معدل حماية وينتج ذلك من ارتفاع معدلات الحماية الأسمية على المنتجات النهائية فضلاً عن أن نسبة المستلزمات الانتاجية المستوردة منخفضة في هذا القطاع وبالتالي لاتتأثر كثيراً بمعدلات الحماية

---

(١) Suleiman I Kiggundu ..... Op.cit .

* تشمل المستلزمات المتداولة وغير المتداولة وفقاً لأسلوب كوردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسمية على المستلزمات ويأتي قطاع الانتاج النباتي والحيواني بعد قطاع المشروبات من حيث ارتفاع معدل الحماية الفعلية .

- ان قطاع الملابس الجاهزة يتمتع بميزة نسبية وفقاً لمعيار تكلفة الموارد المحلية كما أن قطاع المواد الغذائية والمشروبات يقتربا من تحقيق الميزة النسبية وهذه القطاعات تتمتع أيضاً بحماية موجبة .

- هناك قطاعات انتاجية تعاني من التحيز ضدها حيث تحصل على معدلات حماية فعلية سالبة وأكبر من - ١٠٠ هي قطاعات الجلود - الأحذية-الكيماويات - الغزل والنسيج . ويرجع ذلك الى أن حماية المستلزمات الانتاجية لهذه الأنشطة لم يكن بالقدر الكافي الذي يعوض الحماية الأسمية على منتجات هذه القطاعات مما يعمل على أن تحقق هذه القطاعات الإنتاجية قيمة مضافة محليه أقل من القيمة المضافة بالأسعار العالمية .

- أن معظم القطاعات التي تعاني من التحيز ضدها تقترب من تحقيق الميزة النسبية وفقاً لمعيار تكلفة الموارد المحلية وهذا يستدعى أن يكون هناك تنسيقاً بين السياسات الاقتصادية بحيث يتم دعم وحماية القطاعات الانتاجية ذات الميزة النسبية ويتصدر قطاع الكيماويات القطاعات التي تعاني من درجة عالية من التحيز يليها الجلود ثم الغزل والنسيج ثم قطاع الأحذية .

ثانياً: تركيا:

- القطاعات التي تتمتع بحماية موجبة هي قطاع الانتاج النباتي والحديد والصلب والحيواني والملابس الجاهزة والورق والطباعة والكيماويات ثم الغزل والنسيج . ونجد أن قطاع الملابس الجاهزة والغزل والنسيج يتمتعان بميزة نسبية في انتاجهما كما أنهما يتمتعان بحماية موجبة .
- قطاع المواد الغذائية يحصل على معدلات حماية فعلية سالبة وأقل من - ١٠٠ وهو بذلك يحصل على حماية مرتفعة لأن القيمة المضافة بالأسعار العالمية تكون سالبة بينما هيكل الحماية هو الذي يدعمها ويعمل على أن تحقق قيمة مضافة موجبة بالأسعار المحلية .

- قطاعات المشروبات والجلود والأحذية - الخشب ومنتجاته والمطاط والبلاستيك تعاني من التحيز ضدها حيث تحصل على معدل حماية فعلية سالبية وأكبر من - ١٠٠ . ويعتبر قطاع المطاط والبلاستيك من القطاعات التي تعاني بدرجة أكبر من التمييز في ظل هيكل الحماية السائد عليه قطاع الجلود .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٦-٣)

معدلات الحماية الفعليه لقطاعات الإنتاج المصرية والتركية
وفقاً للتعريفه الجمركية ١٩٩٢ وجدول المدخلات والمخرجات
لعام ١٩٨٧/٨٦ في مصر وعام ١٩٨٥ في تركيا

نسب مئوية

القطاع الإنتاجي	مصر ٪	تركيا ٪
١ - قطاع الانتاج النباتي	١٢٣,١٢	٢١١,٠٠
٢ - قطاع الأنتاج الحيواني	١٣١,٠١	١٤,٥٧
٣ - قطاع المواد الغذائية	١٢٠,٢٤	(١٠٩)
٤ - قطاع المشروبات	١٢٣٣,٠٠	٢٦,٠٠
٥ - قطاع الملابس الجاهزه	٢٨,٤٤	١٦,٠٠
٦ - قطاع الجلود	(٥٣,١٩)	(٣١,٠٠)
٧ - قطاع الأحذية	(٥٣,١٩)	(٩,٠٠)
٨ - قطاع الخشب ومنتجاته	(٢٢,٦٧)	(١٢,٠٠)
٩ - قطاع الورق والطباعة	٩٤,٠٠	٨١,٠٠
١٠- قطاع الكيماويات	(٩٣,٠٠)	٩٤,٠٠
١١- قطاع المطاط والبلاستيك	٣٧,٩٠	(٣٦,٠٠)
١٢- قطاع الغزل والنسيج	(٣٥,٤٥)	٣٩,٠٠
١٣- قطاع الحديد والصلب	٤٦,١٣	١٦٥,٠٠
متوسط عـــــام	٣٣,٠٠	٣,٣٥

المصدر : مستخرج من قياس معدل الحماية الفعلية لمصر وتركيا لعام ١٩٩٢.

( ) قيم سالبة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصـــــة :

- تم قياس معدل تكلفة الموارد المحلية في كل من مصر وتركيا لتحديد القطاعات الإنتاجية التي تحقق ميزة نسبية استناداً إلى جدول المدخلات والمخرجات المصرى لعام ١٩٨٧/٨٦ والتركى لعام ١٩٨٥ وكذلك التعريفة الجمركية لكل من مصر وتركيا لعام ١٩٩٢.

- تساهم القطاعات الإنتاجية التي تتمتع بميزة نسبية في مصر بنحو ٨٪ من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية ، بينما تساهم القطاعات ذات الميزة النسبية التركية بنحو ٢٥٪ من اجمالي الصادرات التركية .

- تتدرج القطاعات المصرية وفقاً لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية حيث تبدأ بقطاع التبغ والأحذية والملابس الجاهزة والأثاث . ويليها بعد ذلك قطاعات قريبة من تحقيق الميزة النسبية هي المشروبات والمواد الغذائية والغزل والنسيج فالجلود والكيماويات والآلات والمعدات ثم المطاط والبلاستيك .

- يحقق قطاع الملابس الجاهزة والأحذية والأثاث ميزة نسبية في كل من مصر وتركيا بينما هناك قطاعات تحقق ميزة نسبية في تركيا ولكنها ليست كذلك في مصر مثل قطاع الجلود (وإن كان قريباً من تحقيق الميزة في مصر) والزجاج والخزف والصيني والمنتجات التعدينية غير المعدنية .

- يلاحظ من المقارنة بين مصر وتركيا أن أهم القطاعات التي تتمتع فيها مصر وتركيا بميزة نسبية هي قطاع الملابس الجاهزة والأحذية والأثاث بالإضافة إلى قطاع الجلود (الذي يقترب من تحقيق الميزة في مصر) وهذه هي القطاعات الأساسية التي تعتمد عليها الدولتان في مجال التصدير وهذا يعكس التنافس بين مصر وتركيا في إنتاج هذه السلع وبالتالي تشكل تركيا منافساً قوياً للمنتجات المصرية في الخارج (فى ظل الاحتمالات المستقبلية التي تتجه إلى التعاون الإقليمي) وخاصة إذا ما تم تكوين سوق شرق أوسطية تضم مصر وتركيا وإسرائيل ودولاً أخرى فستكون المنافسة قوية للمنتجات المصرية وخاصة في صناعة الملابس الجاهزة والتي قطعت تركياً شوطاً كبيراً في مجال تصنيعها وتطويرها وكذلك الحال بالنسبة للأثـاث والأحذية والجلود .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هناك قطاعات انتاجية تتمتع بدرجة حماية فعلية هي قطاع الملابس الجاهزة والمواد الغذائية في كل من مصر وتركيا . كما أن هناك قطاعات مشتركة بين الدولتين تعانيان من التحيز ضدهم في ظل هيكل الحماية السائد في مصر وتركيا مثل المطاط والبلاستيك والماكينات والمعدات والحديد والكيماويات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
تنمية الصادرات المصرية والتركية
في إطار الجهود الدولية

بعد أن أوضحنا في الفصل السابق أهم القطاعات الانتاجية المصرية والتركية التي تتمتع بميزة نسبية ، ننتقل الى مناقشة تنمية الصادرات المصرية في إطار الجهود الدولية وإلقاء الضوء على أهم المؤسسات الدولية ودورها في دعم صادرات الدول النامية ومنها مصر وتركيا ، ومدى استفادة الدولتين من الاتفاقيات الدولية في تنمية صادراتهما .

ويدور هذا الفصل حول ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في المباحث التالية :

المبحث الأول ، اتفاقيات الجات واشتراك مصر وتركيا فيها .

المبحث الثاني ، النظام العام للمزايا مشتملاً على أهم المزايا التي تحصل عليها الدول النامية الأعضاء في الجات .

المبحث الثالث ، الاتحاد الأوربي وعلاقته بمصر وتركيا .

المبحث الأول
اتفاقيات الجـــات

أولاً ، نبذة مختصرة عن الجـات " GATT "

تعد الجات واحدة من أقدم اتفاقيات التعاون الاقتصادي وهي وليدة انعقاد المؤتمر الدولي للتجارة الذي عقد في جنيف عام ١٩٤٧ م والذي أعد بدوره مشروع ميثاق للتجارة الدولية وهو ميثاق هافانا لإنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) . ولكن لم يتم الموافقة على إنشاء هذه المنظمة ، فقامت الدول الأعضاء بوضع اتفاق يتعلق بالجزء الخاص بمشاكل التدفقات السلعية الدولية ليبدأ تنفيذه في يناير ١٩٤٨ ويحمل هذا الاتفاق اسم General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) – أي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما النواحي الأخرى مثل الاتفاقيات السلعية الدولية وانتقال التكنولوجيا ونظام تمويل وتأمين الصادرات وغير ذلك من الموضوعات فقد دخلت في اختصاص منظمة الأنكتاد [١] UNCTAD .

ثانياً : المبادئ الأساسية للجات

هناك مبادئ أربعة رئيسية تسعى الجات الى تحقيقها :

١ - تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وغير الجمركية "LIBERALIZATION" وتوسيع نطاق التجارة الدولية وإزالة كافة العقبات التي تحول دون تطويرها وتوسيعها .

٢ - تقرير مبدأ التبادلية (المعاملة بالمثل) " RECIPROCITY " وهذا المبدأ يعني أن اجراء التخفيضات في القيود على التجارة لايتم إلا في إطار التنازلات المتبادلة . أي أن مطالبة أحد الأعضاء بخفض الرسوم الجمركية على صادراته لدول معينة يتضمن قيام هذه الدولة بخفض الرسوم الجمركية على وارداتها من تلك الدول [٢] .

٣ - الأخذ بمبدأ عدم التمييز " NON - DISCRIMINATION " ومعناه أن الدولة التي تعطي امتيازات معينة على وارداتها لدولة ما لا بد أن تعطي هذه الامتيازات التفضيلية لكل الدول الأعضاء في الجات .

٤ - أوجدت الجات استثناءات للخروج من مبدأ حرية التجارة وفرض قيود جمركية أو غير جمركية في حالات معينة تتمثل في : -

أ - مواجهة سياسة الإغراق والحد من إعانات التصدير وأعطت الحق للدول الأعضاء في حماية نفسها من الإغراق * عن طريق فرض رسوم جمركية لمكافحته . وقد أعلن هذا المبدأ ضمن اتفاقيات الجات ١٩٨٠ وقامت بعض الدول بمقتضى هذا المبدأ بفرض رسوم وجمارك على وارداتها لمواجهة سياسة الاغراق مثل استراليا وكندا وامريكا التي فرضت رسوماً جمركية عالية في مواجهة وارداتها من الكيماويات والمنسوجات والحديد والصلب [٣] .

ب - السماح بالمعاملة التفضيلية في حالة الاتحاد الجمركي أو منطقة التبادل الحر

---

(١) سعيد النجار ، " مصر والنظام التجاري الدولي " محاضرة القيت في الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع ، مارس ١٩٩١ ، نشرتها مؤسسة الأهرام في كتابها الشهري سبتمبر ١٩٩١م .

(٢) مركز تنمية الصادرات المصرية ، " أنباء الصادرات " ، يناير ١٩٨٧ م .

* الاغراق : يعني بيع السلع في البلاد الأجنبية بأسعار تقل عما يتم في سوق البلد المنتج .

(٣) IFC , " Exporting to Industrial Countries, Prospects for Business in Developing Countries " , No. 8, 1989, P. 6 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشترط في الاتحاد الجمركي أن تعامل السلع المستودرة معاملة السلع الوطنية من حيث الضرائب والإجراءات التجارية ويشترط أيضاً ألا ينطوي فرض الرسوم الجمركية إحداث سياج من الحماية الجمركية الخارجية في مواجهة الدول غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي .

جـ - السماح بفرض رسوم جمركية على الواردات لمواجهة عجز كبير في ميزان المدفوعات أو لحماية الصناعة الوليدة .

ثالثاً : اشتراك مصر وتركيا في اتفاقيات الجات :

لقد ظل الجات لمدة طويلة منذ انشائه يفتقد الصفة العالمية حيث اقتصرت عضوية الدول في بدايته على ٢٣ دولة أغلبها من الدول المتقدمة وعدد محدود من الدول النامية ويرجع ذلك الى أن جولات الاتفاقيات الخاصة بالجات كانت موجهة أساساً لسد احتياجات الدول المتقدمة وإعطاء مزايا تجارية بسيطة للدول النامية [١] .

فقد رأت الدول النامية أن مبدأ عدم التمييز والتبادلية لا يأخذان في الاعتبار الظروف الخاصة بها . ولكن الأوضاع قد تغيرت كثيراً بعد انشاء الأنكتاد عام ١٩٦٤م والذي تأسس بهدف إقامة نظام تجاري عالمي يتفق مع متطلبات التنمية ويراعي ظروف الدول النامية مع محاولة فتح أسواق الدول الصناعية أمام منتجات وصادرات الدول النامية . لذلك فقد أدخلت الجات تعديلات على الاتفاقية العالمية لكي يكون النظام العالمي أكثر استجابة لمتطلبات التنمية ووضعت هذه المتطلبات موضع التنفيذ منذ عام ١٩٦٦ م والتي من خلالها وافق الجات على النظام العام للمزايا [٢] .

لذلك فقد انضمت معظم الدول النامية إلى اتفاقية الجات بعد عام ١٩٦٦ ومنها مصر وتركيا والجدير بالذكر أن مصر تقدمت عام ١٩٦٢ بطلب للانضمام إلى الجات وقد وافق الأطراف المتعاقدون على قبولها عضواً مؤقتاً وذلك في نوفمبر ١٩٦٢م وتمت الموافقة على قبولها عضواً كاملاً في الجات في مايو ١٩٧٠م [٣] .

---

(١) - UNCTAD Report , 1968, P. 46 . Also :
- سعيد النجار " مصر والنظام التجاري الدولي " - مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

(٢) - UNCTAD Report, 1968, Op. cit, P. 46 - 47 .

(٣) عبد الحكيم الرفاعي ، " السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٥ م ص ٧٤ - ٧٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً : الجولات التي تمت في إطار الجات :

اتخذت اتفاقية الجات أسلوبين لتحرير التجارة أولهما تقديم المشورة للدول الموقعة على الاتفاقية فيما يطرأ عليها من مشاكل وثانيهما اللجوء إلى التفاوض للوصول الى الموافقة بين الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية ولايتم اللجوء إلى التصويت إلا في حالات نادرة ، لذلك فقد عقدت ثماني جولات في إطار الجات بما فيها جولة أورجواي التي انتهت في ديسمبر ١٩٩٣م . (انظر جدول ٥ - ١) .

جدول (٥ - ١)

الجولات التي عقدت تحت رعاية الجات

الجـــــولة	الفـــــترة
١ - مفاوضات جنيف (بسويسرا)	١٩٤٧م
٢ - مفاوضات نيس (فرنســـــا)	١٩٤٩م
٣ - مفاوضات توركاي (بانجلترا)	١٩٥٠ - ١٩٥١ م
٤ - مفاوضات جنيف	١٩٥٥ - ١٩٥٦ م
٥ - مفاوضات جنيف (جولة ديلون)	١٩٦١ - ١٩٦٢ م
٦ - مفاوضات جنيف (جولة كيندي)	١٩٦٤ - ١٩٦٧ م
٧ - مفاوضات جنيف (جولة طوكيو)	١٩٧٣ - ١٩٧٩ م
٨ - مفاوضات جنيف (جولة أوراجواي)	١٩٨٦ - ١٩٩٣ م

المصدر : البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الرابع - المجلد ٤٤ ، ١٩٩١ ص ٣٠٥ .

دارت المناقشات والمباحثات في الجولات السبع الأولى حول تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين الدول الأعضاء ومحاولة تخفيض القيود غير الجمركية . ولم تقدم هذه الجولات مزايا خاصة للدول النامية ، فكثير من طلبات الدول النامية لم يؤخذ بها مثل المطالبة بإدخال المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس ضمن نطاق مفاوضات الجات .

جولة أراجواي ١٩٨٦ م

بدأت هذه الجولة رسمياً في سبتمبر ١٩٨٦ وكان من المقرر أن تنتهي في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٠ ولما لم يتم الاتفاق في الموعد المحدد اتفق الأعضاء على استئناف المفاوضات مرة أخرى اعتباراً من فبراير ١٩٩١ والجديد في هذه الدورة هو إدخال السلع الزراعية والمواد الأولية وسلع المناطق الحارة التي تلعب الدول النامية في انتاجها وتصديرها دوراً هاماً . ولقد طالبت الولايات المتحدة بهذا المطلب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو إدخال المنتجات الزراعية في نطاق مفاوضات الجات وخفض الدعم على المنتجات الزراعية الذي تقدمه الحكومات الأوربية للمنتجين الزراعيين نظراً لتمتعها هي ودول أمريكا الجنوبية بميزة نسبية عالية في القطاع الزراعي ولكن ما يحد من توسعها في تصدير هذه المنتجات وتمتعها بهذه الميزة هو السياسات الحكومية في أوربا تجاه القطاع الزراعي بها ومنحه الدعم الكبير . ولاشك أن الدول النامية يمكنها أن تستفيد من هذا المطلب وخاصة وأن معظم صادراتها تتركز في المنتجات الزراعية.

وهذه الجولة كانت مهددة بالفشل وما يترتب على ذلك من نشوء الحرب التجارية بين أوربا وأمريكا نتيجة تمسك الحكومات الأوربية بوسائل الدعم التي تقدمها لمزارعيها ولكن هددت الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر ١٩٩٣ بفرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الزراعية المستوردة من أوربا ما لم توافق الحكومات الأوربية على وقف دعمها للمنتجات الزراعية (حيث طالبت أمريكا بتخفيض الرسوم والدعم الداخلي بنسبة ٧٥٪ على مدى عشر سنوات) وخاصة دعم الزيوت المستخلصة من البذور والتي تجعل هذه الزيوت أرخص من مثيلتها الأمريكية وإذا لم يتم رفع الدعم خلال عام آخر فسوف تقوم الولايات المتحدة بدورها برفع الرسوم الجمركية على عدد آخر من المنتجات والسلع المستوردة من أوربا ولن يقتصر الأمر على المنتجات الزراعية فقط . وبعد أقل من أسبوع من إعلان التهديد الأمريكي أعلنت الدول الأوربية قبولها مبدأ خفض الدعم الزراعي وإدخال المنتجات الزراعية في إطار الجات وخفض الرسوم الجمركية عليها فيما يعرف باتفاقية (قصر بلير) .

كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك بإدخال قطاع الخدمات في إطار مفاوضات الجات وهذا طبيعي باعتبارها أكبر مصدري الخدمات في العالم حيث قدرت قيمة الخدمات المتداولة بنحو ٢٠٪ من حجم تجارة السلع الدولية (٦٠٠ مليار دولار ١٩٨٩) [١] مثل خدمات البنوك وشركات التأمين والمقاولات والنقل والسياحة وغيرها نظراً لأهميتها في العلاقات الاقتصادية الدولية ولكونها تخضع لقيود متعددة إذا ما أرادت إحدى شركات الخدمات مزاولة نشاطها في بلد آخر غير بلدها ، وهي بذلك ترغب في خفض وإزالة هذه القيود ولكن العديد من الدول اعترضت على ذلك ومنها الدول النامية ورفضت إدخال قطاع الخدمات في اتفاقيات الجات ولكن تم في النهاية مناقشة النشاط الخدمي باعتباره قضية تهم كثيراً من الدول الأعضاء وليس باعتباره من قضايا الجات التي تتركز في تنظيم التبادل السلعي بين الدول[٢]. وهناك موضوعات كثيرة تندرج في قائمة المناقشات في هذه الجولة مثل مناقشة إدخال

(١) البنك الأهلي ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .

(٢) سعيد النجار ، " مصر والنظام التجاري الدولي " ، ..... مرجع سابق ص ١٤٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنسوجات والملابس ضمن اتفاقيات الجات وتوفير مزيد من الحماية لمختلف جوانب الملكية الفكرية من علامات تجارية وأصول الكتب والمقالات وغيرها .

وقد تشكلت خمس عشرة مجموعة عمل بهدف إعداد مشروع الاتفاقية ونجحت هذه المجموعات أخيراً في الإنتهاء من مشروع الاتفاقية والإعلان عنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بعد أن استمرت هذه الجولة لمدة سبع سنوات وتضم الاتفاقية ١٢٨ اتفاقاً تشمل جوانب متعددة أهمها .

[١] **في مجال الزراعة** : تم موافقة الدول الأعضاء على إدخال المنتجات الزراعية ضمن إطار اتفاقيات الجات وأن يتم تحويل كافة القيود غير التعريفية المفروضة على المنتجات الزراعية إلى رسوم جمركية على أن تخفض هذه الرسوم بنسب محددة سنوياً وتختلف هذه النسب من الدول المتقدمة عنها في الدول النامية . فبالنسبة للدول المتقدمة تلتزم بتخفيض هذه الرسوم بنسبة ٣٦٪ على مدى ست سنوات أما الدول النامية فتقوم بخفض الرسوم بدرجة أقل من الدول المتقدمة (٢٤٪ على مدى عشر سنوات) . كما تدعو الاتفاقية أيضاً إلى خفض الدعم الممنوح للصادرات الزراعية وتقليل الحواجز التي تحد من دخول السوق . ويجب على الدول التي تحظر استيراد سلعة معينة أن تسمح مبدئياً باستيراد ما لايقل عن ٣٪ من استهلاكها المحلي لهذه السلعة ترتفع هذه النسبة إلى ٥٪ بحلول السنوات الست .

[٢] **المنسوجات والملابس الجاهزة** : وفقاً لما توصلت إليه اتفاقية جولة أوراجواي سيتم التخلص تدريجيا من الاتفاقية الحالية المتعلقة بالآليات المتعددة التي تحكمت في السنوات الأربعين الماضية بفرض نظام لحصص الاستيراد الذي منحته الدول الصناعية للدول النامية فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس الجاهزة . وقد سعى منتجو الدول الصناعية لجعل هذه الفترة تمتد إلى خمس عشرة سنة . وتدعو الاتفاقية إلى تخفيض قيود نظام الحصص في النصف الأول من فترة السنوات العشر الانتقالية الأولى ١٩٩٥/١/١ : ٢٠٠٥/١/١ م حيث يتم الإزالة التدريجية على الحصص على ثلاث مراحل بحيث تشمل المرحلة الأولى إزالة ١٦٪ من الحصص في بداية الفترة ثم ١٧٪ بعد ثلاث سنوات و ١٨٪ في الأربع سنوات التي تليها (٥١٪ من القيود ستزول خلال عشر سنوات) .

---

* يبدأ تطبيق الاتفاقية في يناير ١٩٩٥ م بعد أن تنتهي برلمانات الدول الأعضاء من التصديق عليها . وقد وقع وزراء الاقتصاد لـ ١١٧ دولة على الاتفاقية في مراكش بالمغرب في إبريل ١٩٩٤م بناء على ما أقرته المفاوضات التجارية في جنيف في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[٢] الملكية الفكرية : اتسمت المفاوضات الخاصة بهذا المجال بالصعوبة والتعقيد نظراً للتباين الشديد بين طموحات الدول المتقدمة والدول النامية وأسفرت المفاوضات في النهاية عن التوصل لاتفاق تتماثل ملامحه الأساسية في شرط المعاملة للدول المتقدمة وشرط معاملة الدول الأولى بالرعاية والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية " برن " لحماية الأعمال الروائية والفنية ، واتفاقية " باريس " لحماية الملكية الصناعية واتفاقية " واشنطن " لحماية الدوائر المتكاملة . وقد أعطت الاتفاقية فترة انتقالية تختلف بين الدول الأعضاء وفقاً لدرجة النمو . فالدول المتقدمة تنفذ الاتفاقية (تحرير قطاع الخدمات) خلال عام من تاريخ سريانها بينما تمنح الدول النامية خمس سنوات لبدء تنفيذ الاتفاقية ، وذلك لملاءمة اوضاعها وظروفها كما تمنح خمس سنوات أخرى قبل الالتزام بتوفير براءات الاختراع مع التزام الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية إذا احتاجت لذلك وخاصة عند قيامها بإعداد وانشاء الأجهزة الوطنية .

خامساً : الدور الذي قامت به الجات في التجارة الدولية

لقد ساهمت الجات في تحرير التجارة الدولية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال دورات متعاقبة من المفاوضات ، حيث تم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة كبيرة بعد دورة طوكيو وساهم ذلك في استفادة كثير من الدول وخاصة الدول الصناعية المتقدمة وأحرزت تقدماً كبيراً نتيجة لتحرير التجارة بين الدول الاعضاء . كما استفادت بعض الدول النامية مثل كوريا وهونج كونج وتايوان نتيجة لإزالة كثير من القيود التجارية [١] فقد حصلت على مايقدر بـ ٤٤٪ من أرباحها نتيجه لاتفاقيات الجات [٢] ومع ذلك كان هناك بعض أوجه القصور التي اعترت مهمة الجات والتي استمرت حتى عام ١٩٩٣ قبل الإعلان عن اتفاقيات جولة أوراجواي والتي ساهمت في الحد من استفادة الدول النامية من اتفاقيات الجات بصفة عامة ، فقد كانت المنتجات الزراعية التي تغلب على صادرات الدول النامية غير خاضعة لاتفاقيات الجات واكتفت الدول المتقدمة بخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية للدول النامية ولم يمتد هذا الخفض إلى المنتجات الصناعية كثيفة عنصر العمل مثل المنتجات الجلدية والمنسوجات والأثاث والسجاد . وبالنسبة للمنسوجات كانت تنظمها اتفاقية الألياف المتعددة (Multi Fibre Agreement (MFA وهي الاتفاقية التي

---

(١) M. Maizels, " Industrialization of Developing Countries " , Controlling Industrial Economics, edited by Stephen F. Frowen, chapter 2, Macmillan Press, London , April, 1983, P. 29-50 .

(٢) البنك الدولي – تقرير التنمية ١٩٩٠ م ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحدد الحصص التي يتم تصديرها واستيرادها . كما كانت مفاوضات الجات (قبل جولة أوراجواي) غالباً ماتدور بين الموردين الرئيسيين وما يتم الاتفاق عليه يسرى على باقي الدول الأعضاء ونظراً لأن الدول النامية لاتعد من الموردين الرئيسيين فلا تدخل المفاوضات بصورة جدية .

وسوف تتغير هذه الأوضاع حالياً وخاصة بعد بدء تطبيق اتفاقيات جولة أوراجواي في ١٩٩٥/١/١ لأنه من المتوقع أن تساهم هذه الاتفاقية في تعديل أوضاع الدول النامية . فبالنسبة للمنتجات الزراعية فقد أصبحت هذه المنتجات ممثلة في اتفاقيات الجات بعد توقيع وموافقة الدول الأعضاء على جولة أوراجواي وتنص الاتفاقية على فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية وإزالة القيود على الوادرات الزراعية على فترات زمنية (كما سبق القول) مما سيساهم في تحسين أوضاع الدول النامية وفتح الأسواق أمام منتجاتها الزراعية وخاصة وأنها تتمتع بفترة انتقالية مدتها عشر سنوات حتى تقوم بإزالة القيود الجمركية على وارداتها الزراعية بالإضافة إلى الدعم الذي تقرر لهذه الدول والتي قد تتضرر من رفع الدعم على المنتجات الزراعية المستوردة من الخارج . كما تعد هذه الجولة مكسباً للدول النامية خاصة في مجال المنسوجات والملابس لأنها ستفتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجاتها من المنسوجات والملابس وسيتم التخلص تدريجياً من نظام الحصص الذي كانت تحدده الدول المتقدمة لوارداتها من الدول النامية من هذه السلع . كما أن النظام التجاري بعد اتفاقية أوراجواي سيكون أقوى حيث تقوم " منظمة التجارة العالمية " (التي أنشئت بموجب اتفاقية جولة أوراجواي) بإدارة هذا النظام وسيكون لديها قدرة أكبر على حل الخلافات التجارية بين الدول كما ستفرض بعض القيود على الدول المتقدمة إذا ما حاولت خرق الاتفاقية .

هذا إلى جانب ما قررته الاتفاقية من خفض التعريفة الجمركية على المنتجات الاستوائية لحوالي ٤٠٪ مما سيساعد كثيراً من الدول النامية التي تلعب دوراً هاماً في إنتاج وتصدير مثل هذه المنتجات .

سادساً . استفادة مصر وتركيا من عضويتهما في الجات

تعتبر استفادة مصر وتركيا من عضويتهما في الجات محدودة وذلك حتى عام ١٩٩٣ قبل الإعلان عن انتهاء جولة أوراجواي ، فقد تركزت صادرات مصر في المحاصيل الزراعية التقليدية كالقطن والبطاطس وغيرها وهذه المنتجات كانت تخرج من اطار اتفاقية الجات (قبل توقيع جولة أوراجواي) ومع ذلك فقد حاولت مصر أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تستفيد من وضعها كعضو في الجات لبحث سبل إزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام صادراتها ، فقد اشتركت في المفاوضات التي أجرتها الجات في فتراتها المختلفة إلى جانب ذلك فقد عقدت الجات في يناير عام ١٩٨٨ جولة مفاوضات تجارية مع مصر وأسفرت هذه المفاوضات عن بعض الامتيازات التي تمثلت فيما يلي [١]:

* إلغاء التمييز أمام الصادرات المصرية نتيجة لتطبيق شروط الدولة الأولى بالرعاية وبالتالي تتمتع مصر بكافة المزايا الممنوحة للأطراف المتعاقدة .

* اشتراك مصر في أعمال لجنة المنسوجات القطنية والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية طويلة الأجل فيما يخص المنسوجات القطنية كما استطاعت أن تعقد اتفاقيات ثنائية والتي من خلالها زادت حصصها التصديرية ومثال ذلك الاتفاقية التي وقعتها مع المجموعة الأوربية والتي تتضمن الترتيبات الخاصة بصادرات مصر للمجموعة من غزل القطن والأقمشة القطنية خلال عامي ٩٢ ، ١٩٩٣ م كما قدمت مذكرة أخرى في ١٩٩١/١١/٢٦م تتضمن الترتيبات الخاصة بصادرات مصر من غزل القطن والأقمشة القطنية لعامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣م وبناء عليها زادت الحصة المصدرة من غزل القطن المصري إلى ٤٠ ٠٠٠ طن عام ١٩٩٢ ، ٤١ ٠٠٠ طن عام ١٩٩٣م ، كما تزايدت حصة المنسوجات بنسبة ١٤,٥ ٪ ، ١٨,٥٪ لعامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٣كما ألغيت الحصة المفروضة على صادراتنا من الملايات إلى المملكة المتحدة [٢] .

وبالنسبة لتركيا فبرغم تمتعها بالمزايا التي تمنحها الجات لأعضائها بالنسبة للمنتجات الصناعية وخاصة بعد عام ١٩٨٠ م بسبب تزايد صادراتها الصناعية إلا أن استفادتها كانت محدودة بسبب أن المنسوجات والملابس الجاهزة تتصدر قائمة صادراتها الصناعية والتي كانت ترتبط بنظام الحصص وكانت لاتخضع لقواعد الجات.

وتتغير الصورة الآن بعد أن تم توقيع اتفاقية جولة أوراجواي والمتوقع أن تحقق كل من مصر وتركيا استفادة كبيرة بناء على ما قررته هذه الجولة من امتيازات ومكاسب للدول النامية . ويمكن لمصر وتركيا أن تستفيد من انضمامها للجات الآن من خلال :

---

(١) مجلس الشورى ، سلسلة تقاريره - التقرير رقم ٢٤ (مصر والمجموعة الأوربية) .

(٢) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - التمثيل التجاري- " أوربا الموحدة وعلاقاتها مع جمهورية مصر العربية) - مايو ١٩٩٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* تستطيع مصر وتركيا وكثير من الدول النامية أن تستفيد من تخفيض الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية لأن ذلك يحفز المنتجين المحليين على الانتاج للتصدير في الأسواق العالمية لأن انكماش الدعم المالي للصادرات الزراعية الأوربية يعني أن المزارعين الأوربيين سيطرحون سلعاً زراعية أقل في السوق العالمية . أما بالنسبة للمحاصيل الزراعية التي تستودرها مصر من الخارج (مثل القمح والذرة) والتي سترتفع أسعارها محلياً بعد رفع دعم الحكومات الأوربية لها، فإن الاتفاقية قررت إعطاء الدول النامية مساعدات في شكل مبيعات ميسرة أو في شكل منح ومعونات غذائية أو قروض تعمل على زيادة الإنتاج كتعويض لخسائرها الناتجة من رفع أسعار الغذاء (تتعهد الدول المتقدمة بإعطاء هذا التعويض خلال ست سنوات منذ بدء تنفيذ الاتفاقية) وسيراقب مجلس تجارة السلع الذي يدخل في إطار منظمة التجارة الدولية تنفيذ هذا القرار . فضلاً عن هذا فقد سمح لمصر وبعض الدول النامية الاستمرار في دعم صادراتها الزراعية لتنمية هذه الصادات . ولايفوتنا أن الاتفاقية تلزم الدول المتقدمة بخفض الرسوم الجمركية أمام وارداتها من المنتجات الزراعية بنسبة ٣٦٪ على ست سنوات بينما تلزم الدول النامية بخفض ٢٤٪ فقط على عشر سنوات لتشجيع هذه الدول على زيادة صادراتها مع إعطاء استثناء لبعض المنتجات (كأصناف من الفواكه والدواجن) بأن تترك للدول النامية حرية فرض رسوم جمركية عليها لحماية إنتاجها الوطني .

* هناك إنجاز آخر تحققه هذه الاتفاقية ويمكن لمصر وتركيا بصفة خاصة الاستفادة منه وهو تقلص الرسوم الجمركية على مجموعة من السلع المصنعة مثل الصلب والأثاث والورق ومعدات البناء كما تتراوح نسبة خفض التعريفة المفروضة على المنتجات الالكترونية ما بين ٥٠ : ١٠٠٪ وهذا الخفض من شأنه أن يحفز الانتاج الصناعي لمصر وتركيا وخاصة القطاعات التي يتمتع إنتاجها بميزة نسبية مثل صناعة الأثاث وبعض الآلات والمعدات كما تيسر تسويق هذه المنتجات في الأسواق العالمية وخاصة وأن الدول النامية غير ملزمه بأن تخفض الرسوم الجمركية على وارداتها من تلك السلع باعتبارها من الدول الأولى بالرعاية .

* بالنسبة لما أقرته جولة أوراجواي ، من تحرير قطاع الخدمات فقد يضر ذلك بالاقتصاد المصري والتركي نظراً للمنافسة الشديدة التي قد لا تقوى الدولتان عليها ، فإن الاتفاقية قد سمحت لمصر وتركيا وبعض الدول النامية الأخرى بأن تحرر قطاعاتها الخدمية التي تراها وفقا لقدرتها التنافسية ومستويات نموها ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يمكنها وفقاً لاتفاقيات الجات أن تفرض قيوداً على تجارة الخدمات في حالة حدوث صعوبات أو مشاكل في المستقبل . كما سمح للدول النامية ومنها مصر وتركيا ببعض الاحتكارات في بعض القطاعات الخدمية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة السكك الحديدية . كما أن هذه الاتفاقية لاتلغي الاتفاقيات الثنائية فيما يتعلق بالخدمات بمعنى إذا كانت مصر أو تركيا مرتبطة باتفاق ثنائي في أي مجال من مجالات الخدمات فمن حقها الإبقاء عليه . كما يمكن لمصر وتركيا أن تستفيد من مراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة الخدمات وكذلك الاستفادة من قوانين الدول الأخرى في تنظيم قطاعات الخدمات وتتيح التزامات تحرير قطاع الخدمات فرصة أمام قطاع الإنشاءات المصري أن يمارس نشاطه في الدول العربية والافريقية وكذلك ممارسة تركيا لنشاطها الإنشائي خارج حدودها بحرية تامة .

* يمكن لمصر وتركيا أن تحققا استفادة كبيرة بالنسبة لمنتجاتها من المنسوجات والملابس الجاهزة ، (حيث تحقق الملابس الجاهزة ميزة نسبية في الدولتين ويقترب قطاع الغزل والنسيج من تحقيق الميزة النسبية) ففي الأعوام العشرة المقبلة سيتم التخلص تدريجياً من اتفاقية الألياف المتعددة وإلغاء نظام الحصص الذي كانت الدولتان تسعيان لتوسيع حصصهما التصديرية من خلاله ، كما ستنخفض التعريفة الجمركية المفروضة على الملابس والمنسوجات مما يؤدي إلى توسيع نطاق صادات هذه المنتجات الى الخارج والاهتمام الأكبر بهذه الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها .

ونستخلص من ذلك أنه من المتوقع بعد توقيع جولة أوراجواي أن تتحقق منفعة أكبر للدول النامية وخاصة على المدى الطويل كما يمكن لعناصر هذه الاتفاقية أن تحفز الإنتاج المصري والتركي وخاصة بالنسبة للمنتجات التي تحقق ميزة نسبية في انتاجها مما يؤكد على ضرورة اهتمام الدولتين بقطاع الإنتاج الصناعي جنباً إلى جنب مع الإنتاج الزراعي . وخاصة بالنسبة للمنتجات ذات الميزة النسبية كالأثاث والأخشاب والملابس والمنسوجات والأحذية وغيرها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
النظام العام للمزايا

بدأت الدول المتقدمة الأخذ بهذا النظام منذ عام ١٩٦٨ بعد إنشاء UNCTAD وبعد ضغط الدول النامية على الجات لمنحها مزايا تساعدها على تحقيق التنمية [١].

ولقد تقدمت لجنة هابرلي [٢] فيما يسمى بالجزء الرابع الذي أدخل على الاتفاقية العامة للتجارة (الجات) ويقرر هذا الجزء أن الدول النامية لابد أن تعامل معاملة خاصة تفضيلية ولاتخضع لمبدأ التبادلية في المفاوضات الجماعية . وتطبيقاً لذلك وافق الجات على نظام المزايا العام " Generalized System of Preferences " GSP ويلاحظ أن صياغة الجزء الرابع الخاص بالدول النامية يختلف عن باقي أجزاء الاتفاقية حيث تقضي الأجزاء الأخرى بفرض جزاءات منصوص عليها لمن يخالف الالتزامات التعاقدية في الجات من الدول الأعضاء أما الجزء الرابع والذي يعالج مشكلات الدول النامية لايرتب التزامات قانونية على البلاد الصناعية ولكنه يطالبها بأن تبذل قصارى جهدها من أجل مساعدة الدول النامية .

وكما تبين فإن هذا النظام يعني المزايا الجمركية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية بدون مقابل وذلك لمساعدتها في تنمية عائداتها من الصادرات وتحقيق برامج التنمية . ويقضي هذا النظام إما بخفض الرسوم الجمركية أو الإعفاء منها نهائياً وخاصة للسلع المصنعة ونصف المصنعة . ولقد بدأ العمل بهذا النظام فعلياً في ١٩٧١/٧/١م [٣] والسلع التي تتمتع بالنظام العام للمزايا تمثل البنود من ٢٥ : ٩٩ طبقاً لتعريفة بروكسل مع بعض الاستثناءات في سلع معينة (أهمها المنسوجات والبترول والمنتجات البترولية) وأهم السلع التي تمثل البنود من ٢٥ : ٩٩ هي الأسمدة ومواد الصباغة العضوية والزيوت العطرية ومستحضرات التجميل والمنتجات الكيماوية والمطاط والمصنوعات الجلدية والخشبية ومنتجات الورق والحرير ومنتجات الحديد والصلب والألومنيوم والمعدات الكهربائية والأثاثات .

---

(١) A. Maizels, " Industrialization of Developing Countries ", Op. cit, P. 25 - 30 .

(٢) تنسب هذه اللجنة إلى الاقتصادي الكبير هابرلي الذي رأس هذه اللجنة فسميت بأسمه انظر : سعيد النجار - " مصر والنظام التجاري الدولي " مرجع سابق ص ١٣٢ .

(٣) مركز تنمية الصادرات المصرية ، أنباء الصادرات ، يناير ١٩٨٧ م ... مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما البنود من ١ : ٢٤ فقد تراوحت المزايا من الإعفاءات النهائية من الرسوم إلى نسب مختلفة من الرسوم وتتمثل أهم سلع هذه البنود في المنتجات الحيوانية والأسماك ومنتجات الألبان والخضر والنباتات والأثمار الزيتية والشحوم ودهون الحيوانات والسكر والتبغ والمشروبات الكحولية .

تتفاوت نسب الإعفاءات الجمركية من دولة لأخرى حسب ظروف كل دولة ، لذلك فقد تقدمت كل دولة بمشروع خاص بها . حيث تقدمت المجموعة الأوربية بمشروع وكذلك تقدمت السويد بمشروع آخر وتمت الموافقة عليه . وهناك مشروع النرويج ومشروع الولايات المتحدة الأميركية وكندا واستراليا وسويسرا ونيوزيلندا والنمسا ويعتبر المشروع الذي تقدمت به المجموعة الأوربية أكثر إعفاء للجمارك عن الدول الأخرى كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية [١].

وفي ظل هذه المزايا التي تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية تحتفظ الدول المتقدمة بالحق في تعديل هذه الشروط وغيرها من قواعد تطبيق المزايا التي تتضمنها المشروعات بما في ذلك حق سحب كل أو جزء من التخفيضات الجمركية الممنوحة ، وتضمنت بعض المشروعات وضع حدود حسابية لتمتع السلع بالمزايا (Celing) وبعضها نص على تحديد حصص كمية أو قيمية لتمتع السلع بالتعريفة المخفضة . وقد فرضت قيود أخرى على السلع التي تتمتع بهذه المزايا مثل قواعد المنشأ (Rules of Origin) وتتضمن قواعد تحديد منشأ السلعة لكي تتمتع بالمزايا

تأثير نتائج جولة أوراجواي على النظام العام للمزايا

من المؤكد حدوث تغير على النظام العام للمزايا بعد توقيع اتفاقية جولة أوراجواي من نواح مختلفة منها :

* لن تتقدم كل دولة أو كل مجموعة من الدول بمشروع خاص بها فيما يتعلق بالمزايا الممنوحة للدول النامية بل سيكون هناك التزام من قبل الدول الأعضاء بالامتيازات أو الاعفاءات المقررة في هذه الجولة .
* سيكون هنا التزام من قبل جميع الدول الأعضاء بشروط الاتفاقية ، وقد كان لمشاركة الدول النامية في مفاوضات هذه الجولة - لأول مرة - تأكيداً على أن الاتفاقية مقسمة إلى ثلاثة مستويات ، المستوى الأول هو مستوى الدول المتقدمة والمستوى الثاني هو مستوى الدول النامية ، أما المستوى الثالث فهو مستوى

---

(١) - Mordechai E. Kreinin, " International Economics - Apolicy Approoch ", Third edition , 1979 , Michigan State University , Harcourt Brace Jovanovich , INC, Chapter 17, P. 370 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول الأقل نمواً ، ولكل هذه المستويات نفس الحقوق المتساوية مع التأكيد على عدم تحمل الدول النامية التزامات تتعارض مع متطلبات التنمية الاقتصادية .

* بالنسبة للمزايا التي تمنح للدول النامية باعتبارها الدول الأولى بالرعاية تقررها الاتفاقية بنسب معينة يتحتم على الدول المتقدمة أن تقوم بها طوال الفترة المحددة مثال ذلك التزام الدول المتقدمة بتقديم دعم للدول النامية المتضررة من ارتفاع أسعار الغذاء بأي شكل من الأشكال المحددة في الإتفاقية طوال مدة الست سنوات التي تبدأ منذ تنفيذ الاتفاقية ١٩٩٥/١/١ . وكذلك ما تقرر بشأن قيام الدول المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية على واردات الدول النامية الصناعية من المنتجات الخشبية والأثاث والصلب وبعض الآلات والمعدات الزراعية بدون أن تقوم الدول النامية بتخفيض رسومها الجمركية على وارداتها من هذه المنتجات .

* تقرر اتفاقية جولة أوراجواي نوعاً آخراً من المزايا الممنوحة للدول النامية والتي تتمثل في طول الفترة الانتقالية المقررة لها لكي تحرر قطاع خدماتها (خمس سنوات) ولكي تزيل الرسوم الجمركية على وارداتها الزراعية (عشر سنوات) وذلك لكي تلائم أوضاعها المحلية وفقاً للنظام التجاري العالمي الجديد .

المبحث الثالث

الاتحـــاد الأوربي EU

يعتبر الاتحاد الأوربي من أهم التكتلات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ويتركز هدفه في النواحي الاقتصادية ، حيث يهدف إلى توحيد السياسات الاقتصادية الأوربية وتنمية النشاط الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة بين مجموعة الدول الأوربية الأعضاء .

ولقد تم تأسيس السوق الأوربية المشتركة وفقاً لاتفاقية روما ١٩٥٨م Roma 1958 والذي يضم مجموعة كبيرة من الدول الأوربية هي بلجيكا ولوكسمبرج وهولندا وفرنسا وايطاليا وألمانيا الغربية ثم انضمت إنجلترا والدانمارك وإيرلندا بعد ذلك عام ١٩٧٣م وتبع ذلك انضمام اليونان ١٩٨١ ثم أسبانيا والبرتغال ١٩٨٦ ويصل عدد الدول التي انضمت للمجموعة الاقتصادية الأوربية اثنتى عشرة دولة [٥].

---

(١) TBMM - Journal of Turkish Grand National Assembly, " Relations Between Turkey and EEC," No. 1, November, 1985 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأسس الاتحاد الأوربي لتحقيق أهدافه على مراحل تبدأ من مرحلة تحقيق اتحاد جمركي من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع المتداولة فيما بينها ثم تطبيق تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى لتنتقل إلى مرحلة أخرى يتم فيها تحرير انتقال عنصر العمل ورأس المال ثم إلى مرحلة تقريب التشريعات والسياسات المختلفة في مجال النقل والمواصلات والزراعة والاتفاق على قيام بنك الاستثمار الأوربي بهدف الوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة لمجموعة الدول الأعضاء بها عام ١٩٩٢.

أولاً : مشروع أوربا الموحدة

عقد المجلس الأوربي اجتماعاً في ماسترخت ، الهولندية في ٩ - ١٠ ديسمبر ١٩٩١ لبحث استكمال الوحدة السياسية والاقتصادية بين مجموعة الدول الاثنتى عشرة الأوربية وانتهى بالموافقة على اتفاقيتين أساسيتين :

الاتفاقية الأولى : الوحدة السياسية

وتتكون من ثلاثة أقسام ، القسم الأول خاص بتوسيع مسئوليات البرلمان الأوربي واللجنة الأوربية وإعطائها دوراً أكبر في مجال سياسات التعليم والبحوث وحماية البيئة .... الخ . والقسم الثاني يختص ببعض السياسات الخارجية والدفاع بينما يتعلق الجزء الثالث بالتعاون في أنشطة الشرطة والقضاء .

الاتفاقية الثانية : الوحدة الاقتصادية والنقدية

وهي تتحدد في مرحلتين بدأت المرحلة الأولى منها في أول يولية ١٩٩٠ بهدف اتباع سياسات مالية ونقدية تعمل على خفض التضخم وخفض أسعار صرف العملات الوطنية تمهيداً لإدماجها في عملة واحدة والمرحلة الثانية والتي تبدأ في يناير ١٩٩٤ وهي مرحلة إنشاء مؤسسة النقد الأوربية (European Monetary Institute (EMI) .

ثانياً : النظام النقدي الأوربي

أنشئ هذا النظام في ١٩٧٩/٣/١٣ وتم تحديد وحدة النقد الأوربية (ECU) وحدة حسابية كدعامة أساسية للنظام النقدي الأوربي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على ثبات أسعار الصرف لعملاتها وكل مجموعة الدول الأوربية أعضاء في هذا النظام باستثناء اليونان والبرتغال . ويتكون هذا النظام من أربعة عناصر أساسية هي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العنصر الأول : **آلية سعر الصرف** : وهو ارتباط العملات الأوربية بعضها ببعض وبوحدة النقد الأوربية ويسمح لأسعار صرف هذه الدول بالتذبذب في حدود عليا ودنيا بنسبة ٢,٢٥٪ وإذا زاد عن ذلك يبدأ تدخل البنوك المركزية لإعادة التوازن لأي عملة ينحرف سعرها عن هذه النسبة . والعنصر الثاني هو : **صندوق التعاون النقدي الأوربي** وهو وسيلة التنسيق والتعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء والعنصر الثالث :**التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل** والتي تستخدمها البنوك المركزية للدول الأعضاء كوسيلة لتمويل المساعدات العاجلة اللازمة لاستقرار أسعار الصرف ، العنصر الرابع : **وحدة النقد الأوربية** وتستخدم في حساب التزامات الدول الأعضاء في ميزانية مجموعة دول الاتحاد الأوربي وفي التسويات النقدية بين البنوك المركزية وبين البنوك التجارية في الدول الأعضاء ، كما تستخدم كاحتياطي نقدي في مجال الائتمان والاحتفاظ بودائع ذات فائدة من هذه العملة في البنوك كما تساهم عملات الدول الأعضاء في وحدة النقد الأوربية وفقاً لمركزها الاقتصادي ويعتبر المارك الألماني من أقوى مكونات EUC ويعادالنظر في الحسابات مرة كل خمس سنوات.

ثالثاً : المشاكل النقدية التي تواجه مشروع الوحدة الأوربية

نظراً لحالات الركود التي اعترت كثيراً من الدول الأوربية فقد سمحت البنوك المركزية للدول الأوربية بتذبذب العملات الأوربية فيما بينها في حدود ١٥٪ عن أسعارها المثبتة باستثناء العلاقة بين المارك الألماني والجيلدا الهولندي والذي استمر في حدود ٢,٢٥٪ . بالإضافة إلى خروج عملات بريطانيا وإيطاليا من النظام النقدي الأوربي بسبب الضغط الشديد من جانب المضاربين على الليرة الإيطالية والجنيه الأسترليني ، وبعد خروج إيطاليا وإنجلترا أصبح لهما الحرية الكاملة في التحكم في أسعار الفائدة حيث خفضت انجلترا أسعار فائدتها عدة مرات طوال ١٩٩٢م الأمر الذي ساهم في جعل الاقتصاد البريطاني يشهد بعض الانتعاش .

والمشاكل التي يواجهها نظام النقد الأوربي وآلية سعر الصرف منذ صيف ١٩٩٢ تصدع مسيرة التكامل الأوربي والأهداف الطموحة التي تتضمنها اتفاقية ماسترخت ١٩٩١م كما أنها تثير الشكوك حول الالتزام بالجدول الزمني المحدد للوحدة الأوربية .

رابعاً : دور الاتحاد الأوربي في مساعدة الدول النامية

نظراً لأن الدول النامية تعد المورد الأساسي للمواد الأولية التي تحتاجها الدول الأوربية حيث تستورد الدول الأوربية ٩٠٪ من المستلزمات الأولية اللازمة لصناعاتها من الدول النامية . وتحاول الدول الأوربية مساعدة هذه الدول من خلال اتفاقيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مختلفة ، فقد عقدت اتفاقية تعاون مع سبع دول من دول البحر المتوسط ومنها مصر والجزائر والأردن ولبنان وسوريا والمغرب لتقوم بتمويل المشروعات المشتركة بالإضافة إلى أنها سمحت للمنتجات الصناعية لتلك الدول بحرية دخول أسواقها بدون أية رسوم جمركية عدا بعض القيود على المنتجات من النسيج وذلك ١٩٧٤ وهذه الاتفاقية تدخل في إطار مايسمى (بالسياسة المتوسطية الشاملة) Global Mediterrancan Plolicy وإلى جانب المزايا الجمركية التي تمنحها هذه الاتفاقية لدول البحر المتوسط من الرسوم الجمركية فإنها تتضمن أيضاً تقديم تسهيلات مالية من الاتحاد الأوربي لتمويل الأنشطة الاقتصادية حسب صيغة موحدة مع هذه الدول .

ولقد تقدمت الدول الأوربية في إطار هذه السياسة بوضع إستراتيجية شاملة لسياستها تجاه دول البحر المتوسط خلال الفترة من ٩٢ : ١٩٩٦ م وبما يسمى بـ (السياسة المتوسطية الجديدة) وتعتمد هذه السياسة على دعم دول حوض البحر المتوسط في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بها والعمل على حل مشكلة المديونية الخارجية واستمرار تقديم القروض التجارية للدول التي تستطيع الوفاء بخدمة ديونها واستخدام الأدوات المختلفة لمساعدة هذه الدول مثل الترتيبات التجارية والموارد المالية ونقل التكنولوجيا .

بالإضافة الى المزايا التجارية والتي تتمثل في حرية دخول المنتجات النسيجية تدريجياً إلى أسواق دول الاتحاد الأوربي بما يتمشى مع جولة أوراجواي . أما بالنسبة للسلع الزراعية فعملت على زيادة الحصص الكمية وبنسبة ٥٪ سنوياً اعتباراً من ١٩٩٢:١٩٩٥م * . أما بالنسبة للدعم المالي والذي يدخل في إطار هذه السياسة المتوسطية الجديدة فقد عملت الدول الأوربية على اشتراك بنك الاستثمار الأوربي في تمويل مشروعات التعاون الإقليمي خاصة في مجالات الطاقة والبيئة والمواصلات بالاضافة الى زيادة مبالغ البروتوكولات المالية . وقد رصدت المجموعة مبلغ ٢,٧ مليار وحدة نقد أوربي لتحقيق التعاون مع دول البحر المتوسط في السنوات الخمس المقبلة (١٩٩٢ - ١٩٩٦م) منها ٥٦٨ مليونا وحدة نقد للتعاون مع مصر [١].

ولم تقتصر دول الاتحاد الأوربي على اتفاقياتها مع دول حوض البحر المتوسط ولكنها وقعت اتفاقية لومي (LOM'E) والتي بموجبها تم منح مزايا للتعامل مع الدول

---

* بعد جولة أوراجواي أصبحت المنتجات الزراعية تدخل في إطار اتفاقية الجات حيث ستعمل الاتفاقية على التحرير الكامل وإلغاء القيود أمامها بعد فترة ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة .

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - التمثيل التجاري ، (أوربا الموحدة وعلاقاتها مع جمهورية مصر العربية) مايو ١٩٩٢ ص ٨٩ - ٩٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النامية في إطار تجمعاتها الإقليمية مثل اتفاقية الدول الأوربية مع دول ACP [١] في القطاع الزراعي . وفي ظل اتفاقية لومي تلقت الدول النامية مايزيد عن ٤ مليارات دولار خلال فترة الخمس سنوات من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ بالإضافة الى المعونات الفنية الأخرى [٢].

خامساً : مصر والاتحاد الأوربي EU

عقدت مصر عدة اتفاقيات مع الدول الأوربية بهدف تنظيم العلاقات التجارية وتحديد امتيازات للتعاملات المصرية التجارية مع تلك الدول ونوجزها كما يلي :

١ - اتفاق التعاون الشامل بين مصر وبين المجموعة الأوربية والموقع في بروكسل في ١٩٧٧/١/١٨م وبدأ سريانه في ١٩٧٨/١١/١م وهو اتفاق غير محدد الأجل ويلغى بإخطار من أحد الطرفين ويستمر العمل بأحكام الاتفاق لمدة ١٢ شهراً من تاريخ الإخطار بالإلغاء [٣]ويهدف هذا الاتفاق إلى تنمية التعاون الاقتصادي والفني والمالي بين مصر والمجموعة ومشاركة المجموعة الأوربية في جهود التنمية الاقتصادية في مصر بالإضافة الى تنمية التبادل التجاري بين مصر والمجموعة وتحسين شروط دخول المنتجات المصرية لأسواق المجموعة .

٢ - الاتفاق بين مصر وبين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي للفحم والصلب في ١٩٧٧/١/١٨والذي يهدف إلى تنمية التبادل التجاري لمنتجات الفحم والحديد والصلب .

٣ - البروتوكولات المبرمة في ١٩٨٧/٦/٢٥ لتعديل اتفاق التعاون والاتفاق مع الدول الأوربية للفحم والصلب نتيجة انضمام دول جديدة للاتحاد الأوربي وقع في بروكسل في ١٩٨٠./١٢/١٧م نتيجة لانضمام اليونان والثاني وقع في ١٩٨٧/٦/٢٥ نتيجة انضمام أسبانيا والبرتغال لعضوية الاتحاد .

٤ - البروتوكولات المالية الموقعة في إطار التعاون وعددها أربعة بروتوكولات كل منها خمس سنوات أخرها الموقع في بروكسل في ١٩٩١/٤/١١ عن الأعوام من ١٩٩٢-١٩٩٦م.

* البروتوكول المالي الأول تم توقيعه في ١٩٧٧/١/١٨ عن المدة من (٧٥ - ١٩٨١)

---

(١) هي عبارة عن ٥٠ دولة من الدول الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي . انظر :
- Mordechai E. Kreinin, " International Economics ....., op. cit, P. 351 - 352 .

(٢) - Ibid, P. 352 .

(٣) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - التمثيل التجاري - (أوربا الموحدة - .... مرجع سابق ص ١١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحصلت مصر بموجبه على مبلغ إجمالي ١٧٠ مليون وحدة نقد أوربية .
* البروتوكول المالي الثاني تم توقيعه في ١٩٨٢/٥/٢٥ عن الفترة (٨٢ - ١٩٨٦) .
* البروتوكول المالي الثالث وقع في ١٩٨٦/١٠/٢٦ عن الفتـــرة (٨٧ - ١٩٩١) .
* البروتوكول المالي الرابع وقع في ١١/ ٤ / ١٩٩١ عن الفتـــرة (٩٢ - ١٩٩٦) .

٥ - الترتيبات الخاصة بصادرات مصر من الغزل والمنسوجات لدول المجموعة وآخرها الموقع في بروكسل في ١٩٩١/١١/٢٦ م عن عامي ٩٢ - ١٩٩٣ **

أهم المزايا التي تتمتع بها الصادرات المصرية الى دول الاتحاد الأوربي

بناء على الاتفاقيات التي تم توقيعها من جانب مصر ودول الاتحاد الأوربي ، فقد حصلت مصر على العديد من الامتيازات لصادراتها الزراعية والصناعية ويمكن تلخيصها كالتالي :

* تعفى الصادرات الصناعية المصرية من الرسوم الجمركية والضرائب (باستثناء بعض المنتجات) مثل الجلوكوز واللاكتوز والبيرة والمحضرات الكحولية المركبة والمشروبات الروحية وزلال البومين وأملاحه ومشتقاته ، ثم أضيفت بعض المنتجات الأخرى التي تخضع للإعفاء الجمركي كالمنتجات السكرية والشيكولاته والمولت ومحضرات التغذية الخاصة بالأطفال والعجائن الغذائية ومحضرات غذائية تحتوي على السكر وغيرها . وعلى الرغم من الامتيازات التي منحت لهذه المنتجات إلا أن قيمة صادرات هذه السلع لم تتزايد منذ توقيع اتفاق التعاون مع الدول الأوربية فعلى سبيل المثال نجد أن المشروبات الكحولية ومشتقاتها قد انخفضت قيمة صادراتها من ٣.٢ مليون جنيهاً مصرياً عام ١٩٨٠ الى ١.٤ عام ١٩٨٣م وأخذت في التناقص الشديد بعد ذلك وحتى بداية التسعينات ونفس الشئ بالنسبة للمحضرات الغذائية والمنتجات السكرية التي انخفضت قيمة صادراتها في نفس الفترة مما يشير إلى ضآلة الإنتاج المصري من هذه السلع التي حصلت على إعفاءات من الرسوم الجمركية وعدم اهتمام الدولة والأجهزة الإنتاجية بهذه المنتجات كوسيلة لزيادة الصادرات ولاستغلال المزايا التي حصلت عليها من اتفاقياتها مع الدول الأوربية .

---

* وفقاً لنص المادة (٩) من اتفاق التعاون بين مصر والمجموعة .
** وذلك قبل اعلان الانتهاء من جولة أوراجواي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* بعد تعديل الاتفاق بموجب البروتوكول الاضافي * وفقاً لنص المادة (١٢) أصبحت كافة الصناعات المصرية محررة بالكامل من جميع القيود الكمية باستثناء غزل القطن والأقمشة القطنية فإنها تخضع لحصص ثانوية تتحدد في إطار ترتيبات ودية يتفق عليها مع دول الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقية الألياف المتعددة **

* تتمتع المنتجات الزراعيةالمصدرة للدول الأوربية فيما عدا أسبانيا والبرتغال ، حيث تنخفض الرسوم الجمركية على بعض بنود المنتجات الزراعية المصرية تدريجياً حتى تصل إلى الإعفاء الكامل عام ١٩٩٦ ولكن وفقاً لسياسة البحر المتوسطية الجديدة فسوف تتمتع الصادرات المصرية بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية اعتباراً من ١٩٩٣/١/١ م بدلاً من ١٩٩٦/١/١ *** كما أن هناك بعض المنتجات الزراعية تخضع لحصص شتوية مثل البطاطس المبكرة والفاصوليا والبصل الطازج والمجفف والخرشوف والخيار والشمام الشتوي .

كما يتم تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الزراعية المصرية خلال فترات زمنية محددة بحيث تسري التعريفة الجمركية الموحدة للدول الأوربية على ما يتم تصديره خارج هذه الفترات . وقد حاولت مصر الاستفادة من هذه المزايا التي تمنح في فترات زمنية محددة بزيادة إنتاج محصول البطاطس في الفترة من يناير - مارس وهي الفترة التي تنخفض فيها الرسوم الجمركية وكذلك زيادة محصول البصل في فترات تخفيض الرسوم الجمركية .

والجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون التي تربط بين مصر ودول الاتحاد الأوربي وعلاقات التبادل التجاري . فإن مصر تحصل على معونات غذائية سنوية من الاتحاد الأوربي منذ ١٩٧٦ سواء من القمح أو دقيق القمح واللبن البودرة والسكر والزيوت والسمن وغيرها ، وهي تعد من أكبر الدول التي تحصل على معونات غذائية من الدول الأوربية [١] وجدول (٥ - ٢) يوضح حجم المنح والتسهيلات التي حصلت عليها مصر بموجب البروتوكولات المالية الأربعة .

---

* تم توقيع هذا الاتفاق في ١٩٧٧/١/١٨ ليغطي الفترة من ٧٥ - ١٩٨١م وهو يعد اتفاق تكميلي للإتفاق الشامل ويتعلق بتنمية التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي بالنسبة للفحم والصلب ويتم من خلاله إعفاء الصادرات المصرية من الفحم والحديد والصلب من كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالإضافة إلى الإعفاءات الممنوحة للمنتجات الصناعية الأخرى .

** كان ذلك في اطار هذه الاتفاقية ولقد تغير هذا الأمر بعد توقيع اتفاقية جولة أوراجواي والتي تقرر إلغاء اتفاقية الألياف المتعددة وإدخال المنسوجات والملابس ضمن اتفاقية الجات تدريجياً على مدى عشر سنوات .

*** بعد إعلان اتفاقية جولة أوراجواي سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية وإدخالها ضمن اتفاقية الجات .

(١) بنك مصر - النشرة الاقتصادية - السنة التاسعة والعشرون ، العدد الثاني ١٩٨٥ ص ١٠٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة الى ذلك فقد قدمت المجموعة لمصر بمناسبة احداث حرب الخليج مبلغ ١٧٥ مليون وحدة نقد أوربية لتمويل احتياجات مصر من بعض السلع الرأسمالية ويستخدم المقابل بالجنيه المصري في تمويل مشروعات تشغيل العمال العائدين من العراق والكويت .

جدول (٥ - ٢)

المنح والتسهيلات الممنوحة لمصر من دول المجموعة

الأوربية بموجب البروتوكولات المالية الأربعة القيمة بالمليون وحدة نقد أوربية

البروتوكولات	منح	قروض ميسرة	قروض بنك الاستثمار الأوربي	مساهمة في مخاطر رأس المال	الاجمالي
البروتوكول الأول ١٩٧٧/١٩٨١م	٦٣	١٤	٩٣	-	١٧٠
البروتوكول الثاني ١٩٨٢/١٩٨٦م	٧٦	٥٠	١٥٠	-	٢٧٦
البروتوكول الثالث ١٩٨٧/١٩٩١م	١٨٩	-	٢٤٩	١١	٤٤٩
البروتوكول الرابع ١٩٩٢/١٩٩٦م	٢٤٢	-	٣١٠	١٦	٥٦٨
					١٤٦٣

المصدر : التمثيل التجاري" أوربا الموحدة ..... مرجع سابق ص ٧٩ .

الآثار المحتملة للوحدة الأوربية على العلاقات الاقتصادية والتجارية المصرية والأوربية

في الأجل القصير :

١ - بالنسبة للصادرات المصرية فقد لا تتأثر لأن الجزء الأكبر من هذه الصادرات (٦٧٪) يتركز في البترول الخام فمن المرجح زيادة الصادرات البترولية بعد الوحدة الأوربية إلى دول الاتحاد الأوربي كنتيجة طبيعية لتوسعها الصناعي . أما بالنسبة للقطن الخام ومنتجات الغزل والنسيج وأقمشة القطن والملابس القطنية فهناك احتمال كبير بأن تتزايد هذه الصادرات اذا ما أتجهت الدول الأوربية إلى التخصص في صناعات عالية التقنية وترك هذه الصناعات للدول النامية وخاصة بعد دخول هذه المنتجات ضمن إطار الجات بعد إعلان الانتهاء من جولة أوراجواي وتحرير تجارة هذه السلع تدريجياً على مدى عشر سنوات .

٢ - بالنسبة لصادرات مصر من السلع الزراعية ، فإن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات المصرية تراعي المواصفات والشروط الأوربية على الصادرات الزراعية وبالتالي فقد لا تواجه هذه الصادرات صعوبة فيما يتعلق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمواصفات الموحدة [١]، كما أنها قد لاتتعرض لصعوبة في ظل التطورات التي صاحبت اتفاقية الجات وما قررته جولة أوراجواي من إدخال المنتجات الزراعية ضمن اطارها وتحرير استيراد وتصدير هذه السلع مع إزالة الكثير من القيود الجمركية المقررة عليها تدريجياً على مدى ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة .

٣ - بالنسبة للواردات ، فقد تأتي الوحدة بنتائج ايجابية على واردتنا من دول الاتحاد الأوربي لأن هدف هذه الدول هو النهوض بإنتاجها واللحاق بالقوى الاقتصادية الكبرى .

٤ - أما بالنسبة للمعونات فإن الوحدة الأوربية قد لاتؤثر مباشرة إما بالإيجاب وإما السلب على حجم المعونات المصرية نظراً لأن هذه المعونات تتقرر لصالح الدول النامية بصفة عامة ، وإن كان الجزء الأكبر من المعونات سيتوجه إلى دول أوربا الشرقية واليونان وأسبانيا والبرتغال أكثر مما سيتم توجيهه إلى الدول خارج الإتحاد الأوربي ، كما أن هناك بعض الاعانات الأخرى التي قررتها الجات في إطار جولة أوراجواي تتمثل في التزام الدول المتقدمة بتقديم دعم للدول النامية أما في شكل مبيعات ميسرة أو قروض ميسرة أو غيرها كتعويض لهذه الدول عن ارتفاع أسعار الغذاء الناتج عن رفع الدعم الزراعي الذي كانت تقدمه حكومات الدول المتقدمة إلى مزارعيها وذلك لمدة ست سنوات تبدأ من ١٩٩٥//١/١ مع تنفيذ الاتفاقية (كما أوضحنا من قبل) .

سادساً : تركيا والاتحاد الأوربي

ترجع العلاقات بين تركيا والدول الأوربية إلى أكثر من ربع قرن وخاصة بعد عقد اتفاق روما الذي تم توقيعه في ١٢ سبتمبر عام ١٩٦٣ وبدأ تنفيذه في ١٩٦٤/١٢/١٤[٢] وينص على حرية حركة البضائع والخدمات والأشخاص ورأس المال بين الطرفين التركي والأوربي وكذلك التوافق التدريجي للسياسات الاقتصادية . ويتم تنمية العلاقات بين الطرفين على ثلاث مراحل :

* المرحلة الأولى هي مرحلة الإعداد والتجهيز وتنطوي على قيام المجموعة الأوربية بمساعدة تركيا مادياً لرفع مستوى المعيشة بها تمهيداً لإنضمامها إلى المجموعة الأوربية وتستكمل في ١٩٦٩م .
* المرحلة الثانية وهي المرحلة الانتقالية ويتم بموجبها توقيع اتفاقية تحدد خطوات هذه المرحلة ، وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في ١٩٧٠/١١/٢٣ وأصبحت موضع

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - التمثيل التجاري " أوربا الموحدة..... مرجع سابق ص ٨٠ - ٨٥ .

(٢) Ali Bozer, " Turkey's Relations and Prospects with the European Communities, " Turkish Review, Summer, 1987, P.9 - 14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنفيذ في ١٩٧٣/١/١م ويتصور بموجبها انضمام تركيا إلى المجموعة بعد ٢٢ سنة كما تم توقيع بروتوكول إضافي خاص بالسياسة الزراعية المشتركة وحرية حركة العمالة وتقديم المساعدات المالية في إطار الاتفاقية .

* المرحلة الثالثة وبدأت في ١٩٨١ وتم بموجبها توقيع بروتوكول اضافي من خلاله التزمت المجموعة الأوربية بإلغاء الضرائب الجمركية وكذلك الغاء نظام الحصص للصادرات الصناعية التركية ، إلا أن هذا البروتوكول لم ينفذ بل وضعت قيود كمية على الصادرات التركية من المنسوجات والتي تحتل مصدراً هاماً من إجمالي الصادرات التركية كما أن أوربا لم تلتزم بهذا البروتوكول فيما يختص بحرية انتقال العمالة[١].

وتجمدت العلاقات التركية الأوربية بالكامل بعد ١٩٨٠/١٢/١٢ وذلك بسبب التدخل العسكري في الحكم التركي [٢] إلا أن العلاقات بدأت تستأنف في ١٩٨٦/١٢/١٦ م . ومع انضمام أسبانيا والبرتغال الى المجموعة الأوربية ، فقدت تركيا الكثير من وضعها المميز وخاصة بالنسبة لصادراتها الزراعية والذي حصلت عليه بعد انضمامها الى الجات ، لذا فقد تقدمت الحكومة التركية بطلب رسمي للإنضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية في ١٩٨٧/٤/١٤ . وتم قبول الطلب في لوكسمبرج في ١٩٨٧/٤/٢٧ وطلبت اللجنة الأوربية أن تبدي رأيها بعد دراسة طويلة وعميقة ولكن هناك معارضات من قبل بعض الدول الأوربية كاليونان تحول دون انضمام تركيا الى دول الاتحاد الأوربي حتى الآن .

الجهود التي تبذلها تركيا من اجل انضمامها الى الاتحاد الأوربي :

لقد قامت تركيا بتطبيق خطوات الإصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٨٠ ثم أكدت هذا الاتجاه بمجموعة أخري من القوانين لدعم الإصلاح ١٩٨٣ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ وذلك لمعالجة أوضاعها الاقتصادية وتمهيداً لانضمامها إلى دول الاتحاد الأوربي .

وإلى جانب ذلك وافقت تركيا على قانون الاستثمارات الأجنبية ١٩٨٦ للعمل على تقريب تركيا من المجموعة .

وقامت أيضاً بإدخال التدريب الشخصي على ما هو جديد ومتطور وأنشأت المعاهد العلمية مثل كلية العلوم السياسية بجامعة أنقره ، وتدريب العديد من الموظفين في معاهد الدول الأوربية في بلجيكا وسويسرا .

---

(١) - Turkish Review, Autumn 1986, " Turkey's Association with EEC and Sectors with Export Potential Under Tariff Liberalization ".

(٢) - Istanbul Chamber of Commerce , " Developing Turkey ICOC " , 1990 , P. 43 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أنها خصصت وزارات وهيئات للتعامل مع الدول الأوربية مثل وزارة الزراعة والصناعة بالإضافة إلى ما قامت به من ترجمة القوانين الأوربية إلى اللغة التركية مع اتخاذ كافة السبل من أجل تطبيق هذه القوانين مع إيجاد مركز لنقل التشريع والقوانين الأوربية من خلال بنك CELEX . كما أنشأت اللجنة العليا لتقييم درجة منافسة الصناعة التركية مع دول الاتحاد الأوربي [١].

وتسعى تركيا جاهدة إلى الانضمام لعضوية المجموعة الأوربية لكي تتمتع بسهولة انتقال عنصر العمل والتغلب على مشكلة البطالة وتوسيع صادراتها إلى المنطقة الأوربية بدون أية قيود جمركية أو غير جمركية وخاصة بعد قيام المستثمرين الأتراك بالتوسع في إقامة صناعات النسيج والملابس بهدف تصديرها إلى دول المجموعة .

خلاصة ما تقدم :

اشتركت مصر وتركيا في المنظمات والهيئات الدولية من أجل الاستفادة من المزايا التي تقدمها تلك الهيئات والاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقيات الجات واستفادت الدولتان من هذه المزايا إلي حد ما وكان لمصر قدر من الاستفادة تمثل في الاتفاقيات التي عقدتها مع دول أوربا لمنح منتجاتها مزايا جمركية عند دخولها الى أسواق هذه الدول ، فضلاً عن الإعانات المادية والمنح الغذائية التي حصلت عليها من دول الاتحاد الأوربي .

أماتركيا فقد كانت في البداية لاتخضع للنظام العام للمزايا باعتبارها من الدول النامية الأكثر تقدما والتي لاتحتاج إلى تخفيضات جمركية لولا مفاوضاتها مع دول الاتحاد الأوربي في النصف الثاني من الثمانينات التي مكنتها من التمتع بالمزايا الممنوحة للدول النامية الأخرى وقد فقدت تركيا قدراً من الامتيازات التي كانت تحصل عليها من دول أوربا بسبب تجمد العلاقات مع هذه الدول منذ ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦م.

ولاشك أن القرارات التي أعلنت في إطار جولة أوراجواي ستمكن الدولتين من تحقيق استفادة أكبر سواء أكان بالنسبة لصادراتها الزراعية أم كان بالنسبة لصادراتها من المنسوجات والملابس .

---

(١) Turkish Review, 1987, Op. cit.,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس
مشاكل التصدير والدروس المستفادة من التجربة التركية

يعرض الفصل الأخير من الرسالة لأهم المشكلات التي تعترض قطاع التصدير المصري وتقف أمام انطلاق الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية .

ونستعين ببيانات قائمة الاستقصاء* التي أجريت على ست عشرة شركة من شركات التصدير الهامة وذلك كمؤشر لتوضيح المشاكل التي تعترض المصدر المصري وقطاع التصدير ككل . كما يتضح من الفصل أيضاً أهم الدروس المستفادة من التجربة التركية مع نتائج الدراسة .

أولاً . المشاكل التي تواجه قطاع التصدير المصري :

هناك نوعان من المحددات (المشاكل) التي تعترض قطاع التصدير المصري وتحد من انطلاقه في الأسواق الخارجية ، الأول يتعلق بظروف الطلب الخارجي (السوق الخارجية) كالمنافسة التي تواجه المنتجات المصرية في الخارج وتغير ظروف الطلب العالمي من جانب الدول المستوردة للمنتجات المصرية . أما النوع الثاني فهو يتعلق بالظروف الداخلية (العرض المحلي) .

بيانات عينة دراسة الاستقصاء

هي عينة استطلاعية** يبلغ حجمها ست عشرة شركة من الشركات الإنتاجية التصديرية الهامة وتعمل في مجالات تصديرية مختلفة فهناك شركات تعمل في انتاج وتصدير الأخشاب والأثاث وأخرى تعمل في مجال انتاج وتصدير الزجاج والبللور. أما من ناحية القطاع الزراعي فتوجد شركتان تعملان في مجال تصدير الحاصلات الزراعية وأخرى تعمل في تصدير الآلات الزراعية . وبالنسبة للجلود ، توجد شركتان تمثلان هذا القطاع تقوم بالإنتاج والتصدير وأخرى تعمل في مجال إنتاج وتصدير الأحذية الى جانب شركة تصدر السكر ومنتجات المولاز بالإضافة كذلك تم بعض الشركات التي تعمل في مجال الكيماويات بما فيها المستحضرات والأدوية . إلى جانب الاستعانة بأربع شركات تجارية تقوم بتصدير منتجات مختلفة زراعية وصناعية وغيرها (انظر جدول ٦-١، شكل ٦ - أ) .

---

* القائمة التفصيلية بالملحق .

** التفاصيل الخاصة بالعينة .. انظر الفصل الرابع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختيار العينة :

تم تحديد مجتمع البحث الذي يشمل كافة شركات التصدير المصرية التي تصدر مختلف المنتجات ، ومن خلال زيارات تمت مع المسئولين في السجل التجاري والمسئولين في مركز تنمية الصادرات ومع عدد من المصدرين اتضح أنه يوجد نحو ٢٣٠٠٠ سجل تصديري بينما الشركات التي تقوم بتصدير فعلي يبلغ عددها نحو ١٠٠٠ شركة تصديرية فقط.

ومن خلال اطار مجتمع البحث تم اختيار عينة البحث ، حيث تم اختيار عدد من الشركات التصديرية التي تقوم بتصدير أهم المنتجات المذكورة أعلاه بحيث لاتقل صادرات كل شركة من هذه الشركات عن ٢ مليون جنيهاً مصرياً ، ومع ذلك فإن حجم عينة البحث تمثل نمو ٢٪ من اجمالي شركات التصدير .

نوع العينة ، هي عينة استطلاعية غير احتمالية [١] تم تحديدها وفق التقدير الشخصي للباحث وهي لاتمثل كل مجتمع المصدرين فهي تقتصر على مجتمع المصدرين الذين يقومون بتصدير مجموعة محددة من المنتجات المصرية وتتراوح صادراتها ما بين ٢ : ١٠٠ مليون جنيهاً مصرياً .

---

(١) توماس س. كينر - " بحوث التسويق - مدخل تطبيقي " - تعريب عبدالرحمن دعالة بيله وعبدالفتاح السيد النعماني - دار المريخ للنشر - الرياض .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٦- ١)

طبيعة المنتجات التي يتم تصديرها وفق بيانات عينة البحث

المنتجات	التكرار	٪
- الجلود	٢	١١,١
- الأحذية	١	٥,٦
- منتجات خشبية وأثاث	٣	١٦,٦
- مواد كيماوية	٢	١١,١
- زجاج وبللور	١	٥,٦
- حاصلات زراعية	٥	٢٧,٨
- معدات زراعية	٣	١٦,٦
- منتجات السكر المولاز	١	٥,٦
	* ١٨	١٠٠

المصدر : من واقع تحليل بيانات الاستقصاء .

* عدد الشركات ست عشرة شركة وبلغت هنا ثمانية عشرة شركة . نظراً لتعدد النشاط الفعلي للشركات .

شكل (٦- أ)

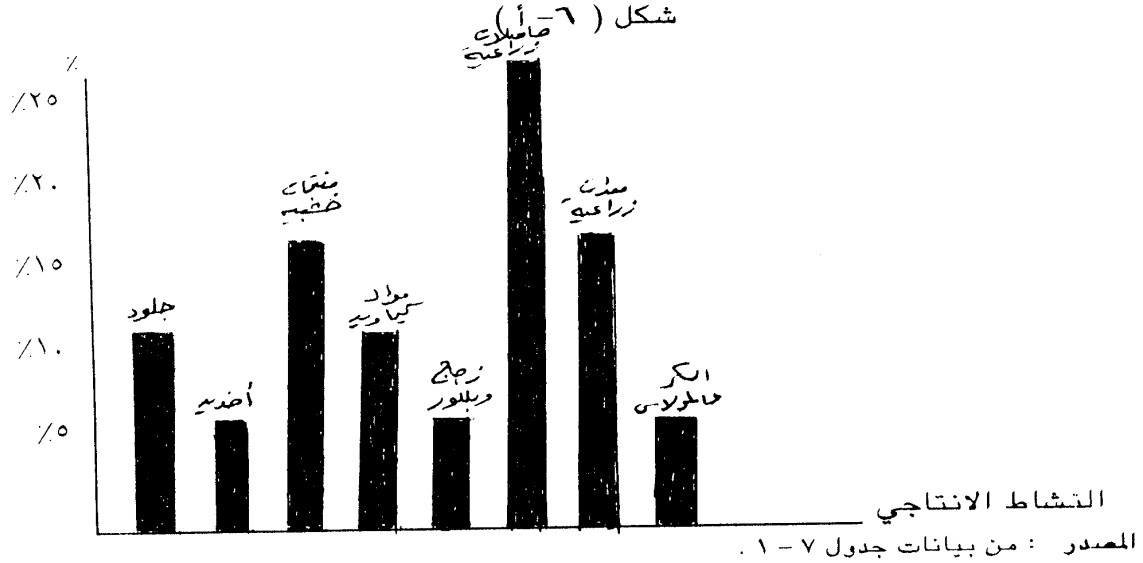

المصدر : من بيانات جدول ٧ - ١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٦- ٢)
الأهمية النسبية للأسواق التي تتعامل معها شركات قائمة الاستقصاء

المنتجـــات	التكرار	٪
الأسواق الأوربية	١٤	٢٨
- أوربا الشرقية	٧	١٤
- أوربا الغربية	٧	١٤
الأسواق العربيـــة	١٤	٢٨
الأسواق الأسيويـــة	٩	١٨
الأسواق الأمريكيـــة	٤	٨
الأسواق الأفريقيـــة	٩	١٨
	* ٥٠	١٠٠

المصدر : من واقع تحليل بيانات الاستقصاء .

* وصل عددها الى ٥٠ شركة نظراً لتعدد الأسواق التي تتعامل معها كل شركة .

شكل (٦- ب)
الأهمية النسبية للأسواق المتعامل معها من قبل شركات قائمة الاستقصاء

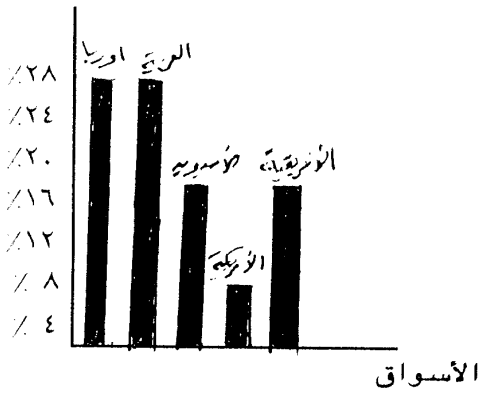

المصدر : من واقع جدول ٧ - ٢ .

بالنسبة لقيم صادرات الشركات (عينة الاستقصاء) ، نجد أن الشركات التي تبلغ قيم صادراتها ما بين ٢ : ٣ مليون دولار تمثل النسبة الأكبر (٣٧,٥) يليها في الأهمية الشركات التي تبلغ قيم صادراتها ما بين ١٠ : ٤٠ مليون دولار . أما الشركات التي تتعدى صادراتها ١٠٠ مليون دولار فهي تمثل ١٢,٥٪ من حجم العينة. (انظر جدول ٦- ٣) .

جدول (٦- ٣)
قيم الصادرات لشركات العينة (بالدولار)

قيم الصادرات	التكـــرار	٪
من ٢ : ١٠ مليون دولار	٦	٣٧,٥
من ١٠ : ٤٠ مليون دولار	٥	٣١,٢
من ٤٠ : ١٠٠ مليون دولار	٣	١٨,٨
أكثر من ١٠٠مليـون دولار	٢	١٢,٥
	* ١٦	١٠٠

المصدر : من واقع تحليل بيانات الاستقصاء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاكل التي تواجه شركات التصدير :

يمكن تصنيف المشكلات التي تتعلق بظروف الطلب الخارجي (الأسواق الخارجية) تبعاً لطبيعة هذه الأسواق :

مشاكل السوق الأمريكية :

تتركز مشاكل هذه السوق في المنافسة السعرية التي تواجه منتجاتنا في الأسواق الأمريكية وارتفاع قيمة النولون وطول المسافة ، حيث تمثل هذه المشاكل الثلاث ٨٧٪ من حجم المشاكل التي تواجه المصدرين لتلك الأسواق ، يليها في الأهمية افتقار الدعاية للمنتجات المصرية (انظر جدول ٦- ٤) .

مشاكل خاصة بأسواق دول أوربـــا :

تنحصر هذه المشاكل في عدم مطابقة مواصفات سلع التصدير لمتطلبات هذه الأسواق وقد تتزايد هذه المشكلة فور بدء الدول الأوربية بتطبيق المواصفات القياسية « الايزو ٩٠٠٠ » والتي لم يستطيع سوى عدد ضئيل من الشركات المصرية الحصول عليها وبالتالي فهناك احتمال بأن تتراجع الصادرات المصرية في الأسواق . كما توجد مشكلات أخرى تتمثل في قصور الدعاية المصاحبة لتواجد السلع المصرية في هذه الأسواق وارتفاع أسعار المنتجات المصرية بجانب السلع المماثلة في نفس الأسواق .

المشاكل المتعلقة بأسواق دول أوربا الشرقية :

تتصدر مشكلة عدم توافر الواردات المقابلة للصادرات المصرية قائمة الصعوبات التي تواجه معظم الشركات التي تقوم بالتصدير من خلال الصفقات المتكافئة (٣٤٪ من اجمالي المشاكل) مما يعوق استمرارية قيامها بالتصدير والانتظار حتى تكتمل الصفقات المقابلة للصادرات المصرية . وقد يرجع ذلك لعدم مرونة الأجهزة الإنتاجية لهذه الدول أو عدم ملاءمة إنتاجها للأسواق المصرية . والمشكلة الثانية تتمثل في العقبة الأساسية التي تواجه المصدر المصري في مختلف الأسواق وهي مشكلة ارتفاع أسعار المنتجات المصرية في هذه الأسواق . وعلى نفس المستوى من الأهمية هناك محدد آخر هو عدم توقيع اتفاقيات دفع جديدة . ولاشك أن هذه المشاكل تضر الشركات التي يقتصر نظامها التصديري على الصفقات المتكافئة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٦- ٤)

المشاكل التي تواجه شركات العينة في الأسواق المختلفة

الأسواق	مجموع التكرار	٪	الأسواق	مجموع التكرار	٪
(١) السوق الأمريكية :			(٤) السوق الآسوية :		
- الدعاية	١	١٤,٢	- المنافسة السعرية	٣	٤٣,٨
- المنافسة	٢	٢٨,٦	- صعوبة الخطوط الملاحية	٢	٢٨,٥
-عدم مطابقة الانتاج للمواصفات	-	-	- عدم توافر دراسات تسويقية	-	..
أخرى - ارتفاع قيمة النولون	٢	٢٨,٦	عن بعض الأسواق	٢	٢٨,٥
- طول المسافة	٢	٢٨,٦		٧ *	١٠٠
	٧*	١٠٠	(٥) السوق الأفريقية :		
(٢) السوق الأوربية الغربية:			- ارتفاع الأسعار	١	١١
- عدم مطابقة المواصفات للجردة الأوربية	٥	٤٥,٤	- قصور الدعاية	١	١١
- قصور الدعاية	٢	١٨,٢	- عدم توافر خطوط ملاحية		
- ارتفاع الأسعار مقارنة بالدول			منتظمة	٥	٥٦
الأخرى	٤	٣٦,٤	- تأثير القرارات السياسية	٢	٢٢
	١١*	١٠٠		٩ *	١٠٠
(٣) أوربا الشرقية :			(٦) السوق العربية:		
- ارتفاع أسعار المنتج	٢	٢٢,٢	- ارتفاع الأسعار	٢	١٠
- اضعاف امكانيات الإنتاج مقارنة			- المنافسة الشديدة وخاصة من جانب		
بالطلب .	٢	٢٢,٢	جانب كوريا وتايوان في هذه الأسواق	٤	١٩
- عدم توقيع اتفاقيات دفع جديدة	٢	٢٢,٢	- عدم الثقة في المنتج المصري	١	٥
- عدم توافر الواردات المقابلة للصادرات			- عدم المرونة في التعامل	٣	١٤
المصرية	٣	٣٣,٤	-التغيرات الكثيرة التي تطرأ على السوق	٤	١٩
	٩ *	١٠٠	- ارتفاع تكاليف الشحن	٣	١٤
			- تأثير حرب الخليج	٤	١٩
				٢١ *	١٠٠

* تختلف مجاميع التكرار عن اجمالي الشركات التي تتعامل مع هذه الأسواق (وفق بيانات الاستقصاء) نظراً لتعدد المشاكل التي تواجه الشركة الواحدة أو لإمتناع بعض الشركات عن الأجابة (كما في السوق الأسيوية) حيث لم تذكر شركتان أية مشاكل تواجهها في هذه السوق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشاكل السوق الأسوية :

تتصدر مشكلة المنافسة السعرية (والتي تعكس انخفاض جودة المنتجات المصرية وعدم ملاءمتها للأذواق الخارجية) التي تواجهها الصادرات المصرية من جانب الدول الأخرى التي تعرض في هذه الأسواق قائمة المشاكل التي تواجه المصدرين في هذه الأسواق (٤٣٪ من حجم المشاكل) يليها في الأهمية صعوبة الخطوط الملاحية التي تنقل المنتجات المصرية الى هذه الدول بالإضافة الى عدم توافر الدراسات التسويقية لمعرفة رغبات واحتياجات العملاء وحجم الفرص التسويقية المتاحة.

المشاكل المتعلقة بالسوق العربية :

تتركز أيضاً في المنافسة السعرية التي تواجهها المنتجات المصرية ، إلى جانب التغيرات المتلاحقة في حجم الطلب وارتفاع تكاليف الشحن ، علاوة على الأثر السلبي لحرب الخليج على التجارة المصرية وعدم الثقة في الاعتماد على المصدر المصري إما لعدم الانتظام في توريد الطلبات التي واجهت هذه الأسواق من قبل والتي كان لها أثر في توجه المستورد في الدول العربية الى الدول الأخرى وإما نتيجة لعدم التزام المصدر المصري بالمواصفات المطلوبة .

مشاكل السوق الأفريقية :

تتركز في عدم توفير الخطوط الملاحية المنتظمة (٥٦٪ من حجم المشكلات) ولعل هذه المشكلة تمثل إحدى المشكلات الهامة التي تواجه المصدر المصري وتحول دون التوسع في هذه الأسواق بالإضافة الى تأثير القرارات السياسية على ظروف التجارة . وكذلك عدم وجود سياسات الدعاية المخططة لدخول المنتج المصري في هذه الأسواق .

ويمكن اجمال المشاكل التي تواجه المصدر المصري في السوق الخارجية كمايلي :

* المنافسة الشديدة التي تواجه السلع المصرية في الأسواق الخارجية من قبل البلاد الأخرى المتعاملة في هذه الأسواق وخاصة فيما يتعلق بالأسواق ذات القدرة الاستيعابية مثل السوق العربية والأمريكية والأوربية والأفريقية . وعلي سبيل المثال نجد أن البطاطس المصرية التي تصدر للأسواق الأوربية تواجه منافسة من قبل اسرائيل وقبرص والمغرب . ويستلزم ذلك قيام الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدور كبير في دعم المنتج المصري كعمل برنامج قومي تقوم به وزارة الزراعة بالاشتراك مع الجهات الدولية المتخصصة لمكافحة الآفات والأمراض التي تصيب المنتجات الزراعية المصرية (مثل ذبابة الفاكهه والاكاروسات في الموالح والعفن البني في البطاطس وعفن الرقبة في البصل) والتي كانت من أسباب

تراجع صادرات المحاصيل الزراعية الى كثير من الأسواق الخارجية ، وكذلك قيام الدولة باحكام الرقابة ودعم المنشآت - وخاصة المنشأة حديثاً - لتطبيق المواصفات العالمية وهي تتمثل في نظام المواصفات القياسية العالمي الموحدة ISO 9000 وحتى ISO 9004 التي أصبح تطبيقها أحد شروط دخول السلع الى أسواق أسواق أوربا وأمريكا والزامها باتبعا أساليب الجودة القياسية في جميع المراحل وأن تخضع الآلات والمعدات المستخدمة للمواصفات المطلوبة ويمكن للدولة أن تدعم المنتج المصري في الأسواق الخارجية من خلال إنشاء صناديق موازنة الأسعار التي تعمل على موازنة أسعار الصادرات في الأسواق الخارجية لمثيلاتها من إنتاج الدول الأخرى وذلك إما بإلغاء الرسوم والضرائب التي تفرض على المنتجات المصرية والتي تساهم في ارتفاع أسعارها وإما بتقديم الاعانات الحكومية للمنتجات على غرار صندوق موازنة الأسمنت والغزل والنسيج ويمكن تطبيق مثل هذه الصناديق على بعض الصادرات الأخرى الهامة وإن كان ذلك يستدعي تحديد حجم ماينتج من السلع التي تفرض لها الإعانة خشية التوسع بدون تحديد مما يحمل الدولة أعباء كبيرة .

* لعل من أهم المشكلات التي تعوق الصادرات المصرية هي ايجاد وسيلة النقل المناسبة بالسعر المناسب لنقل المنتجات المصرية الى الأسواق الخارجية فبالنسبة للشحن الجوي الذي يعتبر من أهم عناصر التصدير لبعض السلع المطلوب أن تصل أسواقها طازجة يومياً ، فإن هذه الخدمة مرتفعة التكاليف نظراً لافتقار مصر تماماً الى طائرات نقل البضائع حيث يتم النقل غالباً على خطوط الركاب سواء للشركات الوطنية أو الأجنبية ويحتاج النقل الجوي الى دعم من جانب الدولة لتوفير الطائرات المتخصصة لنقل البضائع المصرية بأسعار مناسبة .

* نظام ISO 9000 هو مجموعة من المواصفات العالمية الجديدة للسلع والخدمات التي تقوم أي دولة فى العالم بإنتاجها أو تصديرها للخارج وتشمل معايير ومواصفات تتعدى جودة السلع والمنتجات مثل نظام العمالة بالمنشأة والنظم المالية ونظام المحاسبة والتكاليف والمحافظة على البيئة وأساليب الإدارة في أي منشأة) أو وحدة إنتاجية زراعية أو صناعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما وسائل النقل البري والتى تأتي حالياً في المقام الأول عالميا ليس فقط كمكمل لدور الموانئ والمطارات بل كدور أساسي للنقل من الباب للباب . والأسطول البرى في مصر متواضع للغاية حيث يوجد عجز كبير في السيارات المبردة ويحجم القطاع الخاص عن شراء هذه البرادات لارتفاع تكاليفها والافتقار الى خدمة هذه السيارت على الطرق .

وبالنسبة للنقل البحري فإنه لاتوجد خطوط ملاحية منتظمة تنقل المنتجات المصرية الى الخارج كما أن الأسطول المصري قدرته محدودة لاتتجاوز ١٤٠ سفينة أكثرها تجاوز العمر الافتراضي . كما ارتفعت تكلفة خدمة النقل البحري ويرجع ذلك الى سمة الاحتكار التي تسيطر على خدمة النقل البحري فتوجد شركة واحدة في كل ميناء تتولى عملية الشحن والتفريغ وأخرى لتداول الحاويات وثالثة للتخزين وكذلك شركة واحدة للتوكيلات الملاحية . وأدى ذلك الى ارتفاع متواصل في خدمة النقل البحري في الموانئ المصرية مقارنة بموانئ قبرص وحيفا وغيرها مما يشكل عائقاً يعوق حركة الاستيراد والتصدير ويضيع على الموانئ المصرية فرصتها في استقبال السفن والبضائع .

وتحتاج خدمة النقل بصفة عامة الى تدخل الدولة والسماح بدخول القطاع الخاص في نشاط النقل وخاصة النقل البحري ونذكر هنا الدعم الذي قدمته الحكومة التركية للخطوط الملاحية المخصصة للتصدير في فبراير ١٩٩٢ والذي بلغ مقداره ١٥٠ مليوناً من الليرات التركية للمساعدة في انهاء بناء ثماني عشرة سفينة لشحن البضائع بحمولة اجمالية قدرها ١٢٠٠٠ طن متري . وتبلغ قيمة هذه السفن ٧٥٠ مليوناً من الليرات التركية ومن المتوقع أن تدر عائداً قدرة ٥٠ مليوناً من الدولارات في نفس العام [١].

* التغيرات المتلاحقة في ظروف الطلب الخارجي وفي مواصفات السلع المطلوب استيرادها .
* فقدان الثقة في المصدر المصري نتيجة لبعض التعاملات في الماضي مما يستلزم بذل الجهود من قبل المصدرين لزرع الثقة مرة أخرى في المنتج المصري والمصدر المصري سواء أكان من ناحية الانتظام في التوريد وفق التعاقد أم الالتزام بالمواصفات .

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة – التمثيل التجاري – " العلاقات المصرية التجارية " – مرجع سابق – ص ١٥٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* تأثير القرارات السياسة على التعاملات التجارية مثل حرب الخليج وتأثيرها السلبي على التجارة المصرية مع بعض الدول العربية ووجود أموال مدينة لصالح المصدر المصري لدى هذه الدول .

* طول المسافة بالنسبة لبعض الأسواق - كالسوق الأمريكية - وبالتالي ارتفاع قيمة النولون وارتفاع أسعار السلع في هذه الأسواق .

المشاكل المتعلقة بالظروف المحلية (ظروف العرض المحلي)

تواجه شركات التصدير (من واقع عينة البحث) بعض القيود التي تحد من قدرتها وفعاليتها على التصدير بكفاءة تتمثل فيما يلى (انظر جدول ٦- ٥) .

١- **قيود تكنولوجية** : وتتمثل في عدم توافر بعض مستلزمات الإنتاج (٢٤ من إجمالي المشاكل) ونقص العمالة الفنية المدربة (١٦٪) وانخفاض الطاقة الانتاجية المتاحة (٢٢٪) وهي مجتمعة تعمل على ارتفاع تكلفة الانتاج لمستوى غير تنافسي . كذلك يواجه المصدر المصري مشكلة أخرى تدخل ضمن إطار هذه القيود وهي تقادم الآلات والمعدات المستخدمة والتي تشارك في خفض الطاقة الإنتاجية .

٢ - قيود **تسويقية** : وتبرز أهم المشاكل التسويقية التي تواجه المصدر المصري طبقاً لأولوياتها بالنسبة لعينة البحث في نقص المخصصات الموجهة للترويج في الأسواق الأجنبية وعدم توافر المستلزمات الحديثة التي تمكن من القيام بدراسات تسويقية جيدة . والمشكلة الأخرى التي تحد من القدرة التسويقية للمنتج المصري هي قصور المعلومات التي توضح المشاكل السائدة والفرص التصديرية المتاحة في أسواق التصدير وضعف مستوى الكفاءات التسويقية وعدم وجود الخبراء المتخصصين في مجال التسويق الخارجي وقصور وسائل الاتصال المستخدمة وعدم اهتمام المسئولين بالزيارات الميدانية لهذه الأسواق للتعرف عليها على الطبيعة .

ولابد من تعاون كافة الأجهزة المتاحة في الدولة للإعلان والترويج للمنتجات المصرية كايفاد البعثات التسويقية للدول العربية والأفريقية وإقامة المعارض الدائمة بها مع إعداد نشرات الدعاية والكتالوجات لترويج المنتجات المصرية والتعريف بها من خلال البرامج الموجهة . ويمكن إعطاء مزايا تفضيلية لبعض الأسواق كوسيلة لدعم وجود السلع المصرية فيها حتى يتم ربط المستهلك فيها بالسلع المصرية على غرار الامتيازات التي أعطتها تركيا للمصدرين الأتراك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتعاملين في أسواق دول الكومنولث عام ١٩٩٢ [١] كوسيلة لدعم الصادرات التركية في هذه الأسواق ولتعويض خسارتها في السوق العراقية والخسائر التي واجهت صادراتها لدول الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج .

٣ - **قيود مالية** : ولعل أهم المشاكل المالية التي تواجه المصدرين المصريين والتي يعاني منها الكثير هي القصور في السيولة المالية المتاحة برغم إنشاء بنك تنمية الصادرات الذي كان من المفروض أن يساهم في الحد من هذه المشكلة ولكن كما سبق وأوضحنا فإن الموارد المالية للبنك لا تمكنه من التوسع في مساعدة المصدرين وإن كان له تجارب في توفير الموارد المالية لبعض شركات الغزل والنسيج والجلود . هذا الى جانب ما تعانيه شركات التصدير من ارتفاع أسعار الخامات والإرتفاع الحالى فى أسعار الفائدة على القروض المتاحة للمصدرين ، كما تعاني شركات القطاع العام من الرقابة المالية المتشددة من قبل الدولة عليها .

٤ - **القيود السياسية والقانونية** : يمكن إبراز أهم المشاكل السياسية التي تواجه المصدرين المصريين في تدهور العلاقات السياسية مع بعض الدول ذات العلاقات التجارية مع مصر وخاصة تلك التي ترتبط باتفاقيات تجارية ثنائية طويلة الأجل بالإضافة الى ما تتسم به القوانين المنظمة للصادرات والواردات والتجارة الخارجية بصفة عامة من كثرة التغير والتعديل وبطء الاجراءات المستخدمة في مجال التصدير ، والذي بدأت الدولة مع مطلع التسعينات في تيسير إجراءات التصدير وازالة القيود البيروقراطية .

٥ - **القيود الاقتصادية** : وتتركز المشاكل الاقتصادية التي تواجه المصدرين المصريين في جوانب تتعلق بالطلب الخارجي وقد سبق الإشارة اليها كعدم توافر خطوط ملاحية منتظمة والمنافسة القوية من قبل الدول الأخرى هذا ولم تشر الشركات الى مشاكل اقتصادية محلية ترتبط بالظروف المحلية .

٦ - **القيود الاجتماعية** : وتتمثل في هروب بعض الكفاءات المتخصصة للعمل بالخارج انخفاض انتاجية العامل المصري وعدم الدقة في إنهاء العمل كما في صناعة الأثاث والجلود والأحذية .

---

(١) وزارة الاقتصاد - التمثيل التجاري - العلاقات المصرية التركية ..... مرجع سابق ص١٥٧ - ١٥٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٦- ٥)
المشاكل التي تواجه شركات العينة

الأسواق	مجموع التكرار	٪	الأسواق	مجموع التكرار	٪
(١) القيود التكنولوجية :			**(٤) القيود السياسية والقانونية :**		
- تقادم الآلات والمعدات المستخدمة	٣	٦	- كثرة تعديل القوانين	٥	١٩
- عدم توافر الطاقة الإنتاجية	١١	٢٢	- تدهور العلاقات السياسية	٨	٣٠,٨
- عدم توافر بعض المستلزمات الإنتاجية	١٢	٢٤	- تعدد هيئات الإشراف والرقابة	٢	٨,٠
- ارتفاع تكاليف الإنتاج لمستوى غير تنافسي	١٦	٣٢	- القيود الحكومية على الأسعار	٣	١١,٥
- نقص العمالة الفنية المدربة	٨	١٦	- المقاطعات السياسية	٦	٢٣,١
	٥٠ *	١٠٠	- عدم تشجيع القطاع الخاص	١	٣,٨
(٢) قيود تسويقية :			أخرى - بطء اتخاذ الإجراءات	١	٣,٨
- قصور المعلومات	٥	٢١		٢٦ *	١٠٠
- عدم توافر المستلزمات الحديثة	٦	٢٥	**(٥) قيود اقتصادية**		
- قصور مخصصات الترويج	٩	٣٨	- تركيز المسئولين على احتياجات السوق المحلية وإهمال التصدير	٣	٦
- نقص الكفاءات التسويقية	٢	٨	- عدم توافر خطوط ملاحية منتظمة	١١	٢١
- قصور وسائل الإتصال	١	٤	- ارتفاع تكاليف النقل لبعض الأسواق	١٢	٢٣
- قصور الزيارات الميدانية للأسواق	١	٤	- المنافسة القوية من السلع المماثلة	١٥	٢٨
	٢٤ *	١٠٠	- القيود الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الدول الأجنبية على الصادرات العربية	٨	١٥
(٣) قيود مالية			- توقف بعض الأسواق عن الاستيراد	٤	٧
- قصور في السيولة المالية	٦	٥٠		٥٣*	١٠٠
- ارتفاع أسعار الطاقة	١	٨	**(٦) قيود ثقافية واجتماعية :**		
- ارتفاع أسعار الخامات	٢	١٧	- هروب بعض الكفاءات المتخصصة للخارج	٥	٢٨
- ارتفاع نسبة الفائدة على القروض	٢	١٧	- انخفاض كفاءة العامل المصري	٢	١١
- الرقابة على شركات القطاع العام	١	٨	- سرعة تغير ميول المستهلكين	١١	٦١
	١٢*	١٠٠		١٨ *	١٠٠

* يختلف المصدر عن ١٦ (عدد شركات العينة) انظر لتعدد المشاكل التي تواجه المنشأة الواحدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧ - **مشاكل التصدير من خلال قطاع الصفقات المتكافئة** : بالنسبة للدول التي يتم التعامل معها من خلال نظام الصفقات المتكافئة ووفق بيانات عينة الشركات نجد أن ليبيا تأتي في مقدمة الدول المتعامل معها يليها رومانيا ثم السودان وسوريا يتبعها تشيكوسلوفاكيا والأردن ثم العراق (انظر جدول ٦- ٦) وتتسم العمليات التجارية التي تتم وفق هذا الأسلوب ببعض المشاكل والتي يتصدرها عدم التزام بعض الدول وخاصة الإتحاد السوفيتي (قديماً) بتنفيذ التزاماتها بهذه الصفقات نتيجة لعدم وجود رصيد من الواردات المقابلة للصادرات مما أدى الى تراكم المديونية وفوائدها لدى تلك الدول أو لعدم ملاءمة المنتجات المتوافرة لديها لإحتياجات السوق المصرية. وقد أجمعت مجموعة الشركات التي تتعامل بالصفقات المتكافئة ضمن العينة (وهي اثنتى عشرة شركة من ستة عشرة شركة) بأن قيامها بالتصدير وفق نظام الصفقات المتكافئة يحقق أرباحاً أقل من التصدير وفقاً للسوق الحرة .

جدول (٦- ٦)

المشاكل التي تواجه شركات العينة في الدول التي تتعامل بالصفقات المتكافئة

الأسواق	مجموع التكرار	٪	أنواع المشاكل التي تواجه المصدرين	مجموع التكرار	٪
- ليبيا	١١	٣٤.٤	- عدم الالتزام بتنفيذ الواردات المقابلة		
- الاتحاد السوفيتي (سابقاً)	٦	١٩	للصادرات	٦	٦٠
- العراق	١	٣	- تراكم المديونية لدى الدول المستوردة وفق		
- رومانيا	٤	١٣	النظام	٤	٤٠
- سوريا	٣	٩.٣			
- تشيكوسلوفاكيا	٢	٦		١٠	١٠٠
- السودان	٣	٩			
- الأردن	٢	٦			
	٣٢	١٠٠			

المصدر : من واقع تحليل بيانات الاستقصاء .

ويمكن أن نجمل المشاكل التي تنبع من الظروف الداخلية على النحو التالي :

- عدم توافر الموارد المالية اللازمة إما لتجديد وإحلال الآلات وإما لاستخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكنولوجيا المتقدمة وقد يصل نقص الموارد الى تقييد المصدر في اتمام الصفقة المتعاقد عليها مما قد يلحق الخسارة بالمصدر أو قد تفشل العملية التصديرية . فهذه المشكلة تعد من أهم العقبات التي تواجه قطاع التصدير المصري .

- الإرتفاع الحالى لأسعار الفائدة على القروض المتاحة لقطاع التصدير وعدم وجود حوافز للمصدرين بالنسبة لاسعار الفائدة ، فالمصدر يعامل على أساس سعر الفائدة التجاري ويطالب المصدرين بضرورة تخصيص موارد رخيصة لهم . كما لاتوجد حوافز للمصدرين من ناحية الإعفاءات الضريبية ويطلب كثير من مسئولي شركات التصدير بأن تتمتع شركات التصدير باعفاءات ضريبة لفترة معينة ولتكن عشر سنوات على غرار شركات الاستثمار وشركات المناطق الجديدة .

- ارتفاع تكاليف الانتاج مما يفقد السلع المصرية المصدرة مزايا المنافسة السعرية ويحد من جهود المصدر المصري . وهناك أسباب متعددة تساهم في رفع تكاليف الانتاج مثل عدم الكفاءة في استخدام الموارد المحلية بالإضافة إلى الإرتفاع الحالى فى أسعار الفائدة على القروض .

- قصور عملية التسويق سواء أكان من ناحية الموارد المالية المخصصة لهذا البند أم من ناحية توفير الكفاءات التسويقية القادرة على التعامل مع السوق الخارجية . وتعتبر مشكلة التسويق من المشاكل الهامة أيضاً التي تواجه قطاع التصدير المصري فهناك فصل بين السياسة الانتاجية وسياسة التسويق على المستوى القومي حيث يتم الإنتاج أولاً ثم تبدأ عملية التسويق . كما تفتقر شركات التصدير الى وجود جهاز تسويقي يختص بعملية تسويق المنتجات الى الخارج بل غالبا ما يقوم صاحب المنشأة بنفسه بهذا الخطوة ، يتم التعاقد في كثير من الأحوال باسلوب الصفقة المقطوعة . كما لاتتوافر ميزانية خاصة لدى الشركات لعملية الترويج لمنتجاتهم في الخارج كطبع الكتالوجات والاشتراك في المعارض وغيرها .

- عدم توافر المعلومات بالدرجة الكافية وبالطريقة التي تساعد المصدر . وهذه الشكوى تتردد حتى بعد انشاء مركز تنمية الصادرات ومركز المعلومات في مجلس الوزراء ولكن - كماتضح مسبقاً - عند الحديث عن مركز تنمية الصادرات المصرية وجود الاجراءات والتعقيدات الروتينية وأيضاً عدم توافر الموارد المناسبة التي تساهم في ايصال المعلومات للمصدر في وقت غير مناسب وبما لا يخدم عملية التصدير والتي كانتا من أسباب عدم قيام المركز بمهامه على الوجه المطلوب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نقص العمالة الفنية المدربة في الصناعات التصديرية وخاصة الصناعات التي تحتاج الى مهارة فنية في الآداء .
- سرعة تغيير القوانين واللوائح الخاصة بالتصدير والاستيراد يؤثر على خطط المصدر وترتيباته .
- هناك مشكلات أخرى تواجه المصدرين الذين يقومون بالتصدير وفق نظام الصفقات المتكافئة والتي تتمثل في اضطراب العلاقات السياسية مع الدول المرتبطة مع مصر باتفاقيات تجارية ومايترتب على ذلك من تراكم المديونية لدى هذه الدول والإجراءات الروتينية التي تحكم هذا النظام .

وبعد العرض السريع لأهم المشاكل التي تواجه المصدرين المصريين نتطرق الى كيفية الاستفادة من التجربة التركية في الإصلاح الاقتصادي وتنمية الصادرات ونوضح ذلك كما يلي :

* كان من أهم مايميز التجربة التركية هو السرعة في تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي منذ الإعلان عنه في يناير ١٩٨٠ . لذلك كانت استجابة الاقتصاد سريعة للتغيرات الاقتصادية المطلوبة . بينما تتسم التجربة المصرية ببطء التنفيذ وتقسيم عملية الاصلاح الى خطوات على مراحل زمنية متباعدة بما يساهم في بطء الاستجابة وبطء نمو قطاع التصدير .

* قيام تركيا بتقديم جرعة مكثفة ومناسبة لحوافز قطاع التصدير في بدء تطبيق برنامج الاصلاح والاستمرار بعد ذلك في دراسة الحوافز وتعديلها بما يتناسب مع التغيرات التي تلحق بالاقتصاد حتى استطاعت أن تقيم هيكلاً متكاملاً لحوافز قطاع التصدير بينما لم يعمل المسئولين في مصر حتى الآن (وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على تطبيق برنامج الإصلاح) على إيجاد هيكل متكامل لحوافز قطاع التصدير يتناسب مع الأهداف المنوطة بهذا القطاع * ، كما لاتوجد سياسة عامة تسير عليها كل الهيئات الحكومية فيما يخص بسياسات الحوافز التي تقررها الدولة للمصدرين فهناك جهات تقوم بخفض الرسوم على بعض أنشطة التصدير وتيسير الاجراءات بينما في نفس الوقت تفرض وزارة المالية رسوم أخرى عند استيراد الخامات الأساسية للصناعات التصديرية وهي رسوم لايتم استردادها بخلاف الرسوم الجمركية في حالة الاسترداد بنظامي الدوربك والسماح المؤقت .

---

* أعلن رئيس مجلس الوزراء في فبراير عام ١٩٩٤ بعد لقائه بالمصدرين والمنظمات المهتمة بقضايا التصدير عن أنه تم وضع هدف لقطاع التصدير يصل الى ١٠ مليارات دولار خلال الخمس سنوات القادمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* تنويع قاعدة الانتاج التصديري التركي وخاصة بالنسبة للصادرات الصناعية وتخصيص صناعات معينة - شركات تنشأ أساساً بهدف تصدير انتاجها الى الأسواق الخارجية - على سبيل المثال فقد انشئت شركات لانتاج النسيج والملابس الجاهزة بهدف التصدير للأسواق المختلفة بما يتناسب مع متطلبات المستهلك الأجنبي واذواقه وخاصة شركات الملابس الجاهزة والنسيج التي توجه انتاجها الى الأسواق الأوربية . بينما قطاع التصدير المصري مازال يعتمد على تصدير فائض الانتاج وخاصة بالنسبة للمنتجات الصناعية .

* كان اهتمام تركيا بالصادرات الصناعية يسير جنباً الى جنب مع الاهتمام بالصادرات الزراعية والمواد الأولية فبرغم تطور قيم الصادرات الصناعية التركية لتصل نسبتها الى ٧٩٪ من اجمالي الصادرات التركية عام ١٩٩١ إلا أن الصادرات الزراعية تقوم بدورها في التصدير . ويحتاج قطاع التصدير الزراعي المصري الى الاهتمام لاستعادة الأسواق التي فقدتها مصر بالنسبة لمنتجاتها الزراعية ، فهناك حاجة الى معالجة مشاكل الامراض التي تصيب بعض النباتات والاهتمام بالزراعات غير التقليدية والتي يمكن أن تحقق أهدافاً كبيرة وخاصة وأنها محاصيل متنوعة ومستمرة طوال العام مثل البصل الأخضر ، الثوم الأخضر - البقدونس - البسلة ، الرُمّان ، الطماطم ، والمانجة ... وغيرها .

* تحرير قطاع الواردات التركي وإلغاء الرسوم الجمركية على كثير من المنتجات المستوردة من الخارج ، وإن كان ذلك قد ساهم في توفير المستلزمات الإنتاجية من الخارج وإمداد السوق التركية بالاحتياجات المختلفة إلا أنه كان له تأثير سلبي في توسيع الفجوة بين الصادرات وبين الواردات . فبرغم المعدلات المتزايدة والتي حققها قطاع التصدير التركي منذ عام ١٩٨٠ إلا أنه لم يستطع أن يلاحق معدل النمو الأسرع في قطاع الواردات الأمر الذي ساهم في استمرارية العجز في الميزان التجاري . ويمكن لمصر أن تحرر قطاع الواردات بإعطاء الأولوية لاحتياجات البلاد من المستلزمات الإنتاجية والمعدات والآلات والمواد الخام اللازمة للصناعة المحلية ولصناعات التصدير مع عدم التوسع في استيراد المنتجات النهائية بفرض رسوم جمركية أعلى في الوقت الذي تعطي امتيازات جمركية للمستلزمات الإنتاجية اللازمة لقطاع التصدير وذلك لتقريب الفجوة تدريجياً بين معدلات نمو الواردات ومعدلات نمو الصادرات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* سعت تركيا الى تدبير موارد مالية تغطي المزايا والحوافز التي تقدمها لقطاع التصدير عن طريق انشاء صندوق يتم تمويله من ايرادات ضريبة الاستهلاك يتم استخدام موارده في الانفاق على الحوافز المالية والإعانات التي تقدمها للمصدرين .

* يمكن الاستفادة من نظام الاسترداد الضريبي Tax-Rebate الذي كانت تطبقه تركيا كحافز قوي ومشجع لقطاع التصدير وخاصة في البداية لإعطاء دفعة قوية لهذا القطاع ولتشجيع توجيه الاستثمارات اليه .

* ركزت تركيا على المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية كصناعات أساسية للتصدير مثل الملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية والأحذية للأخشاب والأثاث بالإضافة الى المنتجات التعدينية والخزف والصيني ووجهت العناية نحو هذه المنتجات وخاصة قطاع الملابس الجاهزة الذي وجهت اليه الاستثمارات منذ فترة بعيدة وعملت على تطويره بمستو مرتفع لتصدير منتجاته الى دول المجموعة الأوربية كما تستمر في دعم قطاع الصناعات الجلدية وقد تم مؤخراً (فبراير ١٩٩٢) تقديم تمويل خاص لـ ٢٠٠ منشأة تركية تعمل في مجال الجلود لتحديث عمليات انتاجها ولزيادة حجم صادراتها والمتوقع أن يصل الى ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ م [١] .

* برغم تركز التجارة الخارجية التركية مع دول المجموعةالأوربية سابقاً (أكثر من ٥٠٪ من الصادرات والواردات تتم مع هذه المجموعة) ، إلا أن الحكومة التركية تسعى لكسب أسواق جديدة وتوسيع نطاق صادراتها . فقد توسعت في تجارتها مع دول الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج والعراق وإيران . كما أنها تسعى الى تركيز جهودها الحالية في أسواق دول الكومنولث وخاصة بعد إقرارها في ١٩٩٢ لمجموعة من الحوافز للمصدرين الذين يتعاملون مع هذه الأسواق وإعطاء تيسيرات للمستوردين من هذه المناطق .

* من العيوب التي صاحبت برنامج الاصلاح التركي والتجربة التركية والتي يجب أن تحرص التجربة المصرية على تلافيها هي ارتفاع معدلات التضخم التي استمرت في تركيا طوال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠ . وبرغم انخفاض معدلات التضخم من ١٠٠٪ عام ١٩٨٠ الى نحو ٦٠٪ عام ١٩٩٠ إلا أنها مازالت مرتفعة وتحتاج الى علاج سريع .

---

(١) وزارة الاقتصاد - التمثيل التجاري - " العلاقات المصرية التركية " - مرجع سابق - ص ١٥٦ .

* تدهورت العلاقاتالتجارية بين تركيا والعراق بعد حرب الخليج .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت معدلات التضخم التي صاحبت بدء برنامج الاصلاح المصري منخفضة بالمقارنة مع تركيا (نحو ٢٠٪ عام ١٩٩٠) . وقد صاحب برنامج الإصلاح المصري بعض السياسات التي عملت على تخفيض هذه المعدلات .

* من العيوب الأخرى في التجربة التركية التخفيض المستمر في قيمة الليرة التركية فبعد أن كان الدولار مساوياً نحو ٧٦ ليرة تركية عام ١٩٨٠ أصبح مساوياً لأكثر من ٥٠٠٠ ليرة تركية في بداية التسعينات * ولكن يحمد للتجربة المصرية حتى الآن قدرتها على الحفاظ علي سعر شبه ثابت للجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية وقد تم ذلك من خلال رفع أسعار الفائدة على الجنيه المصري وتدخل البنك المركزي المصري في بعض الاوقات لحماية الجنيه من التدهور ، مازال الجنيه المصر يتمتع بالاستقرار حتى مع الخفض في أسعار الفائدة الذي تم في منتصف ١٩٩٣ وأوائل ١٩٩٤ م .

نتائج الدراسة :

* تراجعت درجات التحيز ضد قطاعات الإنتاج التصديرية عما كانت عليه في السنوات السابقة نظراً لاهتمام الدولة بتنمية الصادرات وخاصة سياسة تحرير أسعار الصرف لتحقيق سعر توازني للجنيه المصري . ويحتاج الأمر الى مزيد من الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية التي مازالت تعان من التحيز مثل قطاع المواد الغذائية والإنتاج الحيواني والورق والطباعة والمشروبات والمطاط والبلاستيك والآلات والمعدات وغيرها .

* إن سعر الصرف الذي كان سائد خلال السنوات السابقة منذ فترة الستينات وحتي ١٩٨٧ كان مبالغا فيه وتجاوز السعر المحاسبي حيث كان يعطي الجنيه المصري قيمه أعلي من قيمته الفعلية مما أدي إلي خفض قيمة الصادرات بالعملة المحلية والحد من الحماية المتاحه للأنشطة التصديريه . وأكثر المنتجات معاناه من سعر الصرف المغالي فيه (كما في الفصل الخامس) هو القطاع الزراعي سواء كان النباتي أم الحيواني ، نظرا للمغالاة في أسعار الصرف التي تحول بها صادرات محصول القطن والأرز وقصب السكر وبعض المنتجات الأخري، فقد تراجعت القدرة التصديرية لهذا القطاع كما أدي التحيز الواضح ضد منتجات

---

* وان كانت الحكومة التركية تلجأ في كثير من الأحيان الى خفض العملة كوسيلة من وسائل دعم قطاع التصدير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا القطاع إلي تزايد الإعتماد علي الواردات لسد الإحتياجات السكانية المتزايدة .

* وجود أنشطة إنتاجية لاتحقق الميزه النسبية في إنتاجها وتستخدم قدرا كبيرا من المواد الإنتاجية (مثل الحديد والصلب والماكينات والمعدات ووسائل النقل) وهذا يعني تبديد الموارد لأن هذه القطاعات تحقق قيمة منخفضة بالأسعار العالمية وخاصة قطاع الحديد والصلب والإلكترونيات الذي وجهت إليه موارد إنتاجية ضخمة وهذه الموارد أهدرت نظرا لأن هذه الأنشطه ما كان لها أن تقوم في غياب هيكل الأسعار السائد حيث يعجز إنتاجها في ظل حرية التجارة عن تغطية قيمة مستلزمات الإنتاج .

ولكن لاننسي أن هناك إعتبارات أخري تدخل في الحسبان عند إتخاذ قرارات خاصه بتخصيص الموارد إلي جانب عنصر الميزه النسبية مثل قدرة المشروع علي توفير فرص للعمالة وإعتبارات السياده الوطنية وغيرها . ولاشك أن إعتبارات السيادة الوطنية تحتم علي مصر زيادة إنتاجها من القمح برغم عدم تمتعه بالميزه النسبية لأن إذا تم تحويل الموارد عن هذا المنتج إلي منتج آخر وفقا لإعتبارات الميزه النسبية سيؤدي إلي ربط إحتياجات البلاد الغذائية بالظروف السياسية والإقتصادية مع دول العالم ، فضلا عن أن الميزة النسبية متغيره حيث تتحول بعض القطاعات الإنتاجية من قطاعات لاتتمتع بميزه نسبيه إلي قطاعات تتوافر فيها مقومات الميزه النسبية .

يقترح ربط هيكل حوافز قطاع التصدير بإعتبارات الميزه النسبية ، حيث تحصل القطاعات الإنتاجية ذات الميزه النسبية مثل (قطاع الملابس والأحذية التبغ والصناعات التحويلية) علي قدر أكبر من الحوافز وتوجه إليها الأستثمارات لدعمها في الأسواق الخارجية بإعتبارها صناعات أساسية لقطاع التصدير . أما القطاعات الإنتاجية القريبة من تحقيق الميزه النسبية مثل الغزل والنسيج والجلود والكيماويات فيمكن توجيه الإهتمام إليها لكي تحقق ميزه في إنتاجها كتوفير الحماية للموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها وإعفاء المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المستورده من الرسوم الجمركية أو فرض رسوم هامشية لتشجيع الصناعات المغذيه ولتوفير مكونات الصناعة بأسعار مناسبة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* إن القطاعات الإنتاجية التي تحقق ميزة نسبية (والتي إستنتجتها هذه الدراسة) مثل الملابس الجاهزة والتبغ والأحذية والأثاث وبعض الصناعات التحويلية تعاني من وجود التحيز (ما عدا قطاع الأثاث) . أي أن السياسات المتبعة تشجع المنتجين على الإنتاج للسوق المحلي أكثر من توجيه إنتاجهم إلى الخارج وقد يكون ذلك من أسباب خفض صادرات هذه القطاعات برغم تمتعها بالميزة النسبية وتحقيقها قيمة مضافة مرتفعة بالأسعار العالمية . فهذه القطاعات مجتمعة تمثل صادراتها نحو ٨٪ من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية ونفس الشيء بالنسبة للقطاعات القريبة من تحقيق الميزة النسبية (الغزل والنسيج - الجلود - الكيماويات المطاط والبلاستيك) ما عدا القطاع الآخير فهو لا يعاني من التحيز ، وتمثل صادرات تلك القطاعات مجتمعة نحو ٢٧٪ من إجمالي الصادرات غير البترولية. ويشير ذلك إلى حاجة قطاعات الإنتاج التصديرية إلى مزيد من التشجيع والدعم وخاصة تلك التي تحقق ميزة نسبية في إنتاجها .

* بمقارنة نتائج قياس الميزة النسبية لقطاعات الإنتاج المصرية والتركية بإستخدام مقياس تكلفة الموارد المحلية " DRC " ، وجد أن القطاعات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية (الملابس الجاهزة - الأحذية - الخشب والأثاث) تحقق ميزة نسبية أيضا في تركيا . ويعني ذلك أن تركيا تعتبر منافسا قويا . .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمنتجات المصرية التي يمكن الإعتماد عليها كصناعات تصديرية وخاصة في بداية تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات . ويزيد من خطورة هذه المنافسة الإتجاه المستقبلي للتعاون الإقليمي كإقامة سوق شرق أوسطيه تضم مصر وتركيا خاصة وأن الهيكل الجغرافي للصادرات المصرية والتركية متشابه، فالسوق الأوربية تمثل السوق الأساسية للمنتجات المصرية والتركية (نحو أكثر من ٥٠٪ من إجمالي صادرات مصر وتركيا تتجه إلي هذه الأسواق) ، لذا فالمنافسة في هذه الأسواق ستكون شديده خاصة إذا ما قامت مصر بالتوسع في صادراتها المصنعه وفقا لإعتبارات الميزة النسبية ولم تقتصر فقط علي المواد الخام والمنتجات الزراعية .فضلا عن التواجد الفعلي للمنتجات التركية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية في منطقة الخليج مما يحد من دخول المنتجات المصرية لهذه الأسواق ومواجهتها المنافسة الشديدة من قبل تركيا وغيرها وخاصة الملابس الجاهزة التي تتمتع بطلب كبير من جانب المستهلكين في هذه الأسواق .

وبالنسبة لسوق دول الكومنولث ، فقد أصدرت تركيا حديثا (١٩٩٢) قرارات لتشجيع المصدرين الأتراك علي دخول هذه الأسواق من خلال مزايا خاصة تمنح للمصدرين إلي هذه الأسواق .

* عند قياس درجة حساسية معدل تكلفة الموارد المحلية للتغير في أسعار الظل وجد أن المعدل ينخفض ويقترب من الواحد الصحيح عند أسعار ظل (٠.٥ - ١.٥) ، (١ - ١.٥) ، (١-١) وذلك بالنسبة لعنصر العمل ورأس المال . ويشير ذلك إلي أن سعر رأس المال الإقتصادي الذي يحقق عنده ميزة نسبية لقطاع الإنتاج في الغالب هو ١.٥ . أي أن تكلفة رأس المال الإقتصادية يتراوح من (٠.٥ - ١) كما أن تكلفة عنصر العمل الإقتصادي تقترب من التكلفة الفعلية أو تقل عنها بنسبة ٥٠٪ في حالات بسيطة .

* مازال هناك خلل في الهيكل السلعي للصادرات المصرية حيث يتركز الجزء الأكبر منها في البترول والقطن (وهي مواد خام) فيمثلان معا ٨٣٪ من إجمالي الصادرات طوال فترة الثمانينات وحتي بداية التسعينات . كما أن هناك خلل في التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية . فتتركز التجارة الخارجية المصرية مع السوق الأوربية ، فنحو ٥٠٪ من حجم الصادرات تتجه إلي هذه الأسواق كما أن نحو ٦٨٪ من واردات مصر تستورد من الأسواق الأوربية .

انظر الفصل الرابع ص ، .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحتاج مصر إلي توسيع نطاق الأسواق التي تتعامل معها وخاصة السوق العربية والإفريقية إلي جانب دعم الأسواق القائمة وضرورة توجيه الصناعات القائمة والمنتجات التصديرية إلي تطبيق المواصفات القياسية التي وضعتها الدول المتقدمة حتي يمكننا الإستمرار في التصدير لهذه الأسواق . فالأفضل تنويع الأسواق وعدم التركيز علي أسواق الدول النامية فقط لدعم المنتجات الموجة للدول المتقدمة حتي تكتسب المنتجات المصرية الجودة المطلوبة .

* مازال قطاع التصدير المصري محتاجا إلى مزيد من الدعم ، لذا فمن الأفضل أن يكون هناك نظام متكامل لحوافز الصادرات المصرية لايشمل مرونة أسعار الصرف فقط بل يدخل في إعتباره التيسيرات الجمركية والضريبية وتوفير مصادر التمويل إلي جانب سياسات التسويق والعلاقات الخارجية والسياسية والإعلامية التي تخدم هذا القطاع . كما يجب أن يتسم هذا النظام بالمرونه الكافيه وأن يتلائم مع الأهداف المنوطه بقطاع التصدير . كما يحتاج مركز تنمية الصادرات إلي الدعم المالي والتطوير المناسب لكي يؤدي وظائفة علي الوجه المطلوب . ويحتاج بنك تنمية الصادرات أيضا إلي مصادر تمويل كافية تمكنه من أن يلعب دوره في تمويل القطاع التصديري ووضع هيكل لأنواع القروض ذات الفائدة المميزة لهذا القطاع .

مجالات البحث الممكنة :

* يمكن إستكمال هذا البحث بحيث يتم دراسة القطاع التصديري المصري وتأثير سياسة الإصلاح الإقتصادي عل الصادرات المصرية خلال فترة التسعينات لأن بيانات هذا البحث يشمل مرحلة الثمانينات وحتى بداية التسعينات تتضح بعد نتائج وتأثير سياسة الإصلاح وما يصاحبها من تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات علي الإقتصاد المصري.

* من الممكن أن يكون هناك مجال لبحث آخر يتناول قياس الميزة النسبية للقطاعات الإنتاجية بعد الأخذ في الإعتبار التغيرات التي طرأت على الاقتصاد والتي لم يشر إليها هذا البحث كالتغيرات في أسعار الفائدة وغيرها .

* قد يكون هناك مجال أوسع لقياس الميزة النسبية لمكونات القطاعات الإنتاجية التي أثبتت هذه الدراسة تمتعها بالميزة النسبية لتحديد أهم الصناعات والمنتجات التي تتمتع بالميزة النسبية داخل القطاعات المذكوره .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجـــــع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجـــــع

الكتب باللغة العربية

- النجار ، سعيد - " نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي " - دار الشروق القاهرة - ١٩٩١م .

- توماس س. كينير - " بحوث التسويق - مدخل تطبيقي " - تعريب عبدالرحمن دعالة بيله وعبدالفتاح السيد النعماني - دار المريخ للنشر - الرياض .

- جامع ، أحمد - " العلاقات الاقتصادية الدولية " - دار النهضة العربية - ١٩٧٥م .

- لنكولن ، تشاو - " الاحصاء في الإدارة " - ترجمة عبدالمرضي حامد عزام - دار المريخ للنشر - الرياض ١١٤٤٣ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- هيدسون ، جون وهرندر ، مارك " العلاقات الاقتصادية الدولية " - ترجمة طه عبدالله منصور ومحمد عبدالصبور محمد علي - دار المريخ للنشر - الرياض ١٤٤٣ - ١٩٨٣ .

- والترماندل ، " السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية - (بوكس - جينكز) ، ترجمة عبدالمرضي حامد عزام وأحمد حسين هارون - دار المريخ للنشر - الرياض ١٩٩٢م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكتب باللغة الأنجليزية

- Balassa, Bela, " The Structure of Protection in Developing Countries", the John Hopkins Press, Baltiomore, 1971 .
- Corden, W. M., " The Theory of Protection ", Clarendon Press, Oxford, 1971 .
- Frowen , Stephen, " Controlling Industrial Economies ", Macmillan Press - London , .
- Harvey A. C., " Time Series Models ", Halsted, New York, 1981 .
- Handoussa, Heba, " Egypt 's Investment Strategy, Policies, and Performance Since the Infitah, " Investment Policies in the Arab Countries", Edited by Said El Naggar - Papers Presented at a seminar held in Kuwait - December 11 - 13, 1989 - International Monetary Fund, 1990 .
- Hansen Bent and Nashashibi Karim, " Foreign Trade Regimes and Economic Development : Egypt, Columbia University Press, New York, 1975 .
- Hansen Bent and Nashashibi Karim , " Protection and Competitiveness in Egypt Agriculture and Industry NBER working Paper, Series No. 48, 1974 .
- Maizels, M., " Industrialization of Developing Countries ", Controlling Industrial Economics, Edited by Stephen, F. Froween Macmillan Press - London, April, 1983 .
- Michaely, M.," Concentration International Trade - North Holland - Amsterdam, 1962.
- Modechai, E. Kreinin, " International Economics - Apolicy Approach ", Third Edition , Michigan State Universty, Harcourt Brace Javanovich , INC, 1979 .
- Moskowitz, H. and Wright, G.P., " Statistic for Management and Economics ", Charles E. Miller Publishing Company , 1985 .
- Suleiman I. Kiggundu, " A Planned Approach to A Common Market in Developing Countries ", by Coign Publication Nairobi, 1980 .
- Tall, S. and Pauls, " Foreign Investment Transnationals and Developing Countries, " The English Language Book Society and Macmillan - LTD, London, 1980 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقالات والأبحاث باللغة العربية

- الأعسر ، خديجة ، " تطور انتاجية فدان القمح " - مجلة مصر المعاصرة - السنة الثانية والثمانون العدد ٤٢٥ - يولية ١٩٩١ م .

- الخولي ، عثمان . ونصر ، سعاد . وخضر حسين .- " السياسات الاقتصادية الاصلاحية في قطاع الزراعة المصرية " - مجلة مصر المعاصرة - السنة الثانية والثمانون - العدد ٤٢٥ - يولية ١٩٩١ .

- الرفاعي ، عبد الحكيم ، " السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية " - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

- السيد ، هدى مجدي - " هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية - دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة من ٦٠ - ١٩٨٠ "، رسالة دكتوراه - بحث غير منشور ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ م.

- المغربي ، سيد - " سياسات تنمية الصادرات للدول الأفريقية " ، مركز تنمية الصادرات ، (أنباء الصادرات) ، سبتمبر ١٩٨٧ م .

- حاتم ، سامي عفيفي " تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري " - رسالة ماجستر - بحث غير منشور - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ٧٢-١٩٧٣م .

- حسني ، محمود حسين " تقييم دور الصفقات المتكافئة في تجارة مصر الخارجية " - مجلة مصر المعاصرة السنة الثانية والثمانون - العدد ٤٢٦ - أكتوبر ١٩٩١ م.

- خشبة ، نجوى علي " القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية " - محاضرة القيت في الموسم الثقافي للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع - ١٩ فبراير ١٩٨٩ - مجلة مصر المعاصرة - السنة الثمانون - العددان ٤١٥ - ٤١٦ - يناير - ابريل ١٩٨٩ م .

- خشبة ، نجوى علي - " حل مشكلة الديون الخارجية في مصر - رؤية من خلال تجربة كوريا الجنوبية " - مجلة مصر المعاصرة ، للعدد ٤٢٦ ، اكتوبر ١٩٩١م .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- خليفة ، عصام جمال الدين -" المعاملة التفضيلية لمشروعات الاحلال محل الواردات " رسالة دكتوراه بحث غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ م .

- خير الدين - هناء وآخرون " السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع انتاج صادرات القطاع الخاص " مجلة مصر المعاصرة - العددان ٤١٥ ، ٤١٦ - السنة الثمانون - يناير وأبريل ١٩٨٩ م .

- دويدار ، أحمد سعيد - "نظام سعر الصرف في مصر " - مجلة مصر المعاصرة - السنة السادسة والسبعون العدد ٤٠٢ ، أكتوبر ١٩٨٥م .

- شعيب ، نادية علي . وخشبة ، نجوى علي "استراتيجية التجارة والتنمية الصناعية"- مجلة مصر المعاصرة - السنة الثمانون - العددان ٤١٧ - ٤١٨ يولية - أكتوبر ١٩٨٩.

- طريح ، محمد ابراهيم محمد . "تقلبات صادرات الدول النامية في ظل اقتصاد عالمي غير مستقر (القياس والأسباب والنتائج مع اشارة خاصة للاقتصاد المصري" - مجلة البحوث التجارية كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، السنة السابقة ، ١٩٨٥م.

- عاشور ، نبيلة ابراهيم - "انتاج القمح في الأراضي الجديدة المروية" ، ندوة استراتيجية القمح ومستقبله في مصر ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي ، مجلس بحوث الغذاء والزراعة والري ، ١٩٨٩م .

- عبدالرحمن ، ابراهيم حلمي. "التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية " مجلة مصر المعاصرة ، السنة الحادية والثمانون ، العددان ٤٢١ - ٤٢٢ ، يولية - اكتوبر ١٩٩٠م .

- عبدالله ، أمينة عز الدين ." حركة التجارة ورأس المال بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.E.C.D في الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢ ، مجلة مصر المعاصرة - السنة السابعة والسبعون - العدد ٤٠٣ ، يناير ١٩٨٦م .

- عبدالمطلب ، علي عبدالمطلب . " الصادرات الصناعية في مصر ووسائل تنميتها" - المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة أسيوط ، السنة السابعة -العدد الثاني عشر، ديسمبر ١٩٨٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقالات والأبحاث باللغة الأنجليزية :

- Agarwal, M.R., "Export Earning Instability and Economic Development," The Industrial Journal of Economics, Vol., 29 , 1982 .
- Balassa, Bela and Shydlowsky, D., "Domestic Resource and Effective Protection One Again, "Journal of Political Economy, January - February, 1972 .
- Balassa, Bela and Sharpston Michael, " Export Subsides by Developing Countries - Issues of Policy, " World Bank - Staff working paper No. 238, July, 1976 .
- Balassa, Bela, " Export and Economic Growth : Furthur Evidence," Journal of Development Economics, No. 2, Vol., 5, , 1978 .
- Balassa, Bela and Jayanta, " Turkey - Industrialization and Trade Strategy, " World Bank - Regional office Europe Middle East & North Africa, Washington D.C., 1981 .
- Balassa, Bela, " Export Policy Choices and Economic Growth in Developing Countries After the 1973 Oil Shack ," Journal of Development Economics, Vol.,18, May - June , 1976 .
- Baliz, F. L. R., "Trade Theory, Distribution of Income, and Immigration " , American Economic Review, Vol., 73, No. 2 , 1983 .
- Bhagwati, N., Jagdish, " Export Promoting Trade Strategy - Issues and Evidence", World Bank - Research Observer, No. 1 Jonuary, 1988.
- Bilson, John F., " Macroeconomic Stability and Flexible Exchange Rates," American Economic Review, Vol. 75, No. 2, 1985 .
- Bruno, M., " The Optimal Selection of Export Promoting and Import Substitution Projects - In Planning and External Sector: Techniques Problems and Policies," United Nations, New York, (CT / TA / SEROC / 91) , 1967 .
- Bruno, M., "Domestic Resource Cost and Effective Protection Clarification and Synthesis ", Journal of Development Economics, Vol. 80 , No. 1 , February , 1972 .
- Box, G.E.P., and Pierce, D.A., " Distribution of Residual Autocorrelations - Integrated Moving Average - Time Series Models," Journal of American Statisical Association, 54 , 332, December 1970 .
- Chakraborty, Debesh, " The Role of the Export Sector in Economic Development - An Input -output Approach", The Asian Economic Reviow , Vol. 25 , 1/2/3, 1983 .
- Charette, M. F., " Determinants of Export Instability ", Journal of Development Economics, Vol. 18 , 1985 .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- Corbo, Vittori and Jaime De Melo, "Lessons from The Southern Cone Policy Reforms", World Bank - Research Observer, No. 2 July, 1987 .

- Corden, W. M., " The Structure of A Tariff System and the Effective Protective Rate", Journal of Political Economy, Vol. LXXIV, No. 3, June, 1965 .

- Edwards, Sebastian, " Real and Monetary Determinants of Real Exchange Rate Behaviour - Theory and Evidence from Developing Countries ", Journal of Development Economics, Vol. 29, 1988 .

- El Hadad, Awad B., " Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries - The Egyptian Situation?", L'Egypte Contemporaine, No. 403, 1986 .

- Engles, Benno, " Gatte and The Developing Countries - What Can be Expected from the urugway Round of Negotiation", Economic Abiannual Collection, Vol. 39, 1989 .

- Granger, C., " Investigating Causal Relations by Economic Models and Cross Spectral Method ", Econometrica, Vol. 37, No. 3, 1969 .

- Hammad, Adalat, " Egypt's Economic Development Under the Open Door Policy ", L'Egypte Contemporaine , No. 407 , 1987 .

- Handoussa, Heba, " Policy Study on Issunig Shares of Public Sector Companies", Ministry of Economy, foreign Trade and Economic Cooperation - Economic Studies Unit, March, 1979 .

- Handoussa, Heba, " Policy Sector Employment and Productivity in The Egyptian Economy", Report Prepared for the ILO Comprehensive Employment Stategy Mission Sept., 1980.

- Handoussa, Heba, " The South Korean Success Story : Comparison and Contrasts with Egypt.", L'Egypte Contemporaine No. 403 , 1986 .

- Harvry Shyn, Oil, " Trade Policy and Productivity Gains in Developing Countries", World Bank - Research Observer, Vol. 5 No. 1, January, 1990 .

- Johnson, Harry G. , " Tariff and Economic Development - Some Theoretical Issues ", Journal of Devopment Studies, October, 1984 .

- Jung, Woo S., and Marshall, Peyton J., " Exports Growth and Causality in Developing Countries ", Journal of Devlopment Economics, Vol. 18, 1985 .

- Kavoussi, M. Rostom, " Export Expansion and Economic Growth - Furthur Empirical Evidence, " Journal of Development Economics, Vol. 4, 1984 .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- Kheir El-Din, Hanaa , " Policy Study on Potential and Problems in Expanding Selected Manufactured Exports, " Ministry of Economy Foreign Trade and Economic Cooperation - Economic Studies Unit, October, 1979 .

- Kheir El Din Hanaa & Lucas E.B Robert " Comparative Advantage in Egyptian Manufacturing ", Report Submitted to U. S. AFD .

- Krueger Ann, O. " Some Economic of Exchange Control : The Turkish Case, " Journal of Development Economics, October 1966 .

- Kwan, S. Kim, " Structures of Foreign Trade and Income Distribution - The Case of Mexico, " Journal of Development Economics, No. 16, 1984 .

- Love J., " Trade Concentration and Export Instability, " Journal of Devalopment Studies, 1975 .

- Marchand Maurice and Pestieau, Pierre, " Shadow Prices for Public Production in An Open Economy with Disequlibrium", Journal or Development Economics, No. 32, 1990 .

- Massel, B. F., " Export Instability and Economic Structure", American Economic Review, Sept., 1970 .

- Probish, R., " The Ecomoic Development of Latin American and its Principal Problems, " Economic Bulletin of Latin American , Feb., 1962 .

- Thomas Vino, Matin, Kazi and Nash John , " Lessons in Trade Policy Reform ", World Bank - Policy and Research Series - Country Economics Development, 1990 .

- Tiwari, R.S., " Export and Economic Growth - Acase Study of Korea, 1960/61 - 196- 1967/77, The Asian Economic Roview, Vol. 25, 1981 .

- Trigueros Igncio, " Comments on Real and Monatary Detersminants of Real Exchange Rate Behaviour : Theory and Evidence from Developing Countries," Journal of Development Economics, Vol. 29, No. 3, November, 1988 .

- Tyler Willian G., " Growth and Export Expansion in Developing Countries - Some Empircal Evidence, " Journal of Development Economics, Vol. 9 , No. 1 , 1981 .

- Yung Whee Rhee, " Aframe work for Export Policy Adminstration - Lessons from East Asian Experience ", Industry and Finance, Series No. 70, Washington D.c., U.S.A, 1981 .

- Ziya Onis and Sulayman Ozmucux , " Exchange Rates Inflation and Money Supply in Turkey", Journal of Development , Vol. 22, No. 1, January , 1990 .

www.manaraa.com

التقارير باللغة العربية

- البنك الأهلي المصري "النشرة الاقتصادية" - المجلد السادس والثلاثون ، العدد الثاني ، ١٩٨٣ م .
- البنك الأهلي المصري "النشرة الاقتصادية" - المجلدالسادس والثلاثون ، العدد الثالث ، ١٩٨٣ م .
- البنك الأهلي المصري "النشرة الاقتصادية" - المجلد الثاني والأربعون ، العدد الرابع، ١٩٨٩ م .
- البنك الأهلي المصري "النشرة الاقتصادية" - المجلد الرابع والأربعون ، العدد الأول والثاني ، ١٩٩١ م .
- البنك الدولي - " تقرير التنمية " (الفقر) ، ١٩٩٠م .
- البنك المركزي " التقرير السنوي " - ١٩٨٦ م .
- بنك مصر "النشرة الاقتصادية" ، السنة التاسعة والعشرون ، العدد الثاني ، ١٩٨٥م .
- بنك مصر "النشرة الاقتصادية" ، السنة الواحدة والثلاثون ، العدد الثاني ، ١٩٨٦م .
- بنك مصر "النشرة الاقتصادية" ، العدد الأول ، ١٩٨٧م .
- صندوق النقد العربي ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠ م .
- مجلس الشورى ، سلسلة التقارير "، تقرير رقم ١٤ ، "سعر الصرف خلال الفترة من ١٩٤٧م.
- مجلس الشورى " سلسلة التقارير " ، التقرير رقم ٢٤ ، مصر والمجموعة الأوربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المجالس القومية المتخصصة .

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، " بيانات التجارة الخارجية " ، اعداد مختلفة .

- المجالس القومية المتخصصة ، " استراتيجية عامة للتجارة الخارجية " - تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ، د / س ، ١٩٧٧م .

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، " التمثيل التجاري " ، أوربا الموحدة وعلاقتها مع جمهورية مصر العربية ، مايو ١٩٩٢ م .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التقارير باللغة الأنجليزية

- American Embassy, " Egypt Economic Trend, " Report Presented by the American Embassy In Cairo, December, 1988 .
- Ankara News Agency, " Ankara Review, " Vol. 12, No. 603, August, 1992 .
- Center for Economic and Financial Research and Studies, " Evaluation of the protection System in Egypt, " Hanaa Kheir El-Din and Others, 1989 .
- Export Promotion Center of Turkay (IGEME) , " Foreign Trade and Investments Measures, " Prime Ministry , 1988 .
- Export Promotion Center of Turkey (IGEME), " Turkey 1990, Prime Ministry, 1990 .
- Export Promotion Center of Turkay (IGEME), The Turkish Export Directory", 1990.
- Foreign Economic Relations Board in Turkey (DEIK), " Turkey 1992 ", An International Comparison , 1993 .
- IFC (International Finance Corporation), " Exporting to Industrial Countrlis - Prospects for Businesses in Developing Countries : Economics Department - Discussion Paper, 1989 .
- Is Bank, " Review of Economic Conditions 1990 - 1991 ", Economic Research Dept., Turkey .
- The Istanbul Chamber of commerce, Publication No. 44 / 8859 .
- The Istanbul Chamber of commerce, Publication No. 1990 / 32 .
- The Istanbul Chamber of commerce, Quarterly Bulletin, 1990 .
- The Istanbul Ticaret Odasi, Yayin No. 1993 - 1 .
- The Journal of Turkish Grand National Assembly (TBMM), "Relations Between Turkey and EEC, " No. 1 , November , 1989 .
- The Directorate General of press and Information, " Turkish Review", 1986 .
- The Directorate General of Press and Information,"Turkish Review, Autumn , 1986 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- The Directorate General of press and Information, "Turkish Review", Autumn, 1987 .

- The Directorate General of press and Information, " Turkish 1988," 1988 .

- The Directorate General of press and Inpormation, " Turkish Economy", Reference Series No. 11, 1989 .

- UNCTAD Secretariat, " Trade Expansion and Economic Integration Amomg Developing Countries, 1967 .

- Union of Chambers of Commerce of Turkey - Economic Report, " Industry Maritime Trade and Commodity Exchanges of Turkey ", 1983 .

- United Nations, " International Trade Statistic, Yeaf book, 1988.

- United Nations, " Economic bulletin for Asia and Pacific, Vol. XXX I X, No. 1, June, 1988 .

- World Bank, " Protection and Incentives in Turkish Manufacturing ", An Evaluation of Policies and Their Impact In 1981 , Staff Working Paper, No. 660, 1981 .
- World Bank, " Shadow Prics for Trade Stralegy and Investment Planning in Egypt, World Bank Staff Working Paper, No. 52, 1981 .

- - World Bank, " Turkey - Export Oriented Industries Projects ", Staff Appraisal Report, No.3655 - Tu , January 29, 1982 .

- World Bank, " Trade Strategy and Industrial Export Promotion in Egypt ", December, 1983 .

- World Bank, "Comporative Studies ", The Political Economy of Agricultural Pricing Policy, Trade Exchange and Agricultural , 1985 .

- World Bank, (World Development Report 1987), " Industrialization and foreign Trade - An Overview, " 1987 .

- World Bank, " World Development Report ", 1988 .

- World Bank, " Trends in Developing Economics, 1990 .

- World Bank, " World Tables 1989 - 1990 " , John Hopkins University Press, Published for the World Bank .

- World Bank, " Trends in Developing Economics ", 1991 .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- World Bank, " World Tables", 1991 .
- World Bank, " World Tables 1994 .
- World Bank , " World Debt Tables, 1990, 1991 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١)
العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات الحقيقية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مصر [النموذج الأول]
(الصادرات تؤثر على الناتج) السلسلة الزمنية الأولى *

Row	C_1	C_2	C_3	C_4	C_5	C_6
1	0.039	0.057	0.106	0.551	0.234	- 0.078
2	0.081	0.039	0.057	- 0.078	0.551	- 0.117
3	- 0.059	0.018	0.039	- 0.117	- 0.078	- 0.78
4	- 0.207	0.059	0.018	- 0.178	- 0.117	- 0.187
5	- 0.045	- 0.207	- 0.059	- 0.187	- 0.178	0.146
6	- 0.063	0.045	- 0.207	0.146	- 0.187	- 0.129
7	- 0.117	- 0.063	0.045	- 0.129	0.146	0.892
8	- 0.150	- 0.117	- 0.063	0.892	- 0.129	- 0.066
9	- 0.153	- 0.150	- 0.117	- 0.066	0.892	0.111
10	- 0.088	- 0.153	- 0.150	0.111	- 0.066	0.458
11	0.001	- 0.088	- 0.153	- 0.438	0.111	- 0.008
12	- 0.064	0.001	- 0.088	- 0.008	- 0.438	0.099
13	- 0.063	- 0.064	0.001	0.099	- 0.008	0.091
14	- 0.115	- 0.063	- 0.064	0.091	0.099	0.155
15	- 0.051	- 0.115	- 0.063	- 0.155	0.091	0.229
16	- 0.295	- 0.051	- 0.115	0.229	0.155	0.126
17	- 0.164	- 0.295	- 0.051	0.126	0.229	- 0.294
18	- 0.303	- 0.164	- 0.295	- 0.294	0.126	0.054

المصدر : من بيانات تم اعدادها من واقع تقارير البنك الدولي

- World bank , " world Tables, 1989 , 1990 1991 .

Row عدد المشاهدات خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠ م .

$C_1 = y_t$ = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t ، $C_2 = y_{t-1}$ = نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t-1

$C_3 = y_{t-2}$ = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t-1 ، $C_4 = X_t$ = نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t

$C_5 = X_{t-1}$ = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t-2 ، $C_6 = X_{t-2}$ = نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t-2

* المعادلة الأساسية هي : $y = F(y_{t-1}, y_{t-2}, X_t, X_{t-1}, X_{t-2})$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢)
العلاقة السببية بين معدل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
معدل نمو الصادرات الحقيقية في مصر [النموذج الأول]
(الناتج يؤثر على الصادرات) السلسلة الزمنية الثانية *

Row	C_1	C_2	C_3	C_4	C_5	C_6
1	- 0.078	0.551	0.234	0.057	0.106	0.039
2	- 0.117	- 0.078	0.551	0.039	0.057	0.106
3	- 0.178	- 0.117	- 0.078	0.018	0.039	0.057
4	- 0.187	- 0.178	- 0.117	- 0.059	0.018	0.039
5	0.146	- 0.187	- 0.178	- 0.207	- 0.059	0.018
6	- 0.129	- 0.146	- 0.187	0.045	- 0.207	- 0.059
7	0.892	- 0.129	0.146	- 0.063	0.045	- 0.207
8	- 0.066	0.892	- 0.892	- 0.117	- 0.063	0.045
9	0.111	- 0.666	- 0.892	- 0.150	- 0.117	- 0.063
10	- 0.438	0.111	- 0.066	- 0.153	- 0.150	- 0.117
11	- 0.008	- 0.438	0.111	- 0.088	- 0.153	- 0.150
12	0.099	- 0.008	- 0.438	0.001	- 0.088	- 0.153
13	0.091	0.099	- 0.008	- 0.064	0.001	- 0.088
14	0.155	0.091	0.099	- 0.063	- 0.064	0.001
15	0.229	0.551	0.091	- 0.115	- 0.063	- 0.064
16	0.126	0.229	0.155	- 0.051	- 0.115	- 0.063
17	- 0.294	0.126	0.229	- 0.295	- 0.051	- 0.115
18	0.054	- 0.294	0.126	- 0.164	- 0.295	- 0.051

المصدر : تم حسابها من تقارير البنك الدولي

- World bank , " world Tables..... op. cit, .

* المعادلة الأساسية هي : $X_t = F (X_{t-1} , X_{t-2} , y_t , y_{t-1} , y_{t+2})$

Row عدد المشاهدات خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠ م .

$X_{t-2} = C_1$ = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t-2 ، $X_{t-1} = C_2$ = نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t-1

$X_{t-2} = C_3$ = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t-2 ، $y_t = C_4$ = نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t

$y_{t-1} = C_5$ = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t-1 ، $y_{t-2} = C_6$ = نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t-2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣)

العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات بالأسعار الثابتة
ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في تركيا
[النموذج الأول] الصادرات تؤثر على الناتج

Row	C_1	C_2	C_3	C_4	C_5	C_6
1	- 0.195	0.182	0.072	0.066	0.113	0.109
2	0.120	- 0.159	0.109	0.109	0.66	0.370
3	0.059	0.120	- 0.159	0.369	0.109	0.129
4	0.097	0.059	0.120	0.125	0.369	- 0.122
5	0.049	0.097	0.059	- 0.122	0.125	- 0.078
6	- 0.027	0.049	0.097	- 0.078	- 0.122	0.275
7	0.066	- 0.027	0.049	0.275	- 0.078	- 0.134
8	- 0.234	- 0.066	- 0.027	- 0.134	0.275	0.199
9	- 0.228	- 0.234	- 0.066	- 0.199	- 0.134	- 0.182
10	- 0.596	- 0.228	- 0.234	- 0.234	- 0.199	0.191
11	- 0.290	- 0.596	- 0.228	- 0.191	- 0.182	0.739
12	- 0.285	- 0.290	- 0.596	0.739	0.191	0.291
13	0.254	- 0.285	- 0.290	0.291	0.739	0.033
14	- 0.345	- 0.254	- 0.285	0.033	0.291	0.295
15	- 0.256	- 0.345	- 0.254	0.295	0.033	165.000
16	- 0.166	- 0.260	- 0.345	0.165	0.295	- 0.147
17	- 0.152	- 0.166	0.260	- 0.147	0.165	0.198
18	- 0.375	- 0.152	- 0.166	0.198	- 0.147	0.081

المصدر : تم حسابها من تقارير البنك الدولي

- World bank , " world Tables 1989, 1990 , 1991 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٤)

العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات بالأسعار الثابتة

ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في تركيا

[النموذج الثاني] الناتج يؤثر على الصادرات

Row	* C_1	C_2	C_3	C_4	C_5	C_6
1	0.109	0.066	0.113	0.182	0.072	0.159
2	0.369	0.109	0.066	- 0.159	0.182	0.072
3	0.125	0.369	0.109	0.120	- 0.159	0.182
4	- 0.122	0.125	0.369	1.109	0.120	- 0.159
5	- 0.078	0.122	0.125	0.369	0.109	0.120
6	0.275	- 0.078	0.122	0.125	0.369	0.109
7	- 0.134	0.275	- 0.078	0.122	0.125	0.369
8	0.199	- 0.134	0.275	- 0.078	0.122	0.124
9	- 0.182	0.199	- 0.134	0.275	- 0.078	0.122
10	0.191	- 0.182	0.199	- 0.134	- 0.134	- 0.078
11	0.739	0.191	- 0.182	0.199	- 0.134	0.275
12	0.291	0.739	0.191	- 0.182	0.199	- 0.134
13	0.033	0.291	0.739	0.191	- 0.182	0.199
14	0.295	0.033	0.291	0.739	0.191	- 0.182
15	0.165	0.295	0.033	0.291	0.739	0.191
16	- 0.147	0.165	0.295	0.033	0.291	0.739
17	- 0.198	0.147	0.165	0.295	0.033	0.291
18	0.061	0.198	0.147	0.165	0.295	0.033

المصدر : تم حسابها من تقارير البنك الدولي

- World bank , " world Tables..... op. cit, .

* انظر جدول (١) .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جدول رقم (٥)

نتائج علاقة الانحدار المتعدد بين معدل نمو الديون وأسعار الصرف

في مصر خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٩٠م

* $y_t = F(x_{t-1})$

Multiple Regression Results			
Dep. Var. : VAR4(c_1)	Multiple R:	.40730345	F = 3.381154
	R^2:	.16589610	df = 17
No. of cases : 19	adjusted R^2:	.11683117	p = .083481
Standard error of estimate :		.245358504	
Intercept : .399885134	Std. Error :	.1210941	t (17) = 3.3023 P < .00421

y_t : معدل نمو الديون المصرية بالعملة الأجنبية في الفترة t .

X_{t-1} : أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار في الفترة t-1 .

المصدر : نتائج تقدير علاقة الانحدار بين معدل نمو الديون وسعر الصرف - جدول ٤ - ٢ من الفصل الرابع .

جدول رقم (٦)

نتائج علاقة الانحدار المتعدد بين معدل نمو الديون وأسعار الصرف

في مصر خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٩٠م

* $X_t = F(y_{t-1})$

Multiple Regression Results			
Dep. Var. : VAR4(c_1)	Multiple R:	.42441104	F = 3.734861
	R^2:	.18012473	df = 17
No. of cases : 19	adjusted R^2:	.13189678	p = .070125
Standard error of estimate :		.498283205	
Intercept : .1.121578421	Std. Error :	.1509535	t (17) = 7.4300 P < .00000

X_t : أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار في الفترة t .

y_{t-1} : معدل نمو الديون المصرية بالعملة الأجنبية في الفترة t-1 .

المصدر : نتائج تقدير علاقة الانحدار بين معدل نمو الديون وسعر الصرف - جدول ٤ - ٢ من الفصل الرابع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦)

نتائج علاقة الانحدار المتعدد بين معدل نمو الديون وأسعار الصرف

في مصر خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٩٠م

$* X_t = F (y_{t-1})$

Multiple Regression Results				
Dep. Var. : VAR4(c_t)	Multiple R:	.42441104	F = 3.734861	
	R^2:	.18012473	df = 17	
No. of cases : 19	adjusted R^2:	.13189678	p = .070125	
Standard error of estimate :		.498283205		
Intercept : .1.121578421	Std. Error :	.1509535	t (17) = 7.4300	P < .00000

X_t : أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار في الفترة t .

y_{t-1} : معدل نمو الديون المصرية بالعملة الأجنبية في الفترة t-1 .

المصدر : نتائج تقدير علاقة الانحدار بين معدل نمو الديون وسعر الصرف - جدول ٤ - ٢ من الفصل الرابع .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ /

تحية طيبة .. وبعد :

أتشرف بإفادة سيادتكم بأنني أقوم بإعداد رسالة دكتوراة عنوانها :

" تنمية الصادرات المصرية - دراسة مقارنة مع تركيا "

ويتطلب اعداد هذه الدرساة التأكد من صحة بعض البيانات فضلاً عن تجميع بعض البيانات الأخرى المتعلقة بموضوع الرسالة من الجهات المعنية .

وقد وقع اختيارنا على شركتكم من ضمن الشركات التي سيتم تجميع البيانات منها ، لذا أرجو شاكرة التعاون معي لإستيفاء بيانات الإستقصاء .

وإذ أشكر لكم سلفاً حسن تعاونكم معي في إنجاز البحث العلمي ، وأتعهد لكم بأن البيانات والمعلومات التي ستجمع سوف تكون للبحث العلمي فقط ولن يسمح لأي فرد أو جهة بالإطلاع عليها ، وسوف يرسل لسيادتكم ناتج البحث فور الانتهاد منه عسى أن تكون مفيدة وينتفع بها .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام ، ،

الباحـــث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة استقصاء

اسم الشركة : .....

مجال عمل الشركة :

الأسواق التي يتم التعامل معها :

الأسواق العربية

الأسواق الأوربية

الأسواق الأمريكية

الأسواق الآسيوية

الأسواق الأفريقية

(١) الرجاء التفضل بذكر حجم صادراتكمالسنوية للخارج بعملة التعامل :

حجم الصادرات السنوية :.....

العملة الأولى : .....

العملة الثانية : .....

العملة الثالثة : .....

نسبة الصادرات الى المبيعات الكلية .....

(٢) الرجاء ذكر نوع الأصناف التي يتم استيرادها من الخارج مما يلي : ضع علامة (ـــ) أمام ماينا سبها :

- مواد خام ( ) - سلع استهلاكية ( ) - آلات ومعدات ( )
- سلع وسيطة ( ) - أجزاء تامة الصنع ( )
- أخرى : (يرجى ذكرها بالتفصيل)
- ..... - ..... - .....

(٣) هل تقابلكم أي مشاكل في الحصول على كفايتكم من الخامات المطلوبة ؟

نعم لا

(٤) في حالة الإجابة بنعم ، من فضلك اذكر هذه المشاكل :

أ - .....

ب - .....

جـ - .....

د - .....

هـ - .....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

(٥) هل تستفيد شركتكم من نظام الدورباك * : نعم لا

(٦) في حالة الإجابة بنعم فهل تسترد شركتكم قيمة الدورباك بعد انتهاء الغرض بسرعة:
نعم لا

(٧) في حالة الإجابة بـ لا ، الرجاء تحديد مدة التأخير على ضوء مايلي :

أيام	شهور	سنوات
.....	.....	.....

(٨) إذا كانت المواد الخام يتم تدبيرها من السوق المحلي بأسعار مدعمة ، فهل يتم تحديد حصة لشركتكم من هذه الخامات : نعم لا

(٩) في حالة الاجابة بنعم هل تغطي المواد الخام التي تخصص لكم الاحتياجات الفعلية :
نعم لا

(١٠) إذا كانت الإجابة بـ لا ، فهل ذلك نتيجة لـ :
أ - عدم كفاية المواد الخام المحلية .
ب -عدم جودة المواد الخام المحلية .
جـ -ارتفاع أسعار المواد الخام المحلي عن مثيلاتها المستوردة .
د - أخرى : اذكرها من فضلك :
.....

(١١) اذا كانت المواد الخام المحلية لاتفي بالاحتياجات الفعلية ، فهل يتم تدبير باقي الاحتياجات عن طريق الاستيراد من الخارج : نعم لا

(١٢) الرجاء التفضل بذكر السياسات المتبعة لشركتكم في عملية الصادرات مما يلي :
- الاعتمادات المستندية القابلة للإلغاء .
- الدفع المؤجل بضمان .
- الاعتمادات المستندية غير القابلة للإلغاء .

---

* الدروباك هو نظام يحدد كيفية استرداد الرسوم الجمركية التي تفرض على الأصناف المستوردة بغرض ادخالها ضمن عناصر انتاج سلعة لاعادة التصدير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الصفقات المتكافئة .
- مدفوعات مقدمـــة .
- أخرى : (اذكرها من فضلك)

.....

.....

(١٣) الرجاء التفضل بذكر أهم أنواع المشاكل التي تقابل شركتكم في صادراتها الى الخارج :

الجهـة / السـبب	نعم	لا
- تقادم الآلات وعدم مسايرتها التكنولوجية الصناعة بالدول المنافسة	( )	( )
-	( )	( )
- الجمـارك	( )	( )
- الأجهزة الرقابية في الدولة	( )	( )
- بيروقراطيـــة الأداء	( )	( )
- التوكيـلات الملاحيـــة	( )	( )
- البنـــــوك	( )	( )
- نقص الكفاءة الإداريـــة	( )	( )
- نقص الكفاء ة الفنيـــة	( )	( )
- عدم وجود جهاز لبحوث التسويق	( )	( )
- عدم توفير الموارد اللازمة لإجراء بحوث الأسوق	( )	( )
- مشاكل تقدير نسبة الفاقد في المواد المستوردة	( )	( )
- عدم توافر مستلزمات الإنتاج	( )	( )
- عدم توافر الطاقة اللازمـــة	( )	( )
- أخرى حددها من فضلك :	( )	( )
.....	( )	( )
.....		

(١٤) ماهي المشاكل التي تواجه شركتكم عند التعامل مع الأسواق الآتية :

- السوق الأمريكية :

أ - .....

ب - .....

جـ - .....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

د - .....

- أسواق أوربا الغربية
أ - .....
ب - .....
جـ - .....
د - .....

- أسواق أوربا الشرقية :
أ - .....
ب - .....
جـ - .....
د - .....

- أسواق آسيا :
أ - .....
ب - .....
جـ - .....
د - .....

- أسواق أفريقيا :
أ - .....
ب - .....
جـ - .....
د - .....

- أسواق الدول العربية :
أ - .....
ب - .....
جـ - .....
د - .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٥) من المفروض أن يقوم بنك تنمية الصادرات بدور رائد في مساعدة شركات التجارة الخارجية - إلى أي مدى يقوم البنك بدوره بالنسبة لشركتكم على ضوء مايلي :

درجة الفاعلية / العبارات	فعال جداً	فعال	لا أدري	غير فعال	ليس له دور على الإطلاق
أ - تقديم الائتمان لاتمام عمليات التصدير بتكلفة مناسبة(مميزة) .					
ب - تقديم المعلومات والأبحاث عن الأسواق الخارجية .					
ج - دراسة الأسواق الأجنبية من حيث : - رغبات العملاء . - الفرص المتاحة . - مشاكل التصدير . - متطلبات السوق الأجنبي .					
د - توفير نظام التأمين على الصادرات للحفاظ على حقوق الشركة بالخارج.					
هـ - أخرى - أذكرها من فضلك .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٦) من المفروض أن يقوم مركز تنمية الصادرات بدور رائد في مساعدة شركات التجارة الخارجية - إلى أي مدى يقوم المركز بدوره بالنسبة لشركتكم على ضوء مايلي :

درجة الفاعلية / العبارات	فعال جداً	فعال	لا أدري	غير فعال	ليس له دور على الإطلاق
أ - تقديم المعلومات والأبحاث عن الأسواق الخارجية .					
ب - توفير فرص تصديرية للخارج .					
ج - المساعدة في اقامة معارض بالخارج عن المنتجات التصديرية .					
د - دراسة الأسواق الأجنبية من حيث :					
- رغبات العملاء .					
- الفرص المتاحة .					
- مشاكل التصدير .					
- المنافسة القائمة .					
- متطلبات السوق الأجنبي .					
هـ - أخرى - أذكرها من فضلك .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧) ماهو تأثير سياسة احلال الواردات التي طبقت في مصر على نشاط شركتكم من حيث:

العبارات / درجة الفاعلية	فعال جداً	فعال	لا أدري	غير فعال	ليس له دور على الإطلاق
أ - تأثير الضرائب الجمركية على ربحية صادراتكم .					
ب - تأثير الضرائب الجمركية على ربحية البيع للسوق المحلي .					
ج - تأثير حماية الانتاج على ربحية صادراتكم .					
د - تأثير حماية الانتاج على ربحية البيع للسوق المحلي .					
هـ - أخرى - أذكرها من فضلك .					

١٨) هل استفادت شركتكم من النظام العام للمزايا الذي تمنحه الدول المتقدمة لصادرات الصناعية للدول النامية : نعم لا

١٩) اذا كانت الإجابة بـ لا فهل ذلك نتيجة لـ :
أ - أن شركتكم لاتنتج سلع تامة الصنع .
ب -أن المنتج لايطابق المواصفات المطلوبة من الدول المستوردة .
جـ -لعدم الالمام بالإجراءات المطلوبة طبقاً لهذا النظام .
د - اخرى : اذكرها من فضلك :

.....

٢٠) ماهي القيود التي تواجه شركتكم في أعمالها التصديرية مما يلي :
* القيود التكنولوجية : أ - تقادم الآلات والمعدات المستخدمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب - عدم توفر الطاقة الإنتاجية .
جـ - عدم توفر بعض مستلزمات الإنتاج .
د -إرتفاع تكاليف الإنتاج لمستوي غير تنافسي.
هـ - نقص العمالة الفنية المدربة .
و - أخري : إذكرها من فضلك

.....
.....

* القيود التسويقية :

أ - تصور المعلومات المتاحة عن الأسواق الخارجية.
ب - عدم توفر المستلزمات الحديثة للتعبئة والتغليف.
جـ - قصور مخصصات ترويج الصادرات .
د - قصور في الكفائة التسويقية .
هـ - قصور في وسائل الإتصال .
و - أخري : إذكريها من فضلك .

.....

* قيود ماليـــــة :

أ - قصور في السيولة النقديـــة .
ب - أخرى : اذكرها من فضـــــلك

.....

* قيود سياسية وقانونية:

أ - كثرة تعديل القوانين واللوائح المنظمة للتصدير .
ب - تدهور العلاقات السياسية مع بعض الدول .
جـ - تعدد هيئات الإشراف والرقابة على الصادرات .
د - القيود الحكومية على تسعير الصادرات .
و - عدم التشجيع الكافي للقطاع الخاص للقيام بدور فعال في مجال التصدير .
ز - أخرى : اذكرها من فضلك

.....

* قيود اقتصادية :

أ - تركيز المسئولين على احتياجات السوق المحلية واهمال التصدير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب - عدم توفر خطوط ملاحية منتظمة الى بعض أسواق التصدير .
جـ -ارتفاع تكاليف النقل الى بعض أسواق التصدير.
د - المنافسة القوية من السلع الأجنبية المماثلة للصادرات المصرية .
هـ - القيود الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها بعض الدول على وارداتها .
و - توقف بعض الأسواق عن استيراد السلع لإنشاء صناعات مماثلة لها .
ز - أخرى : اذكرها من فضلك

.....

* قيود اجتماعية وثقافية : أ - هروب بعض الكفاءات المتخصصة للعمل بالخارج .
ب - الاسراف المحلي في استخدام الخامات المحلية المساعدة في عمليات الإنتاج .
جـ - سرعة تغيير ميول وأذواق المستوردين .
د - أخرى : اذكرها من فضلك

.....

	نعم	لا
(٢١) هل تقوم شركتكم بالتصدير وفق نظام الصفقات المتكافئة	( )	( )
(٢٢) إذا كانت الإجابة بنعم فما هي الدول التي تتعاملون معها وفق هذا النظام .	( )	( )
(٢٣) هل هناك مشاكل تواجهكم في تعاملاتكم وفق هذا النظام	( )	( )
(٢٤) إذا كانت الإجابة بنعم من فضلك أذكر هذه المشاكل .	( )	( )
(٢٥) هل يحقق التصدير وفق نظام الصفقات المتكافئة ربحية أكثر عن التصدير وفقاً للسوق الحرة .	( )	( )

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com